

الفتاوى

دراسة لشكليات المسام العاصر في حياتهم اليومية والعامه

لإمام الأكبر
محمود شلتوت

دار الشروق

الفتاوى

دراسة أستاذة العلوم الشرعية في جامعة الزيتونة والعاظم

الطبعة الرابعة عشرة

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

الطبعة الخامسة عشرة

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

الطبعة السادسة عشرة

١٤١١هـ - ١٩٩١م

الطبعة السابعة عشرة

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

الطبعة الثامنة عشرة

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دارالشروق

أسسها محمد المعتمد عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

(١) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾
مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾

مقدمة

الفتوى في القرآن

قال الله تعالى : « وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ، إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » (١) .

بين الله في كتابه الكريم لعباده المؤمنين الأحكام التي علم أن بها سعادتهم في الدنيا والآخرة ، وصلاتهم أفراداً وجماعات . وكان للقرآن في بيان تلك الأحكام طريقان :

الطريق الذي لم يسبق بسؤال :

أحدها : — وهو الأصل والكثير الغالب — توجيه الأوامر والنواهي إلى المؤمنين توجيهاً مبتدأ غير مسبوق بسؤال سائل ، وهو في ذلك الطريق مرة يناديهم أولاً بوصف الإيمان ، فيهيئهم للاستماع ، ويحفزهم إلى العمل والامتثال ، ويرشدهم إلى أن تلك الأحكام من مقتضيات الإيمان ومن عهده وميثاقه « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ » (٢) « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ » (٣) « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

(٢) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

(١) الآية ١١٥ من سورة التوبة .

(٣) الآية ١٨٣ من سورة البقرة .

لَا تُبْطِلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يَنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ
وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» (١) «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ
بِذَيْنِ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ» (٢) .

وهكذا إلى آخر الآيات الأحكامية التي مهد فيها بالنداء للمؤمنين .

وقد يقع التمهيد بنداء النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الحكم للجميع
ومنه : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ » (٣) « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكُمْ
وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ، ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ
يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ، وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا » (٤) .

ومرة يذكر الحكم أمراً ونهياً مجرداً عن النداء المذكور: « وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ
عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ
عَلِيمٌ » (٥) « لَا يُوَاطِّئُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ، وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ
بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ » (٦) « وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ
وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعَوْلتهنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ
مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ » (٧) « الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » (٨)

- | | |
|--------------------------------|--------------------------------|
| (١) الآية ٢٦٤ من سورة البقرة . | (٢) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة . |
| (٣) أول سورة الطلاق . | (٤) الآية ٥٩ من سورة الأحزاب |
| (٥) الآية ٢٢٤ من سورة البقرة . | (٦) الآية ٢٢٥ من سورة البقرة |
| (٧) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة . | (٨) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة |

« وَالْوَالِدَاتُ يُرِضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ
وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » (١) .

وهكذا إلى آخر ما في القرآن من الآيات الأحكامية التي لم يمهّد فيها بنداؤه المؤمنين، وهذا الطريق بنوعيه : المسبوق بالنداء ، وغير المسبوق به هو الأصل في بيان كل تشريع يراد لإعلام الناس به وأن يسيروا عليه .

الطريق المسبوق بالسؤال :

أما الطريق الثاني فهو البيان المسبوق في القرآن بسؤال سائل .

وهذا يكون بياناً لشأن لم يسبق فيه بيان واحتياج الناس إلى معرفة حكم الله فيه فسألوا عنه . أو بياناً لشأن نزل فيه بيان من قبل ولكن اتصلت به عند الناس جهات واعتبارات جعلتهم في حاجة إلى توضيحه ، فسألوا طلباً للتوضيح والكشف .

وقد سجل القرآن جملة الأسئلة الموجهة إلى الرسول وذكر معها أجوبتها . وجاء من هذه الأسئلة في سورة البقرة ما يأتي :

أولاً : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وسأل : أقریب ربنا فنناجیه أم بعید فننادیه ؟ فنزل قوله تعالى : « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ » (٢) . وقد أخذ العلماء من هذا أنه لا ينبغي رفع الصوت في العبادة والدعاء إلا بالمقدار الذي لا يخل بالخشوع ، ولا يحدث رجة في نفوس السامعين .

(١) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة . (٢) الآية ١٨٦ من سورة البقرة .

ثانياً : ورد أنهم سألوا عن الهلال يبدو في أول الشهر دقيقاً مثل الخيط ثم يعظم حتى يستوى ويستدير ، ثم يعود كما كان ، فنزل قوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَاجِّ » (١) وقد عدل بهم عن الجانب الذى يسألون عنه وهو سبب هذه الظاهرة إلى الجانب الذى ينفعهم فى حياتهم وهو أنهم يوقتون بها عباداتهم من صيام وحج ، ومعاملاتهم من بيع ومداينات . وهذا أخذ بهم إلى الطريق الطبيعى الذى يستوى فيه العالم والجاهل ، وهو التوقيت بالسنة القمرية التى لا تتوقف على معرفة الحساب . والقرآن يرشد دائماً إلى الوسائل الطبيعية الفطرية التى تم الناس أجمعين .

ثالثاً ورابعاً : حجب القرآن كثيراً فى الإنفاق ، فسألوا عما ينفقون ، وعلى من ينفقون ، فنزل قوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ » (٢) . ونزل قوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ » (٣) . فبين لهم ما ينفقون وهو ما فضل عن حاجتهم وحاجة من يعولون ، كما بين لهم موضع الإنفاق .

خامساً : أرسل النبي بعض أصحابه فى سرية فى آخر شهر جمادى ، وفى أول يوم من رجب ، وهو أحد الأشهر الحرم ، فقتلوا وأسروا ، وأخذ الناس جميعاً يسألون عن حكم القتال فى الشهر الحرام ، فنزل قوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ، قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ، وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ،

(١) الآية ١٨٩ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢١٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٣١٩ من سورة البقرة .

وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ»^(١) . فبين لهم أن القتال في الشهر الحرام أمر كبير مستنكر ، وقرر حرمة الشهر ، ولكن هناك ما هو أشد منه استنكاراً ، فالصد عن سبيل الله ، والكفر بالله ، والصد عن المسجد الحرام وإخراج أهله منه ، كل واحد من هذه الجرائم التي فعلها المشركون أو مجموعها أكبر عند الله من القتال في الشهر الحرام . ومن هذا أخذ العلماء وجوب ارتكاب أخف الضررين أو المحرمين إذا لم يكن بد من أحدهما .

سادساً : لس كثير من الأصحاب ضرر الخمر والميسر ، فسألوا عن حكمهما فنزل قوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا^(٢) » . ففهم كثير من أصحاب الرسول حرمتها جريا مع القاعدة الطبيعية : وهي وجوب الابتعاد عما يكثر شره ، ولم يبت الله في الأمر بالتحريم المطلق أخذنا بسنة التدرج ، وتهيئة النفوس كلها لتلقى الحكم بالحرمة على وجه عام .

سابعاً : كثير تحذير القرآن من أكل أموال اليتامى ، ونزل فيه الوعيد الشديد ، ووقع الناس بذلك في أمرين : أيقاطعونهم فيشعرون بذلة العزلة ، أم يخالطونهم فيعرضون أنفسهم لتناول شيء من مالهم ؟ : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ يَتَّبِعُ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ^(٣) » . فأرشدهم إلى أن القصد عدم قهرهم وإهمالهم ، وعدم الافتيات على حقوقهم والطمع في مالهم ، وأن الأمر يرجع إلى إصلاحهم وإرادة الخير بهم ، وهذا أمر معروف لا يوجب الحيرة ولا التردد .

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢١٩ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٢٠ من سورة البقرة .

ثامنا: وجد المسلمون بين طائفتين من أهل الكتاب : تخالط إحداهما النساء في حالة الحيض مخالطة تامة ، وتجانها الأخرى بجانب تامة حتى في المأكل والمشرب ، فسألوا : أياملوهن كالطائفة الأولى أو الثانية ؟ فنزل قوله تعالى : « وَيسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَرِ لُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ » (١) . فأرشدهم إلى وسط لا إفراط فيه كالطائفة الأولى ، ولا تفريط كالطائفة الأخرى ، ولا يمنعهم إلا من المخالطة الخاصة ، وأباح لهم ماعداها ، وهكذا جاءت الشريعة في أحكامها حدا وسطا بين الإفراط والتفريط .

سر التفسير بلفظ الاستفتاء :

تاسعاً وعاشراً : وكما جاء الاستفهام عن الأحكام بلفظ السؤال ، جاء بلفظ الاستفتاء ، وذلك في موضعين اثنين من القرآن يتعلق كلاهما بأحكام الأسرة والميراث : « وَيسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ، وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَسَمَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » (٢) وفيها بيان الحكم فيما إذا خافت المرأة نشوزا من زوجها ، وبيان معنى العدل المطلوب بين الزوجات : « يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُؤُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ » (٣) الآية الأخيرة من سورة النساء ، وفيها بيان ميراث الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب ،

(١) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء .

وتخصيص هذين الموضوعين بكلمة الاستفتاء دون كلمة السؤال مما يدل على شدة العناية بموضوعيهما ، وهو الأسرة والحق المالى ، وذلك نظرا لما يدل عليه الفرق بين الاستفتاء الذى يتطلب دقة النظر فى إبداء الرأى والسؤال الذى لا يستدعى ذلك .

حادى عشر : حرم الله على المسلمين فى أوائل سورة المائد الميتة وما إليها : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ » (١) . وقد كان العرب يستبيحون أكلها ، وكانوا مع ذلك يجرمون على أنفسهم بعض الطيبات كالبحيرة والسائبة وما شاءوا تحريمه ، فألحت الحاجة على المؤمنين فى معرفة ما أحله الله لهم بعد هذا الذى حرمه عليهم ، وفى هذا الشأن جاء قوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ ، قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ، فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَإِذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ » (٢) .

فأرشدهم إلى أن كل ما لا يحدث ضررا ولا يفسد عقيدة حلال لهم غير محرم عليهم ، كما أرشدهم إلى حل أكل الحيوان المصيد بشرط ذكر اسم الله عليه .

ثانى عشر : يتم نصر الله للمؤمنين فى غزوة بدر ، ويحصلون على الأنفال والغنائم فيقع بينهم خلاف فيمن يستحق هذه الغنائم ، هل يستحقها الشبان المحاربون ، أو الشيوخ الذين وقفوا ردها من ورائهم ؟ ويكثر بينهم الحديث

(١) الآية ٣ من سورة المائدة . (٢) الآية ٤ من سورة المائدة .

في هذا الشأن، ويتجهون بالسؤال عنه إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، فينزل أول سورة الأنفال: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ، وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» .

فيرشدكم إلى أن الشأن في توزيع الغنائم ليس إليهم، ولا ينبغي أن يكون سبباً في اختلافهم، وإنما هو إلى الله ورسوله، فيجب عليهم أن يطيعوه وأن يصلحوا ذات بينهم وأن يتقوا الله في أنفسهم .

٢ — هذه جملة الأسئلة التي ذكرت في القرآن الكريم موجهة من المؤمنين إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيما يختص ببيان الأحكام التي تدعو إليها حاجتهم، وهي كلها — كما نرى — واردة في السور المدنية: البقرة، المائدة، الأنفال. ومن المعلوم أن السور المدنية هي التي قامت بمهمة التشريع التفصيلي لأحكام الإيمان .

أسئلة غير المؤمنين :

وبقي من الأسئلة الواردة في القرآن الكريم ما كان صادراً من المنكرين للدعوة المعارضين لها، وقد جاء أكثرها في السور المكية التي قامت بالدعوة إلى أصول الدين، ومن هنا تراها — كما يتضح من النظر في موضوعها — تحمل روح الجدل والتحدى فيما يختص بالدعوة، فكان منها السؤال عن الساعة، وقد ورد في ثلاث سور: سورة الأعراف: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا، قُلْ إِيَّاهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّئُهَا لَوْ قَتَبَهَا إِلَّا هُوَ، ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَعْثَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ، قُلْ إِنَّمَا عَلِمْتُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ» (١). وسورة الأحزاب « يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عَلِمْتُهَا عِنْدَ اللَّهِ ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا » (٢). وسورة النازعات : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ، فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ؟ إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا ، إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنْ يَخْشَاهَا ، كَذَّبُوا بِرُؤُوسِهِمْ يَوْمَ يُرَوُّهَا لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا » (٣).

ومنها السؤال عن الروح وقد ورد في سورة الإسراء : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ، وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » (٤). ومنها السؤال عن بعض الشخصيات التاريخية ، وهو المذكور في سورة الكهف بقوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا .. الآيات » (٥). ومنها السؤال عن الجبال ومصيرها حين يقع البعث ، وهو المذكور في سورة طه بقوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ، فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ، لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا » (٦).

هذه هي الأسئلة التي كان يوجهها المكيون إلى النبي صلى الله عليه وسلم وذكرها القرآن .

-
- (١) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف .
 - (٢) الآية ٦٣ من سورة الأحزاب .
 - (٣) الآيات الأخيرة من سورة النازعات .
 - (٤) الآية ٨٥ من سورة الإسراء .
 - (٥) الآية ٨٣ وما بعدها من سورة الكهف .
 - (٦) الآية ١٠٥ من سورة طه .

المسلم يسأل عما ينفعه :

ونحن إذا تأملنا جملة الأسئلة التي وردت في القرآن على ألسنة المؤمنين نعلم منها أن شأن المؤمن أن يسأل عما ينفعه في عباداته ومعاملاته أو يجمله من عقائده ؛ فلا يسأل عن الأرواح بعد مفارقتها للجسد ، وماذا تعمل ، ولا عن كيفية عذاب القبر . ولا مساحة الجنة ، ولا عن أرضها ، ولا عن سمائها وما إلى ذلك مما شغل المسلمون به أنفسهم ، وهو لا يعود عليهم بنفع في الدنيا ولا في الآخرة .

العلماء وبيان الأهمّام :

هذا . وقد درج المسلمون من عهد التنزيل إلى يومنا هذا على أن يبين لهم علماءهم أحكام دينهم بياناً كأسلوب القرآن ، مبتدئاً غير مسبوق بسؤال السائلين ، وبياناً مسبوقاً بالسؤال وهو « الفتاوى » .

وقد دونت فتاوى الفقهاء في العصور الفقهية الزاهرة ، وكانت مرجعاً عظيماً لمعرفة الأحكام ، وثروة فقهية واسعة .

هيئات الفتوى في العصر الحاضر :

واهتماماً بأمر المسلمين أعدت أخيراً هيئات لفتوى المستفتين ، وإجابة السائلين ؛ فدار الإفتاء المصرية قد أعدت لذلك ، ولجنة الفتوى بالأزهر الشريف قد أعدت لذلك ، وأتجه المسلمون إليها من كافة أنحاء المعمورة بالسؤال والاستفتاء عما ينزل بهم من وقائع ، أو يصدر عنهم من تصرفات ، ونرجو في نهضتنا الحاضرة أن تنال هذه الفتاوى حظ الفتاوى السابقة ،

فتدون وتنتشر ، فتحفظ ويعم نشرها ، وتكون نماء للثروة الفقهية الماثورة ،
ووصلنا انقطع من سلسلة البحوث الفقهية القيمة .

الإذاعة والفتاوى :

كما رأيت إذاعتنا المصرية في بعض الأوقات ، تيسيراً للانتفاع بها بقدر
الإمكان ، أن يكون في برامجها الإرشادية ركن للفتاوى المتعلقة بالشؤون العامة
التي تقع كثيراً بين الناس ويحتاجون فيها إلى معرفة حكم الله ، وأن تذيع
من هذه الفتاوى ما يصدر عن دار الإفتاء ، وعن لجنة الفتوى بالأزهر : ومن
تتجه إليهم بأسئلتها من العلماء .

وهذا عمل جليل النفع ، عظيم الأثر ، يستوجب منا ومن الناس شكر
تلك الهيئات ، وشكر الإذاعة التي حرصت بهذا الاقتراح على أن تكون
عبادات الناس وما يجري بينهم من معاملات ، وما يتخذونه من عادات
وتقاليد ، موافقة لأحكام الله ، وحرصت في الوقت نفسه على أن تذيع أحكام
الله في الموضوعات العامة على حضرات المستمعين بعبارة سهلة ميسورة ،
وبطريقة لا تكلفهم عناءً ومشقة . وبذلك يتفقه الناس في دينهم ، وينالون
الخير الذي وعد رسول الله صلى الله عليه وسلم به المتفهمين : « من يرد الله به خيراً
يفقهه في الدين » .

وهذه مجموعة من الفتاوى والأحكام أجبت بها على أسئلة السائلين
في موضوعات مختلفة ، بعضها نشرته الصحف والمجلات للقارئ ، وبعضها أذاعته
الإذاعة على المستمعين . لم ألزم فيها مذهباً خاصاً ، ولم أتقيد برأى فقيه معين
إلا بالكتاب العزيز والسنة الصحيحة وقواعد الإسلام العامة الخالدة ، أرجو

أن يكون نشرها قياما ببعض الواجب الذي فرضه الله على العلماء من التبليغ والبيان . كما أدعو الله أن ينفع بها المسلمين في كل مكان .

هذا . وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا ينبغي للجاهل أن يسكت على جهله ، ولا للعالم أن يسكت على علمه » . وقد قيل : « العلم خزائن مفاتيحها السؤال ، فإنه يؤجر فيه أربعة : السائل ، والعالم ، المستمع ، والمحب لهم » .

وقفنا الله إلى الفقه في دينه والاهتداء بهديه آمين ؟

محمود ملتوت

عقائد وغيبيات

الروح * الجن والإنس * استطلاع الغيب
تبديل الأرض * محاسبة الحيوان * القضاء
بغير حكم الإسلام * القدر في القرآن
خوارق المعادات * الدابة التي تكلم الناس
رفع عيسى * مناقشة

الروح .

« ما هي الروح ؟ وأين تكون قبل دخولها الجسد ؟
وأين تسكن بعد خروجها منه ؟ وهل تظل في عالمنا هذا ؟
وما هي حقيقة تحضير الأرواح ؟ وهل هو صحيح » ؟

* * *

ما هي الروح ؟

الروح هي القوة التي تحدث الحياة في الكائنات الحية من نبات وحيوان
وإنسان ، وقد غلبت على ما به حياة الحس والحركة ، والعقل والتفكير ،
وأضيفت إلى الحيوان والإنسان .

ولم يرد في الدين نص واضح صريح يشرح حقيقتها ويحدد وجودها ، وكانت
في نظر الدين كغيرها من سائر الحقائق الكونية تركت للبحث البشري
يبحث عنها ، ويصيب أو يخطئ على حد سواء .

اختلف الباهيين في حقيقة الروح :

ولقد خاض الإنسان قديماً وحديثاً ملياً وغير ملي في البحث عن حقيقتها ،
وأثرت عنه فيها أقوال وآراء . قال فيها الإمام الأوسى بعد أن ذكر جملة منها :
(وقيل وقيل إلى نحو ألف قول) ثم قال : والمعول عليه عند المحققين قولان
ذكرهما واختار أولهما ، وهو أن الروح جسم نوراني علوي حى ، يخالف بالماهية
لهذا الجسم المحسوس ، سار فيه سريان الماء في الورد ، لا يقبل التحلل
ولا التفريق ، يفيض على الجسم الحياة وتوابعها مادام الجسم صالحاً لقبول
الفيض ، وقد أيده ابن القيم ، وقال : إنه الصواب ولا يصح غيره ، وعليه

دل الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ، وأدلة العقل والفتوة ، وبرهن عليه بما يزيد عن مائة دليل .

ونرى مع ذلك أن هذا الرأي لم يشرح حقيقة الروح ، وإنما ذكر خواص ولوازم أكثرها سلبى لا يفيد الحقيقة ، ولا يدل على الكنه .

الروح قبل اتصالها بالجسد :

وكما اختلف العلماء في حقيقتها هكذا ، اختلفوا أيضاً في قدمها وحدوثها ، وفي مستقرها قبل اتصالها بالأجسام ، والقائلون بحدوثها اختلفوا أيضاً في زمن حدوثها ، هل حدثت قبل الأجسام أو بعد الأجسام ؟ وليس في النصوص أكثر من أن نفخها في الجسم يكون بعد تسويته ، والمفهوم من نفخها تحصيل آثارها في الجسم .

الروح بعد مفارقتها للجسد :

وكما اختلفوا في هذا اختلفوا أيضاً في موتها وبقائها ، وفي مستقرها بعد مفارقة الأبدان .

والذى ترشد إليه الآثار الدينية أنها تخرج من بدن الإنسان فيكون الموت ، وأنها تبقى ذات إدراك ، تسمع السلام عليها ، وتعرف من يزور قبر صاحبها ، وتدرك لذة النعيم وألم الجحيم ، وأن مقرها يختلف بعد مفارقة البدن بتفاوت درجاتها عند الله .

لا مانع من البحث عن مقيمتها :

وعلى رغم كل هذا فلا تزال حقيقتها من الغيب الذى لم يكشفه الله للإنسان ، وهى فى ذلك ككثير مما ينتفع الإنسان بآثاره دون أن يعرف كنهه .

وباب البحث عن حقيقتها مفتوح لم يمنع منه نص ديني .

ولا حجة للقائلين بجرمة البحث عنها في قوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي »^(١) فقد رجح بعض العلماء أن المراد منها في الآية القرآن نفسه ، وقد سماه الله روحا « وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا »^(٢) وسابق الآية ولاحقها يرشد إلى صحة هذا الرأي .

وإذن فلا يتعين أن يكون المستول عنه هو روح الحياة ، على أنه لو كان هو روح الحياة فليس في الآية أكثر من أنها من أمر الله ، وهو لا يمنع البحث عن حقيقتها .

مُحَضِّرُ الْإِسْرَاءِ :

وكالم يرد نص في شيء من ذلك كله ، لم يرد شيء فيما يختص بتحضيرها وتسخيرها لدعوة الإنسان ، كما لم يدل عليه حس موثوق به ، أو تجربة صادقة ، وكل ما نسمعه في ذلك لا يخرج عن مظاهر خداع وإلهاء بالخيالات لا يلبث أن ينكشف أمره .

وإذن فنحن في حل من رفضه إلى أن يقوم الدليل على صدقه .

وحسب المؤمن في إيمانه أن يقف عندما أخبر الله به ، وصح عن رسوله ، وليس عليه أن يحمل نفسه عقيدة أو رأيا لا يتوقف عليه صحة الإيمان .

(١) الآية ٨٥ من سورة الإسراء . (٢) الآية ٥٢ من سورة الشورى .

الجن والإنسان

« ما قولكم في ظهور الجن للإنسان العادي ؟ وما رأيكم في الحديث معهم ، ورجاء الخير وتوقع الشر على أيديهم » ؟

* * *

حديث الناس عن الجن :

يتحدث كثير من الناس أن في العالم ، وراء الإنسان الناطق المفكر العامل ، نوعاً آخر غيبياً لا ترى ذاته ، ولكن يعرف بآثاره وتصرفاته ، وله من التصرفات ما يتصل بالإنسان وبكثير من نواحي الحياة ، وله وراء ذلك خاصية الإخبار بالمقربات ، والقدرة على أن يلبس جسم الإنسان ، فينطق بلسان الإنسان ، ويتحرك الإنسان بتحركه ، كما أن للإنسان وسائل « تلاوات وأدعية ، وتعاويذ » يستعين بها على استحضاره كلما أراد ، وعلى تسخيره في قضاء ما يريد من حاجات وأبناء ، وأن هذا النوع هو المعروف في لسان الناس والكتب السماوية باسم « الجن » .

وبينما يرى هذا الفريق من الناس هذا الرأي يرى فريق آخر : أنه ليس في العالم ، وراء الإنسان المرئي المشاهد الذي ينطق ويفكر ويعمل ، نوع ماله هذه الخواص ، وأنه ليس في الكون سوى الإنسان . والرأيان في الواقع يمثلان الفكرة الإنسانية المعروفة من قديم في « المادية والروحانية » .

الكتب السماوية :

وبينما يتقاسم الناس هذين الرأيين في الجن وما وراء المادة — وهما كما

نرى على طرفي تقيض ، إفراط وتفريط — تجيء الكتب السماوية ، وتأخذ من كل منهما بطرف ، ونحدد الواقع الذي يعلمه خالق الكون ومنزل تلك الكتب ، وترد الأمر في « الجن » إلى الحد الوسط ، وتقرر الواقع الذي فرطت فيه الفكرة الإنسانية ، وهو أصل الوجود لهذا النوع ، فتقرر وجوده ، وتقرر له خواص ذاتية أخرى ، وتنفي عنه هذه الخواص التي أضافها إليه الفكرة الإنسانية في جانب الإفراط .

جاءت الكتب السماوية ، بمبارات واضحة لا تحتمل التأويل ، بأن في العالم خلقاً آخر غير الإنسان لا ترى أشباحه ، ولا تعرف حقيقته ، وصرحت بالعناوين الخاصة بهذا النوع . فذكرت الملائكة وجعلت الإيمان بها عنصراً من عناصر الإيمان ، ثم ذكرت أعمالهم وفصلتها ، ثم وصفتهم بالطاعة الدائمة التي خلقوا بها وأنهم « لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ »^(١)

وذكرت الجن وجعلتهم نوعاً مقابلاً للإنسان ، يندرجون معه تحت عنوان « الثقلين » وخاطبتهم وتحدثت عنهم ، في المسئولية ، والمؤاخذة ، والمصير ، كما خاطبت الإنسان وتحدثت عنه في كل ذلك « يَمَعَشَرَ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ : أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا »^(٢) . « يَمَعَشَرَ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ »^(٣) « سَنَفْرُغُ لَكُمْ آيَةَ الثَّقَلَانِ »^(٤) « وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعاً يَمَعَشَرَ

(١) الآية ٦ من سورة التحريم .
 (٢) الآية ١٣٠ من سورة الأنعام .
 (٣) الآية ٢٣ من سورة الرحمن .
 (٤) الآية ٣١ من سورة الرحمن .

الْجِنُّ قَدْ اسْتَكْتَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ ، وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ : رَبَّنَا
 اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا . قَالَ : النَّارُ
 مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ « (١) .

حكم إنظار الجن أو تأويلهم :

وإخبار القرآن والكتب السماوية هكذا بوجود الجن كان إنكارهم
 تكديماً لإخبار الله سبحانه ، وبذلك يكون من لم يؤمن بهم غير مؤمن بالقرآن ،
 ولا برسالات السماء ، وتكون محاولة تأويل هذه العبارات الواضحة تحريفاً
 للكلم عن مواضعه ، وسلخاً للألفاظ عن معانيها ، وإفساداً لهذه المقابلة التي
 جاءت بها تلك الكتب بين « الإنس والجن » . وكان بعد ذلك ضيق عطن
 من المولعين بإنكار ما لا يدركه الحس .

وإذن فليس في وجودهم شك ، وليس في مسئوليتهم عن التكليف
 ومؤاخذتهم على التقصير شك ، وليس في استعدادهم لاستماع القرآن وتلقيه
 وفهمه وتدبره والتأثر به شك . فكل هذا حق ولا يب فيه .

صلة الجن بالناس في نظر القرآنة :

وكما جاء القرآن بأصل وجودهم جاء بما يرشد إلى صلتهم بالناس ، وأنها
 لا تعدو « الوسوسة والنزيرين » على نحو ما يحدث للناس من الناس ، وقرأ
 في ذلك من سورة الناس : « مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ، الَّذِي يُوَسْوِسُ
 فِي صُدُورِ الْإِنْسَانِ ، مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ » . وقرأ في ذلك أيضاً ما جاء على لسان
 الشيطان نفسه — وهو من الجن بنص القرآن — « وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ

(١) الآية ١٢٨ من سورة الأنعام .

أَلَا مَرُّ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ وَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي
 عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ، فَلَا تَلُمُونِي
 وَلَوْمُوا أَنْفُسَكُمْ» (١) . وإذن فليس للجن مع الإنسان شيء وراء الدعوة ،
 والوعد ، والموسوسة والإغراء والتزيين « فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ » (٢) .
 « قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » (٣) .
 وكما جاء هذا في القرآن ، جاء فيه أيضاً ما يقطع بأن الذين يتأثرون بوسوسة
 الجن وإغوائهم إنما هم فقط ضعاف العقول والإيمان ، أما أقوياء فهم
 بعقولهم وإيمانهم بعيدون عن التأثير بها ، وقد استثنى الله من المتأثرين بها عباده
 المخلصين وقال : « إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ
 مِنَ الْغَاوِينَ » (٤) .

أرغام الناس في الاتصال بالجن :

أما ما وراء الوسوسة والإغواء — من ظهورهم للإنسان العادي بصورتهم
 الأصلية ، أو بصورة أخرى يتشكلون بها ، ومن دخولهم في جسمه ، واستيلائهم
 على حواسه ، ومن استخدامه لإيائهم في جلب الخير ودفع الشر ، واستحضارهم
 كلما أراد ، ومن استطلاع الغيب عن طريقهم ، وعن التزوج بهم وبعاشرتهم ،
 وغير ذلك مما شاع على ألسنة الناس — فهذا كله مصدره خارج عن نطاق
 المصادر الشرعية ذات القطع واليقين ، وقد صدق كثير من الناس — في كل
 العصور — كثيراً مما يسمع من أحاديث الجن ، أو يتخيل من تصرفات منسوبة
 إليهم ، صدقوا ظهورهم للإنسان العادي وتشكلهم بغير صورتهم ، وصدقوا

(١) الآية ٢٢ من سورة إبراهيم .
 (٢) الآية ٢٠ من سورة الأعراف .
 (٣) الآية ٣٩ من سورة الحجر .
 (٤) الآية ٤٢ من سورة الحجر .

محدثهم للإنسان ، ودخولهم في جسمه ، وصدقوا استخدامه إياهم في جلب الخير ودفع الشر ، وفي العلم بالمغيبات .

فرصه الفقهاء في الجن :

صدق كثير من الناس ماشاع من ذلك عن الجن ، وتناقلوا فيه الحكايات التي ربما رفعوها إلى السلف الصالح ، واستمروا على ذلك حتى جازاهم الفقهاء وفرضوا صحته ، وأخذوا من هذا الفرض مادة جعلوا منها حقلاً للتدريب على تطبيق كثير من الأحكام الشرعية عليهم ، وكان منهم من تحدثوا عن صحة التزوج بهم ، وعن وجوب الغسل على الإنسية إذا خالطها جنى ، وعن انعقاد الجماعة بهم في الصلاة ، وعن مرورهم بين يدي المصلى ، وعن روايتهم عن الإنس ورواية الإنس عنهم ، وعن حكم استنجاء الإنس بزادهم وهو « العظم » ، وعن حكم الأكل من ذبائحهم ، إلى غير ذلك مما نراه منشوراً في كتب الفقه ، أو نجده في كتب خاصة ذات عناوين خاصة بالجن .

وإني أعتقد أن ذلك من قهائنا لم يكن إلا مجرد تمرين فقهي ، جريا على سنتهم في افتراض الحالات والوقائع التي لا يرتقب وقوعها ، أو التي لا يمكن أن تقع . وإذن ففروض الفقهاء ، التي لم يقصدوا بها إلا مجرد التدريب الفقهي ، لا تصلح أن تكون دليلاً أو شبه دليل على الوقوع والتحقق ، فلنتركهم على سنتهم يفترضون ومردنا في ذلك إلى القرآن الكريم .

القرآن :

والقرآن الكريم يمتن الله فيه على الناس بنعمة الأزواج ، وبأن جعلهن من جنسهم ، وجعلهن سكننا ومودة ورحمة « وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ

أَزْوَاجًا ، وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً «^(١)» وَ مِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً «^(٢)» وهذا يقطع حبل الشك في فساد القول بإمكان التزوج منهم ، فضلا عن صحته أو فساده.

وكذلك يحكى الله في القرآن ما تحدث به الجن إلى قومهم في شأن الإنس ، الذين كانوا قبل الرسالة المحمدية يعتقدون أن للجن سلطاناً عليهم ، فيعوزون برجال منهم يخلصونهم من سلطان الجن ، بما يزعمون لأنفسهم من سلطة استخدام الجن ، وسلطة منعهم من أذاهم ، ولنصنع إلى الجن وهم يتحدثون إلى قومهم في عقيدة أنهم يعلمون الغيب ، وأن أناساً يستخدمونهم في ذلك فيعلمون منهم ما تسوقه المقادير الإلهية ، ثم يعلنون أنها عقيدة فاسدة ، وأن الغيب لله وحده « وَأَنْتَ لَا تَدْرِي أَشْرٌ أُرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُ رَشَدًا »^(٣) وإذا كان هذا حديثهم عن أنفسهم بالنسبة لمعرفة الغيب الذي جاء فيه قوله تعالى : « عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ، إِلَّا مَنْ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ »^(٤) ، وقوله في جن سليمان : « فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ »^(٥) إذا كان هذا حديثهم بالنسبة لمعرفة الغيب ، وكان حديثهم عن أنفسهم بالنسبة لسلطانهم على الإنس ، وأن هذا وذاك موضع إنكار منهم أنفسهم ، كما حدث القرآن ، صرنا إلى يقين لا يمسه ريب بأن الجن لا يعلمون الغيب ، ولا يقدرّون على الإيذاء الاتصالي أو التبلسي .

(٢) الآية ٢١ من سورة الروم .

(٤) الآية ٢٦ من سورة الجن .

(١) الآية ٧٢ من سورة النحل .

(٣) الآية ١٠ من سورة الجن .

(٥) الآية ١٤ من سورة سبأ .

وههم وتلبيس :

ومع هذا كله قد تغلب الوهم على الناس ، ودرج المشعوذون في كل العصور على التلبيس ، وعلى غرس هذه الأوهام في نفوس الناس ، استفلوا بها ضعاف العقول والإيمان ، ووضعوا في نفوسهم أن الجن يلبس جسم الإنسان ، وأن لهم قدرة على استخراجهم ، ومن ذلك كانت بدعة الزار ، وكانت حفلاته الساخرة المزرية ، ووضعوا في نفوسهم أن لهم القدرة على استخدام الجن : في الحب والبغض ، والزواج والطلاق ، وجلب الخير ودفع الشر ، وبذلك كانت «التحويطة والمندل وخاتم سليمان» . استخدموهم في إظهار الغيب ، من مسروق ضائع ، أو مستقبل مخبوء ، واستخدموهم في العلاج . استفلواهم بكل ذلك في كل شيء ، وصارت لديهم مهنة منها يتعيشون ، وللمال يجمعون ، وبالعقول يعبثون . وقد ساعدهم على ذلك طائفة من المتسمين بالعلم والدين ، وأيدوهم بحكايات وقصص موضوعة أفسدوا بها حياة الناس ، وصر فوهم عن السنن الطبيعية في العلم والعمل ، عن الجدد النافع المفيد .

وجدير بالناس أن يشتغلوا بما يعينهم ، وبما ينفعهم في دينهم ودنياهم . جدير بهم ألا يجعلوا لدجل المشعوذين سبيلا إلى قلوبهم ، فليحاربوهم وليطاردوهم حتى يطهر المجتمع منهم ، وليعرفوا ما أوجب الله عليهم معرفته مما يفتح لهم أبواب الخير والسعادة .

استطلاع الغيب والتشاؤم

بعض الناس يدعون معرفة الأسرار والمغيبات بوسائل شتى ، وبعض الناس يتشاءمون من أما كن ، أو أيام ، أو أشياء معينة . فهل هؤلاء أو أولئك سند من الدين ؟

* * *

يحتلج في نفوس كثير من الناس أن الله ربط نجاح الإنسان وفشله — فيما يريد من أعمال الخير — بساعات معينة من اليوم ، أو بأيام معينة من الشهر ، وبذلك يحجمون عن مشروعاتهم في بعض الأيام ، ويقدمون عليها في البعض الآخر .

وكذلك يحتلج في نفوسهم أن لا استطلاع الغيب الممكنون في جوف المستقبل وسائل يعرفون بها ما يهمهم أن يعرفوه ، من مسروق لم يعرف سارقه ، أو مفقود لم يعرف مكانه .

وقد اتسع لهم مجال ذلك حتى استخدموا الوهم والتخييل ، وانصرفوا بهما عن الحقائق ، ومعرفة السنن التي ربط الله بها بين الأسباب والمسببات ، وأسماوا أنفسهم لعادات وتقاليد توارثها الجاهل حتى لعبت بالعقول ، وحرمتها لذة العلم والمعرفة .

الإسلام والعلم :

وجاء الإسلام فوجد الناس يتقبلون في طبقات من الجاهل ، مكنت في نفوسهم تلك التقاليد التي صاروا بها أسراء الوهم والتخييل ، فعنى عناية

كاملة بالإرشاد إلى الوسائل التي تنقى المجتمع الإنساني من أدران الجهل ،
وعبث الوهم .

ومن هنا حارب الجهل وتبعه في كل وكر من أوكاره ، وفي كل لون من
ألوانه ، حاربه بالدعوة إلى توحيد الله ، وجهل الشرك والوثنية ، وبث في الأنفس
والآفاق دلائل التوحيد ولفت نظر الإنسان إليها ، وحثه على النظر والتفكير
فيها ؛ ليؤمن أولاً : بأن العظمة التي تخضع لها الرقاب ، والعلم الواسع الذي
لا يعزب عنه شيء ، والقدرة النافذة التي لا يعجزها شيء في الأرض ولا في السماء
ليست لأحد سواه .

وبذلك يتجه إليه وحده ، ويقبل على عمله . معتمداً عليه وحده في تدليل
ما قد يعترضه في طريقه من صور العظائم الزائفة ، أو الإدراكات المنحرفة
التي ينسجها التخيل الفاسد ، وحارب كذلك جهالة التقليد ، وأنكر على
الإنسان أن يسلم عقله لغيره ، وأن يقف — في عقائده ومعارفه العامة ، وسبل
حياته — عندما ورثه عن الآباء والأجداد ، أو نبت في زوايا الأوهام والخرافات .

انحراف الإنسان :

تلك منزلة العلم وتقدير الحقائق ، والدعوة إليهما في نظر الإسلام ،
ولكن الإنسان — وقد خلق من عجل — تملكه أمران استصعب بهما
طريق العلم ، واستبطأ بهما طريق البحث والنظر ، واستعاض عنهما بطريق
التخيل والتخمين ، وظنه طريقاً من طرق المعرفة ، به يستريح دون عناء ،
ودون حذر ، أمران تملكاه في هذا الشأن :

أحدهما : رغبته الملحة في سرعة اكتشاف الغيب ، وخاصة فيما يتعلق
بمستقبله ومستقبل من يتصل به .

وثانيتها : خوفه الشديد من اعتراض ما يعوقه عن أهدافه التي يتجه إليها ويعزم عليها .

وفي سبيل تلك الرغبة الملحة ، وذلك الخوف الشديد أخذ يتسمع لما يجري بين الناس ويتناقلونه عن الآباء والأجداد من أحاديث الوهم والخيال عن طرق معرفة الغيب في خيره وشره ، واكتشاف المعوقات ذات الشؤم ، والميسرات ذات التفاؤل .

وبذلك فتحت له طرق شتى ، ظن أن فيها أمنيته وما يسعفه في اكتشاف الغيب ، أو يرشده إلى ما يسلكه من إحجام أو إقدام !

انفتار طرق الوهم والرجل :

راجت هذه الطرق ، وتأثر بها ، ونزل على حكمها كثير من الناس ، فاصطنعوها وخضعوا لها ، واعتمدوا عليها من فجر التاريخ إلى يومنا هذا ، وربط كثير من الناس — ومنهم دينيون يقرءون كتاب الله ، ويروون عن الرسول صلى الله عليه وسلم الأحاديث — حياتهم وأعمالهم بما يقع لهم من ذلك ، فاستطلعوا الغيب — على ما يظنون — عن طريق الولاية والكهانة والتنجيم ، وعن طريق ضرب الحصى والودع والفول ، وعن طريق خطوط الرمل والفنجان والكف ، وعن طريق المندل واستخارة السبحة واستخارة القرآن ، وعن طريق التشاؤم بالزمان في الساعة واليوم والشهر ، والمسكان والأشخاص والأشياء والكلمات ، وأضغاث الأحلام . وبهذا كله وقع الإنسان أسيراً في حياته وأعماله وعقائده ، لثتون لا يعقل وجه اتصالها بما يسعد أو يشقى . وظن أنه بذلك قد وضعت بيده مفاتيح الغيب . وشارك الله في الاستيلاء عليها !

الطبيعة الضعيفة :

ولكنها الطبيعة الضعيفة ، والنفس الخائرة المضطربة ، التي أسقطت نفسها من منزلة التكريم الإلهي بنعمة العقل والبحث والنظر .. هي الطبيعة الضعيفة والنفس الخائرة ، تنمى ضعفها وحيرتها وبعدها عن جنة التكريم ، العادات الفاسدة ، وتقاليد الجهل الموروثة عن الآباء والأجداد ، ثم تدفع بها إلى سوق التجارة الزائفة ، ينشئها ويعلن عن أمرها ، ويدعو إليها تجار العقول والمتكسبون بالأوهام والخرافات .

وبذلك ضعفت عزيمة الإنسان في الحياة ، وعطل أعماله ، وأهمل التعويل على سنن الله التي وضعها للسعادة والشتاء . فكدر صفو الحياة على نفسه بمنظر يراه ، أو كلمة يسمعها ، أو طير يمر به من هنا أو هناك ، أو خيال يفرسه في نفسه دجال أو منحجم أو كاهن ، حتى وصل الأمر إلى استخدام المصحف وآياته التي أنزلت لتقوية الإيمان والعزائم ، وطرده الوسوس والأوهام في استطلاع الغيب والتشاؤم ..

وكم رأينا من أهل بيت نكصوا عن تزويج كريمتهم بعد الخطبة والاتفاق بكلمة سمعوها ، أو خيال رؤى لهم في المنام فقعسوا « البنت » وأضاعوا عليها الحياة .

وكم رأينا من تاجر قعد عن السفر ، وأهمل تجارته اعتماداً على تشاؤم ، أو نبوءة دجال كاذب ..

وكم رأينا من مصاب بمرض فاتك ووباء مهلك اعتمد في علاجه على رقية أو بخور ، أو حجاب ، وترك المرض يسرى في جسمه سريان النار في الهشيم .
وكم رأينا على وجه عام من ضحايا لأدعياء فتح الكتاب ، واكتشاف

الغيب ، وخواص النفوس ، والتنويم ، وما إلى ذلك مما حل عند الناس محل العقائد ، وأعرضوا به عما وضعه الله في الكون من أسباب وسنن وجه الناس إليها ، فالتوت بهم السبل ، وألقوا بأنفسهم وحياتهم في مهامه العبث ، والضلال والخيرة .

الترويج لوسائل الرجل :

وقد أطمع الناس في ذلك كله — بعد رغبتهم الملحة في استطلاع الغيب ، وخوفهم الشديد من المعوقات ، أطمعهم في الركوب إلى تلك الوسائل والاتجاه إليها ، والاعتماد عليها ، وإسلام النفس لها — أطمعهم صدق بعض التنبؤات ، أو بعض صور التشاؤم عن طريق المصادفة ، التي لا ينبغي للعقول السليمة أن تتخذها أساساً أو موجهاً في نواحي الحياة والعمل .

وكم من كتاب فتح ، ومن مصحف قلبت أوراقه وعدت آياته ، وكم من طير مر ، وكم من ودع ضرب وكم وكم .. ، وترقب الناس الأحداث التي أوحى بها إليهم هذه الوسائل ثم خاب فآلمهم ، وطاش سهمهم ، ومرت الأيام تلو الأيام ولم يحدث شيء مما شاع وذاع ، وملاً الأسماع ، وما حديث الناس عن انتهاء العالم — وتخمينهم عن وقوع الوباء العام ، أو القحط الشامل وترقبهم للأحداث المفاجئة — إلا أسلوب من أساليب الدجل ، قصد به أربابه زلزلة الإنسانية الضعيفة ، وصرفها عن جهات العمل النافع الذي يطمئنها في الحياة .

وإذا كان لصدق بعض التنبؤات أثر في استمرار الناس على التعلق بتلك الوسائل ، فهناك مبرر آخر للنفوس الضعيفة في استمرارها عليها ، ذلك هو اشتغال بعض المنتسبين إلى الدين — ظلماً وزوراً — بكثير من هذه الوسائل :

يعملونها ويظهرون تصديقهم إياها ويدعون الناس لها ، ويوجهونهم إليها .
ومما يتصل بهذا ما نقرؤه في بعض المجلات والصحف من إعداد إطار
خاص يرشد إلى حظ القارئ ونجمه وسعادته وشقائه باعتبار ميلاده ، يومه
وبرجه . والمفروض أن الصحف مصادر التثقيف والتوجيه ، وأن المشرفين عليها
أرباب ثقافة أخذوا بها على عاتقهم توجيه الناس إلى ما فيه خيرهم وسعادتهم .

القرآن ينكر الفسّاد :

وقديماً تشاءم قوم موسى بموسى « فَأِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ ،
وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ » (١) وتشاءم قوم صالح بصالح
« قَالُوا أَطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ » (٢) . وتشاءم أهل قرية برسلمهم
« قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ » (٣) .

وكان الرد عليهم جميعاً أن الشر ما جاءهم من قبل الرسل ، وإنما جاءهم من
قبل أنفسهم بكفرهم وعنادهم ، وإهمالهم سنن الله في الحياة « أَلَا إِنَّمَا طَّيَّرْتُمْ
عِنْدَ اللَّهِ » (٤) « طَّيَّرْتُمْ مَعَكُمْ » (٥) . وقد جاء فيما يتصل بعلم الغيب ،
وأنه مما استأثر الله به قوله تعالى : « عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا
إِلَّا مَن آرَتْصَىٰ مِنْ رَسُولٍ » (٦) وقوله « وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا
إِلَّا هُوَ » (٧) وقوله للرسول عليه السلام : « قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا
إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ
السُّوءُ » (٨) . وحسب المؤمن في ذلك كله هذه الآية الفذة الواضحة « إِنَّ اللَّهَ

(١) الأعراف ١٣١ (٢) النمل ٤٧ (٣) يس ١٨ (٤) الأعراف ١٣١
(٥) يس ١٩ (٦) الجن ٢٦ ، ٢٧ (٧) الأنعام ٥٩ (٨) الأعراف ١٨٨

عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ، وَ يُنَزَّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي
نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ، إِنَّ اللَّهَ
عَلِيمٌ خَبِيرٌ» (١)

وإن من يعلم أن مهمة الإسلام الأولى ، إنما هي تقوية الروح الإنسانية ،
والسمو بها عن مزالتق الأوهام والخرافات إلى ميدان الحقائق والسنن الإلهية
الثابتة ، التي بنى عليها صرح هذا العالم ، بإبداعه وإحكامه ، ليأبى الإباء كله
أن ينحرف في حياته إلى استخدام هذه الوسائل الخداعة . ولكن للعادات
واللدجل ، الذي يجترفه بعض الناس ، تأثير على النفوس الضعيفة ، يخرجها
من نور الحقائق وميدانها الواسع إلى ظلمة الأوهام ومنافذها الضيقة .

تحريف :

هذا . وقد تعلق بعض الناظرين في القرآن ، المروجين لسنة التشاؤم
الفاصلة ، بقوله تعالى في وصف العذاب الذي نزل بقوم عاد « إِنَّا أَرْسَلْنَا
عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ » (٢) « فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا
صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ » (٣) « وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ،
سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا » (٤) وقالوا إن القرآن
يرشد بهذه الآيات إلى أن في الأيام نحسًا وسعودًا ، وأيدوا بهذه الآيات
ما نسبت روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس رضى الله عنه « آخر
أربعاء في الشهر يوم نحس مستمر » .

(٢) الآية ١٩ من سورة القمر .

(٤) الآية ٧ من سورة الحاقة .

(١) الآية ٣٤ من سورة لقمان ،

(٢) الآية ١٦ من سورة فصلت .

وقد عرض الألوسى في تفسيره للروايات التي افتعلت ترويجا للتشاؤم بالأيام وللتفاؤل بها ، ويعجبني قوله في هذا المقام : ويكنى في هذا الباب أن حادثة عاد استوعبت أيام الأسبوع كلها ، فقد قال سبحانه : « سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما » فإن كانت نحوسة الأيام لذلك فقل لى : أى يوم من الأسبوع خلا منها ؟! والحق — كما قال — أن كل الأيام سواء ولا اختصاص ليوم بنحوسة ولا لآخر بسعد ، وإنه ما من ساعة من الساعات إلا وهى سعد على شخص ، ونحس على آخر ، باعتبار ما يقع فيها من الخير على هذا ، ومن الشر على ذلك ، فإن استنحس يوم من الأيام لوقوع حادث فيه فليستنحس كل يوم لما يقع فى الأيام كلها من أحداث ، وما أوج الليل فى النهار ، والنهار فى الليل إلا لإيلاج الحوادث ، ولا تأثير لما يقع فيها من أحداث ، ولا شأن للوقت أو المكان أو الأشياء فى نحوسة أو سعود .

نعم ، لبعض الأوقات شرف ترجع إليه فى نظر الشرع مضاعفة الجزء لعاملى الخير أو الشر ، ولكن شرف الأوقات الذى يضاعف به جزاء العاملين شىء ، ونحوستها وسعودها باعتبار ذاتها ، وعلى وجه يعم الناس جميعا ، شىء آخر ، لا يعرفه الإسلام ولا يبيح لأحد أن ينسبه إليه .

وبعد :

فواجب المؤمنين أن يتنبهوا إلى عبث الدجالين بإشاعة فكرة التشاؤم بينهم ووسائل استطلاع الغيب ، هذه الفكرة التى يصير بها الإنسان

أسيرا لوهم بكلمة يسمعا ، أو بيوم يمر عليه ، أو منظر يراه . واجبههم
أن يطهروا قلوبهم من هذه الأوهام ، وأن يقدموا على أعمالهم وتصرفاتهم
وقضاء مصالحهم متى اقتنعوا بها وعزموا عليها « فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ
عَلَى اللَّهِ » (١) معتمدين في ذلك على إيمانهم النقي ، وعلى توفيق الله إليهم ،
وبذلك تسلم حياتهم ، وتستقر شئونهم ، وتسير بهم سفينة النجاة إلى شاطئ
الأمن والاستقرار . والله ولي التوفيق والهداية .

(١) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

تبديل الأرض غير الأرض

يقول الله تعالى في كتابه : « يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ
وَالسَّمَوَاتُ » فأين تكون الخلائق عندما تبدل هذه الأرض ؟

* * *

من سنة القرآن الكريم في كثير من آياته - التي يذكر فيها وعيد المجرمين
المستكبرين عن قبول الحق بالذي أعد لهم في الدار الآخرة - أن يعرض
للأحداث الكونية التي تنتهي بها هذه الحياة الدنيا ، والتي تكون بأهوالها
وجسامتها أمرها نذيراً بقرب العذاب وشدته ، فوق ما تحدثه في النفوس من
الخوف والهلع والاضطراب ، فيقول مثلاً : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ
إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُنْهَلُّ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ
وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا ، وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ
وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ » (١) . ويقول : « إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا
وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا » (٢) . ويقول : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ
يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا » (٣) وبالنسبة للأجرام السماوية : « إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ،
وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَشَرَتْ » (٤) . « إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ، وَإِذَا النُّجُومُ
انْكَدَرَتْ » (٥) .

(٢) الآية ٢٤١ من سورة الزلزلة .

(٤) أول آية من سورة الانقطار .

(١) الآية ١ من سورة الحج .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة طه .

(٥) أول آية من سورة التكوير .

وهكذا يصور لنا القرآن خراب هذا العالم الذى تعقبه الحياة الآخرة ،
وفىها ينال المجرمون ما أعد لهم من عقاب .

ومن هذا التصوير — الذى يملأ النفوس هلعاً ، ويبرز لهم مظاهر الانحلال
الكوئى — قوله تعالى فى وعيد الظالمين : « وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ
الظَّالِمُونَ » (١) . ثم يصف حيرتهم فى يوم العذاب ويذكره بخواصه الهائلة ،
وعلاماته المفزعة ، وأحداثه المزلزلة فيقول : « يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ
الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ » (٢) .

فتبديل الأرض والسموات المذكورة فى هذه الآية هو إجمال لعين
الأحداث التى ذكرت مفصلة فى الآيات الأخرى التى ينحل بها هذا العالم ،
وتنفصم روابطه ، ويبدأ العالم الآخر أشأة أخرى تقام فيها الموازين ، ويجرى
فى ظلها حساب العباد .

التبديل تغيير لمؤوصاف فقط :

وهو إذن ليس إفناء مطلقاً لذات الأرض وذات السماء بحيث لا يكون
هناك أرض ولا سماء ، وليس إزالة أرض بأرض وسماء بسماء ، وإنما هو تغيير
لصفات الكون وأوضاعه التى عهدناها فى حياتنا الدنيا ، فالأرض كما قال
ابن عباس ورواه أبو هريرة : هى الأرض بذاتها ، وهى السموات بذاتها ،
ولكن الأرض تسير عنها جبالها ، وتفجر بحارها ، وتسوى هضابها ، وتضطرب
فتخرج أبقاها ، والسماء تنفطر ، والشمس تكور ، والنجوم تنكدر .

وهذا هو ما يدل عليه القرآن ، ويستفاد من آياته الكريمة ، وهو الذى

(١) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم . (٢) الآية ٤٨ من سورة إبراهيم .

ينبغي الوقوف عنده ، ولا يصح في هذه المغيبات إلا أن تتبع الوارد القطعى فيها ، فليس فى القرآن ما يدل على فناء ذات الأرض والسماوات ، وليس فى القرآن ما يدل على خلق أرض أخرى من مادة غير مادة الأرض المعروفة ، وكذلك السماوات .

والآيات كلها ناطقة بتغيير الأوصاف والأوضاع فقط .

واجب المؤمن فى أمور الغيب :

وعلى فرض أن فى القرآن ما يشير إلى الإفناء السكلى لأرضنا وسماواتنا فليس فيه ما يدل على حقيقة ما يتخذ بدلا منها .

وكذلك الحديث عن حقيقة ما تكون فيه الخلائق يومئذ ، هو حديث عن الغيب الذى لا يعلم حقيقته إلا الله ، مدير الدنيا ومنشؤها ، ومدير الآخرة ومنشؤها .

وما علينا إلا أن نؤمن بالانقلاب الكونى على القدر الذى تصف الآيات ، وبالجمع والحساب والجزاء ، وهذا هو كل ما ينبغى أن يعنى به المؤمنون . وإذن يصير السؤال عن مكان الخلائق إذ ذاك سؤالاً لا محل له .

محاسبة الحيوان

هل يحاسب الحيوان يوم القيامة . ومنه من له قسط معقول
من الذكاء ؟

* * *

اتفقت الرسالات السماوية على أن بعث الإنسان يوم القيامة حق ، وأن محاسبته على أعماله في الدنيا حق ، ولا خلاف فيه لأحد من المؤمنين . أما بعث الحيوانات من البهائم والطيور ، ومحاسبتها على ما ارتكبت في دنياها ، فقد ذهب إليه جماعة من العلماء قرروا بعثها من قبورها يوم القيامة كالإنسان ، وقرروا سؤالها عما فعلت كالإنسان ، واستندوا في بعثها إلى مثل قوله تعالى في سورة التكوير : « وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ » (١) وقوله تعالى في سورة الأنعام : « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالِكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ » (٢) ، ويستندون في محاسبتها إلى ما فهموه من قوله عليه الصلاة والسلام : « لَتُؤَدَّنَّ الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقنص للشاة الجماء من القرناء » والجماء : التي لا قرن لها تدفع به عن نفسها اعتداء ذات القرن عليها ويقول هؤلاء : إن الله بعد أن يحقق هذه العدالة العامة في خلقه على هذا النحو ، يقول لها : موتي فتموت ، وليس لها جنة ولا نار .

(١) الآية ٥ من سورة التكوير . (٢) الآية ٣٨ من سورة الأنعام .

المحاسبة والمسئولية لهولاءه المكلف :

وترى طائفة أخرى — ذات نظر أعمق — أن البعث خاص بالإنسان المكلف ، وأن المحاسبة والمسئولية خاصان به ، والآخرة دار جزاء ، ولا محاسبة إلا حيث التكليف ، ولا تكليف لغير الثقلين : الإنس والجن . وإذن فلا محاسبة للحيوانات ولا بعث .

أما قوله : « وإذا الوحوش حشرت » فالحشر فيها ليس هو حشر الآخرة ، وإنما هو جمعها لاستيلاء الرعب عليها وقت الاضطراب العام وأحلال النواميس الكونية ، وقد ذكر هذا الحشر في حوادث الاضطراب التي تحدث قبل البعث بدليل ما قبلها : « إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ، وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ، وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ، وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ » (١) . وما جاء بعدها « وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ » وكل هذه من حوادث الاضطراب العام الذي يقع قبل يوم القيامة . أما البعث فقد ذكر بعد ذلك كله بقوله تعالى في السورة نفسها : « وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ، وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ، بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ » إلى قوله : « عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ » .

أما الحشر في آية الأنعام فهو يرجع إلى المكذابين لرسالة الرسول المذكورين قبل الآية وبعدها ، أو أن معناه : الهلاك والموت ، وهو عام لكل المخلوقات ، ومن ذلك قول العرب في السنة المجذبة : « حشرت الناس » يريدون : أهلكتهم .

هذا . وقد قال الإمام الألويسي في تفسيره : وليس في الباب « يريد مسألة بعث الحيوانات » نص من كتاب أو سنة يعول عليه ، يدل على حشر غير

(١) الآيات أوائل سورة التكوبر .

الثقلين من الوحوش والطيور . ثم قال : « ومن القريب جداً أن يكون الحديث الذى ذكره كناية عن تمام العدل ، بدليل ما جاء فى بعض الروايات من الاقتصاص من الحجر إذا وقع على الحجر » .

نظائر بعض الحيوانات لإرادة معه :

هذا ما قاله العلماء فى هذه المسألة ، ونحن مع أرباب رأى الثانى ، وهو أنه لا بعث ولا محاسبة إلا على من ثبت تكليفه ، لا لمن لا يفهم الشرائع والخطاب بخاصة نفسه وطبيعته . وكيف وقد خلقها الله مسخرة للإنسان فيما ينفعه من أكل وحمل وحرث وسائر ما يحتاج منها ؟ أما ما يرى من ذكاء بعض الحيوانات فهو ذكاء لا إرادة معه ، ولا يمدو نواحي خاصة لا تتصل بفهم الخطاب ولا مقتضيات التكليف الإلهى .

المسلم الذى يقضى بغير حكم الإسلام

ما رأيكم فى رجل يحكم فى قضية ما حكما غير إسلامى
هل يعتبر مرتدأ عن الدين؟

* * *

السؤال لا يختص بالقاضى :

هذا السؤال لا يختص بالقاضى الذى يحكم حكما غير إسلامى ، إنما يتناول
الحكام المسلمين الذين يأمرون بتقنين أحكام غير إسلامية ، والمقننين
المسلمين الذين يتولون وضع هذه الأحكام ، والمتخصصين المسلمين الذين
يتحاكمون إليها ويرضون بها ، بل إن حاجة هؤلاء إلى حكم الإسلام فيهم أشد
من حاجة القضاة الذين يحكمون بتلك الأحكام ، وخاصة من يكونون منهم فى بلد
إسلامى ، ليس لغيره عليه سلطان فى تشريعه وأحكامه .

وقد شاع على السنة كثير من المسلمين المتدينين أن القضاة الذين
يحكمون بالقانون الوضعى — الذى يخالف أحكامه أحكام الإسلام — كفار
مرتدون عن الإسلام ، معتمدين فى ذلك على ظاهر قوله تعالى من سورة المائدة :
« وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » (١) ويلزمهم
أن يحكموا بكفر المقننين والأميرين بالتقنين ، فإن هؤلاء — وإن لم يكونوا
يحكمون بها — قد وضعوها بأنفسهم أو أمروا بوضعها ، ولا شك أن واضعها
والأميرين بوضعها تبعهم أشد من تبعه الحاكمين بها .

(١) الآية ٤٤ من سورة المائدة .

الحكم الإسموعى نوعان : قطعى وإمتهادى :

ولمعرفة الجواب الحق لهذا السؤال يجب أن نعلم أولاً أن الحكم الإسلامى نوعان :

حكم نص عليه القرآن أو السنة نصاً صريحاً لا يحتمل التأويل ولا يقبل الاجتهاد .

ومثاله فى الأحوال الشخصية : حرمة المطلقة ثلاث مرات على مطلقها حتى تزوج غيره .

وفى المدنيات حرمة الأرباح التى استغلت فى سبيل الحصول عليها حاجة الفقير المحتاج المستحق للمعونة ، وتقسيم الميراث الذى ورد فى القرآن .

ومثاله فى العقوبات : قطع يد السارق الذى توافرت فيه وفى سرقة شروط العقوبة .

هذا نوع ، والنوع الآخر : حكم لم يرد به قرآن ولا سنة ، أو ورد به أحدهما ولكن لم يكن الوارد به قطعاً فيه ، بل محتملاً له ولغيره ، وكان بذلك محلاً لاجتهاد الفقهاء والمشرعين ، فاجتهدوا فيه ، وكان لكل مجتهد رأيه ووجهة نظره . وأكثر الأحكام الإسلامية من هذا النوع الاجتهادى .

فى النوع الإتهادى منسع للقاضى :

وإذا علمنا هذا استطعنا أن نقول فى الجواب عن السؤال : إن الحكم فى النوع الثانى — وهو النوع الاجتهادى — ولو خالف جميع الآراء والمذاهب الإسلامية فإنه ما دام أساسه تحرى العدل والمصلحة ، لا اتباع

الهوى والشهوة ، فإن الإسلام لا يمنعه ولا يقمته فضلا عن أن يراه ردة
بمخرج القاضى به عن الإسلام ؛ ذلك أن الإسلام ليس له فى هذا النوع حكم
معين ، وإنما حكمه هو ما يصل إليه المجتهد باجتهاده المبني على تحرى المصلحة
والعدل ، فتى وجد العدل والمصلحة فتم شرع الله وحكمه .

متى تحكم بالسفر ؟

أما النوع الأول — وهو الحكم القطعى المنصوص عليه فى كتاب الله
أو سنة رسوله الثابتة ، التى لم يظهر فيها خصوصية الوقت أو الحال — فإن الحكم
بغيره وإن كان مبنيًا على اعتقاد أن غيره أفضل منه وأنه هو لا يحقق العدل
ولا المصلحة ، كان ولا شك ردة يخرج به القاضى عن الإسلام .

أما إذا كان القاضى الذى حكم بغيره مؤمنا بحكم الله ، وأنه هو
العدل والمصلحة دون سواه ، ولكنه فى بلد غير إسلامى ، أو بلد إسلامى
مغلوب على أمره فى الحكم والتشريع ، واضطر أن يحكم بغير حكم الله
لمعنى آخر وراء الجحود والإنكار ، فإن الحكم فى تلك الحالة لا يكون
كفرا وإنما يكون معصية ، وهو نظير من يتناول الخمر وهو يعتقد حرمتها .

الواجب على القاضى المسلم :

وإذن يجب على القاضى المسلم أن يرد نفسه عن الحكم متى استطاع
إلى ذلك سبيلا ، وإذا لم يستطع أن يرد نفسه — خوفا من ضرر فادح يلحقه
أو يلحق جماعته — فإن الإسلام يبيح له ذلك ، ارتكابا لأخف الضررين ،
مادام قلبه مطمئا إلى حكم الله .

تخریج آية المائدة :

أما قوله تعالى: « وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ »
فقد جاء في قوم يملكون أنفسهم وتشريعهم ويعرفون حكم الله ويرفضونه
مؤثرين عليه حكم الهوى والشهوة ، وفي جوهرهم يقول الله : « مِنَ الَّذِينَ قَالُوا
ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنُ قُلُوبُهُمْ »^(١) ويقول : « وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
وَاحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ »^(٢) .

ومن هنا يتبين أن الآية الكريمة وهي : « ومن لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الكافرون » ليست في حق كل من حكم حكما غير إسلامي
في قضية ما .

(٢) الآية ٤٩ من سورة المائدة .

(١) الآية ٤١ من سورة المائدة

القدر في القرآن

ما معنى كلمة «القدر» التي ورد ذكرها كثيراً في القرآن
الكريم؟

معنى القدر :

القدر الذي جاء في القرآن الكريم مضافاً إلى الله مثل قوله : « إِنَّا سَخَّلْنَا شَيْءٌ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » (١) وقوله تعالى : « وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ » (٢) وقوله تعالى : « وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ » (٣) وغير ذلك ، يرجع معناه إلى أن الله خلق هذا الكون على سنن مضبوطة ، ومقادير معينة ، ولم يكن صادراً عن طريق الصدفة التي لا تعتمد على نوااميس يجرى عليها ، ويسير على مقتضاها ويؤدي بها مهمته ، ولا توجد في القرآن كلمة (قدر) بالمعنى الذي يفهمه كثير من الناس ، والذي يرجع إلى أن الإنسان مجبور في أفعاله بحيث يكون مقهوراً عليها.

القدر بالنسبة للإنسان :

والقدر بالنسبة للإنسان معناه : أنه خلقه بإرادة وحرية واختيار فيما كلفه به من أعمال الخير ، والبعد عن أعمال الشر ، وكل نصوص القرآن تدل على ذلك دلالة واضحة ، واختيار الإنسان أساس لتكليفه ومحاسبته ، ومحال أن يكون مجبوراً على فعله ثم يكلف ويثاب أو يعاقب على ما لا يستطيع صرف نفسه عنه ، وعلم الله بما سيكون من الإنسان باختياره وإرادته يحقق معنى الاختيار وينفي القهر والجبر ، وصفة العلم صفة كشف وليست صفة تأثير .

(٢) الآية ٢١ من سورة الحجر .

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر .

(٣) الآية ٣ من سورة الأعلى .

الخوارق الحسية

هل كان للرسول معجزة غير القرآن ؟ وهل يجب على المسلم أن يؤمن بكل ما روى من الخوارق الحسية : من مثل تكثير الطعام القليل على يديه ، وتسبيح الحصى ونحو ذلك ؟

* * *

لكل نبي آية تناسب زمنه :

صحّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من نبي من الأنبياء إلا أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر . وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلی ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة » .

وهذا الحديث يرشدنا في شأن المعجزات إلى أمرين :

أحدهما خاص بالرسل السابقين : وهو أن الله أعطى كل نبي من المعجزات وخوارق العادات ما يكفي في حمل الناس — الذين يعاصرونهم ويشاهدونها — على الإيمان بهم والتصديق برسالتهم ، ومن ذلك ما جاء في القرآن من آيات موسى وعيسى عليهما السلام . وهي كلها كما نرى معجزات حسية تقع أمام الأقدام على يد صاحبها ، وتنقرض بانقراض وقتها ، وسبيل التصديق بها لم يكن إلا ورود الأخبار بها في المنقول المتواتر ، المقطوع بصحته ، وهو القرآن الكريم ، وبذلك كان القرآن شاهداً بالرسالات السابقة .

آية النبي محمد :

أما الأمر الثاني : فهو خاص بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو أن

الذى أعطاه الله إياه من المعجزات كان غير الذى أعطاه للأنبيا السابقين ، كان « وحياً » يسمع ، ويفهم ، ويعقل ؛ فيدرك العقل منه جهات إعجازه ولا ينقرض بانقراض زمنه ولا يموت صاحبه ، بل يظل قائماً محفوظاً بحفظ الله الذى أوحاه ، ينظره الناس على توالى العصور ، ويكثر المؤمنون به ، ورسالة صاحبه إلى يوم الدين .

ومن هنا يرجو الرسول عليه السلام أن يكون أكثر الأنبياء أتباعاً يوم القيامة ، ولعلنا لو قارنا عدد المسلمين اليوم بعدد يوم حياة الرسول لوجدنا مصداق ذلك الرجاء ، ولعرفنا أن مرد ذلك إلى التأثير بروح الإعجاز الدائم الذى يحمله القرآن ، ويتذوقه الإنسان .

القرآن هو المعجزة الخالدة :

وقد جاء فى القرآن أن المعجزة ، التى تحدى بها عليه السلام قومه ، هى القرآن خاصة ؛ « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ » (١) وأنه قد تدهام بالقرآن على صور شتى : تدهام بكلمة ، وتدهام ببعضه ؛ وأنه سجل عليهم عجزهم عن الإتيان بمثله : « فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا . وَلَنْ تَفْعَلُوا . فَأْتُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ » (٢) . « قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ، وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً » (٣) وراحوا يقترحون على النبي الآيات ،

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٣) الآيتان ٨٨ ، ٨٩ من سورة الإسراء .

ويطلبون منه خوارق كالتى يسمونها عن الأنبياء السابقين « وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ
لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا ، أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ
وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلالَهَا تَفْجِيرًا ، أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتَ عَلَيْنَا
كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَ بَاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا ، أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ زُخْرَفٍ
أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ » (١).

وقدر القرآن عليهم فى ذلك « قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا
رَّسُولًا »؟ « قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ . أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمُ
أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرِيحَةً وَذِكْرَى
لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ » (٢) وأخيراً يبين لهم الحكمة فى عدم إجابتهم إلى ما اقترحوا
من آيات ، فيقول : « وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ مِنْهُمْ لَّا يَنْظُرُونَ » (٣)
ويقول : « وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ » (٤)
لم يجهم الله إلى ما اقترحوا من آيات حسية يرونها بأعينهم ، إبقاء عليهم ،
وحفظاً لهم من عذاب الاستئصال الذى كان يلحق بالأولين حين يكذبون
أنبياءهم بعد رؤية الآيات .

الخوارق ممكنة وواقعة

وليس معنى هذا أن خوارق العادات غير ممكنة ، أو غير حاصلة ،
كيف وهى منذ القدم تحت سلطان القدرة الإلهية ، بها حصلت ، وبها

(١) الآيات ٩٠ — ٩٣ من سورة الإسراء .

(٢) الأيتان ٥٠ ، ٥١ من سورة النمل .

(٣) الآية ٨ من سورة الأنعام . (٤) الآية ٥٩ من سورة الإسراء .

شوهدت ، ولا نزال إلى يومنا هذا نرى ونسمع خوارق عادات في خلق
الأشخاص ، وفي مظاهر الكون : نراها في الإعصار والصواعق ، التي تنتزع
المدن من أما كتبها وتترك أهلها جاثمين ، وهي مثل التي تحدث عنها القرآن
الكريم في الأمم السابقة ، وتحدث عما حدث لسليمان من نطق الحيوانات
ومحادثتهم معه ، وعما يحدث من نطق جوارح الإنسان ، وشهادتها عليه بما
فعل «حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ بِمَا كَانُوا
يَعْمَلُونَ . وَقَالُوا لِمَلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ
شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ» (١) .

لسنا نعلم كل نواميس الكون :

والله قد كون العالم على نواميس ، بعضها ظاهر جلي ، كثيراً ما يقف
الإيمان بإيمانه عندها ، ولكن — والله يقول : « وَمَا أَوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا
قَلِيلًا » — (٢) لا ينبغى الوقوف بالإيمان عند حد ما أدركنا وظهر لنا من
تلك النواميس ؛ فله في خلقه شئون ، وله وراء النواميس المألوفة نواميس
لا يعلمها إلا هو ، يجربها كما يريد على يد من يريد ، ولا عن يد أحد .

فأنا أومن بخوارق العادات ، أومن بإمكانها ووقوعها تكريماً وتثبيتاً لمن
أراد الله أن يكرمه ويثبته ، وانتقاماً وعقوبة لمن أراد أن يعاقبه وينتقم منه ،
وأصدق الإخبار بها متى صححت الرواية ، وتقلت النقل الصحيح السليم ، ودرجة
الإيمان بالخارق تتبع درجته في النقل ، فليس كل ما ينقل بصحيح ، وليس

(١) الآيات ٢٠ ، ٢١ من سورة فصلت .

(٢) الآية ٨٥ من سورة الإسراء .

كل الصحيح في درجة واحدة من القوة ؛ فمن المنقول : الموضوع ، ومنه الضعيف ، ومن الصحيح المتواتر القطعي ومنه المشهور الظني .

الخواارج الحسية لنبينا ليست إجابة للكفار :

وإنما الذي لا أقبله أن يكون حصول الخوارق إجابة لاقتراح الكفار . وإذا ما صح الخبر بشيء من الخوارق الحسية ، مسندا إلى الرسول ، وتواتر في نقله ، وآمنا به لصدق الرسول ، فليس سبيله إجابة الكفار إلى ما اقترحوا ، وليس سبيله المعجزة التي تحدى بها القوم ، وإنما سبيله كما قال القاضي عياض فيما نقله من المعجزات الحسية ، كانشقاق القمر ، وتسبيح الحصى ، وحنين الجذع ، ومحادثة الضب ، ومخاطبة الأشجار ، ونبع الماء من بين أصابع الرسول ، وتكثير الطعام والشراب . قال في كل ذلك :

(إنى لم أجمع هذه الآثار التي وردت بالخوارق لمنكرى نبوته صلى الله عليه وسلم ، ولا لطاعن في معجزته ، وإنما جمعناه لأهل ملته الملبين لدعوته ، المصدقين لنبوته ، ليكون تأكيدهم في محبتهم له ، وزيادة في أعمالهم ، وليزدادوا إيمانا على إيمانهم ، ولتدل على عظيم قدره صلى الله عليه وسلم عنده) .

وبذلك يتبين أن فائدة تلك الخوارق ترجع إلى المؤمنين بتأكيد محبتهم للرسول ، وترجع للرسول بدلالاتها على قدره عنده ، ولم يقصد بها تحدى القوم أو إجابتهم إلى ما اقترحوا من آيات .

ولعلنا نجد في آية الإسراء ما يرشد إلى أن المقصد به كان تكريم الرسول

وتثبيت قلبه ، وتطمينه على عناية الله به : « لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا » (١) ،
أَفْتَمُرُونَهُ عَلَى مَا يَرَى » (٢) .

المعار على صحة النقل :

والرأى أن من اطمأن قلبه إلى صدق الرواية في شيء من الخوارق
الحسية كان إيمانه بها حتما ، تابعا لدرجة صدق الرواية عنده . ومن لم يطمئن
إلى شيء منها فلا يتوقف صحة إيمانه بالرسول على إيمانه بها ، وكفى بالقرآن
ومتواتر أخلاقه صلى الله عليه وسلم برهانا وبراهين على صدقه عليه الصلاة
والسلام .

(١) الآية الأولى من سورة الاسراء .

(٢) الآية ١٢ من سورة النجم .

الدابة التي تكلم الناس

سؤال من طالبة حقوقية بجامعة الإسكندرية ، تقول فيه:
قد اختلفت أنا وزميلاتي في تفسير آية من كتاب الله ، وهي
قوله تعالى : « وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ
الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ ^(١) » والخلاف ينحصر فيما يأتي : هل الدابة
حيوان ، وله رأس لإنسان وجسد طير ؟ وهل صحيح أنها تكلم
الناس ومعها عصا موسى وخاتم سليمان ؟ أو هي حشرة من
الحشرات المؤذية يسلمها الله على عباده ؟ فما رأيكم فيها ؟

* * *

آراء غريبة :

والواقع أن هذه الدابة قد قيل في شأنها أكثر من ذلك ، وعملت فيها
الروايات والآثار عملها المعروف في كل أمر غيبي أخبر به القرآن ، ولم يتصل
به بيان قاطع عن الرسول عليه الصلاة والسلام قيل ذلك في حقيقتها ، وقيل
في صفتها ، ومن أغرب ما قيل في حقيقتها أنها لإنسان ، وأنه على رضى الله عنه
وقيل : إنها ولد ناقة صالح فر هارباً حينما عقر القوم أمه ، وانفتحت له في طريقه
صخرة فدخلها ثم انطبقت عليه ، فهو في باطنها إلى أن يخرج قرب يوم القيامة .
وقيل : إنها دابة قديمة خلقت في عهد الأنبياء المتقدمين ، وإن موسى سأل ربه

(١) الآية ٨٢ من سورة النمل .

أن يريه إياها ، فأخرجها ثلاثة أيام ولياليها ، تذهب في السماء لا يرى واحد من طرفها ، فرأى عليه السلام منظرًا فظيماً ، فقال : يارب ردها فردها . أو إنها هي الثعبان الذي كان في جوف الكعبة ، واختطفته العقاب حين أرادت قريش بناء البيت الحرام فمنهم ، فألقته العقاب بالحجون ، فالتقته الأرض وهو في باطنها حتى يخرج يوم القيامة .

ومن أغرب ما قيل في صفة الدابة أن طولها ستون ذراعاً بذراع آدم عليه السلام ، لا يدركها طالب ولا يفوتها هارب ، وأن لها مع جميع دواب الأرض مشابهة تامة في عضو من أعضائها : فلها وجه إنسان ورأس نور ، وعين خنزير ، وأذن فيل « إلى آخر ما سودت به الصحف ، وضاع الوقت في نقله » وهي ^(١) كلمة حق قالها أحد المفسرين ، ونقلها الألوسى في تفسيره وأقرها ، وقال معتدراً عن ذكره شيئاً من أخبارها : وأنا إنما نقلت بعض ذلك دفعاً لشهوة من يجب الاطلاع على شيء من أخبارها صدقاً كان أو كذباً .

وقال الإمام الرازي بعد أن حكى هو أيضاً شيئاً من أخبارها : « واعلم أنه لا دلالة في الكتاب على شيء من هذه الأمور ؛ فإن صح الخبر فيه عن الرسول صلى الله عليه وسلم قبل ، وإلا لم يلتفت إليه » وهو يعنى أنه لا يصح من أخبارها شيء غير المذكور في القرآن الكريم .

إسرائيليات مضللة يجب تنقية التفسير منها :

هذا . وقد فات المفسرين أن يضعوا حداً لصون التفسير عن هذه الإسرائيليات التي أظلمت الجو على طلاب الهداية القرآنية ، وشغلهم عن اللب والجوهر بما ألقته بالقرآن ، وقصروا جهودهم على النبش فيما ألصق !

(١) أى عبارة : « ما سودت به الصحف ، وضاع الوقت في نقله » .

وليس هذا خاصاً — كما قلنا — بالدابة ، وإنما هو ريح السموم هبت على كتب التفسير من نواح كثيرة في كل أمر غيبي أخبر به القرآن ، ولم يتصل به بيان قاطع عن الرسول عليه السلام . فقد قيل مثله في : « بأجوج ومأجوج » وفي « الصور » وفي « اللوح المحفوظ » وفي غيرها .

وقد تتبع بعض المفسرين غرائب الأخبار التي ليس لها سند صحيح ، وأغدقوا من شرها على الناس وعلى القرآن ، وكان جديراً بهم أن يقيموا بينها وبين الناس سداً يقيهم البلبلة الفكرية فيما يتصل بالغيب الذي استأثر الله بعلمه ، ولم ير فائدة لعباده في أن يطلعهم على شيء منه . وإذا كان للناس بطبيعتهم ولع بسامع الغرائب وقراءتها ، فما أشد أثرها في إلهائهم عن التفكير النافع فيما تضمنه القرآن من آيات العقائد والأخلاق وصالح الأعمال !

الوقوف في سئره الغيب عند النصوص :

والذي أحب أن أقرره هنا — بهذه المناسبة فيما أخبر الله به من شئون الغيب التي لم يتصل بها بيان قاطع عن الرسول من الدابة ، والصور ، ونحوهما — هو :

أنا نؤمن به على القدر الذي أخبر الله به دون صرف اللفظ عن معناه ، ودون زيادة عما تضمنه الخبر الصادق : فنؤمن مثلاً بأنه سيكون في آخر الدنيا صور ينفخ فيه ، فتكون صعقة ، ثم ينفخ فيه أخرى ، فيكون البعث ؛ أما الخوض في حقيقته ومقداره وكيفية النفخ فيه ، أو حمله على أنه تمثيل لسرعة إفناء العالم وبعثه بسرعة النفخة المعروفة للناس ، فإنه رجم بالغيب ، وتقول على الله بغير حق .

ونؤمن بأن القرآن — كما أخبر الله — في لوح محفوظ ، أما الخوض في حقيقته

أو تأويله بأنه تمثيل لصونه عن التغيير والتبديل ؛ فإنه رجم بالغيب ، وتقول على الله بغير حق .

ماذا يجب أنه نعلمه عن الربية :

وعلى هذا ، بالنسبة إلى الدابة — نؤمن بأنه حينما يقع أمر الله ، وتحق كلمته ، ويأتى اليوم الذى لا ينفع فيه نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل — ستظهر للناس دابة ، ولكن : هل تتولد من الأرض ، أو هى من دوابها ؟ ذلك يعلمه الله . وهل هى صغيرة أو كبيرة ، وعرضها كذا وطولها كذا . وهل تحمل معها عصا موسى ، وخاتم سليمان أو لا تحمل شيئاً ؟ ذلك يعلمه الله ؛ نؤمن فقط أن دابة ستخرج وتكلم الناس ، هل تكلمهم بلسان عربى ذئبى ، أو بغيره ؟ كذلك هذا يعلمه الله ، نؤمن بها وبكلامها دون استبعاد أو إنكار .

وقد قص الله علينا فى السورة نفسها أن عصا موسى وهى جاد تحركت واهتزت كأنها جان ، وأنها تلقف ما كانوا يأفكون ، وقصّ علينا أنّ الحيوان الذى ليس من شأنه أن ينطق ولا أن يعبر عن الإيمان والكفر ، كالمهدد ، نطق وعبر عن الإيمان والكفر ، وأن نبيّ الله سليمان فهم منه كل ما أراد ، وانتفع برحلته التى قام بها من تلقاء نفسه إلى ملكة سبأ .

وإذا كانت الجمادية تلحقها فى الدنيا بسنن الله الخاصة الحيوانية فتتحرك وتبتلع ، والحيوانية كذلك تلحقها بالسنان الخاصة الناطقية فتفكر وتدبر وتنطق وتعبّر ، فما بالناس بالنشأة الأخرى التى لا سبيل لنا إلى معرفتها ، ولا معرفة أحداثها ، ولا سنن الله فيها إلا بالخبر الصادق عنه سبحانه ؟ وإذا كانت الأسلاك تهتز بأنباء رؤية من رفعه الله إليه عن طريق اليقظة ، وبأنباء

تكون الجنين بأحد العنصرين اللذين لا بد منهما في تكونه بحسب السنن العامة في الدنيا ، ثم تنال تلك الأنبياء التأييد والتصديق ، فما الذي يدعو إلى الإنكار ، أو الاستبعاد ، أو التأويل لما يتضمنه كلام الله الذي قام ألف دليل ودليل على صدقه ، بالقياس إلى نشأة تقع بظاها وباطنها في قبضة الله وحده الذي ينطق كل شيء ؟

نعم . يجب الوقوف في الإيمان به عند الحد الذي جاء به الخبر الصادق ، ولا ينبغي التصرف فيه بالحمل على التمثيل ، أو الزيادة عليه ، وضم شيء إليه ، فضلا عن استبعاده أو إنكاره ؛ وهذا هو شأن المؤمنين بالله ، وبكتابه وغيبه .

رفع عيسى

ورد إلى مشيخة الأزهر الجليلة من حضرة عبد الكريم
خان بالقيادة العامة لجيوش الشرق الأوسط سؤال جاء فيه :
هل (عيسى) حى أو ميت فى نظر القرآن الكريم
والسنة المطهرة ؟ وما حكم المسلم الذى ينكر أنه حى ؟ وما حكم
من لا يؤمن به إذا فرض أنه طاد إلى الدنيا مرة أخرى ؟ .
وقد حول هذا السؤال إلينا فأجبنا بالفتوى التالية التى
نشرتها مجلة الرسالة فى سنتها العاشرة بالعدد ٤٦٢ .

* * *

الفرآنه الكريم ونهاية عيسى :

أما بعد ، فإن القرآن الكريم قد عرض لعيسى عليه السلام فيما يتصل
بنهاية شأنه مع قومه فى ثلاث سور :

١ - فى سورة آل عمران قوله تعالى : « فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ
قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ
بِأَنَّا مُسْلِمُونَ . رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ
الشَّاهِدِينَ . وَمَكْرُوهًا وَمَكْرَ اللَّهِ وَاللَّهُ خَيْرٌ لِلْمَآكِرِينَ ، إِذْ قَالَ اللَّهُ
يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خُذْ زِينَتَكَ وَرَأْفِعْكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ
الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ إِلَى مَرْجِعِكُمْ
فَأَحْكُمْ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ » (١) .

(١) الآيات ٥٢ - ٥٥ من سورة آل عمران .

٢ — وفي سورة النساء قوله تعالى : « وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَابُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ ، وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لِنِي شَكٌّ مِنْهُ ، مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ، بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا » (١) .

٣ — وفي سورة المائدة قوله تعالى : « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ آأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ : سُبْحَانَكَ ، مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ . مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ : أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُمْ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ » (٢) .

هذه هي الآيات التي عرض القرآن فيها لنهاية شأن عيسى مع قومه .
والآية الأخيرة (آية المائدة) تذكر لنا شأنًا أخروياً يتعلق بعبادة قومه له ولأمه في الدنيا وقد سأله الله عنها . وهي تقرر على لسان عيسى عليه السلام أنه لم يقل لهم إلا ما أمره الله به : (اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) وأنه كان شهيدا عليهم مدة إقامته بينهم ، وأنه لا يعلم ما حدث منهم بعد أن (توفاه الله) .
معنى التوفى :

وكلمة (توفى) قد وردت في القرآن كثيراً بمعنى الموت حتى صار هذا المعنى هو الغالب عليها المتبادر منها ، ولم تستعمل في غير هذا المعنى إلا وبجانها

(١) الآياتان ١٥٧ ، ١٥٨ . (٢) الآياتان ١١٦ ، ١١٧ .

ما يصرفها عن هذا المعنى المتبادر : « قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ »^(١) ، « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ »^(٢) ، « وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ »^(٣) ، « تَوَفَّاهُ رُسُلْنَا »^(٤) ، « وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى »^(٥) ، « حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ »^(٦) ، « تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ »^(٧) .

ومن حق كلمة « توفيتني » في الآية أن تحمل هذا المعنى المتبادر وهو الإماتة العادية التي يعرفها الناس ويدركها من اللفظ والسياق الناطقون بالضاد . وإذن فالآية لو لم يتصل بها غيرها في تقرير نهاية عيسى مع قومه لمسا كان هناك مبرر للقول بأن عيسى حتى لم يموت .

ولا سبيل إلى القول بأن الوفاة هنا مراد بها وفاة عيسى بعد نزوله من السماء بناء على زعم من يرى أنه حتى في السماء ، وأنه سينزل منها آخر الزمان ، لأن الآية ظاهرة في تحديد علاقته بقومه هو لا بالقوم الذين يكونون آخر الزمان وهم قوم محمد باتفاق لا قوم عيسى .

معنى « رفع الله إليه » : وهل هو إلى السماء ؟

أما آية النساء فإنها تقول « بل رفعه الله إليه » وقد فسرها بعض المفسرين بل جمهورهم بالرفع إلى السماء ، ويقولون : إن الله ألقى شبهه على غيره ، ورفع به جسده إلى السماء ، فهو حتى فيها وسينزل منها آخر الزمان ، فيقتل الخنزير ويكسر الصليب ، ويعتمدون في ذلك :

أولا : على روايات تفيد نزول عيسى بعد الدجال ، وهي روايات مضطربة

- | | |
|--------------------------------|--------------------------------|
| (١) الآية ١١ من سورة السجدة . | (٢) الآية ٩٧ من سورة النساء . |
| (٣) الآية ٥٠ من سورة الأنفال . | (٤) الآية ٦١ من سورة الأنعام . |
| (٥) الآية ٥ من سورة الحج . | (٦) الآية ١٥ من سورة النساء . |
| (٧) الآية ١٠١ من سورة يوسف . | |

مختلفة في ألفاظها ومعانيها اختلافاً لا مجال معه للجمع بينها ، وقد نص على ذلك علماء الحديث . وهي فوق ذلك من رواية وهب بن منبه وكعب الأحماس وهما من أهل الكتاب الذين اعتنقوا الإسلام وقد عرفت درجتهما في الحديث عند علماء الجرح والتعديل .

ثانياً : على حديث مروى عن أبي هريرة اقتصر فيه على الأخبار بنزول عيسى ، وإذا صح هذا الحديث فهو حديث آحاد . وقد أجمع العلماء على أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المفيات .

ثالثاً : على ما جاء في حديث المعراج من أن محمداً - صلى الله عليه وسلم - حينما صعد إلى السماء ، وأخذ يستفتحها واحدة بعد واحدة ففتح له ويدخل ، رأى عيسى عليه السلام هو وابن خالته يحيى في السماء الثانية . ويكفيينا في توهين هذا المستند ما قرره كثير من شراح الحديث في شأن المعراج وفي شأن اجتماع محمد صلى الله عليه وسلم بالأنبياء ، وأنه كان اجتماعاً روحياً لا جسمانياً « انظر فتح الباري وزاد المعاد وغيرهما » .

ومن الطريف أنهم يستدلون على أن معنى الرفع في الآية هو رفع عيسى بجسده إلى السماء بحديث المعراج ، بينما نرى فريقاً منهم يستدل على أن اجتماع محمد بعيسى في المعراج كان اجتماعاً جسدياً بقوله تعالى : « بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ » وهكذا يتخذون الآية دليلاً على ما يفهمونه من الحديث حين يكونون في تفسير الحديث ، ويتخذون الحديث دليلاً على ما يفهمونه من الآية حين يكونون في تفسير الآية .

الرفع في آية آل عمران :

ونحن إذا رجعنا إلى قوله تعالى : « إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ » في آيات آل عمران مع قوله : « بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ » في آيات النساء وجدنا

الثانية إخباراً عن تحقيق الوعد الذى تضمنته الأولى ، وقد كان هذا الوعد بالتوفية والرفع والتطهير من الذين كفروا ، فإذا كانت الآية الثانية قد جاءت خالية من التوفية والتطهير ، واقتصرت على ذكر الرفع إلى الله فإنه يجب أن يلاحظ فيها ما ذكر فى الأولى جمعاً بين الآيتين .

والمعنى أن الله توفى عيسى ورفعه إليه وطهره من الذين كفروا .

وقد فسر الألويسى قوله تعالى : « إِنِّي مُتَوَفِّيكَ » بوجوه منها — وهو أظهرها — إلى مستوفى أجلك ومميتك حتف أنفك لا أسلط عليك من يقتلك ، وهو كناية عن عصيته من الأعداء وما هم بصده من الفتك به عليه السلام ؛ لأنه يلزم من استيفاء الله أجله وموته حتف أنفه ذلك .

وظاهر أن الرفع — الذى يكون بعد التوفية — هو رفع المكانة لا رفع الجسد ، خصوصاً وقد جاء بجانبه قوله : (وَتُطَهَّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا) مما يدل على أن الأمر أمر تشریف وتكريم .

وقد جاء الرفع فى القرآن كثيراً بهذا المعنى : (فى بيوت أذن الله أن ترفع) . (نرفع درجات من نشأه) . (ورفعنا لك ذكرك) . (ورفعناه مكاناً علياً) . (يرفع الله الذين آمنوا) الخ .

وإذن فالتعبير بقوله (وَرَافِعُكَ إِلَيْنَا) وقوله (بل رفعه الله إليه) كالتعبير فى قولهم لحق فلان بالرفيق الأعلى وفى (إن الله معنا) وفى (عند مليك مقتدر) وكلها لا يفهم منها سوى معنى الرعاية والحفظ والدخول فى الكنف المقدس . فن أين تؤخذ كلمة السماء من كلمة (إليه) ؟ اللهم إن هذا لظلم للتعبير القرآنى الواضح خضوعاً لقصاص وروايات لم يقد على الظن بها — فضلاً عن اليقين — برهان ولا شبه برهان !

الفهم المتبادر من الآيات :

وبعد . فاعيسى إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، ناصبه قومه العدااء ، وظهرت على وجوههم بوادر الشر بالنسبة إليه ، فالتجأ إلى الله — شأن الأنبياء والمرسلين — فأتقنه الله بعزته وحكمته وخيب مكر أعدائه . وهذا هو ما تضمنته الآيات « فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ » إلى آخرها ، بين الله فيها قوة مكره بالنسبة إلى مكرمهم ، وأن مكرمهم في اغتيال عيسى قد ضاع أمام مكر الله في حفظه وعصمته إذ قال : « يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا » فهو يبشره بإنجائه من مكرمهم ورد كيدهم في نحورهم ، وأنه سيستوفي أجله حتى يموت حتف أنفه من غير قتل ولا صلب ، ثم يرفعه الله إليه .

وهذا هو ما يفهمه القارئ للآيات الواردة في شأن نهاية عيسى مع قومه متى وقف على سنة الله مع أنبيائه حين يتألب عليهم خصومهم ، ومتى خلا ذهنه من تلك الروايات التي لا ينبغي أن تحكم في القرآن ، ولست أدري كيف يكون إتقاد عيسى بطريق انتزاعه من بينهم ، ورفع به جسده إلى السماء مكرآ ؟ وكيف يوصف بأنه خير من مكرمهم مع أنه شيء ليس في استطاعتهم أن يقاوموه ، شيء ليس في قدرة البشر ؟

ألا إنه لا يتحقق مكر في مقابلة مكر إلا إذا كان جاريا على أسلوبه ، غير خارج عن مقتضى العادة فيه . وقد جاء مثل هذا في شأن محمد صلى الله عليه وسلم « وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُجْرِيوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ » (١) .

(١) الآية ٣٠ من سورة الأنفال .

رفع عيسى ليس عقيدة يكفر منكرها :

والخلاصة من هذا البحث :

١ — أنه ليس في القرآن الكريم ، ولا في السنة المطهرة مستند يصلح لتكوين عقيدة يطمئن إليها القلب بأن عيسى رفع بجسمه إلى السماء ، وأنه حتى إلى الآن فيها ، وأنه سينزل منها آخر الزمان إلى الأرض .

٢ — أن كل ما تفيد الآيات الواردة في هذا الشأن هو وعد الله عيسى بأنه متوفيه أجله ورافعه إليه وعاصمه من الذين كفروا ، وأن هذا الوعد قد تحقق فلم يقتله أعداؤه ولم يصلبوه ، ولكن وفاه الله أجله ورفعه إليه .

٣ — أن من أنكر أن عيسى قد رفع بجسمه إلى السماء ، وأنه فيها حتى إلى الآن ، وأنه سينزل منها آخر الزمان ، فإنه لا يكون بذلك منكرا لما ثبت بدليل قطعي ، فلا يخرج عن إسلامه وإيمانه ، ولا ينبغي أن يحكم عليه بالردة ، بل هو مسلم مؤمن ، إذا مات فهو من المؤمنين ، يصلى عليه كما يصلى على المؤمنين ، ويدفن في مقابر المؤمنين ، ولاشية في إيمانه عند الله والله بعباده خبير بصير .

مناقشة

بعد نشر هذه الفتوى في مجلة « الرسالة » السنة العاشرة العدد ٤٦٢ قامت ضجة أحدثها قوم جددوا على القديم، وادعوا الغيرة على الدين .

وقد ردنا على شبهات هؤلاء بالحجج العلمية الدامغة ونشرت ذلك « الرسالة » في الأعداد ٥١٤، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩ من السنة الحادية عشرة .

وفيما يلي خلاصة لهذا الرد :

بادئ مسلمة عند العلماء :

١ — حدد الشارع العقائد ، وطلب من الناس الإيمان بها ، والإيمان والاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل .

ومن الواضح أن هذا الاعتقاد لا يحصله كل ما يسمى دليلا، وإنما يحصله دليل القطعي الذي لا تعتره شبهة .

٢ — وهذا الدليل القطعي يتمثل في شيئين :

الأول : الدليل العقلي الذي سلت مقدماته وانتهت في أحكامها إلى الحس والضرورة ، فهذا — باتفاق — يفيد اليقين ، ويحقق ذلك لإيمان المطلوب .

الثاني : الدليل النقلى إذا كان قطعيا في وروده ، قطعيا في دلالاته .
ومعنى كونه قطعيا في وروده : ألا يكون هناك أى شبهة في ثبوته عن

الرسول ، وذلك كالقرآن الكريم الذى ثبت كله بالتواتر القطعى ،
وكالأحاديث المتواترة عن الرسول إن ثبت تواترها .

ومعنى كونه قطعياً فى دلالاته ، أن يكون نصاً محكماً فى معناه وذلك
إمما يكون فيما لا يحتمل التأويل .

٣ - فإذا كان الدليل النقلى بهذه المثابة أفاد اليقين ، وصلاح لأن تثبت
به العقيدة .

ومن هنا نستطيع أن نقرر أن العمليات التى لم ترد بطريق قطعى ، أو وردت
بطريق قطعى ولكن لابسها احتمال فى الدلالة فاختلف فيها العلماء ،
ليست من العقائد التى يكلفنا بها الدين ، والتى تعتبر حداً فاصلاً بين الذين
يؤمنون والذين لا يؤمنون .

٤ - هذه المبادئ التى ذكرنا تنير سبيل البحث لمن يريد معرفة الحق
فما هو من العقائد وما ليس منها ، وهى مبادئ مسلمة عند العلماء يعرف
كل مطلع على كتبهم ومناقشاتهم أنه لا نزاع فيها^(١) .

وعلى ضوء هذه المبادئ نستقبل قول الذين زعموا « أن رفع عيسى
ونزوله آخر الزمان ثابتان بالكتاب والسنة والإجماع » .

ولنا فى ذلك نظرات ثلاث : نظرة فيما ذكروا من آيات ، ونظرة
فما ساقوا من أحاديث ، والنظرة الثالثة فيما ادعوا فى هذا المقام من إجماع .

نظرة فيما ساقوا من آيات :

فأما الآيات التى تذكر فى هذا الشأن فنحن نرجعها إلى ثلاثة أنواع :

(١) راجع فصل « طريق ثبوت العقيدة » من كتابنا « الإسلام عقيدة وشريعة »

النوع الأول آيات تذكر وفاة عيسى ورفعته ، وتدل بظاهرها على أن الوفاة قد وقعت ، وهذه الآيات وهي :

١ — قوله تعالى في سورة آل عمران: « إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قُمْ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ » .

٢ — قوله تعالى في سورة النساء : « وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ » إلى قوله : « وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ » .

٤ — قوله تعالى في سورة المائدة: « فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ » .

وقد تناولنا هذه الآيات في الفتوى ودرسناها دراسة علمية واضحة، وعرضنا إلى آراء المفسرين فيها ، وبيننا أنه ليس فيها دليل قاطع على أن عيسى رفع بجسمه إلى السماء ، بل هي — على الرغم مما يراه بعض المفسرين — ظاهرة بمجموعها في أن عيسى قد توفى لأجله ، وأن الله رفع مكانته حين عصمه منهم ، وصانه وطهره من مكرم . ولسنا في حاجة إلى أن نعيد شيئاً مما ذكرناه (١) .

(١) غير أنهم تمسكوا بقوله تعالى : « بل رفعه الله إليه » بعد قوله « وما قتلوه يقيناً » فقالوا : إن الرفع بعد نفي القتل هو رفع الجسم حتماً ، وإلا لما تحققت المناقاة بين ما قبل « بل » وما بعدها ، ونحن نقول لهم إن المناقاة متحققة ، لأن الفرض من الرفع رفع المكانة والدرجة بالحيلولة بينهم وبين الايقاع به كما يريدون . والمعنى : أن الله عصمه منهم فلم يمكنهم من قتله بل أحبط مكرم وأثقله وتوفاه لأجله فرفع بذلك مكانته . وقد قلنا في الفتوى: إن الآية تتفق تماماً مع ظاهر قوله تعالى «إني متوفيك ورافعك إلى ومطورك من الذين كفروا» وهذا احتمال قوى في الآية يمنع الزعم بأنها نص أو ظاهر في رفعه بجسمه حياً . ويقول الإمام الرازي في تفسيره « ومطورك : مخرجك من بينهم ومفرق بينك وبينهم . وكما عظم شأنه بلفظ الرفع إليه أخبر عن معنى التخليص بلفظ التطهير . وكل ذلك يدل على المبالغة في إعلاء شأنه وتنظيم منزلته . ويقول في معنى قوله تعالى « وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا » : القول الثاني : المراد من هذه الفوقية الفوقية بالحجة =

النوع الثاني : آيات ما كان ليخطر بالبال أن لها صلة بموضوع البحث ، فلذا لم نفكر فيها ، وحسبنا الآن أن نمثل لهذا النوع بما قال أحدهم :
«وَلَا تَكُن مِّنَ الْمُقَرَّبِينَ» . ففي قوله « وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ » إشارة إلى رفعه إلى محل الملائكة المقربين .

والشيخ يريد السماء طبعاً ، وهو لى للكتاب غريب ، فقد وردت كلمة «المقربين» في غير موضع من القرآن الكريم : «وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ» . «فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَّعِيمٌ» . «عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ» . وإذن فليس عيسى وحده الذي يعيش بجسمه في السماء ، بل معه أفواج من عباد الله يعيشون فيها ويزداد عددهم يوماً بعد يوم . وهكذا فليكن المنطق ا .

ثم يقول : « بل في قوله تعالى : « وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » إشارة إلى ذلك ، لأن الوجيه بمعنى ذى الجاه ، ولا أدل على كونه ذا جاه في الدنيا من رفعه إلى السماء » .

وهذا كلام لا يقال ، فإن وجهة عيسى في الدنيا هي الرسالة المؤيدة بالمعجزات البينات (وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ » فكيف تذكر بجانب هذه الوجاهة قصة الرفع إلى السماء التي يرغبون هذه الآية على إفادتها أو الإشارة إليها ؟ وكيف يكون وجيهاً في الدنيا من غادر الأرض وترك

== والبرهان « ثم يقول : واعلم أن هذه الآية تدل على أن رفعه في قوله « ورافك إلى » هو رفع الدرجة والمنقبة لا بالمكان والجهة ، كما ان القوتية في هذه الآية ليست بالمكان بل بالدرجة والرفعة « ا هـ .

أهلها الذين يحسون وجاهته؟ وهكذا ينتزع القوم من كل عبارة إشارة أو تلميحاً ليؤيدوا ما زعموا أنه عقيدة يكفر منكرها .

النوع الثالث : آيتان قد اختلفت آراء المفسرين في بيان المراد منهما ، وجاء في بعض ما قيل : أنهما تدلان على نزول عيسى وهما :

١ - قوله تعالى في سورة النساء: « وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ » (١).

٢ - وقوله تعالى في سورة الزخرف: « وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا » (٢).

ما غاب عنا ، وقت أن كتبنا الفتوى ، النظر في هاتين الآيتين وفي درجة دلالتهما على نزول عيسى ، وما غاب عنا ما ذكره المفسرون من الآراء والأفهام المختلفة فيها ، وما كنا نحسب - ونحن بصدد البحث عن دليل قاطع يحكم بالكفر على مخالفته - أن أحداً يعرض لهاتين الآيتين وقد رأى فيهما ما رأينا من أقوال المفسرين المختلفة في ذاتها ، والمختلفة في ترجيحها ، فيقول : إنهما نسان قاطعان في نزول عيسى ، ولذلك آثرنا إذ ذاك أن نترك الكلام عليهما اكتفاء بظهور درجتهما في الدلالة لكل من يقرأ شيئاً من كتب التفسير . ولكنهم أبوا إلا أن يذكروا هاتين الآيتين ويزعموا أنهما تدلان دلالة قاطعة على نزول عيسى ، فلسنا نجد بدءاً من أن نضع بين يدي القراء خلاصة لآراء المفسرين فيهما ، ثم نقف على ذلك بما نرى ليتبين الحق واضحاً :

الآية الأولى :

للمفسرين في هذه الآية آراء مختلفة وأشهرها رأيان :

(٢) الزخرف : ٦١ .

(١) النساء : ١٥٩ .

الأول : أن الضمير في « به » و « موته » لعيسى . والمعنى : ما من أحد من أهل الكتاب يهوديهم ونصرانيهم إلا ليؤمنن بعيسى قبل أن يموت عيسى . قالوا : أخبرت هذه الآية أن أهل الكتاب سيؤمنون بعيسى قبل موته وهم لم يؤمنوا به إلى الآن على الوجه الذي طلب منهم فلا بد أن يكون عيسى إلى الآن حيا ، ولا بد أن يتحقق هذا الإيمان به قبل موته ، وذلك إنما يكون عند نزوله آخر الزمان .

الثاني : أن الضمير في « به » لعيسى ، وفي « موته » للكتابي . والمعنى : أنه ما من أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى . والإخبار : بإيمان أهل الكتاب على هذا الوجه لا يتوقف على حياة عيسى الآن ، ولا على نزوله في المستقبل ، لأن المراد أنهم يؤمنون عند معاينتهم الموت بأنه نبي الله وابن أمته .

هذان رأيان مشهوران في الآية عند المفسرين ، ولكل منهما من يرجحه . وقد ساقهما ابن جرير ، وذكر الآثار التي تدل لكل منهما ثم قال : « وأولى الأقوال بالصحة والصواب قول من قال : تأويل ذلك : وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل أن يموت عيسى . وإنما قلنا ذلك لأن الله جل ثناؤه حكم لكل مؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم بحكم أهل الإيمان في الموارثة والصلاة عليه وإلحاق صفار أولاده بحكمه في الملة ، فلو كان كل كتابي يؤمن بعيسى قبل موته لوجب ألا يرث الكتابي إذا مات إلا أولاده الصفار أو البالغون منهم من أهل الإسلام ... وأن يكون حكمه حكم المسلمين في الصلاة عليه وغسله وتقبيره ، لأن من مات مؤمناً بعيسى فقد مات مؤمناً بمحمد ... وقد أجمع أهل الإسلام على أن كل كتابي مات قبل إقراره بمحمد صلوات

الله عليه ، وما جاء به من عند الله فحكوم له بحكم ما كان عليه أيام حياته غير منقول شيء من أحكامه في نفسه وماله وولده وصغارهم وكبارهم بموته عما كان عليه في حياته ، فدل هذا على أن المعنى : إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى ، وأن ذلك عند نزوله « (١) .

ويريد ابن جرير بهذه العبارة أن الإيمان بعيسى يلزمه الإيمان بمحمد صلوات الله وسلامه عليهما ، لأن رسالة محمد مما جاء به عيسى ، وعليه يكون من آمن بعيسى مؤمناً بمحمد فيكون مسلماً له أحكام المسلمين في التوارث والصلاة عليه وغسله ودفنه في مقابر المسلمين . . . الخ . وهذا يخالف إجماع المسلمين على عدم ثبوت شيء من هذه الأحكام للكتابي الذي يموت ، وإذا كان هذا يخالف الإجماع فقد بطل أن يكون معنى الآية ما ذكر ، وكان « أولى الأقوال بالصحة والصواب » في نظر ابن جرير هو الرأى الأول الذي لا يترتب عليه مصادمة الإجماع .

إلى هنا ، وقبل مناقشة ابن جرير فيما رجح به ، ليس في الأمر أكثر من أن مفسراً من بين المفسرين قد اختار رأياً من رأيين حكاهما عن أهل المأثور ورجح ما اختاره بما رأى ، ولكن القوم تلقفوا هذا عن ابن جرير دليلاً قاطعاً على ما يزعمون من نزول عيسى . ونحن نلخص ردنا عليهم في النقاط الآتية التي غفلوا أو تغافلوا عنها :

١ - أن ابن جرير يذكر احتمالين في الآية ، ويذكر الآثار الدالة لكل منهما ، ويصل بالرأى الثانى إلى ابن عباس ومجاهد وغيرهما ، فكيف يعد نصاً قاطعاً غير محتمل لأكثر من معنى ما خالف فيه ابن عباس ومجاهد وغيرهما ؟

(١) عن ابن جرير ببعض تصرف .

٢ — أن ابن جرير كما وجه الرأي الذي اختاره وجه الرأي الثاني أيضاً « بأن كل من نزل به الموت لم تخرج نفسه حتى يتبين له الحق من الباطل في دينه » وهذا فيما أرى هو الذي جعل ابن جرير يقتصد في التعبير عن ترجيح ما اختاره فيقول : « وأولى الأقوال » دون أن يقول مثلاً : والرأي الصحيح .

٣ — إن يكن ابن جرير قد رجح أحد المعنيين فقد رجح غيره من العلماء المعنى الآخر ومنهم الإمامان : النووي والزمخشري وغيرهما . قال ابن حجر في فتح الباري : « ورجح جماعة هذا المذهب — يريد الشائي — بقراءة أبي بن كعب « **إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِمْ** » أي أهل الكتاب : قال النووي : معنى الآية على هذا : ليس من أهل الكتاب أحد يحضره الموت إلا آمن عند المعاينة قبل خروج روحه بعيسى وأنه عبد الله وابن أمته ، ولكن لا ينفعه هذا الإيمان في تلك الحالة كما قال تعالى : « **وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ** » . ثم قال : وهذا المذهب أظهر ؛ لأن الأول يخص الكتابي الذي يدرك نزول عيسى ، وظاهر القرآن عمومته في كل كتابي في زمن نزول عيسى وقبله .

وقد ذكر صاحب الكشاف قريباً من هذا وأطال فيه ونقله عنه الإمام الرازي في تفسيره فليرجع إليهما من شاء .

بهذا يتبين :

١ — أن هذه الآية ليست نصاً في معنى واحد حتى تكون دليلاً قاطعاً فيه .

٢ — أن ماتمسك به ابن جرير في ترجيحه للرأي الأول غير مسلم له ، فقد بناء على أن المراد بالإيمان في الآية هو الإيمان المعتبر الذي ينفع صاحبه

وتترتب عليه الأحكام ، مع أنه إيمان — كما قرره العلماء ومنهم ابن جرير نفسه — لا يعتد به ولا يقام له وزن ولا تترتب عليه أحكام لأنه إيمان جاء في غير وقته .

٣ — أن من ينظر فيما تمسك به أصحاب المذهب الثاني : من العموم الواضح في قوله : « وإن من أهل الكتاب » ومن قراءة أبي « إلا ليؤمنن به قبل موتهم » ومن أن إيمان المعاينة لا ينفع صاحبه عند الجميع ، لا يسعه إلا أن يخالف ابن جرير فيما ذهب إليه، وأن يقول مع النووي عن المذهب الثاني : « وهذا المذهب أظهر » . والنتيجة الحتمية لهذا كله أن الآية ليست ظاهرة فيما يقتضى نزول عيسى ، فضلاً عن أن تكون قاطعة فيه !

الآية الثانية :

للمفسرين في هذه الآية أيضاً آراء مختلفة ، ومن الآراء أن الضمير في قوله تعالى : « وإنه لَعَلَّمُ السَّاعَةَ » راجع إلى محمد صلى الله عليه وسلم أو إلى القرآن ، ولكننا نستبعد هذا ، ونرى أن الضمير راجع إلى عيسى كما يراه كثير من المفسرين ؛ وذلك لأن الحديث في الآيات السابقة كان عن عيسى ، ومع ذلك نجد خلافاً آخر يصوره لنا بعض المفسرين بقوله : « وإنه : أى عيسى لعلم للساعة : أى أنه بنزوله شرط من أشراطها ، أو بحدوثه بغير أب، أو بإحيائه الموتى دليل على صحة البعث » (١) .

ومن ذلك يتبين أن في توجيه كون عيسى عَلِمًا للساعة ثلاثة أقوال :
الأول : أنه بنزوله آخر الزمان علامة من علامات الساعة .

(١) تفسير أبي السعود .

الثاني : أنه بحدوثه من غير أب دليل على إمكان الساعة .

الثالث : أنه بإحيائه الموتى دليل على إمكان البعث والنشور .

ولقد كان في احتمال الآية لهذه المعاني التي يقرها المفسرون كفاية في أنها ليست نصاً قاطعاً في نزول عيسى ، ولكننا لانكتفي بهذا بل ترجيح القول الثاني (وهو أن عيسى بحدوثه من غير أب دليل على إمكان الساعة) معتمدين في هذا الترجيح على ما يأتي :

١ — أن الكلام مسوق لأهل مكة الذين ينكرون البعث ويعجبون من حديثه ، وقد عني القرآن الكريم في كثير من آياته وسوره بالرد عليهم واقتلاع الشك من قلوبهم . وطريقته في ذلك أن يلفت أنظارهم إلى الأشياء التي يشاهدونها فعلاً أو يؤمنون بها « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُرَابٍ » ، « وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ » . « فَأَنْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا . إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَى » وقد عرضت سورة الزخرف التي وردت فيها هذه الآية إلى هذا المعنى في أولها « وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَلْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَلِكَ يُخْرِجُونَ » .

وهذه هي الطريقة المستقيمة المنتجة في الاستدلال المقتلعة للشك ، أما أن يلفت أنظارهم إلى أشياء يخبرهم هو بها كنزول عيسى ، وهي أيضاً في موضع الشك عندهم ، ويطلب منهم أن يقتلوا بهذه الأشياء ما في قلوبهم من شك ، فذلك طريق غير مستقيم ؛ لأنه استدلال على شيء في موضع الإنكار بشيء هو كذلك في موضع الإنكار !

٢ — ومما يؤيد هذا قول الله تعالى تفريراً على أن عيسى علم للساعة :
« فَلَا تَمْتَرَنَّ بِهَا » فإنه يدل على أن الكلام مع قوم يشكون في نفس
الساعة ، والعلامة إنما تكون لمن آمن بها وصدق أنها آتية لا ريب فيها ؛
أما الذي ينكر وقوعها أو يشك فيها فهو ليس بحاجة إلى أن يتحدث معه
عن علامتها ، بل لا يصح أن يتحدث في ذلك معه ، وإنما هو بحاجة إلى دليل
يحمّله على الإيمان بها أولاً ؛ ليمكن أن يقال له بعد ذلك : هذا الذي آمنت به
علامته كذا .

٣ — ثم إنه من الأصول المقررة في فهم أساليب اللغة العربية أن الحكم
إذا أسند في اللفظ إلى الذات ، ولم تصح إرادتها معنى ، قدر في الكلام ما كان
أقرب إلى الذات وأشد اتصالاً بها . فإذا طبقنا هذه القاعدة على قوله تعالى :
« وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ » وعلمنا أن ذات عيسى من حيث هي لا يصح أن تكون
مرادة هنا ، وأنه لا بد من تقدير في الكلام ، ثم وازنا بين النزول والخلق
من غير أب ، وإحياء الموتى ، فلا شك أننا نجد الخلق من غير أب أقرب
هذه الثلاثة إلى الذات ، لأنه راجع إلى إنشائه وتكوينه لا إلى شيء عارض له ،
وحيثئذ يتعين الحمل عليه ويكون معنى الآية الكريمة : (لا تشكوا في الساعة ،
فإن الذي قدر على خلق عيسى من غير أب قادر عليها) .

وبهذا يتبين :

أولاً : أن الإخبار بنزول عيسى لا يصلح دليلاً على الساعة يقتلع به
ما في نفوس المنكرين لها من شك ويصح أن يقال عقبه (فَلَا تَمْتَرَنَّ بِهَا) .

وثانياً : أن جعل عيسى بنزوله آخر الزمان علامة من علامات الساعة

لا يستقيم هنا ، لأن الحديث مع قوم منكرين للساعة فهم بحاجة إلى دليل عليها ، لامع قوم مؤمنين بها حتى تذكر لهم علاماتها .
وثالثاً : أن أقرب ما تحمل عليه الآية هو المعنى الثانى الذى بينا .

* * *

أما بعد ، فهذه هى الآيات التى أوردوها فى شأن عيسى من رفعه أو نزوله . ولا شك أن القارئ المنصف بعد عرضها على هذا النحو وتطبيقها على المبادئ التى ذكرنا لا يخامرهم شك فى أنه (ليس فى القرآن الكريم ما يفيد بظاهره غلبة ظن بنزول عيسى أو رفعه ، فضلاً عما يفيد القطع الذى يكون العقيدة ، ويكفر منكره كما يزعمون) .

النظرة الثانية فى الأحاديث :

والنظرة الثانية فيما ساقوا من أحاديث :

وموجز ما نقول فيها : أنها لا تخرج عن كونها أحاديث آحاد ، وأحاديث الآحاد مهما صححت لا تفيد يقيناً يثبت عقيدة يكفر منكرها .

وإنه ليؤسفنى أن أرى قوما تظاهروا بالانتساب إلى الدين والغيرة على أحاديث الرسول استباحوا لأنفسهم - فى سبيل أغراضهم الدنيا - أن يصطنعوا كل أساليب التلبيس والتمويه فى شأن أحاديث عيسى ، التى لا يمكن أن يكون منها متواتر حتى على أوسع الآراء فى تحققه ، وهى مع أحاديثها يكثر ويشتد فى معظمها ضعف الرواة واضطراب المتنون ونكارة المعانى ، فتراهم يقولون هى متواترة قد رواها فلان وفلان من الصحابة والتابعين ، وذكرت فى كتاب كذا وكتاب كذا من كتب المتقدمين ، فإذا رأوا فى بعضها ضعفاً أو اضطراباً أو نكارة حاولوا التخلص من ذلك فقالوا : إن الضعيف فيها منجبر بالقوى ، وإن العدالة لا تشرط فى رواية المتواتر . وهكذا يخلمون عليها

توباً مهلهلاً من القداسة ، لا رغبة في علم ولا غيرة على حق ، ولكن مكالبة
وعناداً ، وإصراراً على التضليل ، وليقال على السنة العامة وأشبه العامة : إنهم
حفاظ وإنهم محدثون !

* * *

بقي بعد هذا أمر لا بد من تقريره : وهو أن تلك الأحاديث كيفما كانت ليست
من قبيل المحكم الذي لا يحتمل التأويل حتى تكون قطعية الدلالة ، فقد تناولتها
أفهام العلماء قديماً وحديثاً ولم يجدوا مانعاً من تأويلها . وقد جاء في شرح
المقاصد — بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث أشراط الساعة آحادية —
ما نصه : « ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة . . . وأول بعض
العلماء النار الخارجة من الحجاز بالعلم والهداية سياً الفقه الحجازي ، والنار
الحاشرة للناس بفتنة الأتراك ، وفتنة الدجال بظهور الشر والفساد ، ونزول
عيسى صلى الله عليه وسلم باندفاع ذلك وبدو الخير والصلاح . . . الخ » .

ومن ذلك نرى أن السعد — صاحب المقاصد — لا يقرر وجوب حملها
على ظواهرها حتى تكون من قطعي الدلالة الذي يمتنع تأويله ، وإنما يقرر
بصريح العبارة « أنه لا مانع من حملها على ظواهرها » فيعطي بذلك حق التأويل
لمن انتدح في قلبه سبب للتأويل ، ثم يحدث عن بعض العلماء أنهم سلكوا
سبيل التأويل في هذه الأحاديث فعلاً ، وبين المعنى الذي حملوها عليه ،
ولا شك أن هذا لم يكن منه إلا لأنه يعتقد — كما يعتقد سائر العلماء الذين
يعرفون الفرق بين ما يقبل التأويل وما لا يقبله — أن ما تدل عليه ألفاظ تلك
الأحاديث ليس عقيدة يجب الإيمان بها ، فمن أداه نظره إلى أن يؤمن بظواهرها
فله ذلك . ومن أداه نظره إلى تأويلها فله ذلك ، شأن كل ظني في دلالاته .

ومما تقسم يتبين جلياً أنه ليس في الأحاديث — التي أوردوها في شأن نزول عيسى آخر الزمان — قطعية ما ، لا من ناحية ورودها ولا من ناحية دلالتها .

النظرة الثالثة في الإجماع :

بقي أن ننظر النظرة الثالثة فيما زعموا من إجماع في هذا المقام .
وأحب أن أشير هنا إلى أن « الإجماع » الذي اشتهر بين الناس أنه أصل من أصول التشريع في الإسلام قد اختلفت فيه المذاهب والآراء اختلافاً بعيداً :

اختلفوا في حقيقته ، واختلفوا في إمكانه وتصوره وقوعه ، ثم اختلفوا في حججته الخ مما يتبين لنا به أن حجة الإجماع في ذاتها غير معلومة بدليل قطعي ، فضلاً عن أن يكون الحكم الذي أثبت به معلوماً بدليل قطعي فيكفر منكروه .

ثم تقول : إن الذين ذهبوا إلى حجّية الإجماع لم يتفقوا على شيء يحتاج به فيه سوى الأحكام الشرعية العملية ، أما الحسيات المستقبلية من أشرطة الساعة وأمور الآخرة فقد قالوا : « إن الإجماع عليها لا يعتبر من حيث هو إجماع ؛ لأن المجمعين لا يعلمون الغيب ، بل يعتبر من حيث هو منقول عن يطلعه الله على الغيب ، فهو راجع إلى الإخبارات فيأخذ حكمها ، وليس من الإجماع المخصوص بأمة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الحسى المستقبل لا مدخل للاجتهاد فيه ، فإن ورد به نص فهو ثابت به ولا احتياج إلى الإجماع ، وإن لم يرد به نص فلا مساع للاجتهاد فيه »^(١) وعلى هذا تخضع جميع الأخبار

(١) التحرير .

— التي تتحدث عن أشراف الساعة ومن بينها نزول عيسى — إلى مبدأ قطعية النصوص وظنيتها في الورد والدلالة .

مهور قديم وعديث في المسألة :

وعلى فرض أن أشراف الساعة مما يخضع للإجماع الذي اصطلمحوا عليه نقول : إن نزول عيسى قد استقر فيه الخلاف قديماً وحديثاً .

أما قديماً فقد نص على ذلك ابن حزم في كتابه « مراتب الإجماع » حيث يقول : « وانفقوا على أنه لا نبي مع محمد صلى الله عليه وسلم ولا بعده أبداً ، إلا أنهم اختلفوا في عيسى عليه السلام : أيأتي قبل يوم القيامة أم لا ؟ وهو عيسى بن مريم المبعوث إلى بني إسرائيل قبل مبعث محمد عليه السلام » كما نص عليه أيضاً القاضي عياض في شرح مسلم ، والسعد في شرح المقاصد ، وقد سقنا عباراته قريباً وهي واضحة جلية في أن المسألة ظنية في ورودها ودلائها |

وأما حديثاً فقد قرر ذلك كل من الأسانذة المغفور لهم : الشيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا ، والأستاذ الأكبر الشيخ المراغي .

فالشيخ محمد عبده رضى الله عنه يذكر وهو بصدد تفسير آية آل عمران : « إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خُذْ هَذَا الصَّلَافُ وَالصَّلَافُ وَالصَّلَافُ » : إحداهما وهي المشهورة أنه رفع بجسمه حياً وأنه سينزل في آخر الزمان فيحكم بين الناس بشريعتنا ثم يتوفاه الله تعالى . . . والطريقة الثانية أن الآية على ظاهرها ، وأن التوفى على معناه الظاهر المتبادر منه وهو الإمامة العادية ، وأن الرفع يكون بعده وهو رفع الروح . . . الخ » ثم يذكر « أن لأهل

هذه الطريقة في أحاديث الرفع ، والنزول تخريجين : أحدهما أنها آحاد تتعلق بأمر اعتقادي ، والأمور الاعتقادية لا يؤخذ فيها إلا بالقطعي وليس في الباب حديث متواتر ، وثانيهما تأويل النزول « بنحو ما سبق نقله عن شرح المقاصد ^(١) .

وقد ورد على المغفور له السيد رشيد رضا سؤال من « تونس » وفيه (ما حاله سيدنا عيسى الآن ؟ وأين جسمه من روحه ؟ وما قولكم في الآية « إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ » . وإن كان حياً يرزق كما كان في الدنيا فم يأتيه الغذاء الذي يحتاج إليه كل جسم حيواني كما هي سنة الله في خلقه ؟) فأجاب السيد رشيد إجابة مفصلة عما سأل عنه تقتطف منها ما يأتي :

قال بعد أن عرض للآيات وآراء المفسرين فيها « وجملته القول أنه ليس في القرآن نص صريح في أن عيسى رفع بروحه وجسده إلى السماء حياً حياة دنيوية بهما بحيث يحتاج بحسب سنن الله تعالى إلى غذاء فيتوجه سؤال السائل عن غذائه ، وليس فيه نص صريح بأنه ينزل من السماء ، وإنما هي عقيدة أكثر النصاري ، وقد حاولوا في كل زمان منذ ظهور الإسلام بثها في المسلمين » ثم تكلم عن الأحاديث وقال : « إن هذه المسألة من المسائل الخلافية حتى بين المنقول عنهم رفع المسيح بروحه وجسده إلى السماء » ^(٢) .

أما المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي فقد كتب بمناسبة السؤال الذي رفع إليه وكان سبباً في فتوانا ، إجابة جاء فيها . « ليس في القرآن الكريم نص صريح قاطع على أن عيسى عليه السلام رفع بجسده وروحه ، وعلى

(١) الجزء الثالث من تفسير المنار .

(٢) الجزء العاشر من المجلد الثامن والعشرين للسنار .

أنه حي الآن بجسمه وروحه . وقول الله سبحانه : « إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا » الظاهر منه أنه توفاه وأماته ثم رفعه ، والظاهر من الرفع بعد الوفاة أنه رفع درجات عند الله كما قال في إدريس عليه السلام . « وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا » وهذا الظاهر ذهب إليه بعض علماء المسلمين فهو عند هؤلاء توفاه الله وفاة عادية ثم رفع درجاته عنده ، فهو حي حياة روحية كحياة الشهداء وحياة غيره من الأنبياء . لكن جمهور العلماء على أنه رفعه بجسمه وروحه فهو حي الآن بجسمه وروحه ، وفسروا الآية بهذا بناء على أحاديث وردت كان لها عندهم المقام الذي يسوغ تفسير القرآن بها ، ثم قال : « ولكن هذه الأحاديث لم تبلغ درجة الأحاديث المتواترة التي توجب على المسلم عقيدة ، والعقيدة لا تجب إلا بنص من القرآن أو بحديث متواتر » ثم قال : وعلى ذلك فلا يجب على المسلم أن يعتقد أن عيسى عليه السلام حي بجسمه وروحه ، والذي يخالف في ذلك لا يعد كافراً في نظر الشريعة الإسلامية .

هذه نصوص صحيحة يقرر بها هؤلاء العلماء قديماً وحديثاً أن مسألة عيسى مسألة خلافية ، وأن الآيات المتصلة بها ظاهرة في موته عليه السلام موتاً عادياً ، وأن الأحاديث الواردة فيها أحاديث آحاد لا تثبت عقيدة ، وهي مع هذا تحتمل التأويل وأنه لا يكفر المسلم بإنكار رفع المسيح أو نزوله ، فأين مع هذا كله ما يدعونه من إجماع ؟ (١) .

(١) من المهم مراجعة ما كتبناه عن ثبوت العقيدة بالقرآن والسنة والإجماع في فصل « طريق ثبوت العقيدة » من كتابنا « الإسلام عقيدة وشرعية » .

عبادات

- ١ -

في الطهارة والصلاة

- * لمس المرأة * تطهير الآنية بالتراب *
- * الصلاة بالبرنيطة * التفكير أثناء الصلاة *
- * صلاة الجمعة في وقت الضحى * آداب المسجد والجمعة *
- * الصلاة في المساجد ذات القبور * عبادة منسية

في الطهارة والصلاة

مصافحة المرأة لا تنقض الوضوء

يقول الله تعالى في بيان الطهارة التي تجب على المؤمن إذا أراد القيام إلى الصلاة: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ » (١).

وفي قوله تعالى « أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ » يسأل سائل: هل المراد بالملامسة المصافحة ونحوها أو المراد المخالطة الخاصة؟ والسائل يقصد بهذا السؤال أنه إذا كان المراد بالملامسة المصافحة كان مس المرأة باليد أو نحوها ناقضاً للوضوء، فلا تصح بعده الصلاة حتى يتوضأ الذي لامس. وإن كان المراد بها المخالطة الخاصة كان المس باليد أو نحوها غير ناقض للوضوء وصحت به الصلاة.

والجواب: أن بعض الأئمة فسر الملامسة في الآية بمس اليد أو نحوها، وعليه يكون مس المرأة ناقضاً للوضوء. وفسرها آخرون بالمخالطة الخاصة،

(١) الآية ٦ من سورة المائدة.

وعليه لا يكون المس باليد ومنه المصافحة ناقضاً للوضوء . هذا هو الذي نختاره :
 أولاً : لأن القرآن استعمل المس في المخالطة « لَمْ يَمَسَّنِي بَشْرٌ »
 « ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ » كما استعمل فيها المباشرة
 « وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ » والملازمة
 كالمباشرة والمس .

ثانياً : أنه بتفسير الملازمة بالمخالطة الخاصة تكون الآية استوعبت جميع
 أنواع الطهارة الواجبة بالنسبة لأسبابها ؛ فبينت طهارة الوضوء بقوله
 (فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ . إلخ) وبينت طهارة الغسل بقوله « وَإِنْ كُنْتُمْ
 جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا » ثم بينت الطهارة بالتيمم حين العذر عن استعمال الماء بدلا
 من الوضوء بقوله « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ » وبدلا من الغسل
 بقوله « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » .

ثالثاً : قد صححت الأحاديث الدالة على بقاء الوضوء بعد المس باليد ونحوها .

رابعاً : أن عدم تقضى الوضوء بالمصافحة هو ما يقضى به اليسر الذي بنيت
 عليه الشريعة وختمت به آية الطهارة « مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ
 حَرَجٍ ، وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ
 تَشْكُرُونَ » .

تطهير الأنية بالتراب

هل يجوز تطهير الإناء الذى ولغ فيه الكلب بمادة مطهرة غير التراب الذى ورد به لفظ الحديث ؟ .

* * *

عناية الإسلام بالطهارة :

إن من أبرز خصائص الإسلام العناية بالطهارة والنظافة للإنسان فى جسمه ، وفى ثوبه ، وفى مكانه ، وفى آئنته التى يأكل فيها ويشرب .

وقد بلغت أحاديث الرسول — التى توصى بكمال العناية فى الطهارة — حد الكثرة المتواترة ، وتبعت فى ذلك مواقع القدر ، فأمرت بغسلها وتطهيرها ، وشددت فى بعض المواقع نظراً لما لها من الأثر السئ فى صحة الإنسان ، وعملاً على سلامته من الجرائم الفناكة التى تذهب بصحته وتقضى على حياته .

ولوغ الكلب فى الإناء :

وكان من ذلك الحديث المتفق عليه بين المحدثين بالنسبة للإناء الذى ولغ فيه الكلب ، وهو فيما يرويه أبو هريرة رضى الله عنه : (إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبعاً) وفى بعض الروايات (طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات إحداهن بالتراب ، أو أولاهن بالتراب ، أو عفروه الثامنة بالتراب) .

وقد فهم كثير من العلماء أن العدد فى الغسل مع الترتيب مقصودان لذاتهما ، فأوجبوا غسل الإناء سبع مرات ، كما أوجبوا أن تكون إحداهن بالتراب .

الفهم الذى نطمئن إليه :

ولكن الذى نفهمه ، هو الذى فهمه شخيرهم من العلماء ، وهو أن المقصود من العدد مجرد الكثرة التى يتطلبها الاطهثنان على زوال أثر لعاب الكلب من الآنية . وأن المقصود من التراب استحمال مادة مع الماء من شأنها تقوية الماء فى إزالة ذلك الأثر ، وإنما ذكر التراب فى الحديث لأنه الميسور لعامة الناس ، ولأنه كان هو المعروف فى ذلك الوقت مادة قوية فى التطهير واقتلاع ما عساه يتركه لعاب الكلب فى الإناء من جرائم .

ومن هنا نستطيع أن نقرر الاكتفاء فى التطهير المطلوب بما عرفه العلماء بخواص الأشياء من المطهرات القوية وإن لم تكن تراباً ، ولا من عناصرها التراب .

الصلاة بالبرنيطة

هل تجوز الصلاة بالبرنيطة ؟

* * *

لا يشترط في صحة الصلاة غطاء الرأس ، فتصح الصلاة برأس مغطاة
وبرأس مكشوف ، ولا يشترط في غطائها إذا غطيت نوع خاص من الغطاء .
فللمسلم أن يصلّى بعمامة وبطاقية وبقبعة ما دامت لا تمنعه من وضع الجبهة
على الأرض .

والإسلام لا يعرف زياً خاصاً للرأس ، والزى وغطاء الرأس من الأمور
التي يتركها الإسلام للعرف الذي يجري عليه الناس .

وليس صحيحاً ما يقال أن القبعة زى خاص بغير المسلمين وشعار غير
إسلامي ، فالمسلم وغيره في ذلك سواء ، والذين يلبسون القبعات من المسلمين
لا يقصدون التشبه بغيرهم فيما هو من خصائص دينهم وإنما يلبسونها لتقيهم
من حر الشمس أو برد الشتاء مثلاً أو لأن عرف بلادهم جرى على ذلك .

التفكير أثناء الصلاة في شؤون الدنيا

كثيراً ما يتعرض المصلي لوساوس وأفكار في شؤون الدنيا تشغله عن الخشوع والتدبر فهل ذلك يذهب بثواب الصلاة؟ وما حيلة المصلي تجاه ذلك؟

* * *

الخشوع روح الصلاة :

طلب الله من المؤمنين الصلاة ، وحث فيها على الخشوع وكمال التوجه إليه سبحانه : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ »^(١) وفسرت الصلاة الوسطى بالصلاة الفضلى . وهي ذات الخشوع والتوجه الكامل إليه سبحانه ، وربط الله بالصلاة الخاشعة فلاح المؤمنين « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ »^(٢) .

والصلاة لا تثمر ثمرتها من النهي عن الفحشاء والمنكر ، واقتلاع بذور الشر من النفس إلا إذا كانت ذات خشوع وتوجه كامل .

لا يكلف الله نفساً إلا وسعها :

ولكن الله ، وهو العليم بطبائع ما خلق ، علم عُسر الخشوع القلبي على الإنسان ، وعلم أن شرود الفكر عنده غالب عليه ، فاجتزأ منه في صحة الصلاة ، وخروجه عن عهدتها ، أن يؤديها تامة الشروط والأركان ، وأن يتجه

(١) الآية ٢٣٨ من سورة البقرة . (٢) أوائل سورة « المؤمنون » .

إليه بالتكبير قاصداً وجهه ، مستشعرا عظيمته . ثم رغب إليه أن يحارب ما يغلب عليه من الشواغل القلبية والخطرات النفسية التي تحول بينه وبين الشعور بلذة الصلاة الروحية ، وأعلمه على لسان رسوله بأن اشتغال الفكر أثناء الصلاة بغير جلال الله من وسوسة الشيطان وزعزعة النفس ، وعدم الصبر في مكالفة هذه الخطرات . وقد صور الرسول هذا المعنى أبلغ تصوير — ليس في الصلاة فقط بل فيها وفي تلبية نداءها ، والإسراع إليها — وذلك فيما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا تُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَ لَهُ حُصَاصٌ » كناية عن النفرة التي تصم الأذان « حتى لا يسمع الأذان ، فإذا قضى الأذان أقبل ، فإذا ثوب بالصلاة « أقيمت » أدبر ، فإذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه ، يقول : اذكر كذا اذكر كذا ، ما لم يكن يذكر حتى يضل الرجل أن يدرى كم صلى ، فإذا لم يدر أحدكم أثلاثا صلى أم أربعا فليسجد سجدةين وهو جالس » يريد سجدة السهو .

واهب المسلم تجاه الوسوسة :

أرشدنا الحديث إلى حديث النفس في الصلاة بما يصرف القلب عن الموقف من عمل الشيطان ، ومن البين أن عمل الشيطان مما يجب على المسلم مكالفته في صلاته وفي حياته . وأرشدنا رحمة بنا ، نظراً لسرة الموقف إلى صحة الصلاة التي استوعب التفكير جزءاً منها . فعلى المسلم إذن أن يذكر إذا وقف بين يدي الله وكبر للصلاة أن الشيطان في زعزعة نفسه واقف له بالمرصاد فليعتصم بذكر الله ، وليتدبر ما يجريه على لسانه من تكبير إذا قام أو ركع ، وتسييح وحمد إذا رفع أو سجد ، وقراءة إذا قرأ . عليه أن يروض نفسه على ذلك المرة بعد الأخرى حتى يصبر شأنه ، وحتى يسد على نفسه مسالك تلك

الوسوسة التي تسلبه — إذا استمرت — روح الصلاة وتجعلها صورة جافة لا تصعد بالنفس ، ولا تزكى الروح .

هذا وقد علم أن من خواص النفس البشرية أنها لا تتجه في وقت واحد إلا إلى شيء واحد ، وأنها إذا حصرت في دائرته لا يصل إليها غيره ، وأن الحواس متى ربطت بمواقع معينة تبعها التفكير وانحصر في دائرتها . ومن هنا قال العلماء الذين حاربوا الوسوسة فغلبوها : ينبغي للمصلي أن ينظر إلى موضع سجوده وهو قائم وإلى ظهر قدمه وهو راكع ، وإلى أرنبة أنفه وهو ساجد ، فيربط حواسه بهذه المواقع ، ويحصر فكره في تدبير ما ينطق به من تكبير وتسييح وقراءة . وبذلك نرجو أن تكمل للمسلم صلاته ويحظى فيها بلذة السمو الروحي ، وقرّة العين التي كان يجدها الرسول في الصلاة .

صلاة الجمعة وقت الضحى

وإجباريتها على النساء

نشرت الجمهورية فى السابع من إبريل لسنة ١٩٥٥ قرارا يختص بصلاة الجمعة بمديرية التحرير يشتمل هذا القرار على أمور ، أولها : أن تكون صلاة الجمعة إجبارية على النساء .
ثانيها : أن تقام لهن فى الساعة العاشرة إلى الحادية عشرة .
ثالثها : أن تقام بعد انصرافهن للرجال فى وقتها المعتاد .
ويلزم هذه الأمور الثلاثة أمر رابع : وهو أن يدعى لصلاة الجمعة وتقام فى اليوم الواحد ، والمكان الواحد مرتين ، مرة للنساء ، ومرة للرجال ، لا يفصل بينهما إلا ساعة فيها ينصرف النساء ويدخل الرجال ، وقد أغفل القرار رسم طريقة التنفيذ لجبرية الجمعة على النساء .

* * *

تسريع بما لم يأذنه به الله :

والقرار فى جملته يذكرنا بما يتخذ فى معابد بعض الطوائف ، وفى بعض شواطع الاستحمام من تخصيص وقت للسيدات وآخر للرجال .

وقد يكون هذا مقبولا فى الشئون الإنسانية التى منح الإنسان حق تنظيمها بمقتضى ما يقدر من مصالح ، أما فى العبادات التى يرجع المسلمون فى أصلها ووقتها وتنظيمها ، اجتماعا وافترقا إلى الله وحده ، فإنه يدركنى كثير من الوجع إذا قرأت فيها قراراً مثل هذا .

وذلك أن تقرير (إجبارية النساء على صلاة الجمعة) تشريع لإيجابها عليهن ، وهو تشريع وردت الأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفيه ، وبهذه الأحاديث انمقد الإجماع على عدمه ، وإذن ، يكون تشريعه تشريعا بما لم يأذن به الله .

ليس للنساء الجمعة خاصة :

أما التفريق في الوقت أو في المكان في صلاة الجمعة بين الرجال والنساء ، فقد أجمع المسلمون سلفاً وخلفاً على أنه لا يقام فيها للنساء صلاة خاصة ، وإنما يصلين — إذا أردن صلاة الجمعة — مع الرجال في جماعة واحدة ، خلف إمام واحد ، بخطبة واحدة ، في وقت واحد ، ومكان واحد ، غير أنهم يقفن خلف الرجال ، وقد عهد ذلك في الصلوات الخمس وصلاة العيدين والحج ، ومن مزايا الإسلام إفراغ الوحدة على جماعة المسلمين في عبادتهم العامة ، وإلغاء الفوارق الشخصية في مقام الخشية والوقوف بين يدي الله عالم السر والنجوى ، وإذن يكون التفريق بين الرجال والنساء في صلاة الجمعة ، مكاناً وزماناً ، تشريعاً آخر بما لم يأذن به الله .

لم تُسرع إقامة الجمعة مرتين :

والدعوة إلى إقامة الجمعة مرتين ، في مكان واحد ، ووقت واحد ، في جماعتين بخطبتين لم تمهد في حاضر الإسلام ولا ماضيه ، ولم يعرف لها سند في أصل التشريع ؛ وإذن ، تكون هذه الثالثة أيضاً تشريعاً بما لم يأذن به الله . أما صلاة الجمعة قبل الظهر ، فهي وإن كانت قولاً منسوباً إلى الإمام أحمد ابن حنبل فإن المأثور — عن جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من جماهير الأمة — أنهم متفقون على أن وقت الظهر شرط لصحة صلاة الجمعة ، وقد جاء

في كتب الحنابلة أنفسهم : (وإذا زالت الشمس يوم الجمعة ، صعد الإمام على المنبر) ووجه شراهم ذلك : بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله وساقوا الأحاديث الصحيحة في أنه عليه السلام كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس ، وقالوا — في اختيار العمل بمذهب الجمهور وتفضيله — إن في صلاحها بعد الزوال ، خروجاً من الخلاف ، فإن علماء الأمة اتفقوا على أن ما بعد الزوال وقت للجمعة ، وإنما الخلاف فيما قبله ، أي والواجب في العبادة الاحتياط وإيقاعها على الوجه المتفق على مشروعيتها دون المختلف في صحته ، وعلى هذا جرى العمل في جميع الأقطار الإسلامية ، عملاً بقاعدة التيقن في صحة العبادة ، وتحقيقاً لمظهر الوحدة التي يعمل الإسلام عليها في جميع تشريعاته .

ومن هنا يتبين أن رأى الإمام أحمد بن حنبل في جواز تقديم صلاة الجمعة على الزوال إنما هو مجرد رأى نظري ، لم يأخذ صبغة عملية عامة في عهد سابق ولا عهد لاحق ، والمنتبع لأراء الفقهاء في كثير من المسائل يرى أن لكثير منهم آراء نظرية ، جرى العمل — حتى من أصحابها — على غيرها ، أخذوا بالأحوط ، وعملاً على الوحدة التي هي من مقاصد الإسلام ، والتي يحققها رأى الأكثرية .

على أن الإمام أحمد حينما رأى جواز صلاة الجمعة قبل الزوال لم يرده ولم يره على هذا النحو من التفريق ، فتقام في المكان الواحد ، مرة قبل الزوال لطائفة ، ومرة أخرى في المكان نفسه لطائفة ثانية ، وإنما يريد كالتبع أن جماعة في مكان ما لو جمعوا قبل الزوال صبح ، ولو جمعوا بعد الزوال صبح ، أما أن يجمع النساء أولاً ثم الرجال ثانياً أو يجمع بعض الرجال أولاً ، والبعض الآخر ثانياً ، فهذا لم يقل به الإمام أحمد ولا غيره ما دامت الصلاة هي صلاة

الجمعة ، وإذن تكون صلاة الجمعة على هذا النحو — من التفريق ، وأداؤها في مكان واحد لأهل محلة واحدة في وقتين مختلفين — تشريعا بما لم يقل به أحد ، وبما لم يأذن به الله، ويكون انفراد مصر بقرار صلاة الجمعة وقت الضحى — وإن وافق في الوقت مذهب الإمام أحمد — خروجاً على الإجماع العلمي والعمل للمسلمين في مصر وفي سائر الأقطار الإسلامية .

وبهذا يكون القرار الذي أشارت إليه (الجمهورية) في جملته وتفصيله ليس له دينيا ما يبرر التفكير فيه أو شغل الناس به ، وأقولها كلمة صريحة بالنسبة لهذا القرار ، وما يشا كله من قرارات التجديد الديني: إن مجال التفكير والتنظيم فيما نحن في حاجة إلى تنظيمه والتفكير فيه ؛ ليستنفد من العاملين الجادين أوقاتهم وجهودهم ، ونسأل الله التوفيق للجميع .

آداب المسجد والجمعة

نرى في المساجد يوم الجمعة مظاهر لتصرفات سيئة لا تلي
بجلال المسجد ؛ نرجو من فضيلتكم أن تكتبوا عن الآداب
التي يجب أن يراها المسلمون حين يدخلون بيوت الله .

* * *

قال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
فَأَسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِهَا
وَإِذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (١) .

وهكذا يجمع الله للمؤمنين بين الدين والدنيا ، بين عبادة ربهم والسعي
على رزقهم ، ولا يتركهم للدين يأخذهم من الدنيا ، ولا للدنيا تأخذهم من الدين
بل يكلفهم الأمرين معاً ، ويجعلهما سبيل فلاحهم وسعادتهم ، ويجعل دعوتهم
وشعارهم : « رَبَّنَا ءَاتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ
النَّارِ » (٢) .

مطلة الجمعة في الإسلام :

والجمعة هي تلكم الفريضة الأسبوعية التي يجتمع لها المؤمنون بشعور واح-
د في زمن واحد . يخلعون أنفسهم ساعة من دنياهم ، يفرغون فيها لربهم

(١) الآية ٩ ، ١٠ من سورة الجمعة . (٢) الآية ٢٠٠ من سورة البقرة

فيواجهونه ويستحضرون عظمته ، ويلتمسون منه العفو والرضا ، ويستمطرونه الحول والقوة . ثم يسمعون المواعظ المرققة للقلوب ، المهذبة للنفوس ، المرشدة إلى وجوه السعادة في الدنيا والآخرة « وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيهًا ، وَإِذَا لَأَسْتَبِينَهمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ، وَلَهْدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا » (١) .

وقد تضافرت كثرة من أحاديث الرسول عليه السلام — بعد نزول القرآن فيها والأمر بالسعى إليها ، والتخلي لأجلها عن شئون الدنيا — على التحذير من تركها والتهاون في شأنها ، وكان منها قوله عليه السلام في قوم يتخلفون عنها : « لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس ، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم » وقوله فيمن يتركها بغير عذر شرعي : « من ترك الجمعة ثلاثا من غير ضرورة طبع الله على قلبه » .

شعار الرابطة الإسلامية :

وقد اعتبر الإسلام في صحة الجمعة وحدة الزمن والمكان ، ليكون الاجتماع لها وسيلة من وسائل التعارف والتعاون والاتحاد وجمع الكلمة ، وهي أول عبادة وضعها الإسلام في شعار الرابطة الإسلامية ، والأخوة الدينية ، وهي كذلك أول ما وضعه من الشعائر العملية لمبدأ المساواة الذي قرره بين معتنقيه ، وألنى به التفاضل بينهم إلا بالتقوى والعمل الصالح . وكان من شعائر الرابطة والمساواة أيضاً فيما طلب من عبادات ، على وجه أعم ونطاق أوسع ، صلاة العيدين ، واجتماع الحجيج في بيت الله وعرفة من كل عام .

(١) الآيات ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ من سورة النساء .

المسجد :

أما المسجد ، فهو ذلك المكان الذى أعد لهذا الاجتماع ، وقد كان لإنشائه أول ما توجهت إليه عناية الرسول صلى الله عليه وسلم بعد وصوله إلى المدينة ، أنشأ مسجده الجامع ليضم شتات المسامين ، ولتقام فيه الصلوات فى صورة جماعية رائعة . وقد درج المسلمون بعده على سنة بناء المساجد والعناية بها .

وقد نوه الله بشأنها وأضافها إلى نفسه ، تشريفا وتكريما ، وجعلها بيته خاصة به ، لا يذكر فيه أحد سواه ، ورفع قدرها بما أعدت له من عبادته وتقديسه « فِي بُيُوتِ الَّذِينَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعُ وَيَدُ كَرَفِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ » (١) .

ثم ربط القلوب بها وآثارها الطيبة التى يجب أن يحرص عليها المسلمون ضمانا لروابطهم وحسن عبادتهم « إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ » (٢) . « وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْهُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا » (٣) .

هذا هو المسجد ، وهذه هى الجمعة . واحترامها والحمد لله لا يزال باقيا

(١) الآيتان ٣٦ ، ٣٧ من سورة النور .

(٢) الآية ١٨ من سورة التوبة . (٣) الآية ١٨ من سورة الجن .

في نفوس المسلمين ، يتوارثونه الجيل بعد الجيل ، والأبناء بعد الآباء ، وليسوا — فيما نرى — بحاجة إلى ما يبعث في قلوبهم ذلك الاحترام الذي نرى آثاره بادية على وجوه من لا يعرفون المسجد ، ولا يهتمون بصلاة الجمعة إلا في مناسبات خاصة !!

أدب السجود والجمعة :

وقد كان المسجد وصلاة الجمعة بهذا الوضع من أقوى ما يعد النفوس لتلقي الإلهامات الروحية ، التي تضيء للمؤمنين سبيل الهداية والتوفيق ، غير أن بعض المظاهر كثيراً ما نشاهدها تحدث في المسجد ، وفي صلاة الجمعة على وجه خاص ، وأخشى أن يكون لها تأثير سيء فيما يرجون من إخلاص العبادة لله والتوجه إليه سبحانه وحده .

ومن هنا أوجب الإسلام أن يسود في المساجد مظهر الخشوع والسكينة ، والبعد عما يكدر صفو الروحية التي يسعون إليها ويلتمسونها بالصلاة الجامعة .

مظاهر لا تليق بمجول السجود :

وحرصاً على هذا الأدب لا ينبغي أن يتخذ منها مسرح للتسول ، وبيع المجلات والكتب ، تخترق فيها الصفوف ، وتوزع على المصلين أوراق التسول والمجلات والإعلانات التجارية والطبية ، ثم تجمع وينتقل بها من صف إلى صف ، وهكذا يشغل المصلون بهذه الحركات عن حسن توجيههم إلى الله ، حتى إقامة الصلاة .

ولا ينبغي أن تنطلق فيها الأصوات المزعجة المفرقة للقلب عقب الصلاة بحذاء فقد ، أو مسبحة سقطت ، أو مندبل ضاع ، أو قراءة فاتحة

لصاحب الضريح ، أو غير ذلك مما يصرف الناس عن تنسم طمأنينة الصلاة ، أو آداب سنتها ، أو ختمها كما ورد بالتسبيح والتحميد والتكبير ، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حذر من التماس الضالة في المساجد ، (والضالة الشيء المفقود) ، وأمر بالنساء على من يلتمسها، قولوا له : « لا ردها الله عليك » فإن المساجد لم تبين لهذا .

ولا ينبغي أن تتخذ ميداناً للجدل الصاخب ، يثيره متفهب ثرثار في شأن لا تعرف مشروعيته أو عدم مشروعيته إلا من رجال النظر والاختصاص في الفقه وشئون العبادة .

ومن أمثلة ذلك ما كتب إلى فيه بعض المقيمين في القرى ويقول : « قد أخذت الناس فيه عاصفة حادة من الجدل ، وصلت بهم إلى المارك المادية في بيت الله ، وحرمة الصلاة » وكان من تلك المسائل « صلاة الظهر ينفراد بإقامتها بعض المصلين عقب سلام الإمام من صلاة الجمعة مباشرة » . ومنها : « الأذان الذى يفعل بين يدي الخطيب داخل المسجد بعد صعود المنبر » . ومنها : « قراءة سورة الكهف بصوت مرتفع قبل الصلاة » ، وخاصة إذا كانت من قارئٍ يعمد في قراءته إلى تطريب النغم ، فترتفع الأصوات بكلمات الاستحسان ، إلى حد أن يتخيل مستمعو المذيع أنها أصوات تنبعث من أحد الملائكة ، أو إحدى حفلات السمر ، وما هي إلا في بيت الله ، ومجتمع المناجاة وبقراءة القرآن ؟ ؟

ولا ينبغي أن يهرع المصلون عقب السلام مباشرة إلى حمل أحذيتهم ، متزاحمين على باب المسجد ، متدافعين متسابقين إلى الخروج ، شأن الفارين من سجن طالت إقامتهم فيه ، وضافت بهم سبل التخلص منه ، ثم جاءهم

الفرج، وفاجأتهم ساعة الخروج . وهم ما كانوا إلا في المناجاة، وتطمين القلوب
بذكر الله .

هذه بعض مظاهر . يجب تطهير المسجد — وهو مكان الصلاة الجامعة —
منها . وإن جلال الشخصية الدينية ، والانتفاع بشركات الصلاة لمرتبط كل
الارتباط برعاة ما يقوم تلك الشخصية ويحافظ عليها ويعد بها عن المؤذيات
وما يصرف عن تذكر الله ، وقد كان من وصايا الرسول في ذلك أن طلب
من المؤمنين الاغتسال ليوم الجمعة ، وجعل أكل الثوم والبصل مثالا لسلك من
به رائحة كريهة مؤذية ، وحذره من قربان المسجد وشهود الجماعة ، وصح عن
عائشة رضی الله عنها أنها قالت : (كان الناس ينتابون (يأتون) الجمعة من
منازلهم ، ومن العوالى (القرى) في العباء ، فيصيبهم الغبار والعرق فتخرج منهم
الريح ، فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم لسان منهم وهو عندي ، فقال النبي صلى
الله عليه وسلم : لو أنكم تطهروا ليومكم هذا ؟)

وإذا كان المسجد هو مكان الاجتماع الإسلامى ، فإن ما يطلب فيه من
التطهر والطيب شأن كل مجتمع فاضل في نظر الإسلام .

وكان من وصاياهم عليه الصلاة والسلام — أيضا في صلاة الجمعة ، ومثلها
كل جماعة — التحذير من تخطى الرقاب .

وكان من وصاياهم الخاصة بالخطباء التحذير من إطالة الخطبة .

الطمأنينة القلبية :

وبعد ، فليس من شك في أن الطمأنينة القلبية ، التي يلتبسها المسلم من
صلاته ومن حضوره المسجد ، لا سبيل لها إلى القلوب إلا في جو الهدوء والسكينة
وخلوص الفكر لله ، وانفعال النفس بجلاله وعظمته . وليس من شك أيضا

في أن كل ما يؤذى ، رائحة ، أو صوتاً ، أو حركة ، أو منظرًا ، مما يعوق سيرها إلى القلوب ، ويجعل الصلاة وحضور المسجد مجرد شأن تقليدي ، لاحظ للروح فيه ، والمؤمن يجب أن يكون فاقها بعبادته ، جاداً في عمله ، حريصاً على خيره ، ملتصقاً بضرابه .

« قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ » (١) .

(١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة « المؤمنون » .

الصلاة في المساجد ذات القبور

في بعض المساجد توجد أضرحة ومقابر ، فما حكم إقامتها ؟
وما حكم الصلاة إليها ؟ والصلاة فيها ؟

* * *

تطهير بيوت العبادة :

شرعت الصلاة في الإسلام لتكون رباطاً بين العبد وربّه ، يقضى فيها بين يديه خاشعاً ضارحاً يناجيه ، مستشعراً عظمته ، مستحضراً جلاله ، ملتسماً عفوه ورضاه ؛ فتسمو نفسه ، وترزكو روحه ، وترتفع همته عن ذل العبودية والخضوع لغير مولاه « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » .

وكان من لوازم ذلك الموقف ، والمحافظة فيه على قلب المصلي ، أن يخلص قلبه في الاتجاه إليه سبحانه ، وأن يحال بينه وبين مشاهد من شأنها أن تبعث في نفسه شيئاً من تعظيم غير الله ، فيصرف عن تعظيمه إلى تعظيم غيره ، أو إلى إشراك غيره معه في التعظيم .

ولذلك كان من أحكام الإسلام فيما يخص بأما كن العبادة تطهيرها من هذه المشاهد « وَعَهْدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ » (١) ، « وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ

(١) الآية ١٢٥ من سورة البقرة .

السُّجُودِ» (١) «لِيَمَّا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ» (٢) «وَأَنَّ الْمَسْجِدَ
لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» (٣) .

نسب الشرك إلى العبادة :

وما زلَّ العقل الإنساني وخرج عن فطرة التوحيد الخالص — فعبد غير الله ،
أو أشرك معه غيره في العبادة والتقديس — إلا عن طريق هذه المشاهد التي
اعتقد أن لأربابها والثاوين فيها صلة خاصة بالله ، بها يقربون إليه ، وبها يشفون
عنده ، فعظمها واتجه إليها ، واستغاث بها ، وأخيراً طاف وتعلق ، وفعل بين
يديها كل ما يفعله أمام الله من عبادة وتقديس .

لا تتخذوا القبور مساجد :

والإسلام من قواعد الإصلاحية أن يسد بين أهله وذرائع الفساد ،
وتطبيقاً لهذه القاعدة صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إن من كان
قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا
القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك) ، نهى الرسول ، وشدد في النهي
عن اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد ، وذلك يصدق بالصلاة إليها ،
والصلاة فيها ، وأشار الرسول إلى أن ذلك كان سبباً في انحراف الأمم السابقة
عن إخلاص العبادة لله ، وقد قال العلماء : إنه لما كثرت المسلمون ، وفكر أصحاب
الرسول في توسيع مسجده ، وامتدت الزيادة إلى أن دخلت فيه بيوت أمهات

(١) الآية ٢٦ من سورة الحج .
(٢) الآية ١٨ من سورة التوبة .
(٣) الآية ١٨ من سورة الجن .

المؤمنين ، وفيها حجرة عائشة ، مدفن الرسول صلى الله عليه وسلم وصاحبيه
أبي بكر وعمر فبنوا على القبر حيطاناً مرتفعة تدور حوله مخافة أن تظهر القبور
في المسجد فيصل إلى الناس ، ويقعوا في الفتنة والمحذور .

واجب المسلمين نحو الأضرحة :

وإذا كان الافتتان بالأنبياء والصالحين ، كما نراه ونعلمه ، شأن كثير
من الناس في كل زمان ومكان ، فإنه يجب — محافظة على عقيدة المسلم —
إخفاء الأضرحة من المساجد ، وألا تتخذ لها أبواب ونوافذ فيها ، وبخاصة
إذا كانت في جهة القبلة . يجب أن تفصل عنها فصلاً تاماً بحيث لا تقع أبصار
المصلين عليها ، ولا يتمكنون من استقبالها وهم بين يدي الله ، ومن باب أولى
يجب منع الصلاة في نفس الضريح ، وإزالة المحاريب من الأضرحة .

وإن ما نراه في المساجد التي فيها الأضرحة ، ونراه في نفس الأضرحة ،
لما يبعث في نفوس المؤمنين سرعة العمل في ذلك ، وقاية لعقائد المسلمين
وعباداتهم من مظاهر لا تنفق وواجب الإخلاص في العقيدة والتوحيد ،
ومن هنا رأى العلماء أن الصلاة إلى القبر أيا كان محرمة ، ونهى عنها ،
واستظهر بعضهم بحكم النهى بطلانها ؛ فليتنبه المسلمون إلى ذلك ، وليسرع
أولياء الأمر في البلاد الإسلامية إلى إخلاص المساجد لله كما قال الله :
« وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا » .

عبادة منسية

(سجود التسلاوة)

في ليلة قريبة كنت في مجلس أخوى ، وكان معنا في المجلس قارئ فاضل ، لقراءته روعة تأخذ بالقلب إلى سماء الروحية الصافية ، فطلبنا إليه أن يقرأ علينا شيئاً من القرآن ، فقرأ علينا أواخر سورة الإسراء « وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ، وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْتَبٍ ، وَنَزَلْنَاهُ تَنْزِيلًا ، قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا ، إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ، وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا . وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا » . وما كاد القارئ يصل إلى هذه الفاصلة حتى خلع أحد الحاضرين نفسه من جلسته وولى وجهه شطر القبلة وكبر وخر ساجداً ، ثم رفع رأسه وعاد إلى مكانه في جلسته الأولى ، فأخذ المجلس بروعة نسجت عليه برداً من الصمت الرهيب . ثم عاد القارئ إلى قراءته حتى ختم السورة .

وهنا عاد المجلس إلى المذاكرة ، وقد فتحت لنا السجدة باباً آخر غير الذى كنا فيه ، إذ سأل بعض الحاضرين عن هذه السجدة ، وعن صفتها في المشروعات الدينية ، وعن سببها وعن حكمتها ومواضعها من القرآن الكريم . وكان مما قيل بياناً لها ، وإجابة عما وجه في شأنها من أسئلة ما يأتى :

عدد آيات السجدة :

في القرآن الكريم آيات لا يقل عددها باتفاق المحدثين والفقهاء عن عشر آيات ، ولا يزيد عددها باتفاقهم أيضاً عن خمس عشرة آية ، يأمر بعض هذه الآيات بالسجود لله ، وينكر بعضها على من سجد لغير الله . ويحكي بعضها عما في السموات وما في الأرض وعن الملائكة ، وعن المؤمنين سجودهم لله . وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قرأ آية من تلك الآيات سجد في نهايتها ، وسجد معه أصحابه السامعون ، واستمر الأمر على ذلك إلى أن لحق صلى الله عليه وسلم بربه ، ودرج عليها من بعده أصحابه والتابعون ، حتى جاء أئمة الفقه فبحثوا أحكامها من أقوال الرسول وفعله ، على نحو ما بحثوا سائر المشروعات العملية من عبادات ومعاملات ، وأفردوا لها باباً مستقلاً ، عرف في جميع كتب المذاهب بباب (سجود التلاوة) .

حكم السجود :

وقد اتفق جميعهم على أنها مشروعة ومطلوبة ، وأعطائها بعضهم حكم الوجوب وقرر أن تركها - مع العلم بها ، وتحقق سببها وهو القراءة أو السماع - موجب للإثم ، شأن كل واجب إذا ترك ، ومنحها البعض الآخر حكم السنية ، ورأى أن تركها مفوت لثواب السنن ، وأن المداومة على تركها مظهر من مظاهر الجفوة للمشروعات التعبدية النابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

مواضع السجود في القرآنه :

أما آياتها فهي كما جاءت في سورها على حسب الترتيب المصحفي قوله تعالى في آخر سورة الأعراف : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْهُ

عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ» (١) . وقوله في سورة الرعد : « وَ لِلّٰهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ » (٢)
 وقوله في سورة النحل : « وَ لِلّٰهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ » (٣) وقوله في سورة الإسراء :
 « قُلْ آمَنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَجِرُونَ لِلْآذَانِ سُبْحَانًا سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا » (٤) وقوله في سورة مريم بعد أن قص أبناء جملة من رسله الكرام : « أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا » (٥) وقوله في سورة الحج : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » (٦) وقوله في آخرها : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَعِبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (٧) وقوله في سورة الفرقان : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ

-
- (١) آخر آية بالأعراف .
 (٢) الآية ١٥ من سورة الرعد .
 (٣) الآية ٤٩ من سورة النحل .
 (٤) الآية ١٠٧ ، ١٠٨ من سورة الإسراء .
 (٥) الآية ٥٨ من سورة مريم .
 (٦) الآية ١٨ من سورة الحج .
 (٧) الآية ٧٧ من سورة الحج .

لِيَأْتَا مُرْنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا» (١) وقوله في سورة النمل بعد حديث الهدهد
عن ملكة سبا: «أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ . اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ» (٢)
وقوله في سورة السجدة: «إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا
سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ» (٣) وقوله في قصة داود
من سورة ص: «وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا
وَأَنَابَ» (٤) وقوله في سورة فصلت: «وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ
وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ
إِن كُنْتُمْ كَانْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ . فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ
لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ» (٥) وقوله في سورة النجم: «أَفَمِنْ هَذَا
الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ فَاسْجُدُوا لِلَّهِ
وَاعْبُدُوا» (٦) وقوله في سورة الانشقاق: «فَلَا أَقْسِمُ بِالشُّقُقِ . وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ .
وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ . لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ . فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا
قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ» (٧) وقوله في سورة العلق: «اقْرَأْ بِاسْمِ
رَبِّكَ» «كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لَنْسِفًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ . فَلْيَدْعُ
نَادِيَهُ . سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ . كَلَّا لَا تُطَعُّهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ» (٨) .

-
- (١) الآية ٦٠ من سورة الفرقان . (٢) الآية ٢٥ ، ٢٦ من سورة النمل
(٣) الآية ١٥ من سورة السجدة . (٤) الآية ٢٤ من سورة ص .
(٥) الآية ٣٧ ، ٣٨ من سورة فصلت . (٦) الآيات ٥٩ — ٦٢ من سورة النجم .
(٧) الآيات ١٦ — ٢١ من سورة الانشقاق .
(٨) الآيات ١٥ — ١٩ من سورة العلق .

هذه آيات السجدة على أكثر عددها ، وقد وضع لها في هامش الطبعة الأخيرة من المصحف علامات واضحة ، ترشد إلى ما أجمع الأئمة على السجود فيه ، وإلى ما اختلفوا فيه ، وبيان المذهب المخالف ، وهي تؤدي بسجدة واحدة بين تكبيرتين ، إحداهما حين ألهوى لوضع الجبهة على الأرض . والأخرى حين الرفع للانتهاء ، دون تشهد ولا تسليم ، وأفضل ما يقال فيها بعد تسبيح السجود المعهود ماروته السيدة عائشة رضی الله عنها : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن : « سجد وجهي للذي خلقه ، وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » ويجب أن يكون السجود — بحكم نظام التوجه العام في الإسلام — إلى جهة القبلة ، كما يجب ألا يكون الساجد على جنابة ، واشترطت المذاهب المشهورة (طهارة الوضوء) واستنظهر بعض الفقهاء ، تبعا لبعض الروايات ، أنه لا يشترط الوضوء ، وفي هذا الرأي يسر عظيم يتمشى مع يسر الإسلام وسهولته ، وإن كان الوضوء أحب وأولى . ومن هنا كان الوضوء سلاح المؤمن .

الحكمة من السجود :

أما حكمة هذا السجود فهي على وجه عام نوع من التريية العملية الروحية ، يفتاجها المؤمن كلما قرأ القرآن أو سمعه في أي وقت وفي أي مكان . وهذا اختبار للدرجة استعداده لإجابة الدعوة عمليا في الخضوع لله ، وإسلام الوجه إليه ؛ فيكون المؤمن بالنسبة لله « وله المثل الأعلى » كالجندي تفتاجه رؤية قائده ، فينسلخ بمجرد رؤيته من نفسه ويبدل له التحية المرسومة عن طوع واختيار ، رمزا للطاعة والامتثال .

وفيها بعد ذلك المسيرة لروح العبودية العام ، الذي سخر الكون عليه ،

ناطقة وصامتة ، علوية وسفلية ، والمسارعة إلى الإعلان العملي بتخصيص السجود لله ، دون أرباب العظمة الآفلة الفانية ، « لا تسجدوا للشمس وللقمر ، واسجدوا لله الذى خلقهن » « ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض ، والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب ، وكثير من الناس » .

وفىها التلبية لمقتضى العلم والإيمان ، والتشبه بالملأ الأعلى الدائم السجود لله ، « إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا » « إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون » .

وفىها مراعاة الملحدین الذين « إذا قيل لهم اسجدوا للرحمن ، قالوا وما الرحمن ؟ » وأخيرا فيها المبادرة إلى التأسى بالرسول فى قوة إعراضه عن المكذبين ، وإتباره بالسجود لله ومتابعة الأنبياء والسير فى طريقهم ، إظهارا لوحدة الدين عند الله « كلا لا تطعه واسجد واقترب » « أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبیین من ذرية آدَمَ وَمِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ، وَمِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ ، وَمِنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا » .

معنى السجود معروف :

هذه هى سجدة التلاوة ومكانتها فى التشريع ، وتلك آياتها وحكمة مشروعيتها ، وقد اتضح أن السجود الوارد فى تلك الآيات ليس معناه فقط — كما يريد أرباب التحلل — مجرد الخضوع والتسليم القلبي الخفى دون أن

يكون له بالأعضاء مظهر يدل عليه . وإن من يفسره بذلك ولا يرى سجوداً عملياً مطلوباً فقد اقتحم حرمة عبادة عرفت مشروعيتها عن الرسول ، وتواترت بصفتها الشرعية ، وتلقاها خلف المسلمين المتفقيين في دينهم عن سلفهم الصالح ، واتضح أنها شعار عملي عام للمؤمنين يوجد مثله عند كثير من الطوائف والجماعات ، ذات المبادئ الخاصة ، والاتجاهات المعينة ، إعلاناً لمبادئهم وتقديساً لمعتقداتهم .

وجدير بشريعة الله أن تتخذ السجود لله رمزاً لأسمى العقائد وأقواها أثراً في الحياة ، وهي عقيدة التوحيد المطلق لله الواحد القهار .

(٢)

فى الزكاة

لمن الصدقة . . ؟ * زكاة الحلى وعروض التجارة
زكاة الأرض المستأجرة * الضرائب والزكاة
الزكاة وبناء المساجد

٢ - في الزكاة

لمن تكون الصدقة . . . ؟

سؤال يجرى على ألسنة كثير من المسلمين ، الذين يحبون أن تقع عباداتهم ، ووجوه تقربهم إلى الله على الوجه الذي رسم ، وبينه في كتابه ، وشرحه بالقول والعمل رسوله .

معنى الصدقة :

والصدقة اسم لجزء من المال يخرج الغنى من ماله إلى إخوانه الفقراء ، وإلى إقامة المصالح العامة التي تتوقف عليها حياة الجماعة في أصلها وانتظامها .
وبالصدقة يطهر المجتمع بقدر الإمكان من عدو الإنسان القاهر وهو الفقر ، وتتوثق عرى الألفة والمحبة بين الأغنياء والفقراء وتسرى بينهم روح التراحم والتعاون ، ويتبادلون الإحساس والشعور .

الصدقة تخص أسمى معاني الاشتراكية :

والصدقة في نظر الإسلام هي نقل الأمة بعض ما لها من إحدى يديها — وهي اليد المشرفة التي استخلفها الله على حفظه وتنميته والتصرف فيه ، وهي يد الأغنياء — إلى اليد الأخرى وهي اليد العاملة الكادحة ، التي جعل رزقها فيه ومنه ، وهي يد الفقراء ، وهذا هو ما أراده القرآن حين يقول : « وَأَنْفِقُوا »

مِمَّا جَعَلَكُمْ مُتَسَخِّلِينَ فِيهِ» (١) . وحين يقول : « وَءَاتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ » (٢) وأراده الرسول حين قال لماذا : (فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم و ترد إلى فقراءهم) .

تعبير واضح قوى فى تحقيق أسمى معانى الاشتراكية العادلة ، فها هو ذا يجعل افترض الصدقة على جميع الأمة ، وأن الأموال التى تجب الصدقة فيها أموال جميع الأمة ، وأن الإعطاء للفقراء ، هو فى فائده الاجتماعية ، إعطاء للأغنياء ، وفى واقعه العملى رد إلى الفقراء ، حق لهم ليس متفضلا به عليهم ، وهكذا نظر الإسلام إلى الصدقات .

أنواع الصدقة :

والصدقات تشمل صدقة الأموال التى تجب فى النقد التعاملى ، وفى المواشى ، وفى الزروع ، وفى عروض التجارة .

وتشمل صدقة الفطر التى يجب على المسلمين أن يتبادلوا بها الأخذ والإعطاء فى نهاية شهر رمضان ، شرحا لصدور الفقراء ، وسدًا لحاجتهم ، وإحياء لنفوسهم ، وحفظا لماء وجوههم فى أيام الفرح والسرور .

وتشمل صدقة الحاجة ، وهى الصدقة التى يوجبها الإسلام على الأغنياء فى الأحوال التى لا تبنى فيها الصدقات المفروضة ولا مالية الدولة بسد حاجة المعوزين ، وإقامة المصالح الضرورية .

(١) الآية ٧ من سورة الحديد . (٢) الآية ٣٣ من سورة النور .

من الحاكم المسلم :

والحاكم إذا لم تدفع الأغنياء أريحياتهم للبنل في تلك الأحوال ، مكثفين بالزكاة المحدودة ، أن يتدخل بسلطانه في الأخذ منهم بالنسبة التي تدفع الحاجة الطارئة ، وتحقق العدالة ، كما أن له ذلك إذا امتنعوا عن إخراج الزكاة المحددة ، وله أن يضع لجمعها وتوزيعها نظاما يكل تنفيذه إلى الأقوياء الأمناء العادلين ، ولقد كان على ذلك سلفنا الصالح ، وقاتل الخليفة الأول على الزكاة حتى ركر بها الدولة وأرسى قواعد الإسلام .

الجهات التي تصرف إليها الصدقات :

أما الجهات التي تصرف إليها هذه الصدقات فقد تضمنت آية التوبة — وهي قوله تعالى : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَاتِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَارِصِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ » — أن الصدقات تصرف في جهتين أساسيتين : إحداهما ، أشخاص لا يجدون ما يكفيهم في المعيشة ولا يقدرّون على تحصيل ما به يكتفون .

والأخرى مصالح ضرورية لا بد منها في إقامة الدولة والدين . وقد ذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف إليهم الصدقات « الفقراء والمساكين » والوصفان يدلان على الحاجة الحقيقية إلى ما يكفي المعيشة ، فمن عنده ما يكفيه في معيشته ليس فقيرا ولا مسكينا ، ومن يتزيا بزي المحتاجين ويحترف السؤال — عنوانا على حاجته وهو في واقعه متكسب بماء وجهه — ليس فقيرا ولا مسكينا ، والذي تدفعه الحاجة إلى السؤال قسير ، والذي يمنعه تعفنه عن السؤال مع حاجته فقير ومسكين ينبغي أن يتفطن له .

والفقراء والمساكين هم أجدر الأفراد وأحقهم بالصدقات . وقد جعل الإسلام لهم مع هذا حقاً في أجزية الأخطاء التي يقع فيها المؤمنون ، ككفارة اليمين والقتل والإفطار . الخ .

وقد عنى القرآن بالحث على إعطائهم عناية واسعة قوية . ثم هم الصنف الذى قلما يخلو منه مجتمع ، وهم الصنف الذى يهدد استمرار فقره أمته في أمنها واستقرارها .

وذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف إليهم الصدقات « المؤلفه قلوبهم » : وهم قوم ضعف إسلامهم ، ويخشى ارتدادهم ، فتدفع إليهم الصدقات تركيزاً لأقدامهم . وقد رأى بعض الفقهاء سقوط هذا الصنف بانتشار الإسلام وذيوعه ، والواقع أن ثمة جهات يحتاج المسلمون في دفع الشر عنهم ، أو جلب الخير لهم إلى تأليفها . وقد يكون الذى يجرى في جنوب الوادى وما يشبهه — من جهود الإرساليات التبشيرية في اقتناص الوثنيين — أبرز ما يرشد إلى وجود هذا الصنف الذى يجب تأليفه تأليفاً ينقذه من الأيدي التى تعمل جاهدة في سبيل قطعه عن موطنه ، وسلخه عن جنسيته ودين إقليمه وجوه .

وذكرت الآية من الأفراد الذين تصرف إليهم الصدقات « ابن السبيل » : وهو المسافر الذى انقطع عن بلده ، واحتاج إلى المال في تميم مهمته . ويصدق هذا الصنف في أيامنا هذه على الذين يتبرعون بالرحلات إلى البلاد الإسلامية ؛ لدراسة أحوالها وتوثيق الروابط بين أهلها ، والإنفاق على المصالح المشتركة ، فهؤلاء يصرف إليهم من الزكاة حتى يعودوا إلى بلادهم ، وقد ذكرت الآية من الأفراد غير النقيب والمؤلفة قلوبهم وابن السبيل « العاملین عليها والغارمین » .

أما العاملون : وهم الموظفون من قبل الحاكم لجمع الزكاة من الأغنياء ،
فقد كانوا موجودين حين كان للزكاة نظامها الخاص الذى يحصلها به
ثم يوزعها على حسب ما يرى من الجهات المستحقة .
أما الآن فليس لهذا الصنف عندنا ما يصدق عليه .

أما الغارمون : وهم الذين لحقتهم ديون بسبب تحملهم لتبعات الإصلاح
بين المسلمين ، فقد كانت معوتهم عادة عربية تدفع إليها المروءة ومحبة السلام ،
وقد أقرها الإسلام ، ولكن حرم منها المسلمون ، فلا وجود لهم فيما بيننا الآن .
إنما الغارمون عندنا هم الذين لحقتهم الديون بفساد أخلاقهم أو سوء تصرفهم ،
أو بعبثهم فى الشراب والقمار .

وإذن فالذين تصرف إليهم الزكاة من الأفراد الآن هم الفقراء والمساكين
والمؤلفة قلوبهم وأبناء السبيل .

أما جهات المصالح التى تصرف إليها الصدقات ، فقد ذكرت منها
الآية جبهتين هامتين : إحداهما أعم الجهات وأشملها لكل خير عام وهى
« فِي سَبِيلِ اللَّهِ » والأخرى هى المذكورة بقوله : « فِي الرِّقَابِ » وقد
كان أبرز ما تصدق عليه جهة الرقاب شراء الرقيق بقصد تحريره ،
أو مساعدته فى بذل تحريره الذى يبئله لسيده ، وقد انقراض هذا الصنف
بانقراض الرق الذى عمل الإسلام على انقراضه منذ أعلن كلمته فى الحرص
على حرية الإنسان . ولكن قد حل محله الآن رق هو أشد خطرا منه على
الإنسانية ، ذلكم هو رق الشعوب فى أفكارها وأموالها وسلطانها وحريتها
فى بلادها . كان ذلك رق أفراد يموتون وتبقى دولهم ، ولكن هذا رق
شعوب وأمم ، تلد شعوبا وأمما ، فهو رق عام دائم ، وهو أجدر وأحق بالعمل

على التخلص منه ، ورفع ذله عن الشعوب ، لا بمال الصدقات فقط ، بل بكل المال والأرواح .

أما الجهة الأخرى العامة المذكورة بقوله : « وفي سبيل الله » فهي تشمل سائر المصالح التي هي أساس الدين والدولة ، وأولها وأحقها الاستعداد الحربي بجميع لوازمه ، حتى المستشفيات العسكرية ، ومد الخطوط الحديدية والقناطر ، وما إلى ذلك مما يعرفه رجال الحرب والميدان .

ويدخل في هذه الجهة الإعداد لدعاة إسلاميين إعدادا يظهرون به جمال الإسلام وسماحته ، ويدفعون بشبه الأعداء إلى صدورهم ، كما يدخل فيه العمل على تحفيظ القرآن في جمعياته وأفراده . وإنشاء المساجد في الأحياء التي لا توجد فيها المساجد الكافية .

أما بعد :

فهذه هي المبادئ العامة في فرض الصدقات وأنواعها وحكمتها ، والجهات التي تصرف إليها ، وقديماً انفعلت نفوس المؤمنين بهذه الفريضة ، وطهر أغنياؤهم بها أنفسهم من الشح ، وطهر فقراؤهم بها أنفسهم من الحقد ، وكان الجميع إخواناً متحابين في الله متعاونين ، فحققوا المصالح العامة ، وأرهبوا بقوتهم الأعداء ، وكانوا أصحاب الشروط والإملاء ، فهل لنا أن نذكر هذا المجد ، ونعمل متعاونين على أداء حق الله في الأفراد والجماعات ؟ أرجو أن يوفقنا الله .

زكاة الحلى

تلقيت ثلاث رسائل يسأل أصحابها عن حكم الزكاة فى حلّى النساء ، وعن كيفية الزكاة فى عروض التجارة ، وعن يجب عليه زكاة الزرع فى الأرض المستأجرة . ويقول السائلون : إنهم سمعوا أجوبة مختلفة فى الموضوعات الثلاثة ، ويريدون الرأى الذى يطمئنون إليه .

* * *

وقد أجبته هؤلاء السائلين بالرأى الذى أعتقد أنه أوفى بتحقيق الغرض المقصود من شرع الزكاة ، وأرجو أن يجدوا فى الإجابة ما يطمئنهم . وقد رأيت تمعياً للانتفاع بهذه الأجوبة أن أذيعها على السادة المستمعين فى حديثنا هذا .

فلى المرأة إن كان المقصود من اتخاذها التزين كان من الحاجة الأصلية للمرأة ؛ ولهذا لا تتعلق به زكاة ، أما إذا اتخذتها المرأة كنزاً وادخاراً باسم الحلّى — وإنما وضعته فى يدها حفظاً له من الضياع — فقد صار نقداً لم تتعلق به حاجة أصلية لصاحبه ؛ وبهذا يجب فيه الزكاة . ولعل هذا التفصيل يكون جمعاً بين الآراء المختلفة ، وأخذنا بالنصوص المروية فى الموضوع .

زكاة عروض التجارة

وأما عروض التجارة فالرأى الذى يجب التعويل عليه — وهو رأى
جاهير العلماء من الأمة وخلفها — أنه يجب فيها الزكاة متى بلغت قيمتها
فى آخر الحول نصاباً تقديماً ، ومعنى هذا أن التاجر المؤمن يجب عليه فى آخر
كل عام أن يجرد بضائمه جميعاً ، ويقدر قيمتها ، ويخرج زكاتها متى بلغت
نصاباً ، مع ملاحظة أنه لا يدخل فى التقرير المحل الذى تدار فيه التجارة ،
ولا أثنائه الثابت .

وعروض التجارة فى واقعها أموال متداولة بقصد الاستغلال ، فلو لم تجب
الزكاة فى الأعيان التجارية — والأموال عند كثير من الأمم الإسلامية
مصدرها الزراعة والتجارة — لترك نصف مال الأغنياء دون زكاة ، ولاحتمال
أرباب النصف الآخر على أن يتجروا بأموالهم ؛ وبذلك تضيع الزكاة جملة ،
وتفوت حكمة الشارع الحكيم من تشريعها وجعلها ركناً من أركان الدين .

زكاة الأرض المستأجرة

الزكاة عن الزرع :

أما السؤال الثالث وهو : على من تجب زكاة الأرض المستأجرة ؟ فالرأى الذى نعتمده أنها على المستأجر الذى يباشر الزرع ، والزكاة حق الزرع ، وهى بعد نوع من الشكر على نعمة إنبات الزرع وسلامته ؛ وبذلك كان المستأجر هو المطالب بإخراج زكاة الأرض المستأجرة .

الزكاة فى كل زرع ونوع :

هذا . وأحب أن أقرر فى هذا المقام — وبمناسبة دخول الزراع فى موسم الحصاد — أن الشريعة الإسلامية أوجبت زكاة الزروع والثمار فى كل ما يخرج من الأرض باستنبات الإنسان وعمله كيفما كان الزرع ، وكانت الثمار . وقد جاء أصل هذه الزكاة على هذا الوجه العام فى قوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُسْكُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ، كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ » (١) . وفى قوله تعالى : « أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ » (٢) .

دلّت الآيتان على أن الزكاة فى كل ما يخرج من الأرض — خراجية كانت

(١) الآية ١٤١ من سورة الأنعام . (٢) الآية ٢٤٧ من سورة البقرة .

يدفع عليها مال حكومي ، أو عُشرية لا يدفع عليها مال — قليلا كان ما أخرجته الأرض أم كثيراً ، قوتاً كان كلخنطة والأرز والذرة والمدس والبقول ، أم فاكهة كالعنب والرمان والتفاح ، أم خضراً كالخيار والبطيخ حتى السكراث والبصل !

وقد بينت السنة أن زكاة الزرع هي عشر ماخرجه الأرض إذا سقيت « بالراحة » أو نصفه إذا سقيت بالآلة ، وذلك في قوله عليه السلام : « فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ » .

وزكاة الزروع هذه ترتبط بالزراعة لا بالحول ، حتى لو زرعت الأرض أكثر من مرة في العام الواحد وجب إخراج زكاة الزرع في كل مرة الحمد الصنف أم اختلف .

والتعميم في زكاة الزروع على هذا الوجه هو الذي يحقق معنى التكافل الاجتماعي الذي يقصده الإسلام من مشروعية الزكاة ، والذي يقضى بعدم استئثار طائفة من الناس بنوع من نعم الأرض التي أعدها الله للزرع وامن بها على جميع عباده .

الإيمان يفرض علينا جمع الرطة :

وإني أناشد الزراع — والوقت وقت حصاد — أناشدهم بحكم الإيمان أن يعملوا على إحياء هذه الفريضة ، وأن يحصى كل زارع منهم كل ماخرجه أرضه ، ثم يخرج عنه حق الله لعباد الله ، ولو أتيج لأهل كل قرية أن يكونوا من بينهم جماعة مخلصين لله من رؤساء العائلات ، تجمع الزكاة عن الزروع من أربابها ، ثم يحصى فقراء القرية وعجزتها وتوزع الزكاة عليهم توزيعاً مناسباً لأسرة كل فقير أو عاجز ، وأتيج كذلك لأهل المدن تقسيم مدينتهم إلى مناطق

كما رأيت في إحدى زياراتي لمدينة الفيوم ، وقام أغنياء كل منطقة يمثل هذا الصنيع فيما يختص بزكاة الأموال وعروض التجارة — لو أتيح ذلك لأهل القرى والمدن ، وتعرفوا لإخوانهم الفقراء ، وصرفوا إليهم زكاة أموالهم — لحققوا بذلك اشتراكية الإسلام المعمرة التي تناديهم بحق أخيهم الفقير في العيش والعمل ، ولا كنتسبوا بذلك محبتهم إليهم ، وحرصهم على أموالهم ؛ لأنهم يرونها أموالهم ، ولتحلوا فيما بينهم بشعار الأخوة الإسلامية الذي ربط فقيرهم بغيرهم ، وكونت به من جيمهم أسرة إيمانية واحدة يعنى غنيها بشأن فقيرها ، وقويها بشأن ضعيفها : « وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا ، وَإِذَا لَا تَأْتِيَانَهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ، وَلَهْدَيْنَاهُمُ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا » (١) .

(١) الآيات : ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ من سورة النساء .

الضرائب والزكاة

جاءنا خطاب من مسلم فاضل بالمنصورة ، يتلخص في أنه يرى أن أرباب الأموال يدفعون من أموالهم فوق مقادير الزكاة—التي حدتها الشريعة—إلى الحكومة باسم الضرائب والخراج ، والحكومة تنفق ما تأخذه في مصارفها المبينة في ميزانيتها ، ويرى أن بعض هذه المصارف من مصارف الزكاة ، ويقول : فماذا ترون قد بقي في ذمة الملاك من حق الزكاة ؟ ويرى بذلك أن حاجة الفقراء التي يجب سدها على المسلمين الأغنياء أصبحت بهذا الوضع في عنق الحكومة التي لا سبيل لنا عليها ؛ وكأنه يريد أن يصل من ذلك إلى سقوط حق الزكاة عن الأغنياء ، وإلى إلقاء التبعة في إهمال الفقير — الذي يهدد الغنى في حياته — على الحكومة، ويرجو أن يقرأ في ذلك بياننا مفصلاً يرضى الله ورسوله .

* * *

ويكفيننا في هذا البيان المفصل الذي نلتمسه أن تقول :

الفروع بين الضرائب والزكاة :

لمعرفة حكم الشرع في هذه المسألة يجب أن نعرف «أولاً» الأساس الذي بنيت عليه فرضية الزكاة في الإسلام ، والأساس الذي أبيع به للحاكم المسلم أن يضع «ضرائب» على المالكين . فالزكاة أحد الفروض الديلية والأركان الخمسة التي بنى عليها الإسلام ، فهي في وضع الصلاة والصوم وشهادة التوحيد ، مدد يفدى الإيمان ويطهر النفوس ، ويؤديه المسلم بمقتضى إيمانه وتدينه .

أما الضرائب فوضمها وضع آخر غير هذا الوضع ، وهو أن الأمة المثلة في الحاكم أو الحاكم الممثل للأمة إذا لم يجد مالا يحقق به المصالح العامة للجماعة كالإنشاء دور التعليم ، والاستشفاء ، وتعميد الطرق ، وحفر الترعى ، والمصانع ، وإعداد العدة للدفاع عن البلاد ، ورأى مع هذا أن أغنياء الأمة — القادرين على المساعدة في إقامة هذه المصالح — قد قبضوا أيديهم ولم يمدوها بالبذل والمعونة ، جاز له — وقد يجب — أن يضع عليهم من الضرائب ما يحقق به تلك المصالح ، دون إرهاق أو إعنات .

وهذا فرق آخر بين الضرائب والزكاة ، وهو أن مقادير الزكاة محددة معينة بنص الشارع ، لا تزيد ولا تنقص عما حدد الشرع « ٥ ، ٢ في المائة » بالنسبة للنفد « والعشر أو نصفه » بالنسبة للزروع والثمار ، أما الضرائب فقد ترتفع وقد تنخفض ، بل قد تلغى أصلاً .

الضرائب لا تحسب من الزكاة :

وإذا كانت الزكاة من وضع الله ، وكانت فرضاً إيمانياً يجب لإخراجها ، وجدت حاجة إليها أم لم توجد ، وتكون في تلك الحالة بمثابة مورد دائم للفقراء والمساكين الذين لا تخلو منهم أمة أو شعب ، وكانت الضرائب من وضع الحاكم عند الحاجة ، كان من البين أن إحداهما لا تغنى عن الأخرى ، فهما حتمان مختلفان في مصدر التشريع ، وفي الغاية ، وفي المقدار ، وفي الاستقرار والدوام . وعليه فيجب لإخراج الضرائب وتكون بمثابة دين شغل به المال ، فإن بلغ الباقي نصاب الزكاة وتحقق فيه شرطها — وهو الفراغ من الحاجات الأصلية ومر عليه الحول — وجب دينياً لإخراج زكاته .

وإذا كان الناس يحسون بشيء من الإرهاق في بعض ما يفرض عليهم

من ضرائب ، فمتبعة ذلك لا ترجع إلى الفقير بحرمانه من حقه الذي أوجبه الله له ، وإنما سبيله مطالبة الحكومة بالاقتصاد في مصارفها ، ومحاسبتها على ما تنفق .

ومحاسبة الحكومة على أعمالها العامة مما تشهد به أصول الإسلام ، وتقضى به المصلحة الاجتماعية العامة التي يضعها الدين في المسكان الأول .

الخراج وزكاة الزروع :

أما الخراج الذي تأخذه الحكومة على الأراضي الزراعية ، فيرى جمهور أئمة المسلمين أنه حق مغاير لحق الزكاة في دليله ، وسببه ، ومصرفه ، وحكمته ، فلا يمنع أحدهما الآخر ، وبالمقارنة بين أدلة هؤلاء ، وأدلة مخالفيهم يتبين جلياً رجحان مذهب الجمهور ، مع ملاحظة أن مخالفيهم لا يرون تأثير الخراج على كل أنواع الزكاة ، وإنما يرون تأثيره خاصاً بزكاة الزروع ^(١) .

أما زكاة الأموال وما إليها فلا تأثير للخراج عليها ، لأنه غير متعلق بها وإنما يتعلق بالأرض التي يتعلق بها أو بزروعها العشر .

وإذا كان الاتجاه في الضرائب والخراج هو ما ذكرنا — وليس أحدهما مبدولاً بحكم الدين ، وقضاء واجب النفس في التطهير من خلق الشح ، ولا بقضاء واجب الأخوة الدينية التي أراد الله أن يستكمل بها إنسانية المؤمن — فلا ينبغي التفكير في محاولة اعتبارهما قائمين مقام الزكاة . فالزكاة فرض ديني كالصلاة والصوم يجب من الإنسان محاسبة نفسه عليه متى ملك النصاب فأرغاه — كما يقول الفقهاء — عن حاجته الأصلية .

(١) راجع ما كتبناه في هذه المسألة في كتاب « المقارنة بين المذاهب » المقرر على طلبة كلية الشريعة بالأزهر الشريف .

الزكاة وبناء المساجد

هل يجوز صرف الزكاة لبناء المساجد أو إصلاحها ؟

* * *

صرف الزكاة في بناء المساجد :

إن المسجد الذي يراد إنشاؤه أو تعميره إذا كان هو المسجد الوحيد في القرية ، أو كان بها غيره ولكن يضيق بأهلها ، ويحتاجون إلى مسجد آخر صح شرعا صرف الزكاة لبناء هذا المسجد أو إصلاحه ، والصرف على المسجد في تلك الحالة يكون من المصرف الذي ذكر في آية المصارف الواردة في سورة التوبة باسم (سبيل الله) « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ » .

وهذا مبني على اختيار أن المقصود بكلمة «سبيل الله» المصالح العامة التي ينتفع بها المسلمون كافة ، ولا تخص واحداً بعينه ، فتشمل المساجد والمستشفيات ودور التعليم ومصانع الحديد والنخيرة وما إليها مما يعود نفعه على الجماعة .

وأحب أن أقرر هنا : أن المسألة محل خلاف بين العلماء ، وقد قال الإمام الرازي في تفسيره ، بعد أن ذكر بعض الآراء فيها : واعلم أن ظاهر اللفظ في قوله :

« وفي سبيل الله » لا يوجب القصر على الغزاة أو غيرهم ، ولهذا نقل القفال في تفسيره عن بعض الفقهاء « أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير : من تكفين الموتى ، وبناء الحصون ، وعمارة المساجد ، لأن سبيل الله عام في الكل » وهذا هو ما أختاره وأطمئن إليه ، وأفقى به ، ولكن مع القيد الذي ذكرناه بالنسبة للمساجد ، وهو أن يكون المسجد لا يعنى عنه غيره ، وإلا كان الصرف إلى غير المسجد أولى وأحق .



زكاة محل الفراشة

كيف يزكى (محل الفراشة) الذى اشترى أدواته ومعداته
أثناء العام بقصد الاستثمار بتأجيره فى الحفلات ؟ .

* * *

موجز جوابنا : أن أعيان المحل ، وأدوات الفراشة ، من الأموال الثابتة
التي تستغل كالمساكن والسيارات ، وإذن تكون زكاتها فيما يستفاد منها ،
لا فى أعيانها ولا فى قيمتها وتكون من زكاة الأموال ، يشترط فى وجوبها
النصاب ، وحولان الحول ، وبحسب لها حول مستقبل ، يبتدىئ من الوقت
الذى تبلغ فيه الغلة النصاب ، ولا علاقة لزكاته بزكاة محل « التجارة العام »
التي تبني على جرد العروض التجارية وتقويمها .

(٣)

فى الصوم

أسئلة موسمية * منكر فرضية الصيام
صيام أهل القطبين * صوم القضاء
والكفارات * ليلة القدر * صدقة الفطر
الصوم مع ترك الصلاة * ترك الفرائض الإسلامية

٣ - في الصوم

أسئلة رسمية :

ما من رمضان يمر بنا إلا تكثر فيه الأسئلة عن شئون يتكرر حدوثها للناس ، وتتكرر إجابة العلماء عنها تحديثاً في الإذاعة ، وبياناً في الدروس ، وكتابة في الصحف والمجلات . وربما استغرق ذلك الشهر كله ، وهي ظاهرة طيبة من الجانبين ، فإن واجب المسلم الحريص على صحة عبادته ، وعلى تقبل الله لها أن يسأل أهل الذكر في كل ما يحتاج إليه في عبادته ولا يعرف حكم الله فيه ، وواجب العالم بأحكام الله أن يبين له ما يجمله ، ويرشده إلى ما ينفع ، ويحجبه عما يسأل . وقد كان هذا شأن المؤمنين مع النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه منذ كان الإسلام .

أدب السؤال والجواب :

كانوا يسألون النبي فيحجيبهم ، وكانوا يسألون خلفاءه وأصحابه فيجيبونهم ، والنفوس راضية ، والقلوب مطمئنة ، والألسنة شاكرة ، والامثال شأن السائلين ، والتحرى وقصد وجه الله شأن المستولين . ومن مبادئ الإسلام في هذا الشأن — بالنسبة لمن لا يعرف — قوله تعالى : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ »^(١) وبالنسبة لمن يعلم قوله تعالى : « إِنْ الَّذِينَ

(١) الآية ٧ من سورة الأنبياء .

يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ...» (١) .

وبالنسبة للامتثال لقوله تعالى : « وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا » (٢) .

هرى السلف :

على هذا المبدأ في السؤال والجواب والامتثال درج المسلمون ودرج العلماء، وكان مرجع التوفيق في سؤال السائلين أن يسألوا عما ينفعهم في صحة عبادتهم، وحل تصرفهم وتقربهم إلى مولايم ؛ وكانوا لذلك لا يسألون عن مفروض لا يقع، أو غيبي لا يتصل بالعمل ، ويرون أن الاشتغال بهذا النوع من الأسئلة اشتغال بما لا يعنى ؛ ومن حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه . وكان مرجع التوفيق في جواب المسئولين التحرى عن حكم الله ، والرجوع — عند عدم العلم أو عند الشك والتردد — إلى المصادر الصحيحة من كتاب الله أو سنة رسوله أو كتب العلماء الموثوق بعلمهم ، الذين لم يتخذوا الفتوى أو الفقه تجارة منها يتميئون ، وكانوا يرون لهذا أن تحكيم الهوى — إرضاء للسائل ، أو تحصيلاً للعادة ، أو تحكيم التفكير العقلي في العبادة دون رجوع إلى مصدر

(١) الآياتان ١٥٩ ، ١٦٠ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١١٥ من سورة النساء .

تشريعي - باب واسع من أبواب الضلال والإضلال ، وما نزل بجلال الدين وجلال أحكامه عن درجة القداسة سوى تحكيم الهوى وحب الاستظهار على أحكام الله .

والعبادة - في أصلها ، وكيفيتها ، وصحتها - رسم من الله لا شأن للإنسان فيه إلا أن يعرفها كما وردت ، وإلا أن يفعلها أو يعلمها كما عرف ، وليس له أن يتصرف فيها برأيه وهواه ، فيضل ويضل ، ويحمل في عنقه تبعة ضلاله ، كما يحمل تبعة إضلاله .

هذا هو واجب السائلين ، وذلك هو واجب المستولين ، وأرجو أن يقتصد السائلون في أسئلتهم ، وأن يقتصد المستولون في أجوبتهم ، وأن يقف كل فريق عندما ينبغي للمسلم المؤمن أن يقف عنده من سؤال أو جواب .

وبهذه المناسبة نتحدث في الأجوبة عن أسئلة أتجه بها إلينا بعض الصائمين : يسألون : ما حكم الصيام إذا اكتحل الصائم ، أو قطر في عينه ، أو مسها ؟ وما حكم الصوم إذا كان عند الصائم بواسير واحتاج في تخفيف آلامها إلى دهانها أو إلى استعمال الأقماع وهو صائم ؟ وما حكم الاحتقان الشرجي أو الجلدي أو العرق في حال الصوم ؟ وما حكم الصوم إذا طلع على الصائم النهار وهو لم يغتسل من أثر الليل ؟ وما حكم الأكل والشرب عند النسيان ؟ وما الحكم إذا غلب الماء ونزل إلى جوف المتوضئ ؟ وما حكم الأكل على ظن أن الفجر لم يطلع ؛ ثم تبين للاكل أنه طلع ؛ أو الأكل على ظن أن الشمس قد غربت ثم تبين أنها لم تغرب ؟

* * *

طالع الفجر قبل اغتسال الجنب :

هذه جمل من الأسئلة يكثر دورانها على الألسنة ، وقد يتلقى الناس فيها أجوبة مختلفة تُحدث عندهم بلبلة واضطراباً . ونحن إذا نظرنا إلى معنى الصوم المفاد من قوله تعالى : « أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ »^(١) ؛ وقوله : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ آتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ »^(٢) — علمنا أن الرفث إلى النساء مباح ليلة الصيام حتى مطلع الفجر ، ومن ضرورة ذلك أن يدرك الفجر الصائم وبه أثر الرفث لم يغتسل ؛ ومن هنا كان صومه صحيحاً ولا تأثير للجنابة عليه : وقد حكى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم زوجان من أزواجه : عائشة وأم سلمة . ولا فرق في صحة الصوم بين جنابة الاتصال ، وجنابة الاحتلام .

الأكل أو الشرب ناسياً أو مخطئاً :

أما من أكل أو شرب ناسياً أو مخطئاً فإنه لا قضاء عليه ولا كفارة . وقد صح في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه ؛ فإنما أطعمه الله وسقاه) ؛ وقوله : (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) . ومنه يُعلم حكم من غلبه الماء ونزل على جوفه وهو يتوضأ ، فصومه أيضاً صحيح ولا شيء عليه .

(١) الآية ١٨٧ من سورة البقرة . (٢) الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

الخطأ بالإنفطار قبل الغروب أو السحور بعد الفجر :

وإذا كان مبدأ الصوم هو طلوع الفجر ، وغايته غروب الشمس ؛ فإن من أكل أو شرب على ظن أن الفجر لم يطلع وهو طالع ، أو على ظن أن الشمس غربت وهي لم تغرب يكون قد أكل عمداً في وقت الصوم فيفسد صومه ، ويجب عليه القضاء ؛ وإن أخطأ في الوقت لم يكن منتهكاً لحُرمة الصوم فلا تجب عليه كفارة ؛ وهو أشبه بمن ظن دخول وقت الصلاة فصلاها ، ثم تبين أنه لم يدخل فعليه الإعادة .

الحقن كلها لا تفطر :

وإذا كان من محظور الصوم الأكل والشرب — وحقيقتهما دخول شيء من الحلق إلى المعدة ، والمعدة هي محل الطعام والشراب من الإنسان ، وقالوا إنها كالحويلة للطائر والكروش للحيوان — كان المبطل للصوم ما دخل فيها بخصوصها ، سواء أكان مغذياً أم غير مغذ ، ولا بد أن يكون من المنفذ المعتاد ؛ ومن أجل هذا فما دخل في الجوف ولكن لم يصل إليها لا يفسد الصوم .

فالحقنة الشرجية يدخل بها الماء في الجوف ، ولكن لا يصل إليها ، فلا تفطر ، والحقن الجلدية أو العرقية يسرى أثرها في العروق ولا تدخل محل الطعام والشراب ، فلا تفطر . نعم ؛ قد يحدث بعضها نشاطاً في الجسم وقوة عامة ، ولكن لا تدفع جوعاً ولا عطشاً ؛ ومن هنا لا تأخذ حكم الأكل أو الشرب وإن أدت شيئاً من مهمته .

وإذا كان هذا هو الأصل في الإفطار ، وكانت الحقن بجميع أنواعها

لا تفسد الصائم ، فإن أقماع البواسير أو مراهمها أو الاكتحال ، أو التقطير في العين أو مسها ، كل ذلك لا تأثير لشيء منه على الصوم ، فهو ليس بأكل في صورته ولا في معناه ، وهو بعدُ لا يصل إلى المعدة محل الطعام والشراب .

وفي اعتقادي أن المحافظة على روح الصوم باستحضار المراقبة ، وأن المسلم وهو صائم في ضيافة مولاه ، وأن هذه الضيافة الإلهية تقضى عليه التوجه إليه في ظاهره وباطنه فلا يرتكب ما يفضبه ، ولا يدنس نفسه بما ينافي تقواه ، والمحافظة على هذا الوضع تسمو بالنفس عن الاشتغال بأن مثل هذه الشئون تفسد الصوم أو لا تفسده ، وتجعل الصائم في حصن عن كل ما يريه في صحة صومه ، وليس الصوم — الذي يريد الله ، ويعلق به التقوى — مما يخفى شأنه إلى هذا الحد الذي نراه بين الصائمين ، وبينهم وبين المفتين ، والله ولي التوفيق والهداية .

خارج عن الإسلام

من ينكر فرضية الصيام

باسم حرية الرأي ، وإشباعا لهواية الضجيج والشذوذ
عن المعروف ، خرج بعضهم عن إجماع المسلمين من عهد النبي
إلى عصرنا هذا وأفتى في إباحة الفطر في رمضان بفتوى جاهلة
خاطئة أثارَت ضمائر المسلمين ، فكتب إلينا كثيرون يطلبون
إلينا بيان حكم الصوم في الإسلام ، ومنكر فرضيته ، وموضع
اليسر والرخصة فيه ، ووضع الحق في نصابه أمام جماعة
المسلمين .

* * *

« شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ أَنْ هُدِيَ لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ
الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا
أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ
الْعُسْرَ وَلِيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَانَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ
تَشْكُرُونَ » (١) .

الصوم وأسلوب القرآن في فرضية :

وليس في بلاد الإسلام من يجهل معنى الصوم الذي طلبه الله من المسلمين
في هذا الشهر ، وليس فيها من يجهل أن صومه ركن من أركان الإسلام ، وفريضة

(١) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

من فرائضه الأولى التي بنى عليها . وقد عبر القرآن عن فريضته « بمادة »
لا تحتمل غير الإثبات والإيجاب والتحتيم ، بمادة لم تعرف فيه لغير الصوم من
أركان الإسلام ، بمادة كان أكثر ما ورد التعبير بها في الدلالة على التحتم
والثبوت لمقتضيات الذات الإلهية ، أو لمقتضيات النظام الكوني الذي قدره
الله في سابق علمه للكائنات ، ولا يعتريه في سنته تغيير ولا تبديل . وإنك
إذا قرأت في الدلالة على تحتم تلك المقتضيات قوله تعالى : « كَتَبَ رَبُّكُمْ
عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ »^(١) وقوله : « كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي »^(٢) وقوله :
« قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا »^(٣) وقوله : « أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي
قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ »^(٤) فإنك ترى القرآن لم يقف في شرع
الصوم وطلبه من المؤمنين عند « المادة » المألوفة في طلب الشيء ، أو الأمر
به ، نحو « فَلْيَصُومُوا » أو نحو « أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ » أو نحو « وَرَبِّهِ
عَلَى النَّاسِ حِجَابُ الْبَيْتِ » . بل سما به إلى مادة « الكتب والكتابة »
التي عرفت عنه في مقام التعبير عن مقتضى الألوهية ، أو مقتضى التقدير الإلهي
في النظام الكوني الثابت المتقرر ، ترى القرآن سما بالصوم إلى هذه المادة ،
ممهداً له بالنداء الموقظ للشعور ، وبوصف الإيمان الباعث على الامتثال ،
ومشيراً في الأسلوب نفسه إلى أن الصوم تكليف الله العام لهؤلاء ولمن مضى
من عباده السابقين « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا
كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ »^(٥) ثم حدد وقته ، وفصل أعضائه على نحو
لم يوجد في غيره من الفرائض والأركان .

(٢) الآية ٢١ من سورة المجادلة .

(٤) الآية ٢٢ من سورة المجادلة .

(١) الآية ٥٤ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ٥١ من سورة التوبة .

(٥) الآية ١٨٣ من سورة البقرة .

ومن هنا أجمع المسلمون من عهد التشريع على أن من أنكر فرضية الصوم أو أول طلبه ، أو حرف وضعه ، أو رده إلى مجرد الشوق إليه والرغبة فيه كان خارجاً عن رتبة الإسلام ، لا تجرى عليه أحكامه ، ولا يعد من أهله . وهذا هو حكم الله في الصوم وفي سائر ما ثبتت فرضيته أو حرمة بمصدر تشريعي قطعي في ثبوته عن الله ، ودلالته على معناه ، وتناقل جميع المؤمنين العلم به هكذا ، جيلاً عن جيل ، وطبقة عن طبقة .

فرضية الصوم ليست محملاً للرأى :

وأثراً للتشريع بهذا النحو ، استقر في ضمير المؤمنين أن ما ثبتت به فرضيته أو حرمة ليس محملاً للرأى ، ولا مجالاً للاجتهاد الذى أباحه الله للعباد ، واستقر كذلك في ضميرهم أن من يعبث بشيء من تلك الأحكام القطعية — ويتخذ ذلك العبث باسم « الرأى وحرية » فنظرة يعبر عليها إلى فئنة الناس في دينهم ، أو زعزعة إيمانهم ، أو الحصول على شهرة زائفة مفتعلة ، أو متاع زائل حقير — كان هو ، ومن يتبعه ويصدقه ، ومن يقويه وينفخ فيه ، كان « ثلاثتهم » في الخروج عن دين الله سواء ، وكان جديراً بالمؤمنين الصادقين أن ينبذوهم نبد النواة ، وأن يسموهم على الخرطوم بحروف بارزة « ضالون مضلون » « وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ، ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ، وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ » (١)

إن لكل دين إلهي أو نظام بشرى دائرة مقدسة ، وشقة محرمة ، لا يسمح الدين ولا أهل النظام أن تمس ، وإذا مست عن قرب أو بعد

(١) الآيات ٨ ، ٩ من سورة الحج .

كان مسها اعتداء صارخاً عليها ، وتقويضا لقداسها وانها كالحرمتها ، ولا يبرره أنه رأى ، وحرية الرأي مكفولة ١١ فإن للرأى فى الشرائع سماوية أو وضعية مجاله ١١ وللدائرة المقدسة مجالها ١١ وعلى هذا طبعت النفوس فى معتقداتها ونظمها ودياناتها .

يسر الاسلوم ورسخته :

نعم ، بنى الإسلام تشريعه كله على اليسر والرحمة ، ولم يقصد بتكاليفه — على وجه عام — عنتا ولا إرهاقا « لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » (١) « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » (٢) ومن ذلك : رخص لمن أكره على الكفر أن ينطق بكلمته وقلبه مطمئن بالإيمان ، ورخص لمن أشرف على الهلاك ، أو خاف الضرر بجوع أو عطش أن يأكل أو يشرب مما حرمه الله بقدر ما يحفظ عليه حياته ، أو يدفع عنه ضرره ، حتى إذا ماتزمت فى التدين ، وامتنع باسمه عن الأكل أو الشرب حتى مات ، أو أصيب بزمانة ، كان آثما عند الله مسرفا فى تدينه ١١ « فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (٣).

وكذلك أباح لمن يتضرر أو يخاف الضرر باستعمال الماء فى طهارة الصلاة أن يتيم صعيداً طيباً . وأباح الصلاة فى مواطن الخوف من المشقة : مخففة فى عدد ركعاتها ، وكيفية أدائها ، حتى لقد قبلها رمزاً بحركة رأسية أو عينية ، وأباح ترك الحج عند خوف الطريق ، وجعل أمنه ، والقدرة على نفقة الذهاب والإياب — زائدة عن نفقة الأسرة — من الاستطاعة التى لا يجب الحج إلا بها .

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٧٨ من سورة الحج .

(٣) الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

اليسر في صوم رمضان :

وعلى هذه السنة الرحيمة العامة في التكاليف كلها فرض الله صوم رمضان ، وجعل الناس بالنسبة إليه واحداً من ثلاثة :

١ — مقيم سليم قادر عليه دون ضرر يلحقه أو مشقة ترهقه ، الصوم واجب محتم عليه . وهذا هو الأصل الذي نظر فيه إلى الإلزام من العوارض ، وهو المذكور بقوله تعالى : « كتب عليكم الصيام » وقوله : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » .

٢ — مريض أو مسافر ، وقد أبيح له الإفطار مع وجوب القضاء يوم بيوم عند الصحة أو الإقامة ، وهو المذكور بقوله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر ، فعدة من أيام أخر » .

٣ — من يشق عليه الصوم لسبب لا يرجحى زواله ، ومنه ضعف الشيخوخة ، والمرض المزمن ، والحمل والإرضاع المتواليان إذا خيف على الحامل أو المرضع أو الرضيع ، وقد أبيح لهؤلاء وأمثالهم الإفطار دون قضاء ، واكتفى منهم أن يطعموا بدلاً عن كل يوم مسكيناً واحداً بما يشبعه في وجبتين من طعام متوسط ، ويقوم مقام الإطعام بدل ثمنه على حسب التقدير المتعارف بين الناس ، وهذا هو المشار إليه بقوله تعالى : « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » فالفدية لا تكون إلا بدلاً عن فائت ، والإطاقة لا يعبر بها عن اليسر والسهولة فلا يقال : فلان يطيق حمل التفاحة ، وإنما يقال : يطيق حمل هذه الصخرة . وإذن ، فهي تدل على العسر ومشقة الاحتمال .

وإذن ، فحيث كان اليسر كان الصوم ، وحيث كان العسر كان الإفطار ، هذا هو شرع الله ودينه .

وتقدير اليسر والعسر يرجع المؤمن فيه إلى إيمانه وما يحسه من نفسه ، ومفتيه في ذلك ضميره ، ولا حاجة — بعد معرفة المبدأ العام — إلى فتوى المفتين التي كثيرا ما توقع الناس في الخيرة والاضطراب « البرُّ ما اطمأنت إليه النفس ، والإثم ما جاك في الصدر وكرهت أن يطلع عليه الناس » .

ومما يجب التنبيه له هنا ، أن المراد بخوف الضرر المبيح للإفطار هو تيقنه ، أو غلبة ظنه . وواضح أن ذلك يستدعي التجربة الشخصية ، أو إخبار الطبيب الأمين الذي لا يعرف بالتهاون الديني . أما الخوف الناشئ عن مجرد الوهم أو التخيل فإنه لا وزن له عند الله ولا يبيح به الإفطار . أما بعد .

فهذا هو الصوم الذي فرضه الله علينا ، فاستقبلوا شهره بصدور منسرحة ، وركزوا روحانيته على هداية من روحانية القرآن الذي أنزل فيه ، وحافظوا عليهما ، وإياكم أن تميل بكم أهواء الفتاوى إلى غير سبيل المؤمنين .

صيام أهل القطبين

هل يصام رمضان حيث النهار ستة أشهر ، وكيف يصام ؟

* * *

مواقيت الصلوة والصيام :

فرض الله على المؤمنين خمس صلوات في اليوم والليلة ، وبين الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله أوقاتها فيها ، فحدد للصبح من طلوع الفجر إلى شروق الشمس ، وللظهر من زوال الشمس عن كبد السماء إلى صيرورة ظل كل شيء مثله أو مثليه ، وللمصر من نهاية وقت الظهر إلى غروب الشمس ، وللمغرب من غروب الشمس إلى غياب الشفق .

وفرض عليهم أيضاً صوم شهر هلالى من السنة ، وبين أنه شهر رمضان ، وقال عليه السلام : الشهر هكذا أو هكذا ، بإشارة تدل على أنه إما ثلاثون يوماً أو تسعة وعشرون يوماً ، ولا ريب أن بيان أوقات الصلاة في اليوم والليلة وبيان الشهر في السنة — على هذا الوجه الذى عرف وتناقله الناس جيلا بعد جيل — إنما كان بما يناسب حال البلاد المعتدلة التى تتجلى أوقاتها المحددة في اليوم والليلة ، ويتجلى رمضانها في السنة وهى القسم الأعظم من الكرة الأرضية .

ولم يكن معروفاً للناس في وقت التشريع أن في الكرة الأرضية جهات تكون السنة فيها يوماً وليلة نصنها نهار ونصفها ليل ، وجهات أخرى يطول نهارها حتى لا يكون ليلها إلا جزءاً يسيراً ، ويطول ليلها حتى لا يكون نهارها إلا جزءاً يسيراً .

فرض يجب استيعاده :

ولا ريب أن الجرى في هذه الجهات على بيان الأوقات التي عرفت للصلاة والصوم يؤدي إلى أن يصلى المسلم في يومه وليلته وهو « سنة كاملة » خمس صلوات فقط موزعة على خمسة أوقات من السنة كلها، ويؤدي كذلك في بعض الجهات إلى أن تكون الصلوات المفروضة أربعا أو أقل ، على حسب طول النهار وقصره ، وكذلك يؤدي إلى أن يكلف المسلم في تلك الجهات صوم رمضان ولا رمضان عنده ، وفي بعضها يؤدي إلى صوم ثلاث وعشرين من أربع وعشرين ساعة ، وكل هذا تسكليف تأباه الحكمة من أحكام الحاكمين والرحمة من أرحم الرحماء .

وإذن يجب استبعاد هذا الفرض .

فرض الإعفاء من الصلوة والصوم :

ويدور أمر هذه الأقاليم بعد ذلك . بين فرضين آخرين لا ثالث لهما : إما إعفاؤهم — كما ذهب إليه بعض الناظرين — من الصلاة والصوم ؛ لعدم الوقت وعدم القدرة والإمكان ، وعدم الفائدة المرجوة من التكليف ، وهو فيما نرى فرض يأباه عموم النصوص التي جاءت بتكليف الصلاة ؛ فالصوم لجميع المؤمنين دون فرق بين قطر وقطر .

مراقبتهم حسب أقرب البلاد المعتدلة إليهم :

وإذن ، لا يبقى طريقا لقيامهم بواجبهم الديني — على وجه مقدور لهم ميسور ومحقق لفائدة المرجوة من التكليف — سوى أن يقدروا أيامهم ولياليهم وأشهرهم بحساب أوقات أقرب البلاد المعتدلة إليهم ، أى حساب البلاد القريبة

منهم ، التي تتميز فيها الأوقات ، ويتسع كل من ليلا ونهارها لما فرض من صوم
وصلاة على الوجه الذي يحقق حكمة التكليف دون مشقة أو إرهاق .
ولا ريب أن أهل هذه الجهات لا بد أن يكونوا قد اتخذوا طريقاً لتقدير
الأيام والأشهر فيما يختص بحياتهم العامة من أعمال وعقود .
وإذن فمن السهل أن يتخذوا في تحديد أوقات عبادتهم ما عرف في أقرب
البلاد المعتدلة إليهم . وبهذا يستطيعون أداء فروضهم الدينية من صلاة وصوم
على وجه محدد كامل لا عسر فيه ولا إرهاق : « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ
وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ
وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » .

صوم القضاء والكفارات

يسأل كثير من الناس بعد انتهاء رمضان عن حكم صوم القضاء ، وعن حكم صوم الكفارات ، ففي القضاء يسألون : هل يجب فوراً بعد انتهاء رمضان ؟ . وهل يجب متتابعاً كرمضان ؟ . أو يجوز تأخيره والتفريق فيه ؟ ، ويسألون عن حكم ما إذا أصر صوم القضاء حتى انتهى شعبان المقبل وأقبل بعده رمضان ؟ ، وعن حكم ما إذا تأخر القضاء حتى مات من عليه القضاء ؟ .

وكذلك يسألون عن حكم الصوم في الكفارات التي ورد فيها الصوم : هل يكون متتابعاً ، أو يجوز فيه التفريق ؟ . ثم يسألون عن الحكمة في أن جعل الله الصوم أحد الأنواع التي شرعها تكفيراً للذنوب ومحو لآثارها ؟ .

ثم يسألون عن أنواع الصيام الأخرى التي رغب الإسلام فيها بعد صوم رمضان وصوم الكفارات اللذين أوجبهما الله أداءً أو قضاءً أو تكفيراً .

* * *

والكلام في هذه المسائل يرجع إلى ثلاثة أنواع :

صوم القضاء :

النوع الأول صوم القضاء : ومن المعلوم أن قضاء الصوم يجب على كل من فاته الصوم في رمضان كلاً أو بعضاً . وأن من الناس من تلحقهم

في رمضان أعمار صحيحة أو شرعية تبيح لهم — بحكم الشرع والدين — الإفطار مدة تلك الأعمار ، ومن ذلك المريض والمسافر والحائض والنفساء ، وأن من الناس من يتناول مفطرا على وجه لا يتحقق به وجوب الكفارة عليه ، ومنهم من يفطرون قبل الغروب على اعتقاد أن الشمس قد غربت، أو يأكلون بعد الفجر على اعتقاد أن الفجر لم يطلع . ومنهم من يفطر بغير ما يغنى ولا يشتهى ، وكل أولئك يجب عليهم القضاء يوما بيوم .

ولكن من الناس من يفغل عما أفطره من أيام رمضان ، وكثيرا ما ينساه ولا يذكره ، وقد يذكره ولكنه يخدع نفسه جريا وراء شهوتها ، فيتناقل أو يؤجل من يوم إلى يوم ، ومن أسبوع إلى أسبوع إلى آخر ، ومن شهر إلى شهر ، وهكذا حتى يمر عليه العام ، فيتلوه آخر ، وهكذا حتى يوافيه الأجل وعليه ما عليه من صيام . وإن واجب المسلم أن يكون على ذكر دائم من حق ربه عليه ، وإن يكون على ذكر أيضاً من قوله في آيات الصوم التي فرضته في رمضان ، وبينت أحكامه ، فمن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر « وقد وضعت هذه الآية قضاء رمضان في مستوى أدائه في وقته بالنظر للمريض والمسافر ، وبذلك أخذ القضاء حكم الأداء ، ووجب على من فاته الأداء أن يحرص على القضاء ، وإذا كان الله أوجب القضاء على من أباح له الفطر في رمضان بعذر المرض أو السفر ، فلأن يجب القضاء — من باب أولى — على من أفطر بغير ما أباح به الإفطار في رمضان .

المبادرة بالقضاء :

وإذا كان القضاء في صوم رمضان ، مما أوجبه الله على المؤمنين ، فما لاشك فيه أن المبادرة بقضاء الواجب في وقت التمكن منه أفضل من تأخيره ،

ولا ينبغي للمؤمن أن يماطل ربه في أداء حقه بعد أن أزال عذره ورد عليه صحته ، وأعادته إلى وطنه . كيف والإنسان لا يدري متى ينزل به القضاء ؟

ومن هنا رجح العلماء أن الحج واجب على الفور ، ولا ينبغي تأخيره متى تحققت عند المسلم استطاعته وأمن الطريق إليه ، ولو فرض وتهاون المسلم في قضاء الصوم ، حتى أقبل رمضان التالي ، فإنه يجب عليه أن يصوم رمضان لتعيينه وقتا للصوم المفروض ، ثم يصوم ما عليه من قضاء . وإذا ألح به التسوية حتى مات دون أن يصوم القضاء كان مستولا عنه أمام الله ، وكان صومه لرمضان الذي أظفر فيه . ووجب قضاؤه وأهمل فيه حتى مات ، كان ناقصا لا يصل به إلى درجة الصائمين عند الله .

التابع في القضاء :

أما حكم القضاء من جهة التابع أو التفريق فللعلماء فيه رأيان : أحدهما : أنه يجب فيه التابع ، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى حديث لم يصح عند أهل الحديث . والجمهور على أن صوم القضاء لا يجب فيه التابع ، وإنما يستحبونه فيه وإن فرق صح ، ويستدلون بعموم قوله تعالى في جانب القضاء « فعدة من أيام أخر » ومن أتى به متفرقا فقد صام عدة من أيام أخر ، وصح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع صوم القضاء ، فقال : « ذلك إليك . أرأيت لو كان على أحدكم دين ففضى الدرهم والدرهمين ، ألم يكن ذلك قضاء ؟ فالله أحق أن يعفو ويغفر » .

هذه هي الأحكام المتعلقة بقضاء رمضان . وينبغي أن يعلم أن الإفطار في صوم القضاء لا يوجب أكثر من قضاؤه ، ولا تجب فيه كفارة ولا غيرها ،

وإن كان الإفطار فيه متعمدا ، وكان بمغذ أو مشتهي ؛ لأن المطلوب في القضاء صوم يوم آخر بدل الأصل « فعدة من أيام آخر » .

صوم الكفارات :

أما حكم الصوم في الكفارات فينبغي أن يعلم أولا : أن الصوم جاء في كفارة اليمين « فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم » . وقد دلت الآية على حكيمين :

أحدهما : أن الصوم في كفارة اليمين لا يكون إلا بعد أن يعجز الحائث في يمينه عن التكفير بالإطعام أو الكسوة .

ثانيهما : أن الصوم المطلوب فيها إنما هو صوم ثلاثة أيام مطلقة غير مقيدة ، فشملت المتتابعة والمتفرقة . نعم ، رأى بعض العلماء المتتابع واستدلوا بما لم يصح ، ويلاحظ هنا أن كفارة اليمين إنما تجب حيث كان الحلف باسم من أسماء الله ، فلا كفارة للحنث في الحلف بغير الله ، كالنبي والولي والكعبة . وليس ذلك يميناً شرعياً تترتب عليه أحكام اليمين .

وجاء الصوم أيضا في كفاراتي القتل والظهار ، ولكنه جاء في كل منهما مقيدا بالتتابع ، ففي كفارة القتل الخطأ « فمن لم يجد ، فصيام شهرين متتابعين ، توبة من الله » . وفي كفارة الظهار « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتامسا » والنصان صريحان في وجوب التتابع في صوم هاتين الكفارتين . ولعل الحكمة في إطلاق صوم اليمين ، وصوم قضاء رمضان عن التقيد بالتتابع مع التقيد به في صوم كفاراتي القتل الخطأ والظهار هو ما علمه الله عن عباده

من كثرة الحلف والحنث ، وقلة وندرة القتل الخطأ والظهار ؛ فكان الإطلاق
فيها يكثر أيسر على العباد ، وذلك زيادة عما فيها من آثار سيئة تلحق النفس
البريئة في القتل ، والزوجة الهادئة في الظهار ، وليس كذلك في الحنث في اليمين .

حكمة شرعية الصوم للكفارة :

أما الحكمة في أن الله جعل الصوم أحد الأنواع التي شرعها تكفيرا
ومحو لآثارها فهي ترجع إلى حكمة الصوم العامة ، التي قصد بها الشارع إلى أهم
أصول الحياة الطيبة للإنسان ، وهو تهذيب النفس وتقويم الخلق ، والتعود
على الصبر ، وضبط الإرادة في تحمل الشدائد واستقبال الآلام بقوة العزيمة .

وليس من ريب في أن قوام الأمم إنما يكون بتسليح أبنائها بهذه المعاني ،
التي تقدم لمكافحة الطوارئ ومصارعة الأحداث . ومن هنا صححت أحاديث
كثيرة — عن النبي صلى الله عليه وسلم — ترغب في صوم أيام معينة ، موزعة
على الشهور والأسابيع ؛ توجيهها للمسلم إلى وسائل العلاج لما قد يكون وقع فيه
من ذنوب ، ووسائل الوقاية لما يخشى أن يقع فيه : نذكر من ذلك : صوم ست
من شوال ، وما يتيسر من شعبان ، وصوم عاشوراء ، وصوم عرفة لغير حاج ،
وصوم ثلاثة أيام في كل شهر ، ويوم الإثنين والخميس من كل أسبوع .

ليلة القدر

يكثر التساؤل في أواخر رمضان من كل عام عن أمرين شرعيين ، العناية بهما ومعرفة حكم الله فيهما مما يكمل به صوم المسلم ، ويرفعه إلى مستوى القبول عند الله ، وهما : ليلة القدر ، والمطلوب في إحيائها . وصدقة الفطر ، والمطلوب في إخراجها .

وفيما يلي كلمة عن حكم الإسلام في الأمرين :

* * *

ليلة القدر :

تواضع المسلمون بعد عصورهم الأولى على أن يحتفلوا في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان بليلة القدر ، وليلة القدر جاء ذكرها في القرآن الكريم في سورة سميت بسورة القدر ، وجاء كذلك ذكرها في أحاديث كثيرة . وقد رغبت هذه الأحاديث في إحيائها ووعدت عليه بالثواب والمغفرة . ويظن كثير من الناس أن هذا الاحتفال التقليدي ، الذي يقيمونه في ليلة السابع والعشرين من رمضان ، والذي قوامه كلمة تلقى على الحاضرين ، وحلوى توزع عليهم ، يظنون أنه يحقق معنى قيامها الذي رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل قوله : « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » . والذي نعتقده أن معنى قيامها المطلوب : إسلام المؤمن نفسه في ليلتها لله ، وإخلاصه في الدعاء والتذكر والعبادة . ومن المأثور في هذا الشأن قول عائشة

رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان إذا دخل العشر الأواخر ،
أحيا الليل وأيقظ أهله ، وشد المئزر » وهو كناية عن الجد في العبادة .
أما ما تواضعنا عليه فهو تقليد إلى الهزل أقرب منه إلى الجد ، والحمد لله
إذ طويت صفحته أو كادت .

هذا ، وقد اختلف العلماء في معنى ليلة القدر ، وفي حقيقتها ، وفي وقتها ،
وفيما وقع أو يقع فيها . اختلفوا في كل ذلك اختلافاً واسع المدى ، وقد يكون
فسيح الخيال ، وحسبك في ذلك أن تعلم أن أقوال العلماء فيها أوصلها شرح
الحديث إلى سبعة وأربعين قولاً ١ ، وإنه ليعز على أن يضع وقتي ووقت القارئ
في الاشتغال بنقل هذه الأقوال أو قراءتها . والذي أطمئن إليه . وأحب أن
أقدمه لأخي المسلم في هذه الكلمة هو : أن ليلة القدر هي التي فيها بدئ
بأنزال القرآن ، وهو ما تصرح به سورة القدر : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ (١) .
وكان ذلك حين نزل قوله تعالى : « اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ
الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ » (٢) . وأن هذه الليلة كانت من ليالي شهر رمضان ، لقوله
تعالى في سورة البقرة : « شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ إِنْ هَدَى لِلنَّاسِ
وَبَيَّنَّتْ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ » (٣) . وأنها الليلة التي وصفها الله بأنها مباركة
في قوله في أول سورة الدخان : « حَمَّ وَالْكَبَّابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ
فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ، إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ » (٤) .

وإذن فهي ليلة تاريخية ، نذكر بها كلما جاءت شهرها ، بل نذكرها

(١) أول سورة القدر .
(٢) سورة العلق .
(٣) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .
(٤) أول سورة الدخان .

بشهرها وتذكر بها نعمة الله على الناس كافة بهذا القرآن الكريم . وأن معنى «القدر» الشرف والعظمة ، فهي ليلة اكتسبت ذلك بما أنزل فيها ، وإن ليلة ينزل فيها القرآن وينجلي فيها رب العزة والجلال على الناس— فيبعث إليهم الهدى من السماء ، يرشد ضالهم ، ويعلم جاهلهم ، وينظم شؤونهم ، ويرسم لهم طرق المجد ، ويفك عنهم إصرهم وأغلالهم — إن ليلة هذا شأنها ، لجديرة بالتفخيم والتعظيم وجديرة بإحيائها ، وبذل الجهود في شكر الله على آثارها ، وقد صور الله لنا عظمتها بهذا الاستفهام الدال على جلالها « وما أدراك ما ليلة القدر » وبتكرار كلمة «القدر» ثلاث مرات تذكراً يملأ النفس روعة « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ، لَيْلَةُ الْقَدْرِ « وبهذا التفضيل الذي لم يستعمل أسلوبه في فضل شيء غيرها ، « خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ » ألف شهر رمز للكثرة التي لا يألفها المخاطبون ، فتذهب نفوسهم في حقيقتها كل مذهب ممكن . لم يقف القرآن في تصوير عظمتها عند هذا الحد ، بل راح يذكر شيئاً غيبياً يتصل بنزول الملائكة وبينهم الروح الأمين « حفاوة السماء بالأرض » واطمئنان الأرواح الخيرة على أن شمس الهداية التي ترجوها لبني الإنسان ، قد آذنت بإشراق ، وأن الخير والإصلاح سيمان كل الآفاق ؛ وأن محمداً صلى الله عليه وسلم قد مد يده برسالة من ربه إلى الإنسانية جميعاً ؛ ليخرجها من الظلمات إلى النور ؛ ويردها إلى فطرتها الخيرة . ويرشدها إلى صراط الله المستقيم . تلك ليلة القدر . وهذا طريق إحيائها .

صدقة الفطر

الأمر الثاني الذي يسأل الناس عنه هو صدقة الفطر

* * *

١ — وصدقة الفطر كلمتان : صدقة وفطر . والصدقة : اسم لما يخرج به المسلم من ماله سدّاً لحاجة أخيه الفقير بقصد التقرب إلى الله ، امتثالاً لأمره وشكراً على نعمته ، وهي بهذا المعنى من دلائل صدق الإيمان الذي يربط الإنسان بربه ، ويوحد بين قلوب المؤمنين — أغنيائهم وفقرائهم — في الإحساس بحاجة بعضهم إلى بعض ، وفي تبادل المعونة بينهم . أما كلمة « فطر » فيقصد بها الإفطار من صوم رمضان ، وهو إنما يكون بفروب شمس يومه الأخير . ومن هنا كان الانتهاء من صوم رمضان هو السبب الظاهر لوجوب تلك الصدقة ، وقد أضيفت إليه وعرفت به ، وصار عنوانها : صدقة الفطر .

الحكمة في صدقة الفطر :

٢ — أما الحكمة — التي قصدت من تشريعها — فهي ما بينه ابن عباس رضى الله تعالى عنه بقوله : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهارة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين » فلها حكمتان ، ترجع إحداها إلى الصائم ، وهي تطهير نفسه مما عساه أن يكون قد وقع فيه وهو صائم من لغو القول وفحشه ، وللحسنة أثرها الطيب في إزالة السيئات « وَأَتَّبِعِ السُّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا »

وترجع الأخرى إلى تلبية الأحساس بمحاجة أخيه المسكين ، فتكون عوناً له وسداً لحاجته ، ومظهراً عملياً للتضامن الذى يبنى المجتمع الإسلامى على أساس منه .

على من تجب؟

٣ — وصدقة الفطر تجب على الصائم عن نفسه وعن تلزمه نفقته ، فتجب عن زوجته وأبنائه وخدمه الذين يلى أمرهم وينفق عليهم ، ولا يتوقف وجوبها على أن يكون الصائم مالكا لنصاب الزكاة المفروضة ، بل يكفي على الصحيح أن يكون عنده ما يفضل عن قوت يوم وليلة لنفسه وأهله ، ومن المأثور فى ذلك « أما غنيكم فيزكاه الله ، وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطى » وفى هذا التشريع إشعار بوجوب عموم التضامن ، وأنه كما يطلب أن يكون بين الغنى والفقير ، يطلب أن يكون أيضاً بين الفقير والفقير ، وفيه أيضاً إشعار الفقير بمعنى العزة حين يعطى ، ويمد يده عالية بالعطاء ، فيدفعه ذلك إلى العمل على التخلص من ظاهرة الفقر التى يمد بها يده متواضعة للأخذ « واليد العليا خير من اليد السفلى » .

مقدار الصدقة ووقتها :

٤ — والقدر الذى يخرج عن الشخص قدح وثلث من غالب قوت البلد الذى يعيش فيه الصائم ، وعلى ذلك تجزئ الكيلة المصرية عن ستة ، وتكفى قيمة الحبوب من النقود ، وربما كانت القيمة النقدية أرفق للصائم ، وأنفع للفقير ، ونظراً لتنوع حاجة الفقير وهو أدرى بها من غيره ، وقد لا يتيسر له الاستبدال ، فكانت القيمة أدخل فى قضاء الحاجة . والذى أستحسنه وأختاره لنفسى ، أنى إذا كنت فى المدينة أخرجت القيمة ، وإذا كنت فى القرية

بعثت بالتمر والزبيب والبر والأرز ونحوها ، هدية المسلم لأخيه في شهر التكريم وعيد السرور .

٥ - ويجوز إخراجها قبل آخر رمضان بمدة يتمكن فيها الفقير من الانتفاع بها في يوم العيد ، وذلك تحقيق للمعنى المقصود منها ، وهو إغناء الفقير عن مديده في يوم العيد « أغنوهم في هذا اليوم عن السؤال » .

إلى من تصرف ؟

٦ - والأصل في الزكاة - على وجه عام - أن تصرف في بلد المزكى ، وجاز نقلها لقريب في بلد آخر ، ويحسن أن يراعى بعد قرابة النسب ترتيب قرابة الجوار مع تفاوت الحاجة ، وهي على العموم لا يجوز إعطاؤها لمن يعود نفعه إلى المزكى ، فلا يعطيها لوالده الفقير ، ولا لابنه الفقير ، لأن نفقة الأصل والفرع واجبة عليه ، وكل من تجب نفقته من الأقارب يمنع إعطاؤه من الصدقة .

أما بعد :

فهذا هو أهم ما ينبغى أن يعرفه المسلمون عما أوجبه الله عليهم من صدقة الفطر في آخر شهر رمضان ، فليطهروا ، بها أنفسهم ، ويطعموا بها إخوانهم ، ثم يتبادلوا التهاني في صباح العيد - وهم في بيوت الله - إخوانا ، يذكرون فضله وإنعامه ، أعاده الله علينا وعلى المسلمين جميعاً بالعرز والإقبال .

الصوم مع ترك الصلاة

يحرص كثير من المسلمين على صوم رمضان ، وإن كانوا
يتركون الصلاة . فما حكم الصوم مع ترك الصلاة ؟

* * *

المصوم فريضة مستقلة :

صلاة الخمس في اليوم والليلة ، وصوم شهر رمضان ، كلاهما فريضة من
فرائض الإسلام الأولى ، وكلاهما ركن من أركانه الخمس التي بنى عليها ،
وجعلت في حكم الله عمده التي يقوم عليها ، وهما ركنان بدنيان . فالصلاة يستحضر
بها المسلم عظمة مولاه عن طريق الوقوف بين يديه ومناجاته ربه ، وتمظّم
مراقبته إياه ، وبالصوم تطهر نفسه من بواغث الشهوة ، وتخلص من مكدرات
الروح شهراً كاملاً من السنة كلها ، ويتكرر درس التصفية والرياضة كلما حل
رمضان في كل عام . وهما وإن اشتركا في الغاية والهدف ، وكونا غذاء قويا
للإيمان ، إلا أن كلا منهما ، فريضة مستقلة — في الطلب والتكليف
والجزاء — عن الأخرى ، ولا يكمل الإيمان إلا بهما مضموماً إليهما الزكاة
والحج ، فمن صام وصلى وزكى وحج فقد كمل إيمانه ، ومن تركها فقد جميع
الشعائر الدالة على صدق الإيمان وكان إيمانه مجرد دعوى ، لا يقام لها عند
الله ولا عند الناس وزن ، ومن أتى بواحدة منها ، أو ترك واحدة منها ، كان
مقوضاً من عهد الإسلام بقدر ما ترك ، وسقط عنه التكليف الديني بما أتى به .

مطابقة الصلوة بين الفرائض :

والصلوة من بين أركان الإسلام خصائص : فهي أول ركن فرض بعد الإيمان ، وهي الدرس المتكرر في كل يوم ، وهي الشعار الخالص الفارق بين الإيمان والكفر ، وهي لا تسقط عن المسلم إلا إذا خرج عن أهلية التكليف . فهي تؤدي من قيام للقادر ، ومن قعود أو إيماء للعاجز ، في السفر وفي الحضرة ، في الأمن وفي الخوف ، في الصحة وفي المرض . ولا كذلك الصوم الذي يسقط ببدل القضاء أو الفدية ، وقد تكرر طلب القرآن للصلوة مقترنة بالإيمان في معظم موارد .

أما الصوم فلم يعرض له القرآن إلا في آياته الخاصة الواردة في سورة البقرة ، وقد رُبط بالصلوة — من الثمرات الروحية وطهر الجوارح — ما لم يصرح بمثله في الصوم .

دل كل هذا على مكانة الصلاة عند الله من بين فرائض الإسلام ، وعليه فمن صام وترك الصلاة فقد ترك الأهم في تقويم الإسلام ، فإن لم يكن مؤمناً بما ترك كان خارجاً عن الإسلام ولا ينفعه صوم ولا زكاة . وإن كان مؤمناً بما ترك كان فاسقاً عن أمر ربه ، وكان صومه مع ترك الصلاة قرينة واضحة على أنه لم يصم امتثالاً لأمر الله ، وإلا لما ترك الواجب الأول ، مكتفياً بما دونه في الفرضية والتكليف ، وكان باقتصاره على ما فعل كالمستظهر على الله فيما فرض على عباده ؛ وإذن لا يكون صومه إلا مجارة لعادة تقلدها من بيته أو ورثها عن آبائه ، أو زعماً منه أن الصوم كما يظن بعض الناس يكفر الذنوب كلها ، وكلا الأمرين ينافي الإيمان وما يقتضيه . وكان إيمانه محل شك وتردد . كيف وقد وردت أحاديث كثيرة تدل بظاهرها على كفر تارك الصلاة ؟ وكان

في اقتران الصلاة بالإيمان في كثير من الآيات مقرباً للرأى الجمهور في كفر تارك الصلاة واستحقاقه القتل ، وإن كان بعضهم يرى أن القتل ليس كفرًا وإنما هو حد ، شأن الزانى والقاتل .

هذان رأيان في حكم تارك الصلاة . والرأى الثالث أنه لا يخرج عن الإسلام ما دام مؤمناً بفرضيتها ولا يحد بالقتل ، وإنما يعزر بالضرب والحبس حتى يصلى ، ولا نعرف في تارك الصوم سوى التعزير والتشهير به في الأسواق والمجتمعات .

وبعد . فهل لهؤلاء الذين يصومون مع تركهم الصلاة أن يفهموا وضع الصلاة في الإسلام ، وأن الواجبات الدينية عند الله وحدة لا تنجزأ يشد بعضها أزر بعض ، ولا تحوز واحدة منها درجة القبول عند الله إلا مقترنة في سجل صاحبها بسائر أخواتها ؟ هل لهم أن يفهموا أن العبادة بحكم العادة والشهوة مردودة على صاحبها ، وأن صاحبها لا يؤدي بها حق الله ، ولا يمثل بها أمره ، وإنما يؤدي بها حق بيثته أو أمر شهوته ؟ أرجو أن يفهموا ذلك ، ويشوبوا إلى رشدهم ، ويجمعوا بين الصلاة والصوم ، امتثالاً لأمر الله وطلباً لرضوانه ، وتحقيقاً لواجب الإيمان .

حكم تارك الفرائض الإسلامية

ما حكم المسلم الذي يترك ما فرضه الله عليه من الصلاة
والصيام والزكاة والحج؟ هل يعد بتركه كافراً؟

* * *

هذا السؤال تنمة للسؤال السابق عن الصوم مع ترك الصلاة ، وجوابنا
عنه أيضاً تنمة للجواب السابق .

لا خلاف بين المسلمين في أن من ترك شيئاً من فرائض الإسلام وأركانها ،
منكراً لوجوبه ، كان خارجاً عن الإسلام ، وحكمه حكم المرتدين ، أما التارك
مع اعتقاد الوجوب والفرضية فهو ، بالإجماع وبالدلائل الصريحة ، كبيرة
من الكبائر ، يستحق فاعلها الجزاء الأخروي الذي توعد الله به أرباب
الكبائر ، ولا يطره منها سوى التوبة الصادقة ، أو الحج المبرور . وهذا هو
الحكم الأخروي .

أما الحكم الدنيوي الذي يجب على إمام المسلمين إقامته على التارك
فإننا لا نعلم في ثبوته بالنسبة للحج رأياً يعتد به لأحد الأئمة ، غير أنهم أجمعوا
على تعزيره والتشهير به بالنسبة للصوم والزكاة ، كما أجمعوا على أن الزكاة
يجب على الإمام أن يأخذها قهراً من تاركها . وأما قوله تعالى بعد آية الحج :
« وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ »^(١) فليس المقصود منه الكفر

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

بترك الحج ، وإنما المقصود الكفر بفرضية الحج على الناس ، وهي المذكورة قبل بقوله تعالى : « **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** » (١) .
نعم : تكلموا في تارك الصلاة كسلا ، وكان لهم فيها — كما ذكرنا سابقاً — مذاهب ثلاثة : أولها : أنه يخرج عن الإسلام ويقتل كفراً كالمترد .
وثانيها : أنه لا يخرج عن الإسلام ولكن يجب قتله حداً إذا لم يتب ويصلى ، كقاتل النفس بغير حق . وثالثها : أنه لا يخرج عن الإسلام ولا يحسد بالقتل وإنما يعزر بالضرب والحبس حتى يصلى .

وبالنظر في أدلة هذه المذاهب رأينا أن أقربها إلى الصواب هو المذهب الأخير ، لا كفر ولا قتل وإنما الضرب والحبس ، وحجته قوله عليه السلام : « لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، وزنا بعد إحصان ، وقتل بغير حق » .

أما الأحاديث التي استدلت بها القائلون بالقتل ، فإن ما صحح منها وكان في الموضوع ، وهو الترك كسلا ، وذلك كقوله عليه السلام : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » وقوله : « العهد الذي بيننا وبينكم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » فإنه يجب حمله على التغليظ والتوبيخ ، ومعناه أنه في صورة الكفر باعتبار العمل ، وليس كفراً على الحقيقة ، وإنما وجب حمله على التغليظ لا على الحقيقة لقيام الأدلة على أن صاحب الكبيرة لا يخرج بها عن الإسلام . أما القول بالقتل حداً فقد قال فيه الإمام ابن رشد المالكي : (إنه قول ضعيف . ولا مستند له إلا قياس ترك الصلاة على القتل باعتبار أن الصلاة رأس المأمورات ، وأن القتل رأس المنهيات ، وهو قياس ضعيف ، ولا يباح بمثله دم موثوق بإيمان صاحبه » أما بعد :

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

فهذه خلاصة موجزة عن آراء الأئمة في تارك الصلاة كسلا ، وحسب المسلم المؤمن بالله واليوم الآخر في المحافظة عليها قوله تعالى : « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » وقوله : « وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ » وقوله : « وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ » وقوله : « إِنَّ الْإِنْسَانَ خِفَاقٌ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ » كيف وهي الشعار الخاص الذي يعرف به المسلم من غيره ؟ وهي غذاء الإيمان الذي يقرب العبد من مولاه ؟

(٤)

في الحج

بين الجهل في التطبيق والنظر القاصر
كلمات في الهدى * معنى الهدى
الهدى في القرآن * زمان ومكان
ذبح الهدى * الهدى من شعار الله *
من ثمرات الهدى الروحية والاقتصادية *
لا تغيير في أمور التعبد * الشريعة
لا ذنب لها * اقتراح لحل المشكلة

٤- في الحج

استبدال النقود بالهدى

تحدث كثير من الناس في استبدال النقود بالهدى والأضاحي : هل يجوز ذلك أو لا يجوز ؟ ووجه بعض الصحف إلى العلماء استفتاء في هذا الشأن فأجبتنا عنه بما يلي :

* * *

بين الجهل في النطيس والنظر القاصر :

يظن كثير من الحجاج أنه يجب على كل حاج أن يذبح هدياً في حجه ، وأن يكون ذبحه في أيام معينة هي أيام النحر الثلاثة ، وفي مكان معين وهو منى خاصة . ومن هنا نرى الفقراء أو البخلاء يعمدون إلى ما قل ثمنه من هدى مريض أو هزيل فيذبجونه ، فلا يطيب لحمه لآكل ولو كان فقيراً يتضور جوعاً ، وبذلك تنكس لحوم الهدايا في منى وتتعفن ، وتنبعث منها الروائح الكريهة ، وتفسد الجو ، وتنتشر بها جراثيم المرض ، وفي ذلك من الأذى والضرر ما لا يرضاه الشرع ، الحريص على صحة الناس ، وطيب الحياة .

وأمام هذا الواقع الفاسد يبرز آخرون ، يقف نظرم عندما تقع عليه أبصارهم ، وتشمه أنوفهم من تكديس اللحوم وآثارها السيئة ، ولا يكلفون أنفسهم البحث عن أسباب هذه الظاهرة الخبيثة ، فيردونها إلى سوء التشريع ، لا إلى سوء التطبيق أو الجهل بالتشريع ، وبذلك يصيحون — كلما أظل الناس

موسم الحج — بوجوب العدول عن الهدى والذبيح ، ويلحون في استبدال النقود بالهدى وتوزيعها على الفقراء ، بدلا من هذه اللحوم التي تفسد الجو ، أو تدفن في الأرض ، ويقحمون فيما يبرر رأيهم — جهلا بغير علم — قوله تعالى : « لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ » (١).

وبذلك وقعت مسألة « الهدى في الحج » بين جهل في التطبيق والعمل ، وبين نظر قاصر ، يحاول بهذا الجهل تغيير حكم الله فيها ، دون أن يتعرف واقع المشروع ويدعو الناس إليه ، فيبقى حكم الله على ما شرع ، ويسلم الجو من الأذى والضرر .

كلمات في الهدي :

وهذه كلمات في الهدى أ كشف بها هنا عن معنى الهدى الذي شرعه الله في الحج ، وعن مكانته في القرآن الكريم ، وعن الحالات التي يطلب فيها عينا دون تخيير بينه وبين غيره ، وعن المكان والزمان اللذين يصح فيهما ذبح الهدى ، وعما ينبغي أن يكون عليه الهدى من سلامة الصحة والجودة والنقاء .

وأرجو أن يجد الفريقان في هذه الكلمات ما يردم إلى الصواب ، فيعرف الحجاج أن الهدى ليس واجبا على كل حاج ، ويعرف من يجب عليه أن الهدى الهزيل هدى خبيث لا يرضاه لنفسه ولا لأهله ، فلا ينبغي أن يرضاه لله « وَلَا تَيْمَمُوا أَنْجَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَأَنْتُمْ بِأَخْذِهِ إِلَّا أَنْ تَغْمِضُوا فِيهِ » (٢) .

(١) الآية ٣٧ من سورة الحج . (٢) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

ويعرف الآخرون أن الله أرحم بعباده منهم ، وأنه لا يشرع لهم إلا كل خير نافع ، وأنه أجل من أن يتعبدوا بما فيه شر أو ضرر ، وأن تشريعه فوق ما يربطون به نظرهم من سوء التصرف المبني على الجهل بأحكامه وشرائعه ، وأن من الخير لهم وللناس أن يترشوا في آرائهم ، ولا يندفعوا إلى إعلان التحلل من أحكام الله بمجرد نظر خاطف ، فيوقعوا الناس في شك من دينهم ، ويفتحوا على أحكام الله بمثل هذا النظر باب التفكير في كثير من صور العبادات التي ينحرف الناس بها عن وضعها الشرعي ، وإذن لا يمضي كثير من الزمن ، وخاصة في هذه الفترة التي نعيش فيها ، والتي يستبيح فيها كثير منا — باسم حرية الرأي ومقولية الدين — أن يتناولوا بأفكارهم الشاذة ما لا يفقهون من أحكام الله التعبديّة ، أو ما يفقهون ويريدون — لحاجة في نفوسهم — القضاء عليه .

معنى الهدى :

والهدى اسم للحيوان الذي يهدى باسم الله إلى الحرم ، يندج فيه ، ويطمع منه الفقير والمسكين « فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَارِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ^(١) . وقد أرشد القرآن إلى الروح الذي يتقبل الله به الهدى ، وهو روح الإخلاص والتقوى ، شأن كل التكاليف ، لا يكفي في تقبلها شكلها ولا صورتها ، وإنما يرفعها إليه الإخلاص والتقوى ، وهو المعنى المقصود بقوله تعالى : « لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ »^(٢) .

(١) الآية ٣٦ من سورة الحج . (٢) الآية ٣٧ من سورة الحج .

كما لا يناله من الصلاة الحركات والسكنات ، ولا من الصوم ترك
المأكولات والمشروبات ، ولكن يناله منهما ما يحملان من معاني الخشوع
والإخبات ، ومراقبة القلب وحسن النيات « إنما يتقبل الله من المتقين » .

الهدى في القرآن :

قد عرض القرآن للهدى من جهات ثلاث :

أولها : جهة التنويه بشأنه ، فطلبه وطلب الإخلاص فيه لله ، وجعله من
الشعائر التي يجب المحافظة عليها ، ويحرم إهالها وإحلالها ، في سورة المائدة :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ ، وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ ، وَلَا الْبَيْتَ
وَلَا الْقَلَائِدَ ، وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ » (١) وفي سورة الحج « وَالْبَيْدْنَ
جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ » (٢) وفيها « وَمَنْ يُعْظَمْ
شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ » (٣) .

ثانيتها : جهة الحالات التي يطلب فيها ، وهي حالة الإحصار ، ومعناه المنع
عن إتمام الحج أو العمرة بمرض أو عدو ، وهي المذكورة بقوله تعالى في سورة
البقرة : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » (٤) .
وقد طلب الهدى فيها عيناً متى تيسر ، ولم ينجح بينه وبين غيره ،
كما لم يجعل له بدلا عند المعجز عنه .

وحالة الاعتداء على الإحرام بفعل محظور من محظوراته ، كتغطية
الرأس ، أو لبس مفصل على الجسم ، أو قتل صيد الحرم ، وهي المذكورة بقوله

(١) أوائل سورة المائدة .
(٢) الآية ٣٦ من سورة الحج .
(٣) الآية ٣٢ من سورة الحج .
(٤) الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

تعالى في سورة البقرة : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ » (١) ويقوله في سورة المائدة :
 « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ بِحِكْمٍ بِهِ ذَوْقًا عَدَلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكِ صِيَامًا » (٢) .

وقد طلب الهدى في هاتين الحالتين على سبيل التخيير بينه وبين غيره من الصوم والإطعام ، وقد بين الرسول أن المراد صوم ثلاثة أيام ، أو إطعام سنة مساكين .

وحالة التمتع بالتحلل من الإحرام الأول على إرادة استئناف إحرام آخر للحج عند الخروج إلى عرفة ، وهي المذكورة بقوله تعالى : « فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ » (٣) وقد طلب الهدى هنا على أن يكون له بدل عند المعجز .

زمانه ومكانه ذبح الهدى :

وكما عرض القرآن للهدى من جهة التنويه بشأنه ومن جهة الحالات التي يطلب فيها عيناً أو تخييراً بينه وبين غيره ، عرض له من جهة المكان الذي يذبح فيه « ثُمَّ حَمِلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ » ، « هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ » ، « حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » والمراد - لما دل عليه قول الرسول وعمله - الحرم كله ، وقد صح عنه عليه السلام « إِنْ مَنَىٰ كُلَّهَا مَنْحَرٌ ، وَإِنْ مَكَّةَ وَفَجَّاجَهَا مَنْحَرٌ »

(١) الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

وإذن ، ففي مكان ذبحه متسع ، ومتسع عظيم ، وليس خاصاً بمنى كما يظن كثير من الناس .

أما الوقت الذي يذبح فيه الهدى فلم يعرض له القرآن ، ولم يصح في تعيينه حديث ، وإذن ، فلمن وجب عليه الذبح عينا أن يذبح هديه في أى وقت شاء بعد أن وجب عليه ، وليس هناك ذبح يتعين زمنه سوى « الأضحية » التي تكون في أيام النحر الثلاثة ، وهي غير الهدى ، وهي لا تجب — إن صح أنها واجبة — على حاج أو مسافر .

وقد بين الفقهاء أن هدى التمتع يجوز ذبحه بمكة قبل الخروج إلى عرفة ، بل قبل الإحرام بالحج ، وهو أهم ما يجرى فيه الجدل بين الناس ، وأهم ما يحدث به تلك الظاهرة الكريهة .

الهدى مع شعائر الله :

بهذا الذي ذكرناه نعلم أن الهدى من شعائر الله التي تجب المحافظة عليها ، ولا يصح التهاون فيها أو إغفالها . وحسبنا « لا تحلوا شعائر الله » والشعائر هي العلامات الواضحة الظاهرة التي اعتبرها الدين مظهراً من المظاهر العامة ، وهذا لا يتحقق إلا بعمل ظاهر يراه الناس في مناسبات خاصة . وإذا أردت زيادة في الإيضاح فانظر إلى موقف الشريعة من الأذان . إذا اعتبرته شعيرة من شعائر الدين ، يقاتل أهل القرية أو المدينة على تركها وإن لم تكن من الفرائض .

ألا وإن للشعائر في نظر الإسلام مكانة الفروض المقدسة . وعلى هذا اتفقت كلمة الفقهاء في ذبأح الحج ، ولم نر لواحد منهم خلافاً في ذلك ، نزولاً على حكم تلك الآية الصريحة الواضحة . وتحقيقاً للغرض المقصود ، وهو التقرب

إلى الله بإرافة الدم ؛ والله سبحانه وتعالى أن يتعبد عباده بما يشاء : بما يدركون حكمته ، وبما لا يدركون . وما كان اختلاف الفرائض — فى عدد الركعات ، والكيفيات ، وتحديد الأوقات ، واختلاف مقادير الزكاة والكفارات ، وسائر ما دخله العمد ، او اعتبرت فيه الكيفية — إلا نوعاً من هذا التعبد الذى يتجلى فيه بوضوح مقتضى العبودية الحقة ، وهو الامتثال لأمر الرب الحكيم ، عقل معناه أو لم يعقل .

من ثمرات الهوى الرومية والاقتصادية :

والعلماء يذكرون فى هذا المقام أن هذه القرية تذكر بحادث الفداء الذى حصل لإبراهيم الخليل وولده عليهما السلام ، وتنبيه النفوس المؤمنة إلى مبدأ التضحية فى سبيل الله وطاعته بأعز شىء لديها : « وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ » .

على أن فى العمل بهذه القرية سرّاً اقتصادياً يرجع إلى سكان البادية ، ولعله من مصداق دعوة إبراهيم حين قال : « رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ ، رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الشَّجَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ » . ذلك أن الماشية رأس مال أهل البادية ، وموسم الحج هو السوق التى تنفق فيه هذه السلعة عن رغبة لا مشقة فيها ، وبذا يحصلون على أرزاقهم من أعمالهم ، ومن ثمن أموالهم ، دون أن يتعرضوا لذل السؤال ، أو يترقبوا لنّ العطاء .

لتفسير فى أمور النعب :

من هذا يتضح جلياً أنه لا يجوز للمسلمين أن يفكروا فى استبدال النقود

بإلهدى أو الأضحى التى طلبها الشارع بذاتها ، إقامة للتصدق بشئها مقامها ؛ إذ ليس القصد هو التصدق ؛ وإنما القصد — كما قلنا — التقرب بها نفسها. وإننا لو أجبنا لأنفسنا هذا النحو من التفكير — بناء على ما نظن من حكم التشريع — لا نفتح علينا باب التفكير فى التغلّى عن الأعداد والكيفيات التى طلبت فى كثير من العبادات ، ولأمكن لقائل أن يقول : إن الغرض من الصلاة هو الخضوع ومراقبة الله ، وهما مضميان يحصلان بالقلب ، وبأى مظهر من مظاهر الخضوع والمراقبة ؛ فليست هناك حاجة إلى ركوع أو سجود أو غيرهما من كيفيات الصلاة الخاصة ، وبذلك يفتح باب الشرع على مصراعيه ، ولا يقف ضرره عند حد الأضحى وفدية الحج .

الشريعة لا تذب لها :

أما ما يبررون به مثل هذا التفكير من أن لحوم الذبائح تتكسب فى معنى ، وتترك لتعفن المفسد للجو ، أولئنا المذهبة للأموال ؛ فهذه الحالة — إن صححت — ليست ناشئة عن أصل التشريع الذى هو خير كله ، وإنما نشأت عن عدم التنظيم ، وعدم الإمام بأحكام الشرع ؛ فإن الشرع لم يطلب من كل حاج أن يذبح ، فالذى نوى الحج واستمر على إحرامه حتى أكمل حجه لا يجب عليه ذبح ، ولم يوجب أن يكون الذبح — فيما يطلب فيه الذبح — فى خصوص معنى ولا مجزئتها ، ولا فى اليوم الأول من أيام النحر . فأيام النحر كلها زمن للذبح ، والحرم كله مكان للذبح ، والذبح لم يطلب عينا إلا فى حالات مخصوصة ، وما عداها فالحاج بخير بينه وبين غيره : من صدقة أو صيام .

فلو عرف الحجاج أحكام الله على هذا الوجه — فيما يختص بالدماء ، فتصدق من لم يطلب منه الذبح ، وذبح من طلب منه الذبح ، وفرقوا الذبح على الأماكن

والأيام ، ثم تخيروا الذبيحة من غير العجاف والمرضى ؛ وهيشوها بالسلخ والتقطيع — لما كان لهذه الشكوى موضع ، ولكن جرت سنتنا في التفكير أن نعد الوضع الذي جرت إليه العادات — وإن كانت فاسدة — صورة للتشريع ، فنحكم عليه بالقبح ، ثم نحاول التخلي عنه بالقضاء على أصله ، وبذلك ندخل في باب من التغيير والتبديل في أحكام الله ، ولا نلبث بعد ذلك أن نترك الشريعة كلها جانباً ، باستحساننا الفاسد المبني على واقع جر إليه الجهل وعدم التنظيم .

اقتراح لحل المشكلة :

وبعد : فإن الكلام في هذا الموضوع ليس وليد اليوم ، بل سبق أن تحدث فيه المرحوم الهلباوى مع فضيلة المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ المراعى ، فأحال على فضيلته بحسه من الوجهة الفقهية الشرعية ، فعدت إلى فضيلته بعد البحث الطويل بأن الفقهاء جميعاً يعتبرون التعبد في هذه المسألة بإراقة الدماء ، دون أن أرى في كلام واحد منهم ما يشير — ولو من بعيد — إلى جواز استبدال النقود بها : فاطمأن فضيلته إلى هذا وأقره ، وقد عرضت على فضيلته اقتراحاً هو :

لأنه على فرض تكديس اللحوم — كما يقولون ، بعد مراعاة الأحكام الشرعية في زمان الذبح ومكانه ، وطلبه وعدم طلبه — يجب على المسلمين — وفيهم والحمد لله موسرون كثير — أن يعملوا على استخدام إحدى الوسائل الحديثة لحفظ هذه اللحوم وادخارها طيبة ، ثم توزيعها على الفقراء والمحتاجين في جميع الأقطار الإسلامية إن ضاق عنها القطر الحجازى ، أو يبيعها بأثمان تصرف فيما ينفع الفقراء والمساكين ، أو في سبيل الله العامة . وإني أعتقد أن

هذا المشروع متى كفلته الدولتان العظيمتان : الجمهورية العربية ، والمملكة
السعودية ، رأينا آثاره ، وانتفع الناس بشمراته في الموسم المقبل
إن شاء الله .

أيها المسلمون : هذه أحكام الله في الهدى — وأحكامه كلها خير وبركة —
فاعرفوها على وجهها ، وعلموها الناس ، ونظموها العمل بها والمحافظة عليها ،
ولا تكونوا كالذين ثقلت عليهم أحكام الله مع يسرها وخيرها ، فبدلوا قولاً
غير الذي قيل لهم فأرسل الله عليهم رجزاً من السماء بما كانوا يظلمون .

عادات ومبتدعات

الابتداع المذموم في الإسلام * ليلة نصف شعبان
موالد المشايخ * الذكر بكلمة « أه »
طيران الموتى بالنعش * انتفاع للموتى بقراءة القرآن
بدع حول القرآن * عادات المآتم * زيارة للمقابر
تقيل الأيدي * حلق اللحي

الابتداع المنموم في الإسلام

يجرى على ألسنة كثير من الناس كلمة (بدعة وابتداع)
ويقس معناها تارة حتى لا يخرج عن دائرتها شيء ، ويضيق
تارة حتى لا يتناول شيئاً . فهل لنا أن نسمع أو نقرأ تحديداً
عاماً يضبط ما يدخل فيهما وما يخرج عنهما ؟
هذا هو السؤال الذي وجه إلينا فيما يخص البدعة
والابتداع فكان جوابنا عنه ما يأتي :

معنى الرين الذي يجب التعبير :

كلف الله عباده عقائد تنصل به سبحانه ورسالاته وكتبه إليهم ، وتصل
باليوم الآخر التي أعده لدار الجزاء ، وكلفهم أيضاً عبادات هي غذاء لهذا
الإيمان وعلامة الصديق فيه ، وحرم عليهم أشياء صونا لحياتهم وحفظاً
لقلوبهم وأعراضهم وأخلاقهم ، وقد فصل لهم في كتبه ورسالاته ما كلفهم إياه
وما حرمه عليهم ، وكان مجموع ما فصل وبين — على الوجه الذي بين وفصل
— هو الدين الذي تبدم به ، ولا يقبل منهم سواه ، وكان امتثاله والقيام
به ، على وجه المين في الكتب الإلهية وعلى ألسنة الرسل ، هو التدين الصادق ،
الذي يقف بصاحبه في العقيدة والعبادة ، والحل والحرم عند حد ما شرع
الله وبين ، وكان التصرف في شيء منه هو الانحراف عن دين الله ، وهو
الابتداع فيه .

لا تغيير في الأمور الرثيوية :

ومن هنا يعلم أن الابتداع في الدين إنما يكون فيما تبيدنا الله به من عقيدة أو عبادة أو حل وحرمة .

أما ما لم تبيدنا الله بشيء منه — وإتاما فوض لنا الأمر فيه باختيار مآراه مراعياً لمصلحتنا ومحققاً لغيرنا بحسب العصور والبيئات — فإن التصرف فيه بالتنظيم أو التغيير لا يكون من الابتداع الذي يؤثر على تدين الإنسان وعلاقته بربه ، بل إن الابتداع فيه من مقتضيات التطور الزمني الذي لا يسمع بلوقوف عند حد الموروث من وسائل الحياة عن الآباء والأجداد . وإذا كان حياة الأبناء والأحفاد وسائل غير وسائل الحياة لأسلافهم كان من ضرورة بقائهم وطيب حياتهم ومسائرهم لتتقم الزمنى أن يخلفوا وسائل الأسلاف التي لا تتفق وزمنهم ، ويعملوا جاهدين في تلبية عصورهم بما تطلبه وتقضى به ، وإلا تخلفوا عن الركب المجد في السير ، واقطع حبل اتصالهم به ، وصاروا في عزلة لا يسمع لم فيها صوت ، ولا يعرف لم فيها وجود .

ولو كان من سنة الله في تبيده لعباده أن يقيدها في هذا الجانب بمنهج خاص لحدد لهم أرض الزراعة وأنواعها وطرقها ، ولحدد لهم نوعا من القوة التي أمرهم بإعدادها وأطلقها إطلافا ، ولحدد لهم نوعا أو نوعين من مظاهر الحضارة المختلفة التي يعلم أنها ستكثر وتنتشر وتأخذ بأطراف العالم ، ولكنه سبحانه وتعالى لم يحدد لعباده شيئا من ذلك ، بل أطلق للعقل الإنساني حريته في هذا الجانب كله ، ولم يأمره إلا بالبحث والنظر ، والكد والعمل بقصد الإصلاح والتعمير « وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ »^(١) .

(١) الآية ٢٢٠ من سورة البقرة .

مثل من تأمخ السابقين :

وقد كان ما أخذ به الأمم السابقة ، وقبحه منهم ونهاه عليهم خاصاً بالابتداع في العقائد والعبادات والحل والحرمه ، ولم يكن شيء منه مما يتصل بزينة الحياة التي أخرج لعباده أو بنموها وتقدمها ، فهو لم ينكر مثلاً على أهل سبأ أن تكون لهم جنتان عن يمين وشمال . ولم ينكر على قارون أن كان له من الكنوز ما إن مفاحه لتنوء بالعصبة أولى القوة ، بل نرى في القرآن الكريم امتنانه سبحانه على داود بإلآة الحديد له ، ونرى أمره إياه بصنع الدروع السابقة الواقية ، ثم نراه سبحانه يرضى عن دعوة سليمان : « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي » (١) ويفسح له مجالها ، فيسخر له الريح تجري بأمره رخاء حيث أصاب ، ويسيل له عين القطر ، ويسخر له الجن يعملون ما يشاء من محاريب وتمائيل وجنان كالجواب وقبور راسيات ، ثم يطعمه في المزيد ويغريه بالعمل .

« أَعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشُّكُورُ » (٢) .

موضع النظر على الأسم السابقة :

نم : لم ينكر الله على أحد من خلقه ابتداع شيء من متع الحياة الطيبة ، ولا من وسائل قوتها واتساع عمراتها ، وإنما كان الذي أنكره ابتداع الناس فيما بين ورسم ، وتعبد به عباده في العقيدة والعمل ، والحل والحرمه .
أنكر على من تخيلوا أن في بعض المخلوقات روحاً من ألوهية الله بها كان في نظرهم إلهاً أو بعض إله ، وبها استحق أن يعبد ، وأن يشفع عند الله ، وأن يقرب إليه زلفى .

(٢) الآية ١٣ من سورة سبأ .

(١) الآية ٣٥ من سورة ص .

وأنكر على من غيروا وبدلوا في رسوم العبادة وكيفيتها ، فصبوا بما لم يشرع وغيروا فيما شرع ، فكانت صلاتهم عند البيت مكاء وتصدية ، وطاقوا به عرايا ، وحرموا ما أحل الله وقالوا : « هَذِهِ أَنْعَمٌ وَحَرْتُ حِجْرًا لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ » (١) .

هذا وحده هو الابتداع في الدين ، هو الابتداع الذى يخرج به المؤمن عن دائرة الرسالة الإلهية ، هو الابتداع الذى يعتصب به المبتدع حق الله فى تشريع هوله وحده ، هو الابتداع الذى به يضع المبتدع نفسه موضع من يرى أن العبادات أو العقائد — التى رسمها الله ليتقرب بها العباد إليه — ناقصة أو فاسدة ، فأكلها أو أصلحها يبتدعه ؛ أو موضع من يرى أن الرسول الذى اصطفاه الله لتبليغ دينه قد قصر فيما أمر بتبليغه ، وحجز عن عباد الله بعض ما يقربهم إليه .

ولقد كان هذا الابتداع هو السبب الوحيد فى نسيان الأمم السابقة شرائع الله وأحكامه ، هو السبب الوحيد فى اندراس العقائد والعبادات ، وفى التحلل من قيود الحل والحرم ، وانزاع التدين من القلوب ، وبذلك انقطعت صلهم بالخالق ، وصار أساس التعامل بينهم القوة الناشئة ، والطفانيان المزرى بالإنسانية .

كلمة « برعة » فى مجتمعتنا :

هذا . وقد جرت على ألسنتنا من قديم كلمة (بدعة) ، وأخذنا بعض الناس عامة فى العبادات والعبادات ، وحرموا باسمها كثيراً من العادات الطيبة ووسائل الحياة القوية ، وأهدر بعض آخر قيمتها باسم حرية الرأى ، وامتدت إلى العقيدة فأفسدتها ، وإلى العبادة فخرقتها أو أهملتها ، واستباح المنتسب

(١) الآية ١٣٨ سورة الأنعام .

للإسلام بهذا الروم الخلدع أن يعتقد ما يشاء ، وأن يبسد أو لا يبسد كما يشاء ،
وتبعاً لاختلاف المنتسين إلى الدين في هذا الموقف اختلفت الأمة على نفسها
وصارت شيعاً وأحزاباً ، لا أقول في الإقليم والإقليم ، وإنما نرى في الإقليم
الواحد ، ونسمع طمن بعض المتدينين في بعض بالإلحاد والزندقة والتزمت ،
وبذلك تفرقت القلوب وضعت الوحطة ، وتعرض الدين للتلاشى كما تعرض
له من قبل .

الشخصية الإنسانية العامة للمسلمين :

وسر المسألة أن للمجتمع الإسلامى شخصية خاصة وشخصية عامة . بل
لكل مجتمع نى دين شخصيتان : شخصية إنسانية عامة يشاركه فيها سائر
المجتمعات الانسانية وهو — من هنا الجانب ، وبذلك الشخصية — له وعليه
أن يفكر فيما يصلح شأنه الانسانى ، ويجعله ذا مركز في الحياة ، يجارى به على
الأقل إن لم يسبق سائر المجتمعات البشرية .

عليه أن يفكر في طرق الإصلاح الزراعى والصناعى ، وتسيق موارد
الاقتصاد . وتركيز قوته بالوسائل والمعدات التى تحفظ عليه وطنه واستقلاله ،
وتقيه عادية الطامعين المغيرين على الناس بغير حق .

عليه أن يفكر فيما يلائم عصره من طرق التنقيف وخطط التعليم بما يوسع
مدارك أبناء الشعب ، ويصل بهم إلى الثقافة النافمة من أقرب الطرق
وأيسرها ، وليس له أن يجمد على ما ورث من ذلك عن آباءه وأجداده ،
ويقف مكتوف اليد دون أن يسلك طريق الاختراع والابتداع فيما يحقق له
العزة والمجد من وسائل الحياة . وإن كل ما يحدثه في هذا الجانب من المخترعات
التي لم يسبق بها يكون محفوظاً له في تاريخ العاملين على ترقية شعوبهم ، ويكون

له في الوقت نفسه من الثواب عند الله بقدر ما ينتفع العباد بمخترعاته وإنتاجه .
وقد ترك الله في شرعه هذا الجانب من الحياة للتفكير البشري ، ولم يقيد فيه بتشريع معين ولا أسلوب خاص ، بل دعاه إلى التفكير والنظر فيما يصلح شأنه ، على حسب الإيجاعات الزمنية والوسائل العصرية المتبدلة المتغيرة ؛ ولعل ذلك هو المقصود بمثل قوله عليه السلام : « أنتم أعلم بشئون دنياكم » ، وإذن ؛ ليس لنا أن نقول عن شيء يقع في هذه الدائرة إنه لم يفعله الرسول ولا أحد من خلفائه ، فلا تفعله ؛ ذلك بأنهم لم يفعلوه لأن زمنهم لم يطلبه ، ولم تخلق لديهم بواعث عمله أو التفكير فيه . ومحال على الرسول وخلفائه أن يتعرض تقديمهم في الحياة شيء لا يمس عمله وعقيدته ولا عبادة ، ولديهم وسائله والقدرة عليه ، ثم لا يعملوه بحجة أن الله لم يأذن لهم فيه !

وقد وافق الرسول عليه السلام سلمان الفارسي فيما أشار به من حفر الخندق حول المدينة حينما جاءتهم الأنبياء بتجميع الأحزاب لمهاجتها ، واشترك عليه السلام بشخصه في الحفر وقل الأثرية !

وما مشروعت عمرين الخراب — في تنظيم الدولة وإتخاذ الجيوش وترتيب الخراج ، وجس ما أظاه الله على المؤمنين ، وتعيين الولاة وتغييرهم — إلا أثر من آثار هذا الإطلاق التي كانوا يؤمنون أن الله تركهم عليه ، يبحثون به ما يحتاجون إليه من الشئون الزمنية .

وهذا الإطلاق استطاعوا في وقت وجيز أن يقتحموا الحصون ، ويدكروا صروح الظلم وعروش الفساد والظلم ، وأن يثبتوا أقدامهم فيما استطاعوا أن يثبتوا أقدامهم فيه من أرض الله الواسعة ، فدانت لهم قوى الفساد في الأرض ، وأيقظوا الإنسانية الفاضلة من نومها ، وأخذت تعمل بوجههم

وإرشادهم في أرض الله ، حتى أظهرت ما أظهرت من أسرار الله في كونه وانتفع بها الناس ، وساروا على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون .

هذه هي الشخصية الإنسانية العامة التي يشارك المجتمع الإسلامي فيها سائر المجتمعات ، والتي كان الابتداع فيها وفي وسائل حياتها رائد المجد والكمال .

الشخصية الإسلامية الخاصة :

أما الشخصية الخاصة للمجتمع الإسلامي فهي الشخصية التي تحدد دائرتها العقيدة والعبادة ، وأصول المحرمات التي حظرها الدين حفظاً للعقائد والأخلاق ، وحفظاً للقول والأبدان ، وهي الأصول التي تلتئم منها الشخصية الإسلامية ولا تتحقق إلا بها . وهذه الدائرة لا تتلقى أحكامها إلا من جهة الوحي ، بياناً بالقرآن ، أو بياناً بفعل الرسول التشريعي العام ، ولا يصح التصرف البشري فيها ، لا بتغيير في كفيتهها ولا بزيادة عليها ولا بنقص منها ، وهي الدين الذي أكمله الله لعباده .

وهذه الشخصية هي التي لا يقبل فيها الابتداع بوجه من الوجوه ؛ فهي بأحكامها الخاصة المظهر الصادق للإسلامية التي يريدتها الله ، والمحافظة عليها هي السبيل الوحيد لبقائها وتمييز المسلمين بها ، ومن هنا كان الابتداع في شيء منها خروجاً عن حدودها التي رسمها الله : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ^(١) » .

وفي هذا يقول الرسول : « من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو رد » : أي مردود على صاحبه غير مقبول ؛ ذلك أن الابتداع في شيء من عناصر هذه الشخصية يتضمن خفاء كثير من أحكامها ؛ كما يتضمن كثيراً مما يشوه

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

جمالها ويلبس حقها بالباطل ، وخفاء أحكامها سبيل لاندراسها وضياعها ، وتشويه جمالها سبيل لإعراض الناس عنها ، وسخرتهم منها .

الابتداع مصدر الفرقة :

والابتداع بعد هذا وذاك ليس ذا مصدر واحد ، وإنما تعدد مصادره بمصادر المبتدعين ، وكل مبتدع يتبع في ابتداعه هواه ، والهوى متشعب النواحي مختلف الأهداف ، ومن هنا نجد الشخصية الدينية التي انتابها الابتداع لا تقف في العقيدة الواحدة أو العبادة الواحدة عند وضع واحد ، بل تعدد في أوضاعها وصورها بتعدد الأهواء التي أدخلت عليها الابتداع ، ومن ثم تصير الشخصية الدينية الواحدة — التي نزلت للتوحيد بين الناس فيما يتقربون به إلى الله الواحد — شخصيات متعددة ، تقف كل شخصية منها عند مبتدع من المبتدعين وأتباعه الذين يسلكون طريقه . ومن هنا تفقد الأمة وحدتها الدينية ، ويتحكم بين هيئاتها الابتداعية تنافس العداوة والبغضاء ، وكثيراً ما يشتد التنافس والخصام ، وتشتمل نارهما فيقع بينهم التكفير واستحلال الدماء ، وتنقلب الأمة يضرب بعضها رقاب بعض ، وقد جاء حفظاً لوحدة الأمة في هذا الجانب قوله تعالى : « وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا » (١) .

وصح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (خَطَّ خَطًّا بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ مُسْتَقِيمًا ، ثُمَّ خَطَّ خَطُوطًا عَنْ يَمِينِ هَذَا الْخَطِّ وَعَنْ شِمَالِهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَهَذِهِ السُّبُلُ لَيْسَ فِيهَا سَبِيلٌ إِلَّا عَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ آيَةَ الْكُرْعَةِ : « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ ، وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ

(١) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران .

بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ» (١). وفي ذلك تقول السيدة عائشة : (ألا إن نبيكم قد برىء من فرق دينه واحترب ، ثم تلت قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِعْمًا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » (٢) وقد عرفنا من تاريخ الأديان والشرائع أن التحريف الابتداعي قد أصابها من جهات ثلاث :

من جهة العقيدة : ومنها دخل الشرك وعبادة غير الله ودعاؤه ، والاستعانة به ، واللجوء إليه ا .

ومن جهة العبادة : ومنها دخل التغيير بلزيادة أو النقص ، والتغيير في الكيفية .

ومن جهة الحلال والحرام : ومنها حرم الحلال ، واحتيل فخلل الحرام . وإذا كانت البشرية في كل زمان هي البشرية ، ولا تخلو عن منحرف أو متمصب يمدو على شرع الله بغير علم ولا هدى ، ولا تخلو كذلك عن مجامل للمنحرفين أو المتمصبين ، فإن أشد ما أخشاه على شخصيتنا الدينية أن تسلك أمتنا بالأهواء أو التعصب مسلك السابقين ، فتطغى البدع على ديننا والانحراف على استقامتنا ، وبذلك تحق علينا كلمة الرسول : « إنكم تتبعون سنن من قبلكم شبرا بشبر ، وفراعا بذراع ، حتى لو دخلوا جحر ضب دخلتموه » .

وبعد : فهل لعلنا الفاضلين الذين يؤمنون بوحدة أمتهم في عقيدتها وعبادتها وأصول تفكيرها ، ويؤمنون بشرة هذه الوحدة الطيبة في الدنيا والآخرة ، ويؤمنون بالعاقبة السيئة لتفرق الأمة في ذلك ، وهل لزعماننا

(١) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام . (٢) الآية ١٥٦ من سورة الأنعام .

التيورين الذين يعملون في الجوانب السياسية والاقتصادية والحربية على التركيز، وتوحيد الكلمة والمنهج ، هل لم جميعاً أن ينظروا إلى هذا الجانب الديني أيضاً ، وعمالوا بإيمانهم وحكمتهم على إحيائه سليماً تقياً ، وعلى وحدة المسلمين فيه ، والرجوع بهم إلى المحجة البيضاء التي تركها الرسول ، وظلت قائمة بمصادرها الخالدة من كتاب وسنة ؟ .

هذا ما أرجو أن يعمل عليه الزعماء والعلماء ، حتى يحققوا للإسلام الوحدة التي رسمها الله ، ويفوزوا بتوفيقه ورضاه .

ليلة نصف شعبان

يذكر الناس فضائل كثيرة لليلة النصف من شهر شعبان ،
ويؤدون فيها صلاة بنية خاصة ، ويدعون بدعاء مشهور ،
ويقولون : إن هذه الليلة هي الليلة المباركة التي يفرق فيها
كل أمر حكيم ويبرم ، نرجو من فضيلتكم بيان الخطأ
والصواب في هذه الاعتقادات والأعمال .

* * *

اللبوة المباركة في القرآن:

قال تعالى في أول سورة الدخان : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ ، إِنَّا
كُنَّا مُنذِرِينَ ، فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا ، إِنَّا كُنَّا
مُرْسِلِينَ ، رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » (١) .

هذه إحدى آيات ثلاث ، جاءت في القرآن تتحدث عن إنزاله وعن الزمن
الذي أنزل فيه ، والآية الثانية هي قوله تعالى : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ »
والآية الثالثة قوله تعالى : « شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ » وهدف
الآيات الثلاث تأكيد أن القرآن لم يكن — كما كان يزعم منكرو الرسالة —
من صنع محمد ، وإنما هو من عند الله ، أنزله بعلمه وحكمته هدى للناس وبينات
من الهدى والفرقان .

(١) أول سورة الدخان .

وقد وصفت الآية الأولى الليلة التي أنزل فيها بأنها « ليلة مباركة » وهي الصفة التي وصف بها القرآن في قوله تعالى : « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ، مُصَدِّقٌ لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَنْذِيرٌ لِّأُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا » . وسُميت في الآية الثانية « ليلة القدر » وهو الشرف وعلو المكانة ، وبينت الآية الثالثة أن شهر تلك الليلة هو شهر رمضان ، الذي فرض الله على المؤمنين صومه ، تذكيراً بنعمة إنزال القرآن وشكراً لله عليها .

الروايات والآراء :

ومع وضوح الاتساق بين هذه الآيات الثلاث هكنا وتساؤها ، وشدها بعضها أزر بعض في تقرير أن القرآن أنزله الله على الناس في ليلة مباركة ، ذات قدر وشرف ، وأن رمضان هو شهر تلك الليلة ، مع وضوح هذا نرى الروايات والآراء خلقت في كتب التفسير حول هذه الآيات جواً اضطرت فيها صطراعا أثار على الناظرين في القرآن عبارات طمس عليهم محورها الذي تدور عليه ، وباعتت بينها في الهدف الذي ترمى إليه .

وكان من ذلك ما قيل وذاع بين الناس أن « الليلة المباركة » في الآية الأولى ، هي « ليلة النصف من شعبان » وأن الأمور الحكيمة التي تفرق فيها هي الأرزاق والأعمار وسائر الأحداث الكونية التي يقدرها الله ، ثم يظهر ما يقع منها في العام للمنفذين من الملائكة الكرام !! ويمتد الكلام إلى التفرقة بين التقدير الذي يحصل في تلك الليلة والتقدير الذي يروى أيضاً عن ليلة القدر ، ثم إلى الفرق بين كل من هذين التقديرين اللذين يحصلان في هاتين الليلتين : « ليلة النصف وليلة القدر » . وبين التقدير الأخرى لهذه الأحداث يمتد الكلام

في الفرق بين هذه التقديرات الثلاثة بما أعتقد ويستقد كل مؤمن أنه خوض في أمر محجوب ، وهجوم على غيوب استأثر الله بملها ولم يرد بها نص قاطع من قبله .

الناس في ليلة النصف :

وكان منه أيضاً ، اعتقاد العامة وأشباههم ، أن ليلة النصف من شعبان ليلة ذات مكاة خاصة عند الله ، وأن الاجتماع لإحيائها بالذكر والعبادة والدعاء والقراءة مشروع ومطلوب ، وتبع ذلك أن وضع لهم في إحيائها نظام خاص : يجتمعون في المسجد عقب صلاة المغرب ، ويصلون صلاة خاصة باسم « صلاة النصف من شعبان » ، ثم يقرأون بصوت مرتفع سورة معينة هي « سورة يس » ، ثم يتهلون كذلك بدعاء يعرف « بدعاء النصف من شعبان » يتلقنه بعضهم من بعض ، ويحفظونه على خلل في التلقين وفساد في المعنى ، ويكررونه ثلاث مرات : إحداهما بنية طول العمر ، والثانية بنية دفع البلاء ، والثالثة بنية الإغناء عن الناس . ويستعد العامة أن التخلف عن المشاركة في هذا الاجتماع نذير يقصر العمر وكثرة البلاء والحاجة إلى الناس . ويتنزه بعض تجار الكتب ليلة النصف فرصة ، يطبعون فيها سورة يس مع الدعاء ، ويكلفون الصبية توزيعها في الطرقات والمركبات والمجتمعات ، منادين على سلتهم « سورة يس ودعاها بخمسة ملين ١١ » .

دعاء نصف شعبان :

وإذا كنت ممن لم يوقوا إلى قراءة هذا الدعاء أو سمعاه فأعلم أنهم يطلبون فيه من الله نحو ما كتبه في أم الكتاب من الشقاوة وتبديلها سعادة ،

والحرمان وتبديده عطاء ، والإقتار وتبديده غنى . ويذكرون في تبرير هذا الطلب وحيثياته أن الله قال في كتابه : « يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ »^(١) وهو تحريف واضح للكلم عن مواضعه . فإن هذه الآية سبقت لتقرير أن الله ينسخ من أحكام الشرائع السابقة ما لا يتفق واستعداد الامم اللاحقة . وأن الأصول التي تحتاجها الإنسانية العامة — كالتوحيد والبعث والرسالة . وتحريم الفواحش — دائمة وثابتة . وهي « أم الكتاب » الإلهي الذي لا تغيير فيه ولا تبديل . وإذن لا علاقة لآية المحو والإثبات بالأحداث الكونية حتى تحشر في الدماء ، وتذكر حيثية للرجاء .

شهر شعبان :

والذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم . وحفظت روايته عن أصحابه . وتلقاه أهل العلم والتمحيص بالقبول إنما هو فضل شهر شعبان كله . لا فرق بين ليلة وليلة . وقد طلب فيه على وجه عام الإكثار من العبادة وعمل الخير . وطلب فيه الإكثار من الصوم على وجه خاص . تدريباً للنفس على الصوم . وإعداداً لاستقبال رمضان . حتى لا يفتأ الناس فيه بتغيير مألوفهم فيشق عليهم . وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم : « أى الصوم أفضل بعد رمضان ؟؟ » قال : شعبان لتعظيم رمضان . وتعظيم رمضان إنما يكون بحسن استقباله والاطمئنان إليه بالتدرب عليه وعدم التبرم به . أما خصوص ليلة النصف ، والاجتماع لإحيائها وصلاتها . ودعاؤها فإنه لم يرد فيها شيء صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يعرفها أحد من أهل الصدر الأول .

(١) أواخر سورة الرعد .

رأى الشيخ محمد عبده :

ويجدر بي أن أسوق هنا ما كتبه الشيخ الإمام عن « الليلة المباركة » في تفسيره « جز عم » قال أجزل الله ثوابه :

« أما ما يقوله الكثير من الناس — من أن الليلة المباركة التي يفرق فيها كل أمر حكيم هي ليلة النصف من شعبان ، وأن الأمور التي تفرق فيها هي الأرزاق والأعمار ، وكذلك ما يقولونه من مثل ذلك في ليلة القدر — فهو من الجرأة على الكلام في الغيب بغير حجة قاطعة ، وليس من الجائز لنا أن نعتقد بشيء من ذلك ما لم يرد به خبر متواتر عن المعصوم صلى الله عليه وسلم ، ومثل ذلك لم يرد ، لاضطراب الروايات وضعف أغلبها ، وكنب الكثير منها ، ومثلها لا يصح الأخذ به في باب العقائد . ومثل ذلك يقال في بيت العزة ، ونزول القرآن فيه جملة واحدة في تلك الليلة ، فإنه لا يجوز أن يدخل في عقائد الدين لعدم تواتر خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز لنا الأخذ بالظن في عقيدة مثل هذه وإلا كنا من الذين قيل فيهم : « إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ » نعوذ بالله . وقد وقع المسلمون في هذه المصيبة ، مصيبة الخلل بين ما يصح الاعتقاد به من غيب الله ويمد من عقائد الدين ، وبين ما يظن به للعمل على فضيلة من الفضائل . فاحذر أن تقع فيه مثلهم » .

يجدرنا الأستاذ الإمام أن ننزل في عقائدنا على حكم الظن ، فإن الظن لا ينبع منه اليقين ، وإن الظن لا يعنى من الحق شيئاً ، وإن الاعتقاد بالظن قول على الله بغير علم . والقول على الله بغير علم صنو الإثم والبغى عند الله . وقد كان هذا هو منهج الإمام في العقائد ، ومنهجه في تفسير كتاب الله : سير في المحجة الواضحة . واعتقاد بالحجة القاطعة . وبعد بكتاب الله عن الظنون والأوهام . ورحمة الله على الإمام . والسلام على من اتبع الهدى .

موالد المشايخ

ما حكم الدين فى إقامة الموالد للمشايخ ووضع الشمع
والمناديل على مقاماتهم ؟ .

* * *

ابتداع الموالد فى عهد التأخر :

الموالد : هى هذه الحفلات الصاخبة ، أو المجتمعات السوقية العامة ، التى
ابتدعها المسلمون فى عهدهم المتأخرة باسم تكريم الأولياء وإعلان قدرهم
ومكاتبهم ، عن طريق تقديم النذور والقرايين وذبح الذبائح ، وإقامة حفلات
الذكر ، وعن طريق الخطب والقصص والمناقب والأناشيد ، التى تصور
حياة الولى ، وتصف تنقله فى ممارج الولاية ، وما يتحدث به الناس عنه
ويضاف إليه من كشف وخوارق وكرامات .

تقام تلك الحفلات لأولياء المدن ، ولكثير من أولياء القرى ، وقد تقام
حفلة الميلاذ فى السنة الواحدة للولى الواحد مرتين فأكثر . ولهذا الموالد على
المعوم عشاق يضعونها فى مصاف الشئون الدينية التى يتقربون بها إلى الله عن
طريق الولى ، فيحفظون تواريحها ، ويهبتون طول العام لها ، حتى إذا ما حل
وقها تراهم يحزمون أمتعتهم ، ويرتحلون بقضهم وقضيضهم ، برجالهم ولسأهم ،
بشيوخهم وشبانهم . ويلقون بأحلامهم — كما يقولون — على شيال الجمول
صاحب الموالد ، تاركين بيوتهم ومصالحهم فى قراهم ومزارعهم مدة تتراوح
بين أسبوع وأسبوعين .

والمشايخ الأولياء — من جهة تعلق الناس بهم ، والعناية بموالدهم — على قيم مختلفة ودرجات متفاوتة ، فمنهم من يعظم عند الناس جاهه ، ويمتد في نظرم سلطانه ، ويتسع صدره لكل لون من ألوان الحياة ، ولكل رغبة من رغبات الطوائف ، حتى لقد ترى حفلات المقامرين والمقامرات بجانب حفلات المدمنين والمدمنات ، وبجانبها حفلات الذاكرين والذاكرات ، والخليعين والخليعات ، والراقصين والراقصات ، ويجوس خلال الجميع المتسولون والمتسولات ، والنشالون والنشالات . وكل ذلك يضع في الموالد ، وعليه تقام ، وإليها يهرع الناس باسم الولاية وتكريم المشايخ .

مبادة للمفسر :

ومهما قال عشاق الموالد ، والمتكسبون بها ومروجوها — من أن فيها ذكر الله والمواعظ ، وفيها الصدقات ، وإطعام الفقراء — فإن بعض ما نراه فيها ويراه كل الناس — من ألوان الفسوق وأنواع المخازي ، وصور التهلك ، والإسراف في المال — يحتم على رجال الشئون الاجتماعية ، وقادة الإصلاح الخلقى والدينى المبادرة بالعمل على إنهاؤها ووضع حد لمخازيها ، وتطهير البلاد من وصتها . ولقد صارت بحق — لسكوت العلماء عنها ، ومشاركة رجال الحكم فيها — مبادة عامة تهتك فيها الحرمات ، وتراقق في جوانبها دماء الأعراس ، وتمسخ فيها وجوه العبادة ، وتستباح البدع والمنكرات ، ولا يقف فيها أرباب الدعارة عند مظهر أو مظهرين من مظاهر الدعارة العامة ، وإنما ينكرون ويبتدعون ما شاء لهم الهوى من صور الدعارة المقوضعة للخلق والفضيلة .

ومن أشد ما يؤلم ، أن نرى كثيراً من تلك المناظر الداعرة تطوق

في المدن معاهد العلم والدين ومساجد العبادة والتقوى ، على مسمع ومرأى من رجال الحكم ورجال الدين أرباب الدعوة والإرشاد .

مقامات الأولياء :

أما وضع الشمع والمناديل على مقامات الأولياء فينبغي أن يعرف أولاً : أن الدين لا يعرف شيئاً يقال له « مقامات الأولياء » سوى ما يكون للمؤمنين المتقين عند ربهم من درجات ، وإنما يعرف كما يعرف الناس أن لهم قبوراً ، وأن قبورهم كقبور سائر موتى المسلمين ، يحرم تشييدها وزخرفتها وإقامة المقاصير عليها ، وتحرم الصلاة فيها وإليها ، والطواف بها ، ومناجاة من فيها ، والتمسح بجدرانها ، وتقبيلمها والتعلق بها ، ويحرم وضع أستار وعمائم عليها ، وإيقاد شموع أو ثريات حولها . وكل ذلك — مما نرى ويتهافت الناس عليه ويتسابقون في فعله على أنه قرينة لله أو تكريم للولى أو قرينة وتكريم — خروج عن حدود الدين ، وارتكاب لما حرمه الله ورسوله في العقيدة والعمل ، وإضاعة للأموال في غير فائدة ، وسبيل للتغريب بأرباب العقول الضعيفة ، واحتيال على سلب الأموال بالباطل

أما بعد — فهذا هو حكم الدين في الموالد ، وهذا فيما يصنع بمقامات الأولياء . فمتى يتنبه المسلمون ويتقربون إلى الله بما يرضاه الله ، وتقرب به إليه أولياؤه الذين آمنوا وكانوا يتقون ؟

الذكر بكلمة «أه»

وهذا سؤال يطلب فيه صاحبه بيان المعنى المقصود من ذكر الله الذى طلبه القرآن وحببه وامتح أهله .
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا » (١)
« وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ » (٢) « وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا
وَالَّذِينَ كَرَّاتٍ » (٣) وهل منه هذا اللون الذى نراه ونسمعه من بعض المنتسبين إلى طوائف الصوفية فى الموالد والمجتمعات التى تعرف عندهم باسم الحضرات وهل يصح الذكر بكلمة :
(أه) أو بكلمة : (لا إله إلا الله) ؟

* * *

والجواب : أن الأصل فى ذكر الله هو استحضر عظمته وامتلاء القلب بجلاله وجماله ، وطريقة النظر والتفكير فى بديع الصنع المحكم ، وآثار القدرة الباهرة ، والحكمة البالغة ، والسلطان النافذ ، وهو بهذا المعنى أثر الإيمان الحق ، وأساس المراقبة الصادقة ، والباعث على كل خير ، ويقابله الغفلة عن تلك العظمة ، والغفلة عن تلك العظمة أثر لضعف الإيمان ، وسبيل للرين على القلوب .

وكثيراً ما يطلق الذكر على التعبير اللسانى عن تلك العظمة باسم من

(١) الآية ٤١ من سورة الأحزاب .

(٢) الآية ٤٥ من سورة التكبوت .

(٣) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب .

أسماء الله الحسنى التي سمي الله بها نفسه في كتابه ، أو سماها بها رسوله . وهذا هو ما يعرفه الناس اليوم من كلمة : « ذكر الله » ، ولكن هذا الذكر اللساني لا يحصل صاحبه على حظ الناكرين عند الله إلا إذا كان ترجمة معبرة عن الذكر القلبي ، وفي غير ذلك يكون حجة على صاحبه ، وذنبا يحاسب عليه ، وأشد منه في المؤاخنة به هذا اللون الذي نراه في الموالد والمجتمعات المعروفة باسم (الحضرات) ، وإن من يسمعه ويرى القائلين به لا يتردد في أنه نوع من الهزل والتثيل الصاحب ، والصياح المنكر الذي لا يمكن أن يكون معبرا عن خاصة ذكر الله في قلوب المؤمنين : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ » (١) ، « أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ » (٢) .

أما الذكر بكلمة : « أه » — بفتح الهمزة وسكون الهاء — فهي لفظ مهمل ليس له معنى في اللغة ، وليس قطعاً من أسماء الله الحسنى التي وردت في الكتاب ، أو صحح ورودها عن الرسول عليه السلام . وذكر الله عبادة ، ولا يصح لنا أن نعبده إلا بما أذن لنا أن نعبد به ، وإذن فالذكر بها كالذكر بالأسماء المحرفة ، والمد المغير للحروف والكلمات ؛ فكلاهما ذكر فاسد وذكر حرام . وأخشى أن يكون المتمسكون بألوان هذا الذكر من الذين أمرنا الله بتركهم والإعراض عنهم : « وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » (٣) . ألا وإن تسمية الله بغير ما لم يسم به نفسه ، والتحريف فيما سمي به نفسه ، لمن أظهر صور الإلحاد في أسمائه .

(١) الآية ٢ من سورة الأنفال . (٢) الآية ٢٨ من سورة الرعد .

(٣) الآية ١٨٠ من سورة الأعراف .

هذا . وأرجو أن يهتم العلماء من رجال الصوفية بهذا الجانب ، وأن يعملوا على منع الذكر بالأسماء المخترعة أو المحرفة ، وأن يطهروا مجتمعات الذكر من صور المهازل الكثيرة التي نراها في الموالد والحضرات ؛ حتى تكون صورة صحيحة لجمال الإسلام وروعة العبادة ، وسبيلا لقبول الذكر ، ورضا الله والإقامة عليه .

وبعد : فكم في الموالد والحضرات من عادات سيئة ، وبدع منكورة لا يرضى بها الله ، ولا يعلمن إليها المؤمنون ، والخير كل الخير أن يتحرى المؤمن في عبادته كلها ما رسم الله لعباده وبينه رسوله ، ودرج عليه المسلمون الأولون .

طيران الموتى بالنعش

يتحدث كثير من الناس عن طيران بعض الموتى ، وهم محمولون على أعناق الرجال ، وعن تراجع النعش بحامله إلى الوراء ، ويتحدثون عن ثقله مرة ، وخفته أخرى ، وتنتشر هذه الأحاديث ، وتأخذ بين الناس صبغة الواقع الصحيح ، كما يأخذ الموتى في معتقداتهم مكانة الأولياء الذين تبدو كراماتهم الحسية . وكثيرا ما ينشأ عن ذلك إقامة أضرحة هؤلاء الموتى باسم الولاية ، وتصبح تلك الأضرحة مزارات تلتمس بركاتها ، ويدعى من فيها ، ويتجه إليه في قضاء الحاجات ودفع الملمات والكروب ، كما يصبح للضريح أيضاً خدم وموظفون ، يتلقون النذور والصدقات باسم ساكنه .

وقد سألتى الكثيرون أن أبين لهم موقف الدين من هذه الأمور .

* * *

أخبار بلوغ غيرها الزيف :

والواقع أن صدق هذه الأخبار لا يكفي فيه مجرد سماعها ، ولا مجرد رؤية النعش وهو محمول على الأعناق يتقهقر إلى الوراء أو يتقدم إلى الأمام ، فضلا عن سماع طيرانه في السماء . لا يكفي سماع شيء من هذا في تصديقه ؛ فالناس مولعون بتناقل الأخبار الغريبة ، وفيهم من هو قابل لتصديق كل شيء

يسمعه ، فينقله ويتحدث به ويقسم عليه . إن صدق الأخبار يحتاج إلى الوثوق بصدق حاملي النعش ، والوثوق بسلامة نفوسهم من الانفعالات الخاصة ، التي تورث الضعف في أعصابهم ، وتجعلهم يتقهقرون أو يندفعون إلى الأمام بغير انتظام ، والوثوق بأنه ليس لهم نوايا خاصة في إشاعة أن الميت له عند الله منزلة ، يبني له بها ضريح ، وتصنع له مقصورة ، وتفتح أبوابه للزيارة والندور ، وتقام له الموالد والليالي ، إلى غير ذلك مما يكون في واقعه مورد رزق جديد للحامليه ، وإلى من أوعز إليهم بإيجاد هذا المظهر .

لم يطرحت محمول في سيارة :

ومن الغريب أننا لم نسمع بذلك إلا في القرى ؛ حيث تحمل الموتى على الأعناق ، وإلا في عصورنا المتأخرة التي اتخذت فيها هذه المظاهر سبيلا للارتزاق ، وسبيلا للتغريب بضعفاء العقول ؛ فلم نسمعه عن ميت محمول في سيارة أو قطار أو في طائرة ، لم نسمعه عن باخرة قافلة من بيت الله الحرام ، وقد فاضت فيها روح حاج تقى نقي له بالله صلة خاصة ، لم نسمع أن جثته ثقلت أو امتنعت عن أيدي الذين يقذفونه في البحر ، حتى يحفظ من الحيتان والأسماك ، ويدفن في القبور العادية .

لم يطرأ أمر من الصحابة :

لم نسمع شيئاً من ذلك عن أحد من الربانيين الذين ماتوا في العصور الأولى للإسلام ، خير القرون ، وعلى رأسهم الخلفاء الأربعة ، وحماة الإسلام من الصديقين والشهداء والصلحين . وإذن فنحن في حل من تكذيب كل ما نسمع من هذا القبيل ونرفضه ولا نعنى بالبحث عن أسراره وأسبابه . والإيمان متى فارق الحياة انقطعت صلته بالدنيا ، وصار أمره لله وحده .

ومن غريب الأمر أن مثل هذه الأقاويص المخترعة لا تروج إلا في زمن
التقهقر الفكري ، وانصراف الناس عن العمل الجاد المثمر ، ولا تروج
إلا في بيئات خاصة عرفت بالسداجة وتصديق كل ما يقال .

وبعد :

فنصيحتي للسائلين أن يتجهوا بأسئلتهم نحو ما ينفعهم في دينهم وديارهم ،
وليعلموا أن الحياة — حياة السائل ، وحياة المجيب ، وحياة القارئ والمستمع —
أعز من أن تضيع في السؤال والجواب عن طيران الموتى أو تقهقرهم أو تقدمهم ،
وليس في النعش سوى جنة هامة ذهبت روحها إلى خالقها ، وهو وحده العليم
بجهاها ما لها وما عليها « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ، إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ
وَالْأَفْئَادَ كُلُّهُ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » .

انتفاع الموتى بقراءة القرآن

يقراً كثير من الناس القرآن ثم يهبه للميت ، فهل
ينفعه ذلك ؟

* * *

آيات وأحاديث :

تعرف هذه المسألة بمسألة إهداء ثواب العبادة للموتى ، وقد اختلفت
فيها آراء العلماء ، ومنشأ الاختلاف أنه وجد في القرآن الكريم آيات تبين
سنة الله في الثواب والعقاب ، وفي تبديل السيئات بالحسنات، ووجدت أحاديث
صحيحة صريحة في أن الوالدين ينتفعان بصدقة ولدهما أو صومه أو حجه عنهما ؛
فن الآيات قوله تعالى : « لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ » (١) . وقوله :
« قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا » (٢) . « إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ
وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ » (٣) . وقوله :
« أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى ، وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَكْدَى ، أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهوَ
يُرَى ، أَمْ لَمْ يُنْبِئْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ، وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ، أَلَا تَزِرُ
وَأَزْرَةً وَزَرَ أُخْرَى ، وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ، وَأَنْ سَعْيُهُ سَوْفَ
يُرَى ، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءُ الْأَوْفَى » (٤) .

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة . (٢) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة الشمس .
(٣) الآية ٧٠ من سورة الفرقان . (٤) الآيات ٣٣-٤١ من سورة النجم .

فهذه الآيات ونحوها ظاهرة في أن الإنسان لا ينتفع إلا بسعيه وعمله الذي يزكي نفسه بالنية الطيبة والإخلاص لله .

أما الأحاديث التي وردت في الموضوع فكلها تدور حول الجواب عن سؤال واحد . هو : هل ينتفع أبي وأمي إذا صمت أو تصدقت أو حججت عنهما ؟ وكان الجواب : نعم ينتفع ذلك .

اختلف العلماء :

وأمام هذه الآيات وتلك الأحاديث اختلفت آراء العلماء . فرأى فريق أن الآيات مقدمة في العمل على الأحاديث ، والأحاديث ليس لها قوة الحكم على الآيات ، وبذلك قرروا أن الإنسان لا ينتفع بعمل غيره أيا كان ذلك العمل ، وكيفما كان ذلك الغير .

ورأى فريق آخر أن الأحاديث صريحة في انتفاع الوالدين بصدقة ولدهما أو حجه أو صومه عنهما ، ثم قالوا : لا فرق بين الولد وغيره ، وبذلك قرروا أن الإنسان ينتفع بعد موته بعمل غيره متى أهدى ثوابه إليه ، وإن لم يكن من ولده وقالوا : إن الثواب ملك للعامل ، فله أن يتبرع به ويهديه إلى أخيه المسلم ، ثم خرج هؤلاء الآيات تخريجا أوهن من موقفهم أمام المانعين . وكذلك كان موقفهم في قياس غير الولد — الذي لم يرد به نص — على الولد الذي ورد به نص مع وجود الفارق بينهما .

أما الدعاء فهو عبادة مستقلة ، ثوابها للداعي فقط ، والمدعوه إنما ينتفع بالاستجابة إذا حصلت ، والاستجابة إذا حصلت ليست أثرا لإهداء الداعي ثواب دعائه للميت ، وإنما هي شأن خاص بالله للأحياء والأموات . أما القول بملكية الثواب للعامل فواضح أنه ليس ملكا بالمعنى المتعارف في متاع

الدنيا لصاحبه نقله وتحويله ، فهو توجيه فاسد . وبهذا يتبين أن إطلاق القول بجواز إهداء ثواب العمل — أيا كان من العامل وكيفما كان — لا تنهض له حجة ، ولا يستقيم له دليل .

ولد الإنسان من سعيه :

والرأى الذى أراه هو أن الآيات محكمة فى معناها ، وأنها من شرع الله العام الذى لا يختص بقوم دون قوم ، وأن الأحاديث الصحيحة التى أشرنا إليها خاصة بعمل الأبناء يهدون ثوابه للآباء ، وقد صح فى الحديث أن ولد الإنسان من سعيه ، وعمله من عمله ؛ وبذلك كان انتفاع الوالدين بعمل ولدهما، وإهداء ثوابه إليهما مما تناوله الآيات .

أما ما جرت به العادات من قراءة الأجانب القرآن ، وإهداء ثوابها للأموات ، والاستتجار على القراءة والحج ، وإسقاط الصلاة والصوم ، فكل ذلك ليس له مستند شرعى سليم . وهو فوق ذلك يقوم على النيابة فى العبادات التى لم تشرع إلا لتهديب النفوس ، وتبديل سيئاتها حسنات . وهذا لا يكون إلا عن طريق العمل الشخصى . كيف وقد صرح الجميع بأن ما اعتاده الناس من ذلك شئ حدث بعد عهد السلف ، ولم يؤثر عن أحد منهم أنه عمل وأهدى لغير الوالدين ، مع ظهور رغبتهم فى عمل الخير ، ومحبتهم لإخوانهم الأحياء والأموات ؟ والجدير بالمسلم أن يقف فى عبادته وفى شؤون الثواب ومحو السيئات عند الحد الذى ورد، فبحسنات الإنسان تذهب سيئاته ، وبتقواه تغفر ذنوبه ، ولا شأن للإنسان فى الثواب يحوله ، ولا فى السيئات يحوها .

بذع حول القرآن

في أكثر من رسالة من الرسائل التي تلقيتها يسأل
المواطنون من القراء عن حقيقة الأمر في التداوى ببعض
آيات القرآن الكريم أو الرقى بها .
كما يسألون أيضاً عن رقية المريض ببعض العبارات
الخاصة المعتادة .

وعن حكم الدين في قراءة القرآن في الطرقات العامة بقصد
الارتزاق ، مما نراه ونشاهده في كثير من المدن والقرى .
وما هو الرأي الصحيح في قراءة القرآن على المقابر ؟
وما الرأي فيما يذكر خاصاً بفضل سور القرآن أو بعضها ؟
تلك خلاصة جملة من الرسائل أعرب مرسلوها عن رغبتهم
في الإجابة على ما يسألون ، وهي كلها تدور حول هذا المعنى .

* * *

الغاية من إنزال القرآن :

ليس من شك في أن القرآن أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم لغرض
هو أسمى الأغراض وأنبها ، وهو هداية الناس إلى الحق عن طريقه ، وإخراجهم
مما هم فيه من الظلمات إلى النور .

أنزله الله ليطهر القلوب من رجس الخسوع لغيره ، ويرشد الناس إلى العقائد
الصحيحة ، وإلى العلوم النافعة ؛ وإلى الأخلاق الفاضلة التي تحفظهم وتحفظ

المجتمع من مزالق الهوى والشهوة ، وأنزله أيضاً ليرشد الناس إلى الأعمال الصالحة التي تسمو بالفرد والمجتمع إلى مكانة العزة والكرامة .

وقد أرشد القرآن نفسه إلى هذه الغاية أو الغايات في كثير من الآيات فقال تعالى : « قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » (١) « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ » (٢) .

وبذلك كان القرآن شافئاً لأمراض القلب ، التي تفسد على الإنسان حياته . وأمراض الصدور : جهل بالحق ، وشبهة تضعف الإيمان ، وشهوة تغري بالفساد . وقد تضمن القرآن الكريم بنصوصه وإرشاداته ما يعالج البشرية من جهلها وشبهها وشهواتها .

ولم يختلف المسلمون الأولون في هذه الحقيقة ، بل آمنوا بها وحددوا الغاية التي لأجلها نزل القرآن ، فأقبلوا على حفظه ودرسه ، يستخرجون نفائسه ، ويتعرفون أحكامه ، ثم أخذوا يعالجون به القلوب من رجس العقائد الباطلة ، والأخلاق الفاسدة ، ويدفعون به المجتمع إلى سبل الخير والفلاح .

ومن هنا نعلم ما كان للقرآن الكريم من أثر وتوجيه في حياة المسلمين الأولين ، بيد أن المسلمين بعد ذلك ما لبثوا أن انحرفوا بالقرآن عما أنزل لأجله ، واستخدم لأغراض لا تمت بأوهى الأسباب إليه ، ولا هي مما ينبغى أن تستخدم أو تتخذ طريقاً إليه .

(١) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٥٧ من سورة يونس .

انحراف بالقرآن عن وجهته :

انحرف المسلمون المتأخرون بالقرآن الكريم إلى جهة أخرى لم يتجه بها أحد من المسلمين الأولين ، والسبب في هذا الانحراف هو ما منى به العلماء من التعصب المذهبي ، إذ حملهم هذا على الاكتفاء بما وصل إلى أيديهم من تراث السابقين ، وقالوا : إن السابقين كفونا مؤونة البحث في آى الذكر الحكيم استنباطاً لحكم شرعى أو تفسيراً لآية ، وجعلوا بينهم وبين النظر في الكتاب حجاً كثيفاً من التقليد والتعصب للمجاهدين السابقين ، اغتراباً بفضلمهم ، وتابعمهم المسلمون في فهمهم وانجهموا بالقرآن الكريم وجهة أخرى ، حتى إننا نرى المسلمين اليوم إلا من عصمه الله — وقليل ما هم — هجروا القرآن الكريم ككتاب هداية وإرشاد ، وشاعت بينهم فكرة تقديسه من جهات أخرى هى :

جهة التداوى به من أمراض الأبدان .

وجهة استمطار الرحمة بقراءته على أرواح الموتى .

وجهة تسول الفقراء به واستغلال عاطفة الإيمان عن طريقه

هذه البدع الثلاث ، أو المنكرات الثلاثة ، كانت أترأ لهجر المسلمين كتاب الله من الجهة التى أنزل لأجلها ، وكانت فى الوقت نفسه عنواناً سيئاً على إيمان المسلمين من حيث لا يشعرون بمكانة تلك المعجزة الخالدة ، التى جعلها الله سبيلاً لإتقاد البشرية من الأوهام والخرافات .

وكانت مع هذا وذاك عنواناً على الجهل بنظام الأسباب والمسببات ، الذى نظم الله عليه العالم ، وهدى الناس إلى السير فى سبيله « أَعْطَى شَيْءٌ خَلَقَهُ يُمَّ هَدَى » (١) .

(١) الآية ٥٠ من سورة طه .

يجمل الله القرآن سبيلا لإتقاد البشرية من الأوهام والخرافات ، ويعكس
نفر من المسلمين القضية فيجعلونه سبيلا من سبل الأوهام ، وعنوانا على
الجهل بأسرار الله ونظام الله .

الربيع والعقل لا يقرانه هذا الا منحرف :

وإن تعجب فعجب أن تكتب الآية القرآنية الحكيمة في إناء ثم تمحى
بالماء . ثم يؤمر المريض بشربه ، أو تكتب قطع صغيرة من الورق ، ثم تلف
كالبرشام ، ويؤمر المريض بابتلاعها ، أو تحرق تلك القطع ويبخر المريض بها
على مرات ، أو توضع في خرقة وتعلق حجابا « في مكان معين من جسم
المريض » 11

وبهذا ونحوه اتخذ الدجالون القرآن الكريم وسيلة لكسب العيش عن
طريق يأباه الإيمان ، ويصدقه كثير من المسلمين .

وذلك فضلا عن أنه انحرف بالقرآن عما أنزل لأجله فإن فيه إفسادا
للعقول الضعيفة ، وصرفا لأربابها عن طريق العلاج الصحيح ، وتغييراً لسنة الله
في الأسباب والمسببات ، واحتمالا على أكل أموال الناس بالباطل ، وهذا
تصرف لا يقره دين ولا يرضى به عقل سليم .

فإذا تركنا هؤلاء الدجالين يعبثون في القرى والمدن بالقرآن وبالعقول
الضعيفة على هذا النحو ، وسرت في شوارع القاهرة أو غيرها من المدن فإنك
ترى المتسولين — وقد جلس أحدهم رجلا أو امرأة — في ملتقى الطرقات ،
أو مواقف المواصلات ، أو على أبواب المساجد والأضرحة ، يقرأ القرآن ،
باسطا كفه للغادين والرائحين بقصد التسول .

ترى هذا المنظر المفجع بين الأحياء ، فاذا ما ذهبت إلى المقابر رأيت ما هو أدهى وأمر ، رأيت الفقراء من حملة القرآن يتسابقون إلى المقبرة ، وقد اندسوا بين أفواج الزائرين والزائرات ، يساومونهم على مقدار ما يقرأون ، ومقدار ما يأخذون ثمناً لما يقرأون .

وفي هذه المشاهد كلها لا نسمع قرآناً وإنما نسمع هذرة في القراءة ، وإخلالاً بواجبها ، وإخراجاً للقرآن ذى الروعة والجمال إلى ذلك المنظر المزرى الذى يقزز النفوس ويجرح الصدور ، ويبعد في نظر السامعين عن أن يكون طريق الهداية والإرشاد من رب العالمين .

القرآن ودواء الأمراض البدنية :

إن الأمراض البدنية قد خلق الله لها عقاقير طبية فيها خاصة الشفاء ، وأرشد إلى البحث عنها والتداوى بها .

وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على مريض يموده ، فلما رآه طلب من أهله أن يرسلوا إلى طبيب ، فقال قائل : وأنت تقول ذلك يا رسول الله ؟ فقال عليه السلام : نعم . إن الله عز وجل لم ينزل داء إلا أنزل له دواء .

فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لإرشاداً لأمته إلى أن التداوى من الأمراض البدنية إنما يكون من طريق الطب البشرى الذى يعرف الدواء . أما القرآن فلم ينزله الله دواءً لأمراض الأبدان ، وإنما أنزله كما قال دواء لأمراض القلوب وشفاء لما فى الصدور . وإذا كانت أمراض الأبدان أمراضاً مادية، وشفائها بأدوية مادية ،

فأمراض القلوب أمراض معنوية ، وشفافؤها بأدوية معنوية . والقرآن قد
عالج مرض الجهل بالعلم . ومرض الشبهة بالبرهان . ومرض الشهوة بالحكمة .
وما التداوى فى الأمراض البدنية بالقرآن إلا كقراءة البخارى والخطبات
لنصر على الأعداء فى ميدان القتال . وإلا كقراءة ما يسميه العامة « عديّة
يس » تحصيلاً للرغبات . كلاهما وضع للعلاج المعنوى مكان العلاج المادى .
وكلاهما قلب لنظام الله فى خلقه . وعروج بالقرآن عما أنزل لأجله .

القراءة على الموتى :

أما استمطار الرحمة على الموتى فإنه لا يكون إلا بعمل مشروع كالصدقة
والصدقة . بشرط أن يكون خالصاً لوجه الله الكريم .

أما ما لم يشره الله ولم يأذن به . أو شرعه ولكن فعله الإنسان بأجر
يأخذه من أخيه الإنسان ، فتوابعه هو ذلك الأجر ولا ثواب له عند الله . وإذا
لم يكن للقراءة ثواب عند الله لا للقارىء ؛ لأنه أخذ أجره ممن استأجره .
ولا للمستأجر ؛ لأنه لم يقرأ شيئاً . فأى شيء يصل من هذه القراءة إلى الموتى ؟
إن رحمة الله للموتى شأن من شئونه الغيبية استأثر بها . ومنه وحده تعرف سبلها
وقد بين تلك السبل فى كتابه الكريم . وكل ما يفعله المرء من تلقاء نفسه
فى هذا الشأن هجوم منه على الغيب وتقول على الله بغير علم . وتحكم فيما
لا يحكم فيه إلا الله .

الفسول بالقرآن :

وإذا كان التسول بالوضع الذى نراه اليوم يهتبه فى ذاته الشرع والدين ،
وتأباه الكرامة والخلق . ولا ترضاه لنفسها أمة تريد المجد . فما بالنابذ إذا اتخذ

القرآن الكريم وسيلة له ، واعترض به المارة في الطرقات ، والمصلين في المساجد ، والراكبين في السيارات والقطارات .

علينا أن نبذل قصارى جهدنا في صيانة كتاب الله عن الابتذال ، وأن نوجه الناس إلى جهة الانتفاع بالقرآن الكريم ، وإلى ما يحفظ كرامتنا بين الأمم عن عريق الأسباب التي وضعها سبيلا للمجد والكرامة .

فضل بعض السور :

أما ما جاء عن فضل سور القرآن وتلاتها — من درجات الثواب التي يحصل عليها قارئ هذه السورة أو تلك ، مما رددته بعض كتب التفسير — فالواقع أني في قراءتي لهذه التفسير انتهيت إلى أن ما جاء في ذلك من أحاديث إنما قصد به التناسب بينها وبين ما احتوت عليه هذه السورة أو السور ، واعتزاني شك من جهة أن سور القرآن البالغ عددها ١١٤ سورة كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتحدث عن كل سورة منها بما يناسبها .

والذي نعلمه أن الرسول ما كان يرتب الثواب على مجرد القراءة ، وإنما كان يرتبه على الإيمان والعمل الصالح .

والمسألة ليست مسألة مجرد قراءة فحسب ، ولعلك تدري الحكمة القائلة :
« كم من قارئ يقرأ القرآن والقرآن يلعنه » .

وقد دفعني ما وقعت فيه من شك أن أبحث عن أصل هذه الأحاديث ، فوجدت أنها ترجع إلى أصل واحد ؛ وأن الذي يتحدث بها وتكلم بها رجل يسمى « نوح ابن مريم » .

وقد سئل في هذا فقال : إني وجدت الناس قد شغلوا بتاريخ ابن إسحاق

وقه أبي حنيفة عن القرآن فأجبت أن ألفتهم إلى القرآن ، فوضعت هذه الأحاديث حسبة لله .

الرقية وعاء ودواء :

أما الرقى بالأدعية فإنها تفسر على نوع من الدواء ، ولكنها لا تقبل على أنها دواء للمريض من الداء ، فللأدواء علاجها مما خلق الله من العقاقير .
بعد هذا البيان لا يسعى إلا أن أدعو المسلمين إلى أن ينظروا للقرآن النظرة اللائقة بمكانته ، وأن يضعوه في المرتبة السامية التي وضعه فيها المسلمون الأولون ، وأن يمحووا من أذهانهم أن آياته نزلت لدواء الأبدان ، أو لشفاء العليل ، وإنما هو هدى ورحمة وتشريع ، وتنوير للبصائر وسمو بالإنسانية ، وتقويض للشرك وهدم للباطل ونصرة للحق ، والله يهديننا سواء السبيل .

عادات المآتم

طلب إلى مسلم كريم أن أبين له وللناس حكم الشريعة فيما اعتاده الناس في المآتم، وعين على وجه الخصوص :

أولاً : حكم قراءة الصلوات ودلائل الخيرات بالأصوات المرتفعة أمام الجنازة .

وثانياً : حكم ذبح الحيوانات عند خروج الجثة من المنزل أو عند وصولها إلى المقبرة على مشهد من المشيعين .

وثالثاً . حكم إقامة المآتم ليلة فأكثر على الوجه المعروف الآن في القرى والمدن .

ورابعاً : حكم الاجتماع لإعادة التعزية فيما يعرف باسم الخميس الصغير، والخميس الكبير، وباسم الأربعاء والمواسم، وباسم الذكرى السنوية من كل عام .

وخامساً : حكم إعلان الحزن بلبس الملابس السوداء، وحمل شارات الحزن، وما يتبع ذلك من تحريم أهل الميت وأقاربه على أنفسهم بعض الأطعمة .

وسادساً : حكم ما يفعله بعض الناس باسم إسقاط الصلاة والصوم عن الميت .

وأخيراً عن المعنى المقصود من قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إياكم والنعي فإن النعي عمل الجاهلية » .

* * *

الإسلام يقر العادات الحسنة وينكر السيئة :

وفي الواقع أن الناس اعتادوا أموراً كثيرة في المآثم وغير المآثم ، ولم يعتمدوا في أكثرها إلا على مجرد الاستحسان الشخصي أو الطائفي ، وأخذت تنتقل من جيل إلى جيل حتى عمت وصارت تقاليد ، يأخذها حاضر الناس عن ماضيهم ، غير ناظرين فيها إلى أكثر من أنها سنة الآباء والأجداد ، ولم يجدوا من ينكر المنكر منها عليهم ، ولعلها وجدت من يبيحها أو يستحسنها ويقويها !! فعلها واعتادها غير المتفقهين ، وسائرهم فيها المتفقهون ، واحتملوا إثمها وإثم من ابتكرها وفعلها إلى يوم الدين !!

استقرت هذه العادات في المجتمعات الإسلامية بلونها الديني ، حتى ظن غير المسلمين أنها من شئون الإسلام ، والإسلام منها يرى . وبذلك ألصق بالدين ما ليس منه ، واستطاع الزائرون الأجانب أن يتخذوا لها رسوماً شمسية ، صوروا بها الإسلام العملي في بلادهم ، تشويهاً للمجتمع الإسلامي ، ومسحاً للإسلام . ومن هنا عظمت الجريمة وتضاعفت المسؤولية . ولكن على من تقع ؟ ومن عليها يحاسب ؟ أعتقد أن الذين تقع عليهم المسؤولية ، ويحاسبون عليها يعلمون في قرارة أنفسهم أنهم المسئولون ، المحاسبون !

جاء الإسلام وللناس عادات ، بعضها حسن طيب مفيد ، فأقرها وقواها . وبعضها سيء خبيث ضار ، فأنكرها وحاربها وألغها . وكان هذا هو شأن الإسلام في كل ماجد في ظله من عادات . الحسن يقره ويسميه « سنة حسنة » ، والسيء يدفعه ويسميه « سنة سيئة » ، وكان شأن القائمين على أحكام الإسلام وبيئاتها أن يسيروا مع العادات ، حسنها وسيئها ، على هذا المبدأ العام الذي قرره الإسلام في التقرير والإنكار . ولكن . . . !

الدعوات الشرعية :

ولمعرفة حكم الشرع في عادات المآتم ، وهو موضوع فتوانا ، ينبغي أن يعرف المسلمون أن الحكمة في تشييع الجنازة ، الذي طلبه الشرع وحث عليه ، هي الاعتاظ بالموت ، واستحضار جلاله الأخذ بالنفوس ، القاضي على غطرتها ، المذكور بيوم الحساب والجزاء « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا ، وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا » . وقد جاء في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما معناه : « اتباع الجنازة يذكر بالآخرة » .

الصمت عند الجنازة :

١ - وتحصيلا لهذه الحكمة السامية طلب الشارع الصمت من المشيعين حتى تخلص العظة إلى النفس ، ويقوى التذكر في القلب ، وفي ذلك ما ورد عن الرسول : « إن الله يحب الصمت عند ثلاث : عند تلاوة القرآن ، وعند الزحف ، وعند الجنازة » ومن هنا علم حكم العادة الأولى ، وحرم رفع الصوت في تشييع الجنازة ، ولو بالذكر وقراءة القرآن ، وطلب الاستغفار للميت . وقد روى أن أحد المشيعين لجنازة على عهد رسول الله رفع صوته بالاستغفار للميت ، فقال له الأصحاب بسمع من النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يغفر الله لك » وإذا كان رفع الصوت بطلب الاستغفار ، وهو دعاء من الحاضرين للميت ، بهذه المثابة من الإنكار ، واستحقاق صاحبه المقت والتشنيع والدعاء عليه بالحرمان من مغفرة الله ، فما بالناس يرفع الأصوات بغيره ، كالصياح والنياحة والندب وعزف الموسيقى ذات النغمات المحزنة !

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتباع الجنائز التي معها « رائة » والرائة هي المصوتة ، أى ذات الصوت ، فتشمل بعمومها النائحة والموسيقى والقارئ والذاكر ، فكل ذلك أمام الجنازة حرام ومنهى عنه .

وليس من شك فى أن هذه المظاهر — فضلا عن أنها تحول دون التذكر والانعاط — تثير الأحزان وتضاعف الأسى ، وتخلع القلوب ، وتأخذ بها عن جميل الصبر ، وفضيلة الرضا بقضاء الله .

وقد سمع عمر بن الخطاب مرة ندبا ونياحة ، فدخل مكان الصوت ، وأخذ الحاضرين بدرته حتى بلغ النائحة فضربها حتى سقط خاراها ، وقال لمن معه : « اضرب ، فإنها نائحة ولا حرمة لها ، إنها لا تبكى لشجوكم ، إنها تريق دموعها على أخذ دراهمكم ، وإنها تؤذى موتاكم فى قبورهم ، وأحياءكم فى دورهم ، إنها تنهى عن الصبر وقد أمر الله به ، وتأمر بالجزع وقد نهى الله عنه » .

ولا أدرى ماذا كان يفعل عمر لو رأى ما نرى وسمع ما نسمع : فى الشوارع ، والمقابر ، والنوادى ، ماشيات ، حافيات ، راكبات ، قد صبغن وجوههن وملابسهن ، وغيرن خلق الله ؟ .

الذبح عادة جاهلية :

٢ — أما الذبح عند خروج الجثة ، أو عند وصولها إلى القبر ، فهو عادة جاهلية ، وقد نهى النبي عنها بقوله : « لا عقر فى الإسلام » . وهو بعد ذلك لون من ألوان المباهاة والفخر فى موضع ليس محلا للمباهاة والفخر ، وللصدقة مجالها فى المكان والزمان والأشخاص .

إقامة المآتم :

٣ — أما إقامة المآتم — ليلة فأكثر على الوجه المعروف من نصب السرادقات ، والإيفاق عليها بما يظهر بهجتها — فهي قطعاً لإسراف محرم بنص القرآن، وتشتد حرمتها إذا كان وارث الميت قاصراً، يحمل كل هذه النفقات ، أو كان أهل الميت في حاجة إليها ، أو كانوا لا يحصلون عليها إلا عن طريق الربا المحرم ، ولم تكن التعزية عند مسمى المصور الأولى إلا عند التشيع ، أو عند المقابلة الأولى لمن يحضر التشيع .

الخميس والأربعين :

٤ — ومن هنا ، لم يكن معروفاً في الإسلام ما يعرف اليوم من خميس صغير أو كبير ، فضلاً عن « الأربعين والمواسم والأعياد » التي يجدد فيها الناس اليوم الأحزان ، ويعيدون بها المآتم ، ويشغلون بها الناس عن أعمالهم النافعة في الحياة .

للمرأة على زوجها :

٥٠ — ومما يضحك الشكلى في عادات المآتم إظهار الحزن بالامتناع عن صنع بعض أنواع الأطعمة أو تناولها ، وباللباس السوداء ولو برباط العنق الأسود ، وأن يستمر ذلك مدة قد تبلغ سنة كاملة ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن استدامة الحزن وإظهاره فوق ثلاثة أيام إلا لامرأة مات عنها زوجها ، فجعل لحزنها مدة عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام .

إسقاط الصوم والصوم :

٦ — وإذا كان الناس يتصرفون في أعمالهم الخاصة بحكم التعود الموروث ، والتقليد المتبع ، ويستبيحون لأنفسهم ما يفعلون من عادات ليست

إلا مهزلة من مهازل التوارث الفاسد ، فمن ذا الذى أباح لهم التصرف فى حقوق الله التى أوجبها على ميثمهم فى حياته ليزكى بها نفسه من صلاة أو صوم ، ثم استخف بها وتركها ، أو تلهى عنها ومات وهو مطالب بها ؟ أتدرى ماذا يفعلون ؟ يحسبون لها فدية ويقدمونها للفقراء باسم « إسقاط الصلاة أو الصوم » ، ثم يعبتون باحتيال مكشوف لا يخفى على أحد من الناس ، فضلا عن أحاط بكل شىء علما ، يعبتون فيشترطون على الفقير لكثرة الفدية أن يردها إليهم بطريق الهبة فى مقابلة جزء يسير يأخذه منها ، فعلى فرض مشروعية إسقاط الصلاة والصوم — والواقع أنه لم يرد بها مصدر تشريعى صحيح ولا ضعيف — فهل يعقل أن تكون تلك الخيلة عملا مشروعاً يقبله الله ويسقط به عن ميثمهم الصلاة والصوم ؟ إنه احتيال من نوع احتيال أهل السبت .

النعى مباح ومحظور :

٧ — أما النعى ، بمعنى الإخبار بالموت فقط ، فإنه شأن لا بأس به ، بل ربما كان مطلوباً ، نظراً لما فيه من مبادرة الناس إلى شهود الجنازة ، ومن مساعدة أهل الميت فى التجهيز والدفن ، ومن التعزية فى وقتها ، وفيه بعد هذا كله الإعلان بانقطاع معاملته مع الخلق ، وانتقاله إلى الخالق ، أما النعى بما وراء ذلك — من طواف النساء ليلاً أو نهاراً يندبن ويلطنن ، وبكلمات الجاهلية ، وبعتاب القضاء والقدر ، والسخط والتبرم منها — فهو محرم ومنهى عنه .

أما بعد :

فهذا ما أردت بيانه للناس من أحكام الله فى عادات المآتم . وأرجو أن يكون لإيمان المؤمنين عمل حازم يرد الناس إلى ما يرضى الله ويحفظ عليهم كرامتهم ، وينقى دينهم مما غشاه من بدع ومنكرات ، ونسأل الله التوفيق .

زيارة المقابر

تحدث معي أخ كريم فيما تجرى به عادة بعض المسلمين — كلما وافتهم الأشهر الثلاثة: رجب وشعبان ورمضان — من كثرة التردد على المقابر والأضرحة لزيارتها ، وقد امتد الحديث إلى هذه المظاهر التي ألفها الناس في المآتم ، يظن كثير منهم أنها مما يستحبه الدين ، أو يبيحه على الأقل . وكان فيما قال : إنه سمع من علماء الحلال والحرام ، فيما يختص بزيارة النساء للمقابر ، حكيم متعاضين ، سمع أنها مباحة ، وأن تمكينهن منها .حق لهن على الرجال ، وسمع أنها محرمة ، وأنهن يرجعن منها مأزورات غير مأجورات . وأنه كذلك سمع حكيم متعاضين في زيارة الأضرحة « مقابر الأولياء » : سمع طائفة من أرباب الإرشاد الديني تقررها ، وترى إباحة ما اعتاده الناس في زيارتها ، وسمع طائفة أخرى منها تنكرها أشد الإنكار ، وترى أنها من بقايا صور الوثنية التي جاء الإسلام لمحوها والقضاء عليها !!

ويقول صاحبنا: إن اختلاف العلماء هكذا — في هاتين المسألتين وغيرهما ، وفي كثير من المسائل التي ينبغي أن يكون حكمها بيناً واضحاً ، وأن يكون موقف المسلمين فيها واحداً غير مختلف — مما يوقع الناس في بلبلة دينية ، كثيراً ما تثير بينهم فتناً نحن في أشد الحاجة إلى البعد عنها ، وتطهير المجتمع منها ، وتوجيههم إلى ما يحفظ عليهم قيمة الوجود في الحياة ،

وخاصة مسألة زيارة الأضرحة ، التي تفاقم الاختلاف فيها إلى حد التكفير ، والرمي بالشرك ، والتسوية بينها وبين عبادة الأصنام في الجاهلية !! وقد طلب إلى بهذه المناسبة أن أتحدث إلى القراء عن حكم الشريعة في هذه الشؤون ، داخل إطار النصوص التشريعية الواردة فيها ، وعلى ضوء من الحكم المقصودة منها ، ويرجو أن تخف بذلك وطأة الاختلاف الذي يلهب نار الفتنة. بين المسلمين باسم الدين والدين منها برى .

وتلبية لهذه الرغبة أجيته بما يلي :

* * *

زيارة النساء للمقابر :

ينبغي أن يعلم أولاً أن زيارة المقابر كانت في أول الإسلام محرمة على الرجال والنساء ، وأنه حينما استقرت عقيدة الإسلام في القلوب ، وعرفت أحكامه وأهدافه أبيضحت الزيارة ، وجاءت فيها جملة من الأحاديث الصحيحة ، تضمنت مشروعيتها وكيفيةها وحكمتها . الحديث القائل : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، ألا فزوروها فإنها تذكركم بالآخرة » . ومنها أن عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر ، فقال لها عبد الله بن أبي مليكة : « من أين أقبلت يا أم المؤمنين ؟ قالت : من قبر أخي عبد الرحمن . فقال لها : أليس كان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور ؟ قالت نعم ، كان نهى عن زيارة القبور ثم أمر بزيارتها » . وكان منها في بيان كيفيةها أن الرسول كان يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، نسأل الله لنا ولكم العافية » . ومنها

أن النبي مر بامرأة عند قبر تبكى على صبي لها ، فقال لها : اتقى الله واصبري ، فقالت : وما تبالي بمصيبتي ، اذهب عني — وكأنها لم تعرفه — فلما ذهب ، قيل لها : إنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنت إليه وقالت : لم أعرفك يا رسول الله . فقال لها : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » ، وعظها بالصبر ولم ينكر زيارة القبر .

والذي يؤخذ من هذه الأحاديث أنه متى قصد زيارة القبور الإحسان إلى الميت بالدعاء ، وإلى النفس بالعظة والاعتبار ، وخلت عن تجديد الأحزان ومظاهر الجزع ، وعن التجمعات الساخرة التي نراها في الأعياد والمواسم ، وعن صور الهو والتسلية ونظم الضيافة ، وعن المبيت في المقابر واتهازها فرصة لما لا ينبغي — إذا خلعت عن كل ذلك وخلصت للدعاء والعظة ، واتخذت فيها الآداب الشرعية ، كانت مشروعة للرجال والنساء ، أما إذا قصد بها تجديد الأحزان ، واتخذ فيها ما ينافي العظة والاعتبار ، فإنها تكون محرمة على الرجال والنساء . وهي حينئذ نوع من المنكر الذي يفسد الأخلاق ، ويذهب بالأموال في غير غرض شريف ، ويجب على أولياء الامر محاربتها والقضاء عليها ، حفظاً للكرامة وتطهيراً للمجتمع من وصمات تلتصق به باسم مشروع ديني ، هو زيارة القبور ، وهذا هو الذي ينبغي أن يصار إليه في فهم الاحاديث الواردة في الموضوع ، وهو الذي يجب أن يعلمه الناس ، وأن يوجهوا إليه .

زيارة الأضرحة :

وفي هذه الدائرة أباح الرسول صلى الله عليه وسلم لاصحابه وعلمهم زيارة القبور ، وزارها ، وزاروها رجالا ونساء ، ودرج عليها المسلمون الاولون ،

كما تلقوا عن عهدہ فی العلم والعمل ، درجوا علیہا ، وفی القبور الصدیقون والشهداء والصالحون ، ولم یؤثر عن أحد منهم شیء فی زیارة هؤلاء الصالحین وراء ما شرع فی زیارة غیرهم : تذکر وتسلم ودعاء . وإذن ، فما یفعله کثیر منا— فی زیارة أصحاب الأضرحة الکاسیة المزركشة، ذات المقاصیر المفضضة ، والقباب المزخرقة — تجاوز للحد المشروع فی زیارة القبور ، واقتحام لغير المشروع باسم المشروع ، فوقفه الاستئذان علی باب الصریح ، واستقباله مع رفع الأکف بالضراعة والمناجاة ، والطواف حوله مع تقبیل جوانبه والتمسح یحديه أو خشبه ، وشرح القضايا والمهام ، وتقديم العرائض وطلب الفصل فیها ، کل ذلك عمل غیر مشروع ، یأباه الله ویأباه الرسول ، ویفض من أصحاب الأضرحة أنفسهم .

أولیاء الله لا یرضونه هذه المنکرات :

وأولیاء الله وهم — بنص کتاب الله — الدین آمنوا وكانوا یتقون ، كانوا فی حیاتهم لله عبادا مخلصین ، لم یتجهوا بقلوبهم إلى غیر الله ، ولم یقفوا بباب أحد سواه ، ولم یرفعوا أکف الضراعة إلا إلیه ، وأنهم كانوا یدعون الناس إلى هدی الله وشرعه ، وهم یحبون من الناس أن یسلكوا سبیلهم ، یعبدون الله كما عبدوا ، ویتقربون إلیه بما تقربوا ، فإذا ما سلكنا فی زیارتهم ما سلكوا فی زیارة أسلافهم طابت نفوسهم واطمأنت أرواحهم ، وإذا ما انحرفنا عن طریقهم — فوجهنا وجوهنا فی عبادة الله إلیهم ، واتخذنا قبورهم مطافا کالبيت الحرام ، ومستلما کالحجر الأسود ، ومصلى کقام إبراهیم ، وخطبناهم بالدعاء والرجاء — فقد جافینا طریقهم وجفوناهم ، وصرنا إلى ما یحزنهم ، لا إلى ما یرضیهم .

هذا ما يجب أن يعلمه الناس حتى يعرفوا المشروع في فعلوه ؛ وغير المشروع فيجتنبوه ؛ ولا ينبغي أن نسكت مجازاة أو مجاملة ؛ فإن الساكت عن الحق شيطان أخرس .

الدعوة بالتي هي أحسن :

وإذا كان الله قد أخذ علينا العهد والميثاق أن نبين للناس فقد أمرنا أن يكون البيان ؛ وأن تكون الدعوة بالتي هي أحسن ، تجمع ولا تفرق ، وتؤلف ولا تنفر . وإذن ، لا ينبغي لنا أن نقسو باسم الدين وباسم الدعوة إليه ، فنتخذ الحكم بالشرك وعبادة الأصنام على الزائرين — بهذه الكيفية سبيلا للدعوة ، وطريقا للبيان . كيف ونحن نعلم أن هؤلاء الزائرين — كما تنطق به أحوالهم — مؤمنون بعقائد الدين كلها ، وبفرائضه كلها ، ومؤمنون بأن النبي والولى من عباد الله ، خلقتهما كما خلق العباد وأمدهما بأسباب الحياة كما أمد العباد ، وأماهما كما عييت العباد ، وأنه سيبعثهما كما يبعث العباد ، وتلك عقيدة الإيمان الحق التي لم يسكن يؤمن بها عباد الأصنام !! نعم ، توارث هؤلاء — من غير علم — صوراً في زيارة الأضرحة ، غير مارسم الشرع في زيارة المقابر والمؤمنون يجدر بهم أن يقفوا في عباداتهم وما يرجع إلى غيب الله عند حدود الوارد عن الله ، وخير لنا ولهم — من الحكم عليهم بالشرك ، ومن إطلاق كلمة « أصنام » على هذه الأضرحة ، وقد يكون فيها « رفات شخصيات » ذات شأن خالد في خدمة الإسلام والمسلمين — خير لنا جميعاً ، وحفظاً لكرامة هذه الشخصيات ، أن نبذل جهودنا في تعليم من لا يعلم ، لا في تكفيره ، ولا في الإساءة إلى تلك الأرواح الطاهرة ونسأل الله السلامة والتوفيق .

تقبيل الأيدي

ما حكم الشرع في تقبيل أيدي العلماء والوالدين ؟ .

* * *

مع التقبيل حسن وقبيح :

التقبيل من العادات القديمة التي عرفها الناس وانتشرت فيما بينهم ، ومنه القبيح المستهجن ، ومنه الحسن المقبول ، وقد اختلط على الناس — بحكم التقاليد المختلفة ، والأهواء النفسية — قبيحه بحسنه ، ومستهجنه بمقبوله ، وصرنا نرى منه ما يمحنته الشرع والدين ، وما تنكره المروءة والشرف ، وما قد يصل بصاحبه إلى عتبة الكفر والخروج عن الإيمان . ونرى منه ما لا بأس به في نظر الشرع وتقدير الشرف .

نرى تقبيل الأرض والأقدام أمام العظماء والملوك ، وأمام الشيوخ ، ونرى تقبيل أيدي العلماء والوالدين والطاعنين في السن ، ونرى تقبيل أيدي السيدات الأجنبية ، والفتيات المراهقات ، نرى كل هذا في المجتمعات وعند المقابلات ، وقد أخذ عند بعض الطوائف وضع الشيء المألوف ، الذي يعد تركه منكراً أو تأخراً .

تقدير الباعث على التقبيل :

والواجب في هذا الشأن النظر فيما ينبغي منه أن يكون فيفعل ، وما لا ينبغي أن يكون فيتترك ، والأصل — الذي يجب أن نجعله أساساً لذلك — هو تقدير

الباعث عليه ، فإن التقبيل قد يكون بقصد الخضوع وإعلان العظمة ، وقد يكون بقصد إشباع الغريزة تحت ستار التحية والتعظيم ، وقد يكون تلبية لعاطفة الشفقة والرحمة ، وقد يكون اعترافاً بفضل ، وهكذا تتنوع بواعثه .

فإن كان الباعث يمجته الشرع أخذ التقبيل حكمه وكان ممقوتاً ، وذلك كتقبيل الأرض أمام الملوك والعطاء وأدعياء التصوف ، وقد صرح العلماء بجرمته ، وقالوا : إن فاعله والراضى به آثمان ؛ لأنه يشبه العبادة ، ومن مظاهر الوثنية .

ومنه تقبيل الأجنيات ، سيدات كن أم فنيات ، في الحدود أو الأيدي ، فهو محرم ممقوت ، وفاعله والراضى به آثمان .

وإن كان الباعث عليه لا يمجته الشرع أخذ حكمه ، وذلك كالتجلة والاحترام لتقى ورع ، أو عالم عامل ، أو حاكم عادل ، تستقيم بعمله الأحوال ، ويقيم حدود الله . والوالدان مقدمان على الناس جميعاً في استحسان تقبيل أيديهما : « وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا » (١) :

من طرائف الفقهاء :

ومن طريف ما قرأته لبعض الفقهاء بمناسبة الكلام على حكم التقبيل أنه باعتبار موقعه على أنواع : تقبيل المودة للولد ، ويكون على الخلد . وتقبيل الرحمة للوالدين ، ويكون على الرأس . وتقبيل الشفقة للأخ ويكون على الجبهة ،

(١) الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

وتقبيل الشهوة للزوجة ، ويكون على النعم ، وتقبيل التحية للعلماء العاملين ،
والحكام العادلين ، ويكون على اليد .

والذى يعنينا فى الموضوع أن نحكم فى عادة التقبيل عقولنا ، ولا نمجارى
العواطف ولا الأهواء فنزل . وهذا شأن يستطيع تقديره كل من يعرف
الكرامة ، ويخشى الذلة ، ولا يحتاج إلى مجهود عقلى ، ولا بحث فقهى ،
ولا فتوى شرعية ، بعد أن نعرف الحلال والحرام فى التعظيم ومماسة
الأجسام للأجسام .

حلق اللحي

ما حكم الشرع في حلق اللحي ؟

* * *

آراء الفقهاء :

تكلم الفقهاء على حلق اللحي ، فرأى بعضهم أنه محرم ، ورأى آخرون أنه مكروه ، ومنهم من شدد فوصفه بأنه من « المنكرات » ، وبأنه « سفه وضلالة أو فسق وجهالة » .

ونحن لا نشك في أن إبقاءها وعدم حلقها كان شأن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه كان يأخذ من أطرافها وأعلاها بما يحسنها ، ويجعلها متناسبة مع تقاسيم وجهه الشريف ، وأنه كان يعنى بتنظيفها وتحليلها بالماء ، عملاً على كمال النظافة . وكان الأصحاب رضوان الله عليهم يتابعونه في كل ما يختاره ويسير عليه في مظهره وهيئته ، حتى مشيته .

عن سنن الفطرة :

وقد وردت عنه صلى الله عليه وسلم أحاديث ترغب في توفيرها ضمن أمور تنصل كلها بالنظافة ، وتحسين الهيئة وإظهار الوقار ، وعرفت تلك الأحاديث عند العلماء بأحاديث (خصال الفطرة أو سننها) والكلمة تعنى الآن الأشياء التي تنفق وخلق الإنسان في أحسن ما شاء الله من الصور ، وكان من هذه الخصال الواردة مع إعفاء اللحية في تلك الأحاديث (السواك ، وقص الشارب والأظافر ، وغسل البراجم : وهي عقد الأصابع ومعاطفها ، واستنشاق

الماء وإزالة شعر الإبط والعانة والختان) وقد أخذت هذه الخصال عند كثير من الفقهاء الباحثين عن أحكام الشريعة حكم السننية أو الاستحباب ، وأخذت حكم الكراهة . وإعفاء اللحية واحدة من هذه الخصال لا يعدو حكمه حكمها وهي السننية والاستحباب .

على أن كلمة سنة أخذت في دور الاجتهاد الفقهي غير معناها في زمن التشريع ، فهي عندهم ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه . وقد كان معناها الطريقة العملية التي يستحسنها الناس ، ويرى فيها النبي ما يرون فيها ، فيسير عليها ويرغب أصحابه فيها .

عادة قديمة :

وقد أرشدنا التاريخ في قديم العرب وغيرهم إلى أن إعفاء اللحية كان عادة مستحسنة ، ولا يزال كذلك عند كثير من الأمم في علمائها وفلاسفتها ، مع ما بينهم من اختلاف في الدين والجنسية والإقليم . يرون فيها مظهراً لجمال الهيئة ، وكمال الوقار والاحترام .

والرسول عليه السلام من دأبه لإرشاد أمته إلى ما يجعلهم في مقدمة أرباب العادات المستحسنة ، التي توفر بحسب العرف مظاهر الوقار ، وجمال الهيئة ، ومن ذلك جاءت أحاديث الترغيب في توفير اللحية . كما جاءت أحاديث الترغيب في السواك وتنظيف عقد الأصابع ومعاطفها .

الأمر بمخالفة المشركين :

نعم جاء في أحاديث خاصة باللحية الأمر بالإعفاء والتوفير ؛ وعلت ذلك بمخالفة المجوس والمشركين ، ومن هنا فقط أخذ بعض العلماء أن حلق اللحية حرام أو منكر .

والذى نعرفه فى كثير مما ورد عن الرسول فى مثل هذه الخصال أن الأمر كما يكون للوجوب يكون لمجرد الإرشاد إلى ما هو الأفضل ، وأن مشابهة المخالفين فى الدين إنما تحرم فيما يقصد فيه التشبه من خصائصهم الدينية ؛ أما مجرد المشابهة فيما تجرى به العادات والأعراف العامة فإنه لا بأس بها ولا كراهة فيها ولا حرمة .

وقد قيل لأبى يوسف صاحب الإمام أبى حنيفة : — وقد رأتى لابساً نملين مخصوفين بمسامير — إن فلاناً وفلاناً من العلماء كرها ذلك . لأن فيه تشبهاً بالرهبان فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التى لها شعر ، وإنها من لباس الرهبان .

ونحن لو تشبينا مع التحريم لمجرد المشابهة فى كل ما عرف عنهم من العادات والمظاهر الزمنية لوجب علينا الآن تحريم إعفاء اللحى ؛ لأنه شأن الرهبان فى سائر الأمم التى تخالف فى الدين ، ولوجب الحكم بالحرمة على لبس القبعة ، وبذلك تعود مسألتها جذعة بعد أن طوى الزمن صفحاتها ، وأخذت عند الناس مسلك الأعراف العامة التى لا تتصل بتدين ولا فسق ولا بإيمان وكفر .

والحق أن أمر اللباس والهيات الشخصية ومنها حلق اللحية من العادات التى ينبغى أن ينزل المرء فيها على استحسان البيئة ؛ فمن درجت بيئته على استحسان شىء منها كان عليه أن يساير بيئته ، وكان خروجه عما ألف الناس فيها شذوذاً عن البيئة .

والله الموفق للسداد .

فِي الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَاتِ

اليمين * النذر * الكفارات

وفائدتها في المجتمع

اليمين

تلقيت جملة من الرسائل يسأل فيها أصحابها عن أشياء تتعلق باليمين : فمنهم من يسأل عن حكم الحلف بالنبي أو الولي . وحكم الحلف بكتاب الله وبيت الله ، والحلف بالطلاق ، وإيمان المسلمين ، وما إلى ذلك مما جرت عادة الناس بالحلف به : هل هي إيمان شرعية تنعقد، وتجب الكفارة بها على الحالف إذا حنث في يمينه ؟ ومنهم من يسأل عن حكم حلف الإنسان بألا يصل رحمه ، أو بأن يقاطع والديه ! ومنهم من يسأل عن صوم اليمين : أيلزم أن تكون أيامه متصلة ، أم يجوز تفريقها بحيث يصوم في كل أسبوع يوماً مثلاً ؟ .

الناس في شأن اليمين :

وقد رأيت أن اليمين وأحكامها من الشئون العامة التي شاعت بين الناس واختلطت فيها المشروعة بغير المشروعة ، وصار الناس فيها بين رجلين : رجل يحلف ويكثر الحلف ولا يهجمه من حلفه سوى أن يبريء نفسه ، أو يحمل الناس على تصديقه ، ولا عليه بعد ذلك : أكان صادقاً في يمينه أم كاذباً ؟ أغضب الله بيمينه أم أرضاه ؟ أيكفر عن يمينه أم لا يكفر ؟ ورجل يحلف بالله وبغير الله ، ويعتقد أن الحلف بغير الله في مكان الحلف بالله ، وقد يفوق خوفه الضريح أو الولي خوفاً لله ! ويعظم في نفسه طلاق امرأته

أكثر مما يعظم الله في نفسه ؛ فتراه يمتنع عن اليمين بالنبي أو الولي أو الطلاق
ويقبل مسرعاً على اليمين بالله غير مكترث بعظمته ولا خائف غضبه ؛

أصول الإسلام في أخطام اليمين :

أمام هذا الانحلال الديني والخلقي — الذي صرف كثيراً من الناس
عن أحكام الله في الأيمان ، حتى شرعوا لأنفسهم ما لم يشرع الله فيها —
أردت أن أبين للمسلمين الأصول التي ركز الله عليها أحكام حلف اليمين ،
ليتبين الحق من الباطل ، وينتفع السائل وغير السائل ، ويكون الناس على
بصيرة من أحكام دينهم التي عنها يسألون .

جرت عادة الإنسان أن يؤكد عزمته — فيما يريد من أفعال ، أو صدقه
فيما يلتقي من أخبار — بالحلف بما يعظم في نفسه سلطانه ، أو تقوى محبته ،
أو تخشى سطوته ، وقد كان أهل الجاهلية يحلفون بالأصنام التي كانوا
يعبدونها من دون الله ، وبالآباء الذين كانوا يتمسكون بعبادتهم دون شرع الله ،
وكان هذا وذاك أثراً من آثار كفرهم بالله ، فلما جاء الإسلام — ومهمته
الأولى الدعوة إلى التوحيد الخالص ، وطرح الوثنية في جميع صورها ، وبين
لهم أن السلطان الذي يرهب ، والتشريع الذي يجب أن يحترم ، والسطوة
التي تخشى إنما كل أولئك لله وحده لا يشاركه فيها أحد من خلقه — نهام
عن الحلف بغير الله ، وقرر لليمين أصولاً عامة يجب اتباعها ، ولا يصح
التحول عنها ، ولا التصرف فيها .

الحلف إلا بالله :

وأول تلك الأصول : تحريم الحلف بغير الله ، وقد جاء فيه قوله عليه
الصلاة والسلام : « إن الله ينهاكم أن تملفوا بأبائكم فمن كان حالفاً فليحلف

بالله أو ليصمت » ، وأن ابن عمر سمع رجلاً يقول : لا والكعبة ، فقال :
لا تحلفوا بغير الله ؛ فأبى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من
حلف بغير الله فقد كفر وأشرك » ومن هذا الأصل كان الحلف بغير الله
أي كان ذلك الغير إثمًا يستوجب المقت والغضب ، ويستحق صاحبه التعزير
والتأديب ، وهو بعد ذلك لا ينعقد ولا ينفع الحنث فيه لإطعام ولا صوم ،
وإنما يعرض صاحبه للكفر بالله ، وبشرع الله . وليس له من كفارة سوى
التوبة والاستغفار .

والحلف بغير الله على عمومته يتناول الحلف بالنبي والكعبة ، والمصحف ،
ويتناول الحلف بالولي والضريح ، وقد شذ قوم ، فشرعوا ما جرى الناس
عليه من هذه الأيمان ، وقالوا : إن العرف جرى بها . والأيمان مبنية على
العرف . وإذا صح هذا فقد فتحنا باسم العرف باب العودة إلى أيام الجاهلية
التي كانت متعارفة فيما بينهم ، وليس ما يحلف به مما يصح أن يحكم
العرف فيه .

نعم ، العرف يحكم في معنى المحلوف عليه فقط : وذلك كمن حلف
لا يأكل لحماً فأكل سمكاً ؛ فإنه لا يقع بناء على أن العرف لا يطلق على
السمك لحماً . أما أصل اليمين وبماذا يكون ، فصدره التشريعي معروف
ولا قيمة للعرف فيه .

ومرة أخرى لو فتحنا هذا الباب لضاع بالعرف كثير من أحكام
الشريعة التي ثبتت بالأحاديث الصحيحة ، وانعقد عليها إجماع الصدر الأول .
ومن هذا الأصل أيضاً كان الحلف بالطلاق — كقول الرجل على الطلاق
أو يلزمى الطلاق — منكرًا من القول لم يشرعه الله ، فلا يقع به الطلاق ،
ويكون الحلف به متجاوزاً حدود الله فيما تحل به عقدة الزواج وفيما يحلف به .

لا تجعلوا الله عرضة لدينكم :

أما الأصل الثاني : فهو أن الأيمان إنما شرعت لإثبات حق أو دفع باطل ، فيجب أن تقدر بقدرها ، وألا يهرع إليها في كل ما عظم أو حقر ، كما يجب ألا تتخذ وسيلة لمنع خير ، أو سلب حق ، أو ترويح سلعة كاسدة ، أو أخبار كاذبة ، ومن هذا الأصل وجب الحنث على من اتخذ يمينه حجاً مانعاً من فعل الخير ، وفي ذلك يقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت التي هي خير وليكفر عن يمينه » .

وقد نزل في شأن أبي بكر رضى الله عنه — حينما حلف بالله ألا ينفق على أحد أقرابه ، وقد كان ممن خاضوا في قصة الإفك — قوله تعالى : « وَلَا يَأْتِلِ أَوْلِيَا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ » (١) وقد فسر قوله تعالى : « وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ » (٢) — بالنهي عن اتخاذ اسم الله مانعاً من فعل الخير والتقوى والإصلاح بين الناس ، كما فسر بالنهي عن كثرة الأيمان ؛ حتى لا ينزلق المؤمنون إلى مكانة الخلف الذي قال الله فيه : « وَلَا تَطَّعْ كُلَّ خَلَافٍ مَّهِينٍ » (٣)

وليس من شك في أن كثرة الأيمان واشتغال الإنسان بهما مما يضعف ثقة الناس فيه بعد أن تضعف ثقته في نفسه ، ومتى ضعفت ثقة المرء بنفسه وتبعها ضعف ثقة الناس فيه لم يبق له شيء من كرامة المؤمنين .

(٢) الآية ٢٢٤ من سورة البقرة .

(١) الآية ٢٢ من سورة النور .

(٣) الآية ١٠ من سورة القلم .

كفارة اليمين :

أما الأصل الثالث : فهو أنه متى كانت اليمين شرعية — على النحو الذى قلنا ، وكانت صادرة عن قصد وروية وعقد قلب ، وفات على الحالف فعل المحلوف عليه — فإن الله قد رحم عباده وشرع لهم ما يكفر ذنب الحنث فى اليمين .

والكفارة هى إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، والإطعام هو ما يشبع والكسوة هى ما يستر البدن ، ومرجع ذلك إلى العرف ، فإذا عجز الحالف عن أحدهما انتقل إلى صوم ثلاثة أيام ، ويكفى صومها متفرقة ولو يوماً فى كل أسبوع ، والأفضل أن تكون متصلة ليكون أثرها فى تهذيب النفس أقوى وأعظم ، ومن هذا الأصل يتبين أن الأيمان التى تجرى على اللسان وليست صادرة عن عقد قلب — كقول الرجل لأخيه : لا والله ، وبلى والله — لا وقوع فيها ولا تكفير لها ؛ إذ هى من لغو اليمين الذى لا يؤخذ الله به .

أصول يجب أنه ترعى :

هذه هى الأصول التى يجب على المؤمنين أن يأخذوا أنفسهم بها فى أيمانهم ، وأن يترفوا بأنفسهم عن أهوائهم فى الحلف بما يشاءون ، وليذكروا دائماً قوله تعالى : « وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ » (١) وقوله : « لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْآيْمَانَ فَكَفَّرْتُهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةً

(١) الآية ٢٢٤ من سورة البقرة .

أَيَّامِ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيَّمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» (١) .

فإلى هؤلاء الذين امتلأت قلوبهم بعظمة غير الله ، والخوف من الأضرحة والمخوفات ، فحلفوا بها ، وتركوا الحلف بالله، وإلى هؤلاء الذين اتخذوا اليمين بالله مانعاً من فعل الخير وصلة الأرحام ، والذين اتخذوا اليمين سبيلاً للطلاق ، وترويج السلع الكاسدة ، وتضييع الحقوق الثابتة ، وخدش الأعراس المحترمة — إلى هؤلاء جميعاً — أوجه هذا الحديث ، وأسأل الله لي ولهم التوفيق والهداية ، وهو يهدي من يشاء إلى صراطه المستقيم .

(١) الآية ٨٩ من سورة المائدة .

النذر

عجل السيد وفول السيدة

وهذا صنف من المشروعات الإسلامية ، أتجه به كثير من المسلمين إلى غير وجهه ، واتخذوا منه — بزعمهم — سبيلا لصرف المقادير الإلهية عما يخشون أن تكون قد تعلقت به ، من مكروه ينزل بالنفس ، أو المال أو الولد ، إلى ما يرجونه من محبوب فيها ومرغوب . ثم اشتطوا فيه وأسرفوا ، فأضافوه في أقوالهم وأفعالهم إلى غير الله ، الذي بيده مقاليد كل شيء ، والذي شرعه — حين شرعه — منسوبا إليه وحده ، يلتزم باسمه ، ويعمل باسمه ، ويقصد به وجهه الكريم ، دون أن يكون لأحد من خلقه شبيه فيه ، من اسم أو رسم .

وذلكم الصنف هو المعروف في الإسلام باسم « النذر » شرعه الله طريقا من طرق التقرب إليه ابتغاء مرضاته ، يلتزمه الناس بأنفسهم ، ومحض إرادتهم ، وخالص نيتهم في زيادة التقرب إليه سبحانه . ولكنهم قد توسعوا فيه بالشهوات والأهواء ، والفتاوى الشخصية !! ونذروا — إن نجح ولد في الامتحان ، أو نجحوا هم في الانتخاب ، أو شفى مريضهم — أن يكون ولد البقرة للسيد البدوي ، أو يصنعوا للسيدة « فولها السنوي » و يقيمون بالعجل

أو القول « ليلة صاحبة » ، تدعى لها « الدراويش » وأرباب الطرق ، ويهتفون فيها باسم « السيد » أو « السيدة » .

وفي هذا الصنيع يتسرب الشك إلى بعض العقلاء ، ولا يتقبلونه باطمئنان : يشكون في مشروعيته ، ويشكون في أنه « النذر » الذي طلب الله الوفاء به ، ومنح الموفين به درجة الأطهار الأبرار ، يتسرب الشك إليهم فيسألون : هل هو نذر شرعي يجب الوفاء به ؟ وهل يتعين فيه أن يذهب الناظر بما نذر « من عجل أو فول » إلى مكان الولي الذي نذر باسمه ، ويوزعه على أحلاس الضريح العاكفين حوله ؟ وهلا يجوز له أن يبيعه ويصرف ثمنه على الفقراء والمساكين بدل التزام عينه ؟ وهلا يجوز له أن يصرف ثمنه في مهام يحتاجها لنفسه ولأولاده من كسوة أو نفقة أو آلة زراعته ، أو بذر أرضه ؟ ثم يكون ديناً لله في ذمته يقضيه إذا أيسر ؟ .

وأخيراً يسألون : عن المصرف الشرعي للنفود التي توضع في صناديق الأضرحة بنية التقرب إلى الله ، عن طريق صاحب الضريح ، أتصرف على ترميم الأضرحة وإضاءتها وفرشها وتزيينها ، أم تصرف على خدمتها وموظفي مساجدها ، أم أن هناك جهة أخرى هي أحق بالصرف فيها من هاتين الجهتين ؟ .

* * *

لابد من تمحيص المشروع :

هذه أسئلة يتجه بها كثير من العقلاء إلى أهل العلم بأحكام الله ، فيما يتعلق بالنذور الشائعة بين الناس ، وحق لهم أن يسألوا ، لأنهم يريدون التقرب

إلى الله ، والتقرب إلى الله لا يكون إلا بما يعتقدون أن الله قد شرعه ، وكثيراً ما يجرى الناس على عادات موروثه تأخذ صفة الذبوع والاشتهار ، ويفعلونها على أنها مشروعة ، وهي ليست بمشروعة ، ولا لها في التقرب إلى الله حساب ، وإذن ، فلا بد من التمهيص ، ولا بد من إرشاد الناس وهدايتهم إلى المشروع وتخليصه من غير المشروع .

وعلى أهل العلم بأحكام الله — بمقتضى وضعهم ورسالتهم ، وبمقتضى العهد الذى أخذ عليهم — أن يبينوا أحكام الله على وجهها ، دون تأثر بموروث فاسد ، وإن طال أمد ، ودون محاولة لتصحيحه وإلباسه ثوب المشروع ، بحجالة للناس ومجاراة للأهواء .

وهذه كلمات أبين بها ما أعتقده مشروعاً فى النذر ، وأرجو ألا تأخذ بعض الناس فيها العزة بالإثم ، فالحق أحق أن يتبع ، والظن لا يفنى من الحق شيئاً .

النذر شرعة قديمة :

والنذر أسلوب قديم من أساليب التقرب إلى الله ، حكاه الله سبحانه عن امرأة عمران أم مريم « إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » (١) وحكاه عن مريم نفسها حينما اقترب منها الوضع ، وأمرها به « فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا » (٢) .

(١) الآية ٣٥ من سورة آل عمران . (٢) الآية ٢٦ من سورة مريم .

النذر في الجاهلية :

وقد تصرف فيه أهل الجاهلية بالشهوات والأهواء والمعتقدات الفاسدة ، التي شذوا بها عن الفطرة في التحليل والتحريم بغير ما لم يأذن به الله ، تصرفوا فيه فجعله لآلهم ، التماساً لشفاعتهم عند الله ، وليقربهم إليه زلفى ، « وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » (١) .

النذر في الإسلام :

ولما جاء الإسلام أقر للنذر على وضعه الأول طاعة لله ، فلا يكون لغيره ، ولا يكون بمعصيته . ومن هنا ، كان النذر في الإسلام لغير الله باطلاً وحراماً ، لا يجب الوفاء به ، ولا يثاب الناذر عليه ، إن لم يؤاخذ به ، ولا يشفع في صحته وحله ما يقوله بعض « المفتين » إنه لله في النية والقلب ، والأعمال بالنيات ، لأن صيغته وظروف فعله ، وشواهد حال الناظرين ناطقة بأن لغير الله فيه نصيباً ، أقله أن يقوم « الولي » بدور الوساطة في المحبوب والمرغوب بين الله والناذر ، وهذا وإن لم يكن شركاً بالنية والقلب فهو شرك في القول والفعل ، ومن شأن العبادة المقبولة أن تكون لله في النية والقول والفعل جميعاً « إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » .

(١) الآية ١٣٦ من سورة الأنعام .

أهمية السائلين :

وإذن ، فالنذر الشرعي الذي يجب الوفاء به هو ما كان باسم الله وحده ، ومتجهاً به لله وحده ، وهذا هو جواب السؤال الأول .
وإذا كان التقرب إلى الله لا يختص بمكان دون آخر ، وكان تخصيص العبادة بالمكان أو الزمان لا يعرف إلا من قبله سبحانه ، كان للناذر — بعد أن يكون النذر لله — أن يصرف نذره في قريته ، أو في حيه ، وأن يطعمه فقراءها ، بل هم به أحق وأولى من غيرهم ، وهذا هو جواب السؤال الثاني .
وكذلك إذا رأى الناذر أن صرف ثمن النذر أنفع للفقراء ، أو طرأت عليه ضرورة احتاج في دفعها إلى ثمنه ، كان له أن يبيعه وأن يصرف ثمنه على الفقراء أو في حاجته ، ويكون في الحالة الثانية ديناً عليه في ذمته يقضيه إذا أيسر ، وهذان هما جوابا السؤالين الثالث والرابع .

صناديق النذور :

أما النقود التي توضع في صناديق الأضرحة ، فصرفها أولاً للفقراء والمساكين ، وجهات البر والمصالح العامة ، وليس ترميم الأضرحة وإضاءتها وفرشها وتزيينها ، وأن ذلك كله غير مشروع . نعم ، يصح الصرف منها على ترميم المساجد ، وعلى خدمها الفقراء الذين لا تفي رواتبهم بمعيشتهم .
ويجب أن ينظر إلى هذه الصناديق كخزائن عامة وضعت في أماكن عامة وهي «المساجد» لا «الأضرحة» ؛ ليضع فيها أرباب الخير ما تجود به نفوسهم لله وفي سبيل الله ، لا « للأضرحة ولا لأصحابها » .
ويجب مع هذا أن يتولى حفظها ، وصرف ما فيها ، وتعيين جهاته ، أناس معروفون بتقوى الله في مال الله ، ولاتعرف الصلوات الشخصية ، أو الاعتبارات الفاسدة سبيلاً إلى قلوبهم .

كلماته :

هذه هي أجوبة السائلين عما يتعلق بالنذر ، وأحب أن أختتم هذا الحديث بكلمتين ، يجدر بإخواننا المسلمين أن يفهموها ، وأن يكونوا على ذكر منها ، وإيمان بهما ؛ لتكون صلتهم بالله في شرعه وعبادته على ما رسم ، وعلى ما يحب ويرضى .

إحداهما : أن أولياء الله ، الذين يعرفهم الله ، ويعرفون الله ، يرضيهم ما يرضى الله ، ويفضبهم ما يفضبه ، وأنهم قد تقربوا إليه ، وأعد لهم درجات عنده بفعل ما شرع ، وأنهم يحبون من الناس أن يتقربوا إليه بما تقربوا هم به إليه ، ويفضبهم ويضاعف غضبهم أن يرفع الناس إليهم أكف الضراعة ، أو يلتزموا باسمهم نذرا أو طاعة .

أما الكلمة الثانية فهي أن النذر عبادة وطاعة ، يتقرب به العبد إلى ربه ، ويؤكد به معنى العبودية الخالصة ، فلا ينبغي أن يكون مذكورا باسم غيره ، ولا أن يكون فعله مشروطا على السيد المعبود . فيكون مقابلة ومبادلة . ينزل كثيراً عن درجة العبادة ، ولا يصاحبه إلى درجة العابدين الأبرار . وقد صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنما النذر ما ابتغى به وجه الله ، وإنه لا يرد شيئاً » .

أما بعد :

فهذه هي أحكام النذر ، أقدمها لإخواننا المسلمين قياما بواجب البيان ، وخير لنا ولم أن يتحروا في نذورهم — إذا أرادوا — ما شرع الله وأن يوفوا بها على وجهها المشروع ، فيكون لهم ثواب المخلصين ومنزلة العابدين المقربين . والسلام على من اتبع الهدى .

الكفارات وفائدتها في المجتمع

ما الحكمة في تشريع الكفارة ؟ وما السر في تخصيص
أفعال معينة لتكفير ذنوب معينة ؟

الكفارة :

إن الإنسان — بما ركب فيه من قوى الشهوة والغضب — عرضة
للوقوع في الذنوب والسيئات بمخالفة أوامر الخير والطاعات ، ولا يسلم من ذلك
إلا بعصمة من الله تحول بينه وبين شهوته وغضبه . ومن رحمة الله بالمؤمن
أن شرع له وسائل كثيرة إذا فعلها وقام بها على وجهها طهرت نفسه من
أدران المعصية السابقة ، وقويت على طرد بواعث المعصية اللاحقة ، وبذلك
يحصل على علاج ما وقع ، وعلى الوقاية مما يتوقع . ولو تنبه المؤمن إلى تلك
الوسائل العلاجية الوقائية ، وامتلأ إرشادها ، لأقبل على الله طاهراً نقيّاً .
وراضياً مرضئياً ، ولأقبل الله عليه عفواً كريماً ، غفوراً رحباً .

وهذه الوسائل ، التي شرعت علاجاً للذنوب ووقاية منها ، هي المعروفة
في لسان الشرع باسم « الكفارة » ، وهي بالاستقرار والتتبع لمواضعها
نوعان : نوع عام لم يخصص بذنوب معين ، ولا بوسيلة معينة . ونوع خاص ،
خصص في وسائل معينة لذنوب معينة .

ومن النوع الأول الصبر على المكروه ، يصيب الإنسان في بدنه أو ماله

أو ولده « ما من مسلم يصيبه أذى ، شوكة فافوقها ، إلا كفر الله بها سيئاته ، وحط عنه ذنوبه ، كما تحط الشجرة ورقها » .

ومنها الحسنات ، يفعلها المسلم بعد السيئات : « إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ » (١) .

ونجد هذا النوع كثيراً في القرآن الكريم ، وفي الأحاديث النبوية الصحيحة .

الكفارات الخاصة :

أما النوع الثانى ، وهو المعروف فى اصطلاح الفقهاء من كلمة « كفارة » عند الإطلاق ، فهو الأفعال التى نص عليها القرآن الكريم ، أو السنة الصحيحة ، طريقاً لتكفير ذنوب نص عليها أيضاً فى الكتاب أو السنة ، وجاء من ذلك فى القرآن الكريم جملة أنواع لجملة مخالفات ، فمن ذلك كفارة اليمين ، وآيتها قوله تعالى فى سورة المائدة : « لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِالَّذِينَ فِي آيْمَانِكُمْ ، وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْآيْمَانَ ، فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، ذَلِكَ كَفَّارَةُ آيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَقْتُمْ وَأَحْفَظُوا آيْمَانَكُمْ » (٢) .

وبذلك وجب على المسلم إذا حلف بالله على شيء يفعلُه ، أو بداه

(١) الآية ٢٧١ من سورة البقرة . (٢) الآية ٨٩ من سورة المائدة .

أن عدم فعله خير ، فإن الشارع يطلب منه كفارة لهذا الحث الذي لم يحافظ به على جلال اسم الله الكريم ، ويجب عليه أن يفعل الكفارة مرتبة كما جاء في الآية ، ولا صيام إلا بعد العجز عن الإطعام أو الكسوة .

ومن هذا النوع كفارة القتل الخطأ ، وهي المذكورة في سورة النساء بقوله تعالى : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ » (١) .

وبذلك وجب على المسلم إذا قتل امرأة خطأ ، فإنه يجب عليه فوق الحق المدني ، وهو الدية المسلمة إلى أهل القتل ، كفارة لذنب الشرع وعدم التأني والاحتياط ، ويجب أن يفعلها كما هي مرتبة في الآية : تحرير رقبة إن وجدت ، وإن لم توجد فصيام شهرين متتابعين ، ولا إطعام فيها .

كفارة الظهار :

كان الرجل في الجاهلية إذا قصد تحريم زوجته على نفسه قال لها : أنت عليّ كظهر أمي ، وكانت بذلك تحرم عليه ولا تحل له أبداً . ولما جاء الإسلام عدل هذا التقليد ، واعتبر تلك الكلمة زوراً من القول ، وذنباً من الزوج ، روع به زوجته ، وهو المسمى في اصطلاح الفقهاء بالظهار ، واستقر حكمه في الإسلام على أن الزوجة لا تحرم به ، وإنما يلزم الرجل إذا أراد أن يرجع إلى زوجته ويتصل بها ، أن يكفر عن تلاعبه بمنكر القول وزوره .

وفي هذا الشأن ، وفي كفارته ، نزلت الآيات الأربع التي افتتحت بها

(١) الآية ٩٢ من سورة النساء .

سورة المجادلة ، وكان لنزولها حادثة حال بين من جرى بينهما هذا الظهار ، وفي القصة كثير من وجوه العبر ونواحي الرحمة التي ينظر الله بها إلى عباده ، وخاصة من يقع منهم في ضيق ، أو يحيط به كرب ، أما الآيات الأربع فهي قوله تعالى : « قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَ كَمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ... الآيات » (١) .

المجادلة ونزولها :

كانت خولة بنت ثعلبة زوجاً لأوس بن الصامت ، فغضب منها لشأن ما ، فرمى في وجهها بتلك الكلمة المأثورة (أنت عليّ كظهر أمي) وكانت تلك الكلمة من طلاق أهل الجاهلية ، ثم قال لها بعد أن هدأت ثورته وسكن غضبه : ما أظنك إلا قد حرمت علي ، فقالت : والله ماذا بطلاق . وأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصت عليه أمرها مع زوجها : إن أوساً تزوجني وأنا شابة مرغوب في ، غنية ذات أهل ومال ، فلما خلاسني ، وأفنى شبابي ، وتفرق أهلي ، ظاهر مني ، وقد ندم : فهل من شيء يجمعني وإياه ؟ فيجيبها الرسول بقوله : ما أراك إلا حرمت عليه ، ولم ينزل علي في شأنك شيء ، فتعيد قولها للرسول ، ويعيد الرسول لها قوله ، وأخيراً أتجهت إلى الله شاكية ضارعة : رب إليك أشكو فاقني ووحدي وما يشق علي من فراق زوجي ، الذي هو أبو ولدي وأحب الناس إلي . رب إنك تعلم أن لي منه صبية صغيراً ، إن ضممتهم إلى جاعوا ، وإن ضممتهم إليه ضاعوا ، وأخذت ترفع رأسها إلى السماء وتقول : اللهم أشكو إليك ، اللهم فأنزل علي لسان نبيك ما به تفرج كربتي . وما كادت تفرغ من شكواها لربها ، وهو عالم بسرها ونجواها ، حتى نزل على الرسول

(١) أول سورة المجادلة .

الوحي بهذه الآيات الأربع ، فطلب منها دعوة زوجها فدعته ، فتلا عليه رسول الله الآيات . ثم قال له : هل تستطيع العتق ؟ فقال لا والله . فقال له : هل تستطيع الصوم ؟ فقال لا والله ، إني إن أخطأتى الأكل في اليوم مرة أو مرتين كل بصرى وظننت أنى أموت ، فقال له : أطمع ستين مسكيناً فقال : ما أجد إلا أن تعينى بمعونة وصلة ، فأعانه الرسول وتصدق بما أعانه على ستين مسكيناً . وكان هذا أول ظهار في الإسلام ، وبه استقر حكم الظهار على أنه ذنب يجرم على الرجل الاتصال بزوجه إلى أن يكفر على هذا النحو الذى بين في الآيات .

عمر وخولة بنت ثعلبة :

وقد امتدت حياة المجادلة في زوجها ، والتي عدل بشكواها حكم الظهار ونزل التعديل في القرآن ، ونوه بشأنها فيه « خولة بنت ثعلبة » امتدت حياتها إلى خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان من شأنه معها مما يدل على مكانتها عنده ، وعظم تقديره إياها : أنه مر بها ذات يوم وهو راكب دابته والناس حوله ، فاستوقفته طويلاً ، ووعظته كثيراً ، وكان مما قالت : يا عمر ، قد كنت تدعى عميراً ! ثم قيل لك يا عمر ! ثم قيل لك ، يا أمير المؤمنين ! فأتق الله يا عمر ، فإنه من أيقن بالموت خاف العذاب ، وبعد أن فرغت من عظمتها لعمر ، ومشى بمن معه ، قيل له : يا أمير المؤمنين ، أتقف لهذه المعجزة هذا الموقف ؟ فقال عمر : والله لو حبستنى من أول النهار إلى آخره لما تحركت إلا للصلاة المكتوبة ، أتدرون من هذه المعجزة ؟ هى خولة بنت ثعلبة ، سمع الله قولها من فوق سبع سماوات ، أسمع رب العالمين قولها ولا يسمعه عمر ؟ وهكذا تسمى التقوى بأصحابها ، ويصل الرشد الكامل

بأصحاب الحكم والسلطان إلى تقدير أهل التقوى والمغفرة ، فرحم الله عمر
ورحم الله خولة .

الحكمة في تشریح الكفارة :

هذه هي الكفارات ، وبهنا الآن أن نعرف أن الشارع الحكيم — حين
قررها محوًّا للذنوب وعلاجًا للأخطاء التي يقع فيها المسلم — قصد إلى أن
يحتفظ المسلم بالروح المعنوية في علاقته بربه ، فلا يقطع أمله من الله في أى حال
حتى في حال الذنب والعصيان . وليس من زيب في أن المرء إذا أذنب
ثم راجعه ضميره تمنى لو أن شيئاً من الأشياء مما عنه هذا الذنب لاقتدى به
وقدمه في سبيل طهره طائماً مختاراً ، فرحاً مسروراً ، وبهذا قضت الحكمة
الإلهية أن يكون لذنوب المؤمن كفارة تغطيه وتمحّر آثاره ، فيعود العبد
إلى ربه بفعل الكفارة صافياً ، مطمئن القلب ، مستريح الضمير . ولا يظل
الذنب عالقاً بعنقه يفسد ما بينه وبين ربه . ولقد كان في متسع عفو الله ومغفرته
أن يحمو عن عبده هذا الذنب دون شيء يفعلُه العبد . ولكن يريد أن تكون
تزكية نفسه ، وطهر قلبه بشيء يبذله في مقابلة محو الذنب ، توجيهاً له نحو العمل
ونحو البذل ونحو الطاعة « مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَدَا بِكُمْ إِنَّ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ »^(١) .

الحكمة في تخصيص أفعال معينة للتكفير :

وبالنظر في أنواع هذه الكفارات نجد أنها لا تخرج في جملتها على ثلاثة
أشياء : تحرير الرقيق إن وجد ، والصوم ، والبر بالفقراء . وليس من ريب
في أن أى واحد من هذه الثلاثة يحقق للمجتمع بالكفارات أنواعاً من الفوائد

(١) الآية ١٤٦ من النساء .

الاجتماعية تعود عليه بكثير من البر والخير والسمو ، وترفع من شأن الإنسانية إلى درجة التهذيب والتضامن الاجتماعى الذى يحقق التعاطف والتراحم بين بنى الإنسان .

فتحرير الرقيق باب واسع من أبواب الحرية ، فتحه الشارع فى الكفارات على مصراعيه ليضم به إلى المجتمع الإنسانى أعضاء نافعين ، يحييهم بعد موتهم الأديب ، ويحقق لهم بالعتق شخصيتهم القانونية ، وما الرق فى واقعه إلا موت أديب وما الحرية فى واقعها إلا حياة . وقد بلغت عناية الإسلام بهذا النوع من الإحياء الأديب أن أدخله فى معظم الكفارات وجعله مصرفاً من مصارف الزكاة ، وجعله لإحدى العقبتين اللتين إذا اقتحمهما المؤمن أمن عذاب الله وغضبه .

وفى العتق — حين يكون كفارة للقتل الخطأ — معنى آخر ، وهو تعويض المجتمع عن النفس المقتولة بإحياء نفس أخرى هى نفس العبد الرقيق ، تشاركه فى تحمل أعباء الإنسانية ، ولعله يجدى عليها بشخصيته الجديدة خيراً كثيراً .

أما الصوم : فلا يخفى ما فيه من تهذيب النفس ، وتقويم الخلق ، والتعويد على الصبر ، وضبط الإرادة فى تحمل الشدائد ، واستقبال الآلام بقوة وعزيمة . وما أشد حاجة الأمم إلى تسليح أبنائها بهذه المعانى التى تعدهم لمكافحة الطوارئ ومصارعة الأحداث .

أما البر بالفقراء فهو من أسمى مطالب الإسلام ؛ فكتاب الله يحض عليه بكثير من الأساليب المختلفة ، ولا نكاد نجد سورة من سوره تخلو عن

التصريح بسمو البر بالفقراء والمساكين ، وكذلك كانت تعاليم الرسول وأحواله
أمثلة عليا في الحظ على إبلعام الطعام والبر بالفقير والمسكين .

كان عليه الصلاة والسلام أجود الناس بالخير ، يمينه كالريح المرسلة ،
يهب تارة ويتصدق تارة ، ويهدي ثلاثة ، ويقترض فيرد أكثر منه وأفضل ،
وكذلك كان أصحابه على مثل حاله من الجود والبر ، وهذا أبو موسى يحدث
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو
أوقل طعام عيالهم في المدينة ، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه
بينهم بالسوية ، فهم مني وأنا منهم » ، وحسب أصحابه في هذا المقام قوله تعالى
في شأنهم : « يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً
مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ
نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » (١) .

أما بعد : فهذا نوع من الحكم التشريعية ، عرفها المسلمون الأولون ،
وامتلات بها نفوسهم وكانت من مقاصدهم في حياتهم ، فارتقت عن طريقها
جماعتهم ، وامتد سلطانهم وعز جانبهم . وهكذا تتصل جميع العبادات
الدينية اتصالا وثيقا بشئون الفرد فتسعده ، وشئون المجتمع فترفعه . ونسأل
الله أن يبصرنا بهديه ، وأن يرشدنا إلى حكم تشريعه ، وأن يوفقنا لإصلاح
دينانا بأسرار ديننا .

(١) الآية ٩ من سورة الحشر .

فِي الْأَسْرَةِ وَالْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ

علاقة الخاطب بمخطوبته * فسخ الخطبة

الزواج العرفي والسري * زواج المتعة

تزوج المسلم بغير المسلمة * الرضاع المحرم للزواج

إسقاط الحمل * النسل بين التحديد والتنظيم

الطلاق * الحلف بالطلاق * علاج الطلاق

الحلل والحلل له * في اللقطاء والتبني

التلقيح الصناعي * ختان الأنثى

الحرمان من الميراث * حقوق الله في التركة

علاقة الخاطب بمخطوبته

ما هو الحد الذي يبيحه الشرع للخاطب ليتمتع بمخطوبته
قبل أن يعقد القران ؟ ، وهل يجوز له تقبيلها ؟

* * *

آثار الخطبة في الشريعة :

الخطبة هي أن يطلب الرجل من المرأة أو وليها أن يتزوجها ، فإذا وافقت
أو وافق وليها تمت الخطبة ، وكانت بمثابة اتفاق مبدئى على أنها تكون له
ويكون لها .

ومن آثار هذا الاتفاق أنه يحرم على غير الخاطب أن يخطبها على خطبته ،
وفى ذلك قال عليه السلام : (المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على
أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر) .

وقد أخذ بعض الأئمة من هذا النهى أن زواج الخاطب الثانى باطل ،
لا تحل به المرأة ، ويجب فسخه ، ولكن مع هذا لا تحل المخطوبة للخاطب
إلا بإجراء العقد الشرعى المستوفى لشروط الصحة الشرعية ، وجملة ما يعتبر
فيه : أن يحصل إيجاب وقبول منهما ، أو وكيلهما ، أو من أحدهما ووكيل
الآخر ، وأن يكون ذلك معلناً بمحضر شاهدين رجلين ، أو رجل وامرأتين على
الأقل ، فإذا لم يجر بينهما العقد ، أو جرى بينهما فقط دون إعلان بالشهود
ظلت المرأة أجنبية من الرجل ، وظل الرجل أجنبياً من المرأة ، لا يحل لأحدهما

من صاحبه شيء مما يحل بين الرجل وزوجه ، فتحرم القبلة ، وتحرم الخلوة ، ويحرم أن يتبادلا نظرات الشهوة والمتعة .

بإساءة فهم الخطبة :

وليست الخطبة أكثر من وعد بالتزوج . وحل التمتع إنما هو من آثار العقد ، فما لم يحصل العقد لا يحصل الحل .

وقد أساء قوم فهم الخطبة ، وقالوا إنها مقدمة الزواج فيباح بها مقدمة ما يبيحه الزواج ، وبذلك استباح الخاطبان أن يختليا وأن ينفردا في التنزه والسينما ، بل استباحا تبادل القبل وجعلوا كل ذلك من دلائل الوئام والمحبة ، وكثيراً ما اقترفا في ظلمة هذا الفهم الفاسد ما لم يبيحه الشرع والدين ، وظهر أمرها فيه ، فانفصمت بينهما العروة ، وفسدت الخطبة ، وعدل الخاطب عن خطبته ، وعادت المخطوبة إلى بيتها تحمل لإثمها في أحشائها ، وتحمل من أوزار الخزي ما ينوء به شرفها وشرف أسرتها . وكانت وصمة عار أبدى لا يحى أثرها من الجبين ، ولعل فيما تقرأه ونعلمه من حوادث الخاطبين والمخطوبات التي يجربها الاختلاط ورفع الحجب ما يضىء لنا السبيل في قبح هذه العادة الممقوتة ، التي تسربت إلينا من عادات قوم لا يؤمنون بدين ، ولا يكثرثون بشرف ، ولا يفهمون من سعادة بناتهم سوى أن يحصلن على طريق يجمعن به المال .

تعارف لا اغتباط :

نعم . نظرت الشريعة الإسلامية إلى أن الزواج ميثاق غليظ ، وعهد قوى ، به ترتبط القلوب ، وتسكن النفوس ، ويتعاون الزوجان على تكوين أسرة عمادها المودة والرحمة ، ومن هنا ندبت الطرفين إلى التعارف الذي يرشد إلى

أبجاء القلوب ، فأباحت أن ينظر كل منهما إلى صاحبه نظرة التعارف فقط ،
وأباحت أن يجتمعا المرة والمرات ومهما الأهل والأقارب ، وفي ذلك يقول
عليه السلام : (إذا خطب أحدكم المرأة فقد أن يرى منها بعض ما يدعو
إلى زواجها فليفعل) ، وقال للمغيرة بن شعبة وقد خطب امرأة : (انظر إليها
فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) ومعناه أنه أجدر أن يحصل بينكما الموافقة
والملازمة ، فالأرواح جنود مجنودة ما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر
منها اختلف .

فسخ الخطبة

تلقيت رسالة من طالب حقوقى يسأل فيها عن حكم الرجوع عن الخطبة ويقول فى خطابه : من المتفق عليه فى الشريعة الإسلامية أن قراءة الفاتحة عقد . فإذا ما اتضح بعد ذلك لأهل العروس سوء سلوك الزوج ، وشراسته طباعه بأدلة قاطعة لا يرقى إليها الشك ، وفسخت بذلك « الخطوبة » .
فهل هناك مسئولية دينية فى ذلك ؟

* * *

ما هى الخطبة وعقبتها :

يعتقد السائل أن قراءة الفاتحة عقد ، ويسأل عن حكم فسخ الخطبة إذا ما اتضح أن الخاطب سيعى السلوك . ونظراً إلى أن كثيراً من الناس يفهمون الخطبة على غير وجهها الشرعى - ويرتب الخاطبان عليها تصرفات لا تسمح بها الشريعة ، ولا تقرها - رأيت تعميماً للفائدة ، وإرشاداً لحكم الله فى ذلك أن أتخذ من هذا السؤال حديثاً عن الخطبة ، وعن وضعها الشرعى ، وعن حكم الرجوع فيها . وكلنا يعلم أن الخطبة هى أن يطلب الرجل التزوج بالمرأة ، وأن هذا الطلب قد يوجه إليها مباشرة ، وقد يوجه إلى أحد من أسرتها ، كأبيها ، أو أمها ، أو أخيها ، على حسب المتعارف بين الناس فى ذلك .

وقد جاءت الخطبة فى القرآن الكريم بعد بيان عدة المتوفى عنها زوجها

« وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتُمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ » (١) .

ومن هنا كانت الخطبة مجرد اتفاق مبدئى على الرضا بالتزويج ، وكثيراً ما يقصد الطرفان بعد تحقق الرضا إعلانه بإقامة حفل صغير أو كبير ، يحضره الأهل والأقارب والأصدقاء ، وتقدم فيه للمخطوبة الهدية المعروفة باسم «الشبكة» ويقتصر الأمر فى الحفل على ذلك ، وقد تقرأ فيه الفاتحة تأكيداً لهذا الاتفاق ، وينتهى الحفل وينصرف الناس دون أن يدور فى نفس أحد أن العقد قد حصل ، أو أن فلانا تزوج بفلانة . وقد أخذ هذا الحفل فى السنة الناس اسم « حفلة الخطوبة » .

وقد ذكر الله العقد فى آية تالية للآية التى ذكرت فيها الخطبة ، فقال :
« وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ » (٢) والمعنى إرجاء العقد حتى تخلص المخطوبة من تبعات الزواج السابق إذا كانت قد سبق لها زواج .

العقد غير الخطبة وجره وأسرعه وأعرفه ؟ :

وبهذا كان الوضع الوجودى والشرعى والعرفى للخطبة غير الوضع الوجودى والشرعى والعرفى للعقد ، فهى إذا كانت طلب الزواج والاتفاق عليه ، فإن عقدة الزواج هى الحالة الشرعية التى تنشأ بين الزوجين بالإيجاب والقبول عن طريق تبادل الكلمتين المعروفتين وما مثلهما ، وهى : زوّجتك

(١) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .

وقبلت . وبالإيجاب والقبول هكذا ، وأمام الشهود يتم العقد ، ويحصل الارتباط الشرعي بين الزوجين ، وتقوم بينهما الحياة الزوجية بجميع آثارها وأحكامها .

ومن هنا لم تكن الخطبة ، ولا الفاتحة المقترنة بها ، عقداً يبيح للخاطبين ما يبيحه العقد الشرعي بين الزوجين . وقد ذكرنا من قبل أن كثيراً من الناس أساءوا فهم الخطبة ووضعها الشرعي ، فجعلوها عقداً أو كالعقد ، واستباح بها الطرفان ، وأبيح لهما أن يختلطا اختلاطاً ترفع فيه الحجب ، وتحل القيود ، وكثيراً ما جر هذا التصرف الوليات على الفتيات وأسرهن . وكثيراً ما أعقبه إعراض الخاطبين عن المخطوبات ، وعنست به الفتيات .

التعرف المشروع :

إن الإسلام دين الخلق والكرامة ، ودين الألفة والمحبة ، وقد أباح للخاطبين أن يتعرف كل منهما على صاحبه بما لا يجرح هذه الوليات ، ويحقق في الوقت نفسه لكل منهما ما يجب في صاحبه ، أباح ذلك بالرؤية الكريمة ، والمحادثة المؤدبة ، والاجتماعات المهدبة في ظل من الأهل والأرحام . وقد جاء ذلك في أحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم ير الإسلام أن تظل المخطوبة في خدرها وألا يراها خاطبها إلا ليلة الزفاف ، ولم ير أن ترفع بالخطبة حواجز الحرمات ، وكان بهذا وذاك حداً وسطاً لا إفراط فيه ولا تفريط ، وهكذا يجب أن يفهم الناس الخطبة ، فيسلم الزوجان من نكسة المفاجأة ليلة الزفاف ، وتسلم المخطوبة من شر الإسراف في المخالطة .

العدول عن الخطبة :

أما العدول عن الخطبة وفسخها بمدّ تمامها ، فإن كان كما يقول السائل لتبين سوء السلوك ، وشراسة الطباع ، فإنه يكون أمرا مطلوباً شرعاً ، حرصاً على سلامة الحياة الزوجية من عبث الأخلاق الفاسدة . وإن مراعاة الأخلاق ، وبناء الزواج عليها من أهم ما يعنى به الشارع في تكوين الأسرة ، وكثيراً ما حثت الشريعة على نخب أرباب الخلق والدين .

وإن فسخ الخطبة في هذه الحالة اتقاء لضرر قد يمسر العمل على زواله ، وتنشأ به الأسرة وفي جسمها عناصر الزعزعة والاضطراب ، والكيد والانتقام ، وبذلك يكون الزواج جحماً لا سكناً ، وبغضاً لا مودة ، ونقمة لا رحمة . وقد أباح الشارع ، بل طلب أن يحنث الإنسان في يمينه إذا تبين له أن المصلحة والخير في نقضها ، وفي ذلك يقول الرسول : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » .

وإذا جاء ذلك في اليمين فإنه — من باب أولى — يجوز في الاتفاق المجرد عن اليمين متى تبين أن الخير في نقضه .

الفسخ المحرم :

أما فسخ الخطبة بمجرد ظهور خاطب مالي ، أو صاحب مركز عظيم ، فهو حرام عند الله ، وهو في الوقت نفسه مخل بالشرف والكرامة ، وينزل بالفتاة إلى مستوى السلع ، تعرض في الأسواق لتباع بأعلى الأثمان ،

وهو بعد هذا وذاك تقضى للعهد الذى حرمه الله والذى يقول فيه : « وَأَوْفُوا
بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا » (١) .

ونصيحتى لهؤلاء الذين يعتبرون الخطبة عقدا يبيح لهم ما يبيحه عقد
الزواج . ولهؤلاء الذين لا يعينهم فى زواج فتياتهن سوى المال الزائل ، والجاه
الزائف . نصيحتى لهؤلاء وهؤلاء أن يقفوا فى تزويج أبنائهم وبناتهم عند حكم
الله وإرشاده ، وأن يتخيروا لهم رضى الدين والخلق .

(١) الآية ٣٤ من سورة الإسراء .

عقد الزواج في شهر المحرم

كلما اقترب شهر المحرم وتهيأ الناس للدخول فيه اتجه كثير منهم إلى أهل العلم « بالحلال والحرام » يسألونهم عن حكم عقد الزواج فيه : أحلال هو ، فيقدموا عليه أم حرام فيرجئوه حتى يمضى ؟

ويقول أحدهم فيما كتب إلى : إني قد اعتزمت إجراء عقد الزواج على خطيبتى في شهر أغسطس ، نظراً إلى أنه الشهر الذى أحصل فيه على إجازتى السنوية من التدريس وملحقاته ، وكذلك هو الشهر الذى تحصل فيه خطيبتى « المدرسة » أيضاً على إجازتها . فقبل لنا : إن عقد الزواج في شهر المحرم حرام ! وإنه نذير سوء الحياة الزوجية التى تمقد فيه ! وإذا صح هذا فسنضطر إلى تأخير الزواج إلى العام المقبل ، بل إلى عام لا يجتمع فيه شهر الإجازة مع شهر المحرم ، وبذلك تضيع علينا فى حياتنا الأسرية أكثر من سنة ، فترجو إفادتنا عن رأى الشرع فيما يقولون !

* * *

عقول ترف في قيود الجهل :

كنت أظن أن هذا النوع من الابتداع فى « الحلال والحرام » ، أو من « التشاؤم » بالزمان والمكان ، قد عنى عليه عصر (الإدراك والثقافة) ، وضيق عليه دائرة الوجود حتى صار لا يجد له مستقراً إلا فى عقول تعاصت على الوعى

العصرى والتنبه الزمنى ، وظلت ترسف فى أغلال الجهل والتقليد الخرافى فى صرفها عن الحقائق الواضحة ، وحال بينها وبين أقل تفكير فى معنى (الحلال والحرام) فنسبت إلى الدين ما ليس منه ، وتقولت على الله الأقاويل (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون) .

وفى المعلمين أيضا ١١٢

كنت أظن هذا وكان خطبه سهلا ، ولكنى عجبت حينما جاءنى ذلكم (الخطاب من مدرس) . يباشر مهمة (التربية والتثقيف) بالنسبة إلى عقد زواجه على خطيبته ، التى هى الأخرى (مدرسة) تباشر كذلك مهمة التربية والتثقيف ! ثم اشتد عجبى حينما أكد لى أحد إخواننا (القضاة الشرعيين) أن هذه «القرية» لها شيوع واضح وأثر بارز فى بعض «المديريات» ، يرشد إليه السجل الخاص بعقود الزواج حينما نرى خلوه من التوثيق فى شهر المحرم ، بينما نرى كثرة التوثيق فيما قبله وفيما بعده ! فقلنا : وليس لتلك الظاهرة من تفسير سوى شدة تأثر أهالى تلك (المديريات) بهذه البدعة ، وإحجامهم عن عقود الزواج فى ذلك الشهر ، وبذلك كان شهر المحرم شهر (أزمة وشكوى) عند الموثقين !

شهر المحرم أصل الأسماء المحرم :

والواقع أن الإسلام لا يعرف لشهر المحرم سوى أنه أحد الشهور الأربعة المحرمة من قديم الرسالات ، والمعرفة فيها باسم (الأشهر الحرم) «إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فى كتاب الله يوم خلق السموات والأرض ، منها أربعة حُرُمٌ ، ذلك الدين القيم ، فلا تظلموا فيهن أنفسكم» ومقتضى هذا

أن شهر المحرم شهر لا يضيق صدره — على الأقل — بفعل الخير إن لم يتسع له ويعظم التفاؤل به ، وأنه إنما يأتي المعاصي والمظالم أن تقع فيه ، وأنها فيه أشد نكراً عند الله منها في غيره .

وليس من شك في أن الزواج من أبرز أعمال الخير ، به تعصم النفوس ، وبه تنشأ الأسر ، وبه يستمر النسل ، وبه السكن والمودة والرحمة . وإذن فالإسلام برىء من هذه الفرية ، وبرىء مما يمكن أن يكون منشأً لها فيه .

جهل وعصبية :

ولم يبق بعد هذا سوى أن هذه (الفرية) محض ابتداء جره : إما جهل واندفاع به في تيار فكرة (التشاؤم) العامة التي ينكرها الإسلام أشد الإنكار ، والتي — على الرغم من ذلك الإنكار الواضح — تسلطت بالوهم الفاسد على بعض العقول فيما يختص بالزمان والمكان ، والكلمات المسموعة ، والأشياء المرئية ، كما هو معروف عند الناس جميعاً ، وإما عصبية خاصة نبتت في أحضان (فرقة إسلامية) عرفت بأرائها ومبادئها من أواخر عهد الخلافة الإسلامية الحقبة ، وكان ذلك لديها بمناسبة حادث وقع في شهر المحرم ، وفي العاشر منه ^(١) ، واشتد له أسف المسلمين جميعاً ، ولكن هذه الفرقة أسرفت بعصبيتها ، فاتخذت الشهر كله زمن حزن تملن فيه حدادها ، وتجمع فيه ما تتخيل من مظاهر المأتمية في مجتمعاتها وماكلها وملابسها وسائر شئونها ، وتحرم فيه كل مظاهر الفرح والزينة والمتعة .

وفي هذا الجو الملبد بغيوم الفتن التي ألبست ثوب الدين نبتت هذه الفكرة ،

(١) هو مقتل الحسين رضي الله عنه .

واتسع نطاقها وتسربت إلى جميع الأرجاء الإسلامية ، التي تولت هذه الفرقة حكمها والسلطان فيها ، وقد كانت مصر من هذه الأرجاء ، وكان من آثارها فيها (توارث تحريم عقد الزواج في شهر المحرم) ولا تزال فكرة (الحزن المحرم) متأصلة إلى اليوم في بعض الجهات الإسلامية بصفة عامة شاملة ، كما لا تزال شعائر الحزن تقام كل عام في تلك الجهات على قدم وساق .

وواضح جداً أن عقد الزواج من أعظم ما يتخذ له الناس مظاهر الفرح والسرور، وإذن فليحرم عقد الزواج كما يحرم كل مظهر من مظاهر الزينة والمتعة.

العصية تحمل في الجانب الآخر :

ومن عجيب العصبية — التي تأخذ بالناس عن الحقائق الواضحة — أنها لشرت أجنحتها في الجانب الآخر أيضاً ، وابتدعت في يوم عاشوراء «يوم الحزن عند هؤلاء» مشروعية الفرح والسرور والتجمل والتزين ، وأدخلت كل ذلك على الناس « بمرويات » عن الرسول عليه السلام ، وآثار عن أصحابه ، كما صنعت « العصبية » عكس ذلك في الطرف الآخر ، فكرة بفكرة وحديثاً بحديث ، وابتدعا بابتداع ، فيا لله وللمسلمين !

وبالمنازع العصبية المتعاكسة صار الناظر إلى المسلمين وفي كتبهم الدينية يرى ويقرأ أن الإسلام يطلب من المسلمين مظاهر الفرح والحزن في يوم واحد لشهر واحد ! وأن مظاهر الفرح تروى فيها أحاديث وآثار ، ومظاهر الحزن تروى فيها كذلك أعمال وآثار ! وهكذا فعل المسلمون بالإسلام ! وهكذا تفرقوا في دينهم وكانوا شيعاً ، والله تعالى يقول في كتابه : « إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء » .

إن أشد ما يبغضه الإسلام ويحرمه على أهله تجديد الأحزان ، وإثارة بواعث

الفتن والتفرق ، وكذلك من أشد ما ينفذه الافتيات على الله والقول بشرع
ما لم يأذن به ، والحق أن الفريقين قد انحرفا عن الصراط المستقيم ، وخاضفيا
يحرم الإسلام الخوض فيه .

واجب المسلمون اليوم :

وإن واجب عقلاء المسلمين اليوم ليحتم عليهم — وقد بدت البغضاء لهم جميعاً
من أعدائهم المتربصين بهم — أن يطهروا أنفسهم من هذه العصبية التي
فرقتهم ، والتي احتربوا بها فيما بينهم وتسلط بها عليهم عدوهم ، وأن يجتمعوا
على كلمة سواء بينهم ، وأن يحصوا دينهم وكتبهم من آثار «العصبية الجارفة
الهدامة» ، وأن يقفوا صفاصفا واحداً وقلبا واحداً يرهبون به عدو الله وعدوهم .
لأنهم إن فعلوا ذلك طابت حياتهم وسلم دينهم وكانوا عند الله كما قال : «خَيْرَ أُمَّةٍ
أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» وإلا يفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير .

التشاؤم :

هذا هو أصل فكرة «تحریم عقد الزواج» كما نرى ، وقد ألبست هذه
الفكرة عند من لم يعرفوا هذا الأصل ثوب «التشاؤم» ، والتشاؤم هو الآخر
قد أخذ مجالا واسماً عند الناس بدافع الهوى والرجل ، ولم يعد هو الآخر
من يؤيده ويبرره «بمرويات» تنسب إلى الرسول ظمناً وبهتاناً ، بل لم يعد
من يؤيده بالقرآن نفسه^(١) .

(١) ارجع إلى ما كتبه عن «استطلاع الغيب والتشاؤم» من هذا الكتاب .

عبث الرجالين :

وبعد : فإن واجب المؤمنين أن يتنبهوا إلى عبث الدجالين بإشاعة فكرة
النشاؤم بينهم ، هذه الفكرة التي يصير بها الإنسان أسيراً لوهم في كلمة يسمعا ،
أو يوم يمر عليه ، أو منظر يراه ، وأن يطهروا قلوبهم من هذه الأوهام ، وأن
يقدموا على أعمالهم وتصرفاتهم وقضاء مصالحهم في أوقاتها التي تتطلبها ،
معتادين في ذلك على إيمانهم النقي وعلى توفيق الله لهم ، غير عابئين بهم
أو خرافة ، فتسلم حياتهم وتستقر شؤونهم ، والله ولي التوفيق والهداية .

الزواج العرفي والسري

وردت إلينا بعض رسائل يتحدث أصحابها عن نوعين من الزواج يلجأ إليهما بعض الناس بظروفهم الخاصة ، يرون أنهما مشروعان لا يعقبان إثمًا ولا ضررًا ، ويسأل آخرون عن حكم الله فيهما ، وهما : الزواج السري . والزواج العرفي .

* * *

الزواج السري :

أما الزواج السري فهو نوع قديم من الزواج افترضه الفقهاء ، وبينوا معناه ، وتكلموا في حكمه ، وقد أجمعوا على أن منه العقد الذي يتولاه الطرفان دون أن يحضره شهود ، ودون أن يعلن ، ودون أن يكتب في وثيقة رسمية ، ويعيش الزوجان في ظله مكتومًا ، لا يعرفه أحد من الناس سواهما . وأجمعوا على أنه باطل لفقده شرط الصحة ، وهو الشهادة ، فإذا حضره شهود وأطلقت حريتهما في الإخبار به لم يكن سرا ، وكان صحيحًا شرعا ، تترتب عليه أحكامه . أما إذا حضره الشهود وأخذ عليهم العهد بالسكتان ، وعدم إشاعته والإخبار به ، فقد اختلف الفقهاء في صحته بعد أن أجمعوا على كراهته :

فأدت طائفة أن وجود الشهود يخرجها عن السرية ، والشهادة وحدها تحقق العلانية ، وإذن فلا تأثير في صحة العقد للتوصية بالسكتان ، ويرى الإمام مالك وطائفة معه أن التوصية بالسكتان تسلب الشهادة روحها ، والقصد

منها ، وهو الإعلان الذى يضمن ثبوت الحقوق ، ويزيل الريبة ، ويفصل فى الوقت نفسه بين الحلال والحرام — كما جاء فى الحديث الصحيح — « فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت » . والشهادة التى تحقق الإعلان المقصود هى التى لم تقترن بالتوصية على الكتمان ، وبمجرد العدول لا يزال السرية؛ وكمن سر بين أربعة وبين عشرة لا تزول سره ما دام القوم قد تواصلوا بها وبني العقد عليها ؛ ولعل المجالس الخاصة التى يعرفها اليوم أرباب الفجور المشترك من أوضح ما يدل على أن كثيراً ما يكون بين أكثر من اثنين .

وإذا كان الزواج السرى بنوعيه الذى لم يحضره شهود ، أو حضره مع التوصية بالكتمان دائراً بين البطلان والكراهة ، وأنه يحمل السرية التى هى عنوان المحرم كان جديراً بالمسلم — الذى شأنه أن يترك ما يريب إلى ما لا يريب — أن يمتنع عنه ، ولا يقدم عليه ، ولا يزج بنفسه فى مداخله الضيقة التى لا تمهد عاقبتها .

زواج رعب وقلوب لا سكن ورحمة :

إن الزواج الذى لا يفارق صاحبه الاضطراب القلبي — والرعب والخوف من الأهل والأقارب والناس إذا ظهر واشتهر — لا يمكن أن يكون هو الزواج الشرعى الذى امتن الله به على عباده ، وجهله سكناً ومودة ورحمة ؛ لا يمكن أن يكون هو الزواج الذى يكون الأسر ، ويحفظ الأساب ، وينشئ علاقة المصاهرة بين الناس ؛ لا يمكن أن يكون هو الزواج الذى رغبت فيه شريعة — أساسها فى العقائد والأخلاق والأعمال — الوضوح والعلانية ، وموافقة الظاهر للباطن ؛ وإن الشهادة لم تعتبر شرطاً فى صحة الزواج إلا لأنها طريق فى العادة لإعلانه وإشاعته بين الناس ، وبها يعلم خبره ، ويشتهر ويستفيض ؛

فاذا لم تكن الشهادة طريقاً لإعلانه كان اتخاذها مجرد احتيال بشهادة صورية على تحليل ما حرم الله ، وكانت لا قيمة لها في نظر الشرع والدين .

وإذا كان شأن المؤمن أن يستبرئ لدينه وعرضه فإن الزواج السرى يعرضه لريبة دينية ، من جهة الإعراض عن الأحاديث الكثيرة المروية عن الرسول ، القاضية بإعلان الزواج ، ولريبة عرضية يحسمها في قرارة نفسه حينما يتخيل أو يقدر ظهور الأمرين الناس ، ولا سبيل للتخلص من هاتين الريبتين — وهما من أقوى ما يفسد على المؤمن إيمانه — إلا بمكافحة الدواعى التى تزين له هذا النوع من الزواج . وإن هذه الدواعى — مهما بلغت فى نظره — لا قيمة لها أمام هاتين الريبتين . هذا ما يجب أن يعرفه الناس فيما يختص بالزواج السرى .

الزواج العرفى :

أما الزواج العرفى فهو الزواج الذى يكتب فى الوثيقة الرسمية التى بيد المأذون ، وقد تصحبه توصية الشهود بالكتان ؛ وبذلك يكون من زواج السر الذى تكلمنا عنه ، وربما لا تصحبه توصية بالكتان فىأخذ اسمه الخاص وهو الزواج العرفى ، وقد يعلم به غير الشهود من الأهل والأقارب والجيران . وهو عقد قد استكمل الأركان والشروط المعتبرة شرعاً فى صحة العقد ، وبه تثبت جميع الحقوق من حل الاتصال ، ومن وجوب النفقة على الرجل ، ووجوب الطاعة على المرأة ، ونسب الأولاد من الرجل ، وهو العقد الشرعى الذى كان معهوداً عند المسلمين إلى عهد قريب . وقد كان الضمير الإيمانى كافياً عند الطرفين فى الاعتراف به ، وفى القيام بحقوقه الشرعية على الوجه الذى يقضى به الشرع ، ويتطلبه الإيمان .

السرى اشتراط القانونه تومىس عقد الزواج :

ظل الأمر كذلك بين المسلمين من مبدأ التشريع إلى أن رأى أولياء الأمر أن ميزان الإيمان في كثير من القلوب قد خف ، وأن الضمير الإيماني في بعض الناس قد ذبل ، فوجد من يدعى الزوجية زوراً ، ويعتمد في إثباتها على شهادة شهودهم من جنس المدعى ، لا يتقون الله ولا يراعون الحق ، فما تشعر المرأة إلا وهي زوجة لمزور أراد إلباسها قهراً ثوب الزوجية، وإخراجها من خدرها إلى بيته تحقيقاً لشهوته ، أو كيداً لها ولأسرتها كما وجد من أنكره تخلصاً من حقوق الزوجية ، أو التماساً للحرية في التزوج بمن يشاء ، ويعجز الطرف الآخر عن إثباته أمام القضاء ، وبذلك لاتصل الزوجة إلى حقها في النفقة ، ولا يصل الزوج إلى حقه في الطاعة ، وقد يضيع نسب الأولاد ، ويلتصق بهم وبأهمهم العار الأبدى فوق حرمانهم حقوقهم فيما تركه الوالدان . وقد رأى المشرع المصرى — حفظاً للأسر ، وصوناً للحياة الزوجية والأعراض من هذا التلاعب — أن دعاوى الزوجية لا تسمع إلا إذا كانت الزوجية ثابتة بورقة رسمية ، وبذلك التشريع صار الذين يقدمون على الزواج العرفي ، ويلحقهم شيء من آثاره السيئة ، هم وحدهم الذين يتحملون تبعات ما يتعرضون له من هذه الآثار ، كما يتحملون إثم ضياع الأسباب للأولاد ، وحرمانهم الميراث عند الإنكار ، وهم هم المسئولون عن تصرفاتهم أمام الله ، وأمام الناس .

قانونه الضمير :

أما بعد : فهذا هو الزواج العرفي ، وذلك هو الزواج السرى ، وليعلم الناس أنه لا سلطان عليهم في ترك هذين النوعين من الزواج ، ولا وقاية لهم

من شرهما إلا الضائر الحية التي تتوخى أكمل ما شرع الله ، وتزن الأعمال بنتائجها . وليعلموا أيضاً أنه ليس في استطاعة قانون ما أن يردم عما يؤذيهم ويشهر بهم ما دامت القوانين بطبيعتها لا تتناول إلا ما ظهر واتصل بها ، وهذا نوع من قانون الضمير وكل الله المؤمن إليه ؛ ليشعر بمكانته عنده ، وأنه عنده ليس يقاد بالزام دائماً . فليضع المؤمن نفسه حيث وضعه الله .

زواج المتعة

هو ما زواج المتعة ؟ وهل هو مباح الآن ، كما يشيع
بعض الكاثين ؟

* * *

زواج المتعة — ومنه الزواج إلى أجل — هو أن يتفق رجل مع امرأة
خالية من الأزواج على أن تقيم معه مدة ما ، معينة أو غير معينة ، في مقابلة
مال معلوم .

وهذا زواج لا يقصد به سوى قضاء الحاجة ، وينتهي دون طلاق بمضى
مدته ، أو بالفارقة إن لم تضرب له مدة . ولا ريب في أن هذا الزواج ليس
هو الزواج الذي شرعه الإسلام ونزل به القرآن .

أساس الزواج في القرآنة :

فالقرآن يرشد إلى أن أساس الزواج السكن والمودة والرحمة المتبادلة بين
الزوجين ، وإلى أن ثمراته تكوين الأسر، ونحصيل الأبناء والأحفاد، والتعاون
على تربيتهم . وما أبعده زواج المتعة عن هذا الأساس وهذه الثمرات .

والقرآن قد ربط بعنوان الزوجية أحكاماً كثيرة كالتوارث ، وثبوت
النسب ، والنفقة ، والطلاق ، والعدة ، والإيلاء ، والظهار ، واللعان ، وحرمة
التزوج بالجماسة وغير ذلك مما يعرفه الناس جميعاً ، وليس شيء من هذه
الأحكام بثابت فيما يعرف بزواج المتعة .

والقرآن قد عرض للزواج بلفظه تارة وبلفظ النكاح أخرى في آيات كثيرة ، ولا يفهم منها ناطق بالضاد سوى الزواج الذى جعل أساسه الدوام ، وتكوين الأسر ، وربطت به تلك الأحكام التى أشرنا إليها ، وقرأ فى ذلك مثل قوله تعالى : « وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ » (١) « وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيَّهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ » (٢) ، « حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » (٣) ، « وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ » (٤) ؛ « وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنًا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا » (٥)

اقرأ هذه الآيات وأمثالها لتعلم أنها — على رغم ما يحاول المفتونون بمشروعية زواج المتعة من تحريفها عن مواضعها — بعيدة كل البعد عن زواجهم الذى يعلنون أنه مشروع لغاية في نفوسهم ، أو تعصباً لآراء لا تعرفها حجة .

أُبجحت المتعة للحكمة ثم هربت :

نعم ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أباحه للمحاربين في بعض الغزوات . وثبت أيضاً بما لا شك فيه أنه نهى عنه نهياً عاماً وحرمه تحريماً مؤبداً . وقد جمع مسلم في صحيحه ، والحافظ بن حجر في شرح البخارى أحاديث النهى ، فليرجع إليها من شاء .

وما كان نهى عمر عنها — وتوعده فاعلها أمام جمع من الصحابة ، وإقرارهم إياه — إلا عملاً بهذه الأحاديث الصحيحة ، واقتلاعاً لفكرة مشروعيتها من بعض

(٢) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٣٢ من سورة النور .

(١) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

(٥) الآية ٢١ من سورة النساء .

الأذهان . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخذ قرب عهد الناس بالإسلام في أوقات الضرورة سبيلاً للترخيص فيما يخفف عنهم تلك الضرورة ، حتى إذا ما أنسوا الإسلام وأحكامه عاد فخرمه التحريم الذي يريده الله ، وهو التحريم العام المؤبد .

وهذا القدر من البيان يتضح أن الرأيين في زواج المتعة لا يمكن أن يوضعا في ميزان واحد فضلاً عن تساوي كفتيهما . وأن الترخيص في زواج المتعة لم يخرج عن أن يكون ترخيصاً بأخف المحرمين في وقت الضرورة ، وحدائث عهد الناس بالإسلام ، ومثل هذا الترخيص لا يصلح دليلاً على المشروعية .

وإن الشريعة التي تبيح للمرأة أن تتزوج في السنة الواحدة أحد عشر رجلاً ، وتبيح للرجل أن يتزوج كل يوم ما تمكن من النساء ، دون تحميله شيئاً من تبعات الزواج ، إن شريعة تبيح هذا لا يمكن أن تكون هي شريعة الله رب العالمين ، ولا شريعة الإحصان والإعفاف .

تزوج المسلم بغير المسلمة

وجهت إلينا جريدة « الشعب » أسئلة كثيرة من القراء يطلبون فيها بإلحاح رأينا في زواج المسلم بغير المسلمة ليستريحوا من هذا اللفظ الذى يثار بين الحين والحين حول هذا الموضوع ، فكتبنا ما يلي :

* * *

الزواج الأفضل :

إن أفضل أنواع الزواج ما تلاقت عليه الرغبات ، وخلصت له القلوب وتناجت به الأرواح . ومن ضرورة ذلك أن تتفق العقيدة وتتناسب الأخلاق وتتحد الأهداف . وفي ظل ذلك التناسب يبسط الزواج على الحياة الزوجية نسيج السكن والمودة والرحمة ، فتطيب الحياة ، وتسعد الأبناء والأسرة . ولا يتحقق ذلك على الوجه الأكمل في نظر الإسلام إلا إذا اتفق الزوجان في الدين والعقيدة ، وكانا مسلمين يأتزمان بأمر الإسلام ، ويتميان بنهيه ، ويشد الإسلام ما بين قلبيهما من رباط .

أما إذا كان الزوج غير مسلم والزوجة مسلمة ، أو كانت الزوجة غير مسلمة والزوج مسلماً ، فإن الحكم في الإسلام له وجه آخر . فهو بالنسبة للفرض الأول ، وهو أن يكون الزوج غير مسلم والزوجة مسلمة ، الحرمة القطعية والمنع البات ، وهو من الأحكام التى أجمعت عليها الأمة من عهد الرسول إلى يومنا هذا ، وصار منعه في الإسلام من الأحكام التى يقول عنها

الفقهاء : « إن العلم بها ضروري » يحكم على من أباحه بالخروج عن الدين، وهذا ليس موضع حديث اليوم ، ولا مما يتعلق لنا غرض الآن ببحثه ، وإنما غرضنا الكلام على الفرض الثاني وهو تزوج المسلم بغير المسلمة . ولبيان الحكم في هذا الفرض يجب أن نفرق أولاً في غير المسلمة بين المشركة التي لا تقر بإله ، ولا بكتاب سماوي ، والكتابية التي لا تقر بالألوهية وتعترف بمبدأ رسالات الله إلى خلقه ، وتؤمن بيوم البعث والجزاء . والإسلام يرى بالنسبة للمشركة أن زواجها باطل ، ولا يحل لمسلم أن يبنى معها حياة زوجية . وقد جاء ذلك المنع في صريح القرآن الذي لا يحتمل أفهاماً ولا آراء ، ومن هنا كان محل إجماع أيضاً بين علماء الإسلام ، ولم يعرف لأحد منهم رأى بجله ، وذلك قوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ، وَلَا أُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا أَعْجَبَتْكُمْ » (١) .

التزوج بالكتابية :

أما تزوج المسلم بالكتابية ، ذات الدين السماوي ، والكتاب الإلهي — وهو موضع حديثنا اليوم — فقد اختلف فيه علماء الإسلام ، فمنهم من أباحه مستنداً في ذلك إلى ظاهر قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » (٢) قالوا : فرقت هذه الآية بين المشركة التي حرم التزوج بها قوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ » وبين الكتابية ، فأباح التزوج بها .

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة . (٢) الآية ٥ من سورة المائدة .

ومنهم من طرد المنع ورأى حرمة الزوج بالكتابية ، شأنها شأن المشركة ،
ولسب ذلك الرأي إلى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وبعض التابعين ، ودرج
عليه بعض الأئمة ، وحجتهم في ذلك أن الكتابية إذا غيرت وبدلت
وأنكرت رسالة محمد عليه السلام كانت داخلة تحت عنوان « المشركات »
وإيمانها بالله فقط لا يخرجها عن دائرة الشرك ، فإن الله يقول : « وَمَا يُؤْمِنُ
أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ »^(١) ويستندون أيضاً في هذا المنع إلى الآيات
الدالة على وجوب المباحة عن الكفار كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ »^(٢) ، « لَا تَتَّخِذُوا
بِطَانَةَ مَنْ دُونِكُمْ »^(٣) « لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ
إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْخَقِّ »^(٤) ، ولهم في تخريج
قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » وجوه
وآراء ليس هذا الحديث موضعاً للكلام فيها .

الأصل الذي لا يهدف فيه :

وسواء أصبح رأى هؤلاء بالحرمة والمنع ، أم صح رأى الأولين بالإباحة
والجواز من جهة النظر في مصادر التشريع ، فإن رأى الذين أباحوا مبنى
على القاعدة الشرعية الطبيعية وهو أن الرجل صاحب القوامة على المرأة ،
وصاحب السلطان والتوجيه في الأسرة والأبناء ، ومن شأن الزوج المسلم
أن ينشئ بما له من قوامة أبنائه وأسرته على الأخلاق الإسلامية ، وقد
أبيح له أن يتزوج بغير المسلمة الكتابية ، ليكون ذلك الزوج بمثابة رسول

(١) الآية ١٠٦ من سورة يوسف . (٢) الآية ٥١ من سورة المائدة .
(٣) الآية ١١٨ من سورة آل عمران . (٤) الآية الأولى من المنتهنة .

من رسل المحبة والألفة ، فيزول ما في صدرها للإسلام من جفوة ، وتلتقي من حسن معاملة زوجها المسلم لها — وهي كتابية تخالفه في دينه — محاسن الإسلام وفضائله عن طريق عملي مباشر ، تجد أثره في راحتها وحرمتها الدينية وحصولها على حقوق الزوجية كاملة غير منقوصة ، وهذه هي حكمة الإسلام في إباحة التزوج بالكتابية على رأى هؤلاء الذين يرون إباحته من جهة المصادر التشريعية .

المنع المنفس عليه :

أما إذا انسلخ الرجل المسلم عن حقه في القوامة ، وألقى بمقاليد نفسه وأسرته وأبنائه إلى زوجته الكتابية ، فتصرفت فيه وفي أبنائه بمقتضى عقيدتها وعاداتها ، ووضع نفسه تحت رأيها واتخذها قدوة له يتبعها ، وقائداً يسير خلفها ، ولا يرى نفسه إلا تابعاً لها ، مسيراً لرأيها ومشورتها ، فإن ذلك يكون عكساً للقضية وقلباً للحكمة التي أحل الله لأجلها التزوج من الكتابيات .

وهذا هو ما نراه اليوم في بعض المسلمين الذين يرغبون التزوج بنساء الإفرنج ، لا لغاية سوى أنها إفرنجية تنتمى إلى شعب أوروبى ، بزعم أن له رقياً فوق رقى المسلمين الذين ينتسب هو إليهم ، ويعد نفسه واحداً منهم . فيتركها تذهب بأولاده إلى الكنيسة كما تشاء ، وتسميهم بأسماء قومها كما تشاء ، وتربط في صدورهم شعار اليهودية أو النصرانية ، وترسم في حجر منزلها وأمام أعين أولادها ما نعلم وما لا نعلم ، ثم بعد ذلك كله تنشئهم على ما لها من عادات في المأكل والمشرب والاختلاط ، وغير ذلك مما لا يعرفه الإسلام ولا يرضاه . أو مما يعتبر الرضا به والسكوت عليه كفرةً وخروجاً عن الملة والدين .

إذا ضعف الرجال وجب المنع :

إذا كان الله قد حرم على المسلمة أن تزوج بالكتابى، صوناً عن التأثر بسطان

زوجها وقوامته عليها ، فإن الإسلام يرى أن المسلم إذا شذ عن مركزه الطبيعي في الأسرة - بحكم ضعفه القومي ، وألقى بمقاليد أمره بين يدي زوجته غير المسلمة - وجب منعه من التزوج بالكتابية ، ويوجب في الوقت نفسه على الحكومة - التي تدين بالإسلام ومبادئه في الزوجية ، وتغار على قوميتها وشعائرها في أبنائها - أن تضع هؤلاء ، الذين ينسلخون عن مركزهم الطبيعي في الأسرة ، حدا يردم عن غيهم ، ويكفي في المنع العام أن ترى الحكومة أكثرية الذين يتزوجون بأجنبيات يضعون أنفسهم من زوجاتهم هذا الوضع الذي يفسدون به أسرهم وقوميتهم .

إن حفظ مبادئ الدين ، وحفظ سياج القومية ، لمن أوجب الواجبات على الحكومات الإسلامية ، وما ضعف المسلمون وأنحلت روابطهم إلا بهذا الذوبان ، الذي كثيراً ما كان منشؤه الافتتان برقي الأجنبية وتقديمها في تنظيم البيوت وتربية الأبناء ، وهي في الواقع تعمل على هدم الكيان وتقويض القومية وقد كاد يتم لها الأمر على أيدي هؤلاء السفهاء ، ضعف الإيمان والقومية ، يؤازرهم في ذلك من يقرأون عليهم - من غير فهم ولا تدبر ، ولا إدراك لحكمة التشريع - قوله تعالى : « وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ » . ولم لعبت الزوجة الكتابية من أدوار في خدمة أمته وحكومتها ، وهي مقيمة في بلاد الإسلام ، ترزق بخيراتهما ، وتنعم بحياتها تحت رجل مسلم غر ، خدعته واتخذت منه جسراً تخطو على ظهره إلى نكبة بلاده ، والعمل على تركيز قومها فيها .

التفسير أو المنع لازم :

إن العمل على تقييد هذا الحكم في التشريع الإسلامي أو منعه

منعاً باتاً لألزم وأوجب مما ينادى به بعض المسلمين ويرجون تشريعه من تجديد سن الزواج للفتاة ، وتقييد تعدد الزوجات وتقييد الطلاق ، والحديث اللغو فيما لا يفهمون من كلمة « بيت الطاعة » وما إلى ذلك من النداءات النادرة التي ينشط لها كثير من أبناء المسلمين سيراً وراء مدينة الغرب المظلمة . ألا وإن انحلال الكثرة الغالبة ممن يميلون إلى التزوج بالكتابات لما يوجب الوقوف أمام هذه الألباحة التي تتلقاها مطلقة جهلاً بغير علم ، والتي أصبحت جالتنا تنادى بالإنفاؤها وأنها لا تنفق والغرض المقصود منها ، ولا تتناسب مع نهضتنا الحالية التي قوامها الاحتفاظ بالقومية الإسلامية وصونها عن عبث العابثين ، وهدف المرغنين الكائدين .

وبعد :

فهذا يا أخي حكم الإسلام في تزوج المسلم اليوم بغير المسلمة . والسلام على من اتبع الهدى .

الرضاع المحرم للزواج

يسأل كثير من الناس عن حكم الشريعة في حالات تتصل بالرضاع ، فمنهم من يسأل عن زواج فتى بفتاة رضع على أختها التي تكبر عنها ولم يرضع عليها نفسها ؛ ويظنون أن الرضاع المحرم هو رضاع الفتى على الفتاة التي يريد التزوج بها خاصة . ومنهم من يسأل عن حكم ما إذا رضع الفتى على فتاة وأمها تحت زوج ثم طلقت الأم وتزوجت برجل آخر ، وأتت منه بفتاة أخرى وهي تحت الزوج الثاني . فهل يجوز لهذا الفتى الذي رضع من تلك السيدة ، وهي تحت زوجها الأول ؛ أن يتزوج بالفتاة التي هي من الزوج الثاني ؟ .. وهنا يقول السائل : قد سألت بعض العلماء فقال : إن لبن المرأة يعتبر ملكا لزوجها ، وبما أن السيدة أرضعت الفتى وهي تحت الزوج الأول ، ولم ترضعه وهي تحت زوجها الثاني فإنه يجوز لهذا الفتى أن يتزوج بالبنت الثمانية التي هي من الزوج الثاني ؛ فهذا لبن وذاك لبن آخر !!

* * *

المحرمات بالرضاع :

ويجدر بنا قبل الإجابة على هذين السؤالين أن نبين أن القرآن الكريم ذكر التحريم بالرضاع بعد أن ذكر التحريم بالنسب . فقال أولا : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ

الْأَخِ وَبَنَاتِ الْأَخْتِ» ثم قال: «وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمُ، وَأَخَوَاتِكُمْ مِنْ الرِّضَاعَةِ». فصل محرمات النسب وحصرها في سبعة أصناف. ثم أجمل في المحرمات بالرضاع، وذكر منها صنفين هما «الأمهات والأخوات». وجاء الحديث الصحيح المشهور، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»، مبيناً أن الصنفين اللذين ذكرا في التحريم بالرضاع يتناولان الأصناف السبعة التي ذكرت في التحريم بالنسب، فالأمهات يلحق بهن العمت والخاللات وبنات الأخ وبنات الأخت. ومعنى هذا أن كل من تحقق بينهما بالرضاع عنوان صنف من هذه الأصناف كان الرضاع محرماً بينهما، وعليه يحرم بالرضاع الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخاللات، وبنات الأخ وبنات الأخت.

القدر المحرم من الرضاع:

وكذلك يجدر بنا أن نجمل مذاهب العلماء في قدر الرضاع الذي يحرم الزواج بين الرضيعين. وقد كثرت المذاهب في هذه المسألة تبعاً لاختلاف النظر في الآية مع الأحاديث التي وردت في قدر الرضاع، فمن الأئمة من رأى أن قليل الرضاع - ولو قطرة واحدة تصل إلى الجوف - وكثيره سواء في التحريم، ومنهم من رأى أن المحرم ثلاث رضعات فأكثر، ومنهم من رأى أن المحرم خمس رضعات فأكثر، ومنهم من رأى أن المحرم سبع رضعات، وهكذا إلى خمس عشرة رضعة، وكل من منشأ هذا الخلاف كثرة الأحاديث المتعارضة في هذا الشأن، وحكم كل ذي رأى في الرضاع ما صح عنده من الأحاديث.

(٣) الآية ٢٣ من سورة النساء.

ودون كلمة « أمهاتكم في الآية » :

ولكن لم نرمهم من عرج نحو دلالة كلمة « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم » على قدر الرضاع المحرم . ولا شك أن عنوان « الأمهات » يعطى أن مدة الرضاعة امتدت وقتنا شعرت منه المرضعة بمعنى الأمومة للرضيع ، ولا شك أن هذا الوقت — الذى يتحقق به معنى العطف والحنو والشوق من المرضعة للرضيع — ليس هو وقت « القطرة » ولا هو « وقت الثلاث رضعات » ، ولا هو وقت « الخمس رضعات » ، وخاصة إذا قدرنا أن الرضاع المحرم هو ما يكون في حولين أو أكثر ، كما يذهب إليه بعض العلماء .

فالخمس رضعات ، أو الرضعات المعدودات ، لا يمكن أن تحدث معنى الأمومة عند المرضعة ، متى لوحظ تفرقها على الحولين أو أكثر منها . وهذه ناحية أعرضها للبحث الذى يستعان فيه برأى الأطباء الواقفين على المقدار الذى ينبت فيه اللحم ، وينشز العظم . ونرجو أن يصل العلماء إلى ما يرفع اختلاف المعنيين في هذه المسألة التى كثيراً — كما رأيت بنفسى — ما تحدث عقدا نفسية بين الزوجين ، حينما يخبران بأن فلانة أرضعتها . وإذا كان جمهور العلماء اليوم يفتون برأى الشافعية — نظرا إلى أنه المتوسط بين الآراء ، وهو أن المقدار المحرم « خمس رضعات فأكثر » فإن كثيرا من المقتنين الذين يسألون يزعمون الأسر المادئة بأن قليل الرضاع وكثيره سواء فى التحريم ، والواقع أن مسألة التحريم بالرضاع على الوجه المذكور به فى الكتب فى حاجة إلى التمهيص ، واختيار الأوفق والأيسر والأبعد عما يثير فى نفوس الأسر الزعزعة والاضطراب .

أحكام زرع الرضاعة :

وإذا تجاوزنا المقدار المحرم في الرضاع أو اخترنا مذهب الشافعي فيه ، وقلنا : إن المحرم هو خمس رضعات فأكثر ، فإن التحريم يثبت بين الرضيعين من المرضعة الواحدة ، سواء أحمداً زمن رضاعتها منها أم اختلف ، وسواء أكان زوج المرضعة واحداً بأن أرضعتها وهي تحت زوج واحد أم تعدد ، بأن أرضعت الولد وهي تحت زوج ، ثم مات عنها أو طلقها ، وأرضعت البنت وهي تحت الزوج الثاني ، فهي في الحالتين أمهما معاً ، وهما أخوان لأم من الرضاعة ، والأخوات بجميع نواحيها رضاعاً كالأخوات نسباً في تحريم الزواج . وإذن ، فلا قيمة لاختلاف الزوج في التحريم وعدمه . ومن المعروف أن كل اثنين اجتمعا على ثدي واحد لم يجز لهما أن يتزاوجا .

الإخبار بالرضاع :

وكثيراً ما يتفق أن يحصل الزواج والدخول بين اثنين ، وهما لا يعلمان رضاعاً بينهما ، ثم تخبر به امرأة ، وتقول لهما : قد أرضعتكما ، والحكم في هذه الحالة على تصديقهما إياها أو عدمه ، فإن صدقها ولم ينكرا عليها فسد الزواج ووجب عليهما أن يفترقا ، أو التفريق بينهما إن لم يفترقا بأنفسهما ، أما إن كذباها وأنكرا قولها ، أو تشككا في صحته فإن الرضاع لا يثبت إلا إذا قامت عليه حجة شرعية ، وهي « شهادة رجلين أو رجل وامرأتين » وبدون هذه الشهادة لا يثبت الرضاع شرعاً ، ولا يفسد الزواج ولا يجب التفريق .

المبادئ العامة :

١ - لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات فأكثر .

- ٢ — إذا اجتمع اثنان على ثدى واحد بخمس رضعات فأكثر في مدة الرضاع ، وهي حولان كاملان ، حرم التزاوج بينهما .
- ٣ — لا تتوقف حرمة الزواج بالرضاع على اختلاف زوج المرضعة .
- ٤ — الإخبار بالرضاع إن صدق وجب التفرق وفسد الزواج، وإن كذب لا يحرم إلا بالشهادة الكاملة « شهادة رجلين أو رجل وامرأتين » .
- وبعد : فهذه هي المبادئ التي أحب وأرجو أن يعرفها السائلون عن الرضاع وأن يعلموها الناس ، حتى تخف البلبلة التي تحدث في الأمر من جراء هذه المشكلة ، والله يتولى هدايتنا أجمعين .

في الرضاع

جاءني من فتاة هذا السؤال : رضعت خالتي من زوجة عمي ، ثم أرضعتني هذه الخالة . فهل يجوز أن أتزوج من ابن عمي الذي أرضعت أمه خالتي ؟

* * *

أحب أن نعرف قبل الجواب عن السؤال أن القرآن الكريم ذكر التحريم بالرضاع بعد أن ذكر التحريم بالنسب فقال أولاً : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ » فبين بهذا المحرمات بالنسب وحصرها في سبعة أصناف . ثم قال ثانياً : « وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ » فأجل في المحرمات بالرضاع وذكر منها صنفين هما : الأمهات والأخوات . وجاء الحديث الصحيح المشهور ، وهو قوله عليه السلام : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » مبيناً أن الصنفين اللذين ذكرا في التحريم بالرضاع يتناولان الأصناف السبعة التي ذكرت في التحريم بالنسب ، فالصنف الأول وهو « الأمهات » يتناول « الأمهات والبنات » والصنف الثاني وهو « الأخوات » يتناول « الأخوات ، والعمات والخالات ، وبنات الأخ ، وبنات الأخت » . ومعنى هذا أن كل من تحقق له بالرضاع عنوان صنف من هذه الأصناف بالنسبة لغيره كان محرماً عليه . وعليه يحرم بالرضاع : الأمهات والبنات والأخوات والعمات والخالات وبنات الأخ ، وبنات الأخت . وينبغي

أن يلاحظ هنا أن الأختية من الرضاع تتمحق بمجرد رضاع الصبي من الأم سواء أكان رضاعه مع ابنتها أم قبلها أم بعدها ، ولا تتوقف كما يظن كثير من الناس على اتحاد زمن الرضاعة .

وإذا عرف هذا فبالنظر في حادثة السؤال يعلم أن خالة الفتاة صاحبة السؤال صارت برضاعها من زوجة عمها « أم الفتي » أختا للفتى . وإلى هنا لم يتحقق بهذا الرضاع عنوان من عناوين التحريم السبعة بالنسبة للفتى ، وإذن لا نحرّم عليه ، ولكن لما أرضعت الخالة الفتاة المذكورة ، صارت الخالة — التي هي أخت رضاعية للفتى — أما للفتاة ، وصار الفتى الذي هو أخ رضاعي للخالة خالاً لها وهي بنت أخته ، وبذلك تحقق لها عنوان من عناوين التحريم : وهو بنت الأخت ، فلا يحل لها إذن أن تزوجه .

ومما ينبغي التنبيه له بعد هذا أن التحريم بالرضاع ، أو تحقق العنوان المحرم لا يكفي فيه — بناء على ما اخترناه في الفتوى رفقاً بالناس — مطلق الرضاع ، بل لابد أن يكون أولاً في مدة الرضاع ، وهي الحولان المذكوران في قوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ »^(١) ، وأن يكون ثانياً خمس رضعات مشبعات . وعلى هذا لا يحرم الرضاع إذا كان بعد الحولين ، أو كان فيهما وكان أقل من خمس رضعات ، وبهذا وذاك صححت الأحاديث واتصلت بالآية ، بياناً لقدرة الرضاع المحرم ولمدته التي يثبت التحريم بالرضاع فيها .

(١) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

إسقاط الحمل

مسألتان تشغلان أذهان كثير من الناس ، ويتجهون
بهما في كل وقت إلى أهل الشرع والدين ، ملتجئين
حكم الله فيهما .

وإحداها : تشغل على الخصوص بال كثير من السيدات
اللاتى يحملن ، وتحدث فى أنفسهن رغبة ملحة — باعتبارات
مختلفة — عن استدامة الحمل وتركه حتى تكمل مدته
الطبيعية ، فيضعنه إنساناً يعمل فى الحياة ، إما شاكرآ
وإما كفورآ ، وأمام هذه الرغبة يسألن : هل يجوز إسقاط
الحمل بعد تيقنه ؟

والمسألة الثانية — التى تثور بين الحين والحين ، ويتكلم
فى شأنها رجال من مختلفى الثقافات والاتجاهات ، وتصطرح
فيها الآراء وتختلف الأقوال — هى مسألة تحديد النسل .

* * *

إسقاط الحمل بعد نفخ الروح :

أما إسقاط الحمل فقد تكلم فى حكمه فقهاؤنا ، وتم اتفاقهم على أن إسقاطه
بعد نفخ الروح فيه — وهو كما يقولون لا يكون إلا بعد أربعة أشهر — حرام
وجريمة ، لا يحل لمسلم أن يفعله لأنه جنابة على حى متكامل الخلق ، ظاهر

الحياة ، قالوا : ولذلك وجبت في إسقاطه « الدية » إن نزل حيا ، وعقوبة مالية أقل منها إن نزل ميتا .

ولكنهم قالوا : إذا ثبت من طريق موثوق به أن بقاءه بعد تحقق حياته هكذا ، يؤدي لا محالة إلى موت الأم ، فإن الشريعة ، بقواعدها العامة ، تأمر بارتكاب أخف الضررين ، فإن كان في بقاءه موت الأم ، وكان لا منقذ لها سوى إسقاطه ، كان إسقاطه في تلك الحالة متعينا ، ولا يضحى بها في سبيل إبقائه لأنها أصله ، وقد استقرت حياتها ولها حظ مستقل في الحياة ، ولها حقوق وعليها حقوق ، وهي بعد هذا وذاك عماد الأسرة ، وليس من المقبول أن نضحى بها في سبيل الحياة لجنين لم تستقل حياته ، ولم يحصل على شيء من الحقوق والواجبات .

قبل نفخ الروح :

أما إسقاطه قبل نفخ الروح فيه — أي قبل تمام أربعة أشهر كما يقولون — فقد اختلفوا فيه ، فرأى فريق أنه جائز ولا حرمة فيه ، زاعما أنه لا حياة فيه فلا جنائية ، فلا حرمة ! ورأى آخرون أنه حرام أو مكروه ؛ لأن فيه حياة النور والإعداد . وقد عرض الإمام الغزالي لهذه المسألة ، وفرق بينها وبين مسألة « منع الحمل » وهذه عبارته . قال — بعد توجيه رأيه في منع الحمل : « وليس هذا — يريد منع الحمل — كالإجهاض والوآد ، لأن ذلك جنائية على موجود حاصل ، وله مراتب ، وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم وتخلط بماء المرأة ، وتستعد لقبول الحياة ، وإفساد ذلك جنائية ، فإن صارت نطفة فعلة كانت الجنائية أخش ، وإن نفخ فيه الروح واستوت الخلقة

ازدادت الجناية تفاحشا ، ومنتهى التفاحش في الجناية بعد الانفصال حيا .
ومن لطائف توجيهه في هذا المقام أن اختلاط ماء الرجل بماء المرأة
بمثابة (الإيجاب والقبول) في الوجود الحكى في العقود ، فن أوجب
ثم رجع قبل القبول لا يكون جانبا على العقد ، ومتى اتصل القبول بالإيجاب
كان الرجوع بعد اتصالهما ويكون العقد بهما رفعا للعقد وفسخا وقطعا ، فهذا
قياس ذلك .

الفقهاء يعترفون بحياة مادة التلقيح :

ومن توجيه الغزالي ومن وافقه في حرمة إسقاط الحمل بعد اتصال النطفة
بالبويضة نرى أن علماء الشريعة يرون كما يرى علماء الطب — وإن اختلفت
كلماتهم في التعبير — أن مادة التلقيح ذات حياة ذاتية ، تخوض بها الميدان ،
وتكافح في سبيل الاتصال بهدفها (البويضة) حتى تعنتقها وتطرد عنها
ما سواها ، وقد رتبوا على هذه الحياة أحكاما وآثارا ، منها الحكم
بالضمان على كاسر بيض الصيد غير المدر ، لأنه — كما يقولون — أصل
الصيد ومادته .

أما الحياة التي لا تكون إلا في الشهر الرابع فهي الحياة الظاهرة التي
تحسها الأم بحركة الجنين ، والتي عبر عنها الحديث بنفخ الروح .

التقاء النظرة الشرعية بالنظرة الطبية :

ولعل العلماء الذين نفوا الحياة قبل نفخ الروح يريدون هذه الحياة الظاهرة ،
وهم في الوقت نفسه لا ينكرون أن المادة حية ، وأن حياتها تمكنها من

الاتصال بماء المرأة « البويضة » . ومن هنا نستطيع أن نقرر أن اختلاف العلماء في جواز الإسقاط في مبدأ الحمل مبني على عدم التنبه لهذه الدقائق والإحاطة بها ، أو أن حرمة الإسقاط في تلك الحالة ليست كحرمة عند تكامل الخلق والاحساس بالحمل ، وإذن تكون المسألة ذات اتفاق بينهم على حرمة الإسقاط أي وقت من أوقات الحمل ، وللضرورات تقديرها وحكمها كذلك في أي وقت من أوقاته ، وبذلك يتبين بوضوح التقاء النظرتين الشرعية والعلمية ، وكفى الله المؤمنين القتال .

النسل بين التحديد والتنظيم

قال الله تعالى : « وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا
وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنِينَ وَخَفَدَةً . وَرَزَقَكُمْ
مِنَ الطَّيِّبَاتِ . أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ »
(صدق الله العظيم)

* * *

لدهر مع تحديد معاني الألفاظ :

كثيراً ما عرض علماؤنا على اختلاف اختصاصهم من شرع واقتصاد ،
ونفس وطب لمسألة « تحديد النسل » وطالعنا الصحف اليومية والمجلات
الأسبوعية ببحوث تطول وتقصّر في تأييد الرأي والدعوة إليه ، وفي إنكاره
والرد عليه ، والبحث في ذاته ، وعلى وجه عام حركة فكرية تدل على نشاط
ذهني ، وحيوية علمية ، وهو مع هذا يستتبع كثيراً الكشف عن صالح له
نفعه في الحياة ، فنقبل عليه ونتنفع به ، أو ضار له أثره السيئ فنعرض عنه ونتقيه .

ولكن ليصل البحث إلى فائدة — وتوفيراً للقوى والجهود ، واحتفاظاً
بالوقت لما ينفع ويفيد ، وبعداً عن الخلاف بقدر الإمكان — يلزم قبل الخوض
في الحجاج ، والانتصار للأراء ، تحديد المراد من موضوع البحث ، وبعبارة
أخرى ، يلزم كما يقول علماؤنا « تحرير محل النزاع » ، فإن الألفاظ التي يمتنون
بها الموضوع قد يكون لها دلالات متعددة ، إذا جليت وحددت تبين منها
ما يكون محل اتفاق فيستبعد ، وما يصح أن يكون محل اختلاف فيقتصر عليه

الكلام ، وفي دائرته يرد الحجاج ، وعليه يتوارد النفي والإثبات ، وحين يكون الخلاف بين الباحثين خلافاً حقيقياً مشمراً ، ويكون البقاء للرأى الذى تقوم حجته ، وتظهر للناس وجهته ، وقد يكون للألفاظ معان إذا حددت وظهر المراد منها ، تبين أن الموضوع محل اتفاق ، ولا يقبل بطبيعته أن يتخذ فيه الأنظار ، وتتعدد الآراء ، ويصبح البحث فيه بعد ذلك اشتغالياً لا ينفيد ، بل اشتغالياً بما يفسد على الناس تصورهم للحقائق ، وبما يقع بين النزاع والتفرق دون أن يكون فى الواقع ما يبرر النزاع والتفرق .

ولو أن الباحثين على اختلاف اختصاصهم التزموا هذا الأصل ، الذى تقضى به طبيعة البحث الموفق وقرره علماء المناظرة ، لضائق دائرة الخلا بين علمائنا ، ولما ظهرت الآراء المختلفة فى كثير من المسائل التى ألبس ثوب الاختلاف فى العقائد والأحكام بغير حق ، وشاعت بين الناس على آراء ومذاهب ، وانتصر لكل رأى منها أو مذهب فريق من أتباع والمقلدين وأحدثت فى جماعة الأمة التشيع الممقوت ، والعصبية الفاسدة ، وقض على الوحدة ، التى جعلها الله أساساً لحياة الأمة وسعادتها .

تحديد النسل بالمعنى العام تأباه طبيعة الحياة وحكمة الله وسريته الإلهية

وإذا كنا نجد فى علومنا مثلاً كثيرة لهذه المسائل التى لم يجرر فيها النزاع ، فإنى أرى أن مسألة « تحديد النسل » التى عرضت للبحث فى أيا الأخيرة من أوضح المشئ التى تناولها النظر واختلاف الرأى ، دون أن يحد بين الباحثين المعنى المراد من كلمة « تحديد النسل » ، فقد تبادل أن المقصود منها هو إصدار قانون عام ، يلزم الأمة كلها أن تقف بالنسل عند حد معين

لا فرق في ذلك بين سيدة يسرع إليها الحمل فترضع ولدها السابق لبن الحمل ، وأخرى يبطن حملها ، وتمضي مدة الرضاع أو أكثر في تربية السابق دون حمل . ولا إرضاع في زمن حمل ، ولا بين قوى سليم من الأمراض المتنقلة يلد أقوىاء أصحاء ، وضعيف مريض بمنقل يلد ضعفاء مرضى ، ولا بين غنى في سعة من الرزق يستطيع تربية أبنائه مهما بلغ عددهم ، وفقير في ضيق لا يستطيع القيام بتربية أبنائه الكثيرين فيضعف احتمالهم ، وتخور أعصابه ، وتفسد حياته ، وقد تشرذم مع هذا أبنائه .

وتحديد النسل بهذا المعنى العام لا يمكن أن يقصده أحد ما ، فضلا عن أمة تريد لنفسها البقاء ، وتعمل جاهدة ، وبخطوات سريعة في المشروعات الإنتاجية التي بها تنافس الأمم الأخرى ، وترد عنها كيد المستعمرين عن طريق الإنتاج والاقتصاد ، وهو بعد هذا تفكير تأباه طبيعة الكون المستمرة في النمو ، وتأباه حكمة الحكيم الذي خلق في الإنسان والحيوان مادة التوالد والتناسل ، وخلق مقابل ذلك في الأرض وسائر ما خلق قوة الإنتاج الدائم المضاعف . إلا أن المائدة ، التي أعدها الله لعباده في ظاهر الأرض وباطنها ، لا يمكن أن تضيق عن حاجتهم وحاجة نسلهم مهما أكثروا ومهما عاشوا ، اللهم إلا إذا خان صواب الحكمة الإلهية في تقدير المائدة مع تقدير الآكلين . سبحانك اللهم . تعالت حكمتك عن ذلك علواً كبيراً .

وإذا كانت طبيعة الحياة تأبى هذا التحديد العام ، وحكمة الحكيم تأباه ، وتنبه الوعي القومي في الأمة يأباه ، فإن الشريعة الإسلامية — وهي شريعة الحكيم العليم بطبيعة ما خلق — لا يمكن إلا أن تأباه ، ومن هنا حثت الشريعة على مبادئ القوة واتساع العمران وكثرة الأيدي العاملة ، وعلى تهئية

ما تعمل فيه تلك الأيدي ، وحشت على الزواج وامتن الله على الناس بنعمة البنين والحفدة كأثر من آثار الزواج ، وطمأن النفوس على الرزق فقال : « وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ » (١) وجاء في وصايا الرسول : « تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة » « وسوداء ولود خير من من حسناء عقيم » ، و « من ترك الزواج مخافة العيال فليس منا » .

وقد كان أهل الجاهلية يقتلون أبناءهم مخافة الفقر فنزل قوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ » (٢) وفي آية أخرى « نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاكُمْ » (٣) .

وإذن فتحديد النسل بهذا المعنى الملزوم للجميع خروج عن هذه الوصايا ، وسير في جو الدين حذرهم الله قتل الأولاد خشية الإملاق ، وأعتقد أن الذين يدعون إلى تحديد النسل لا يريدونه بهذا المعنى ، فإنكاره إذن محل اتفاق ويجب أن يكون محل اتفاق بين جميع الباحثين .

تنظيم النسل للمعاملات الخاصة :

أما تحديد النسل بمعنى تنظيمه بالنسبة للسيدات اللاتي يسرع إليهن الحمل ، وبالنسبة لنوى الأمراض المنقولة ، وبالنسبة للأفراد القلائل الذين تضعف أعصابهم عن مواجهة المسؤوليات الكثيرة ، ولا يجدون من حكوماتهم أو الموسرين من أمتهم مايقويهم على احتمال هذه المسؤوليات . إن تنظيم النسل

(٢) الآية ٣١ من سورة الإسراء .

(١) الآية ٧٢ من سورة النحل .

(٣) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

بشيء من هذا — وهو تنظيم فردي لا يتعدى مجاله — شأن علاجي تدفع به أضرار محققة ويكون به النسل القوى الصالح ، والتنظيم بهذا المعنى لا يجافي الطبيعة ولا يآباه الوعي القومي ، ولا تمنعه الشريعة إن لم تكن تطلبه وتحث عليه . فقد حدد القرآن مدة الرضاع بحولين كاملين ، وحذر الرسول صلوات الله عليه أن يرضع الطفل من لبن الحامل ، وهذا يقضى بإباحة العمل على وقف الحمل مدة الرضاع . وإذا كانت الشريعة تتطلب كثرة قوية لاهزيلة ، فهي تعمل على صيانة النسل من الضعف والهزال ، وتعمل على دفع الضرر الذي يلحق الإنسان في حياته . ومن قواعدها « الضرر مدفوع بقدر الإمكان » .

ومن هنا قرر العلماء إباحة منع الحمل مؤقتاً بين زوجين أو دائماً إن كان بهما أو بأحدهما داء من شأنه أن ينتقل في الذرية والأحفاد .

فتنظيم النسل بهذه الأسباب الخاصة التي من شأنها ألا تم الأمة ، بل ولا تكون فيها إلا بنسبة ضئيلة جداً ، تنظيم تبيحه الشريعة أو تحتمه على حسب قوة الضرر وضعفه ، ولا أظن أن أحداً يخالف فيه ، فهو إذن محل اتفاق وإذن ففيم الاختلاف؟ وعلام نختلف؟

اللهم إلا إذا كان مجرد الاختلاف والجدل شهوة ورغبة ، وهذا ليس من شأن الباحثين الحريصين على خير أمنهم . وأخيراً فاسمعوا أيها السادة قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ » (١) .

(١) الآية ٢٠٨ من سورة البقرة .

الطلاق

يبعث إلينا المواطنون برسائل تحتوى على أسئلة تتعلق
بمجهات مختلفة : فبعضها تتعلق بالطلاق والزواج ، وبعضها
يتعلق بالعبادات وشئون أخرى عامة . وتحدث اليوم فيما
يتعلق منها بالطلاق .

* * *

نصيحة للزواج :

وأود قبل ذلك أن أعود فأكرر نصيحتي لإخواني وأبنائي المسلمين ،
وأقول لهم ، وأرجو أن نكون جميعاً من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه .
أقول لهم : إن الحلم — وهو سيد الأخلاق ، والإيمان — وهو مجمع الفضائل —
كل منهما سلاح يتقى به الإنسان التسرع إلى ما يوقعه في الندم وإلى ما يجلب
عليه سخط الله وغضبه ، وإن الزواج قد شرعه الله لحكم سامية ، هي في خيرنا
وسعادتنا ؛ فهي ترجع إلى تكوين الأسر ، وتكوين الأسر إنما يكون
بالمحافظة على سلامة الحياة الزوجية التي يجد الإنسان في ظلها الوارف السكينة
القلبية والتي يتبادل الزوجان في بهوها الفسيح روح المودة والرحمة ، والتي
يزدهر في جوها النقى نبت البنين والبنات فينمو ويشمر ، فيكون أثراً صالحاً
للزوجين الوالدين ، ينشرح به صدرهما في الحياة ويذكران به في الممات ، يكون
مع هذا لبنات قوية في بناء الأمة وعزتها .

أيها المسلمون :

هذه الحياة الروحية التي بينت لكم بعض أسرارها ، وحكم شرعها والحث عليها . تسقط عمدتها ، ويخر سقفيها بنزاع تافه ونزقة طائشة ، فلا تسمع الزوجة فيه لرغبة زوجها ، ولا يصبر هو على رغبته ، فتندفع هي إلى المشاكسة ، ويندفع هو إلى سلاح التفريق « الطلاق » ، ليقطع ما أمر الله به أن يوصل ؛ ثم لا يلبثان أن يتملكهما الأسى والندم ، ويذهب بالقلب والشعور ما يراناه على وجوه أطفالهما من النظر الشحوب والحيرة ، ومظهر اليم والتشرد ، وهما على قيد الحياة ، وصدق رسول الله : « إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق »
فإن الله في الحياة الزوجية ، والله الله في الأطفال ، والله الله في الأسر .

أيها الإخوان ، هذه نصيحتي إليكم فيما يتعلق بالتسرع إلى الطلاق ، وهي نصيحة الله لعباده المؤمنين : « فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا »^(١) « وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا »^(٢) .

الطهارة المعلقة :

ولنعد إلى الأسئلة التي تتعلق بالطلاق ، وفيها السؤال عن الطلاق المعلق ، ومثاله أن يقول الرجل لزوجته : « إن خرجت بغير إذني ، أو كلمت الجارة ، أو فعلت كذا فأنت طالق » وحكمه أنه إن كان يقصد تحييفها ومنعها من الفعل وهو في نفسه يكره طلاقها ، ولا يرغب فيه ، وليس لديه من الأسباب

(١) الآية ١٩ من سورة النساء . (٢) الآية ١٢٨ من سورة النساء .

ما يجعله يقصد الطلاق ، كان ذلك لغواً من القول لا أثر له في الحياة الزوجية .
أما إذا كان منطوياً على بعضها غير راعب في عشرتها ، واتخذ التعليق
مبرراً له في الطلاق أمام الناس ، فإنه يقع إذا خالفت الزوجة ، ويقع واحدة
رجعية لا غير ولو كان بلفظ الثلاث أو الستين . وإلى هذا ذهب كثير من
العلماء من سلف الأمة وخلفها ، وبه أخذ قانون المحاكم الشرعية المعمول به الآن .
وإني أرى هنا أن عبارات الطلاق الواردة في القرآن لا تصدق لغة إلا على
من نجز الطلاق وأوقعه بالفعل غير معلق له على شيء : ف قوله تعالى : الطلاقُ
مَرَّتَانِ ^(١) ؛ وقوله : « فَإِنْ طَلَّقَهَا ^(٢) » ؛ وقوله : « وَإِذَا طَلَّقْتُمْ ^(٣) »
كل هذا لا يفهم منه إلا شيء واحد ، هو إيقاع الطلاق بالفعل .

أما من علق الطلاق على فعل غيره زوجة أو غيرها فإنه لا يصدق عليه
أنه طلق ، وفي العرف يقال في مثله : إن المرأة مثلاً أوقعت الطلاق على زوجها .
وإلى هذا الرأي ذهب طائفة من الفقهاء ، فلو توسع القانون ، ووجد الحكم
بين النوعين في الطلاق المعلق لكان متمشياً مع روح الشريعة في تضييق
دائرة الطلاق ، وأرجو أن ينال ذلك حظه من النظر .

الحلف بالطهر أو الأثره :

هذا . ومن الأسئلة المتعلقة بالطلاق السؤال عن الحلف بالطلاق ، ومثاله :
الطلاق يلزمني إن فعلت كذا ، أو على الطلاق لا أكلم فلاناً ، أو لا أتصل به ،
أو لا أعيش مع أخي ، أو أن ثمن السلعة كذا ، أو أن الخبز الفلاني صحيح ،
أو غير ذلك مما يجري بين الناس وهم في الأسواق يبيعون ويشترون ، أو وهم

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٣١ من سورة البقرة .

في النوادي والمقاهي يتحدثون ويتناظرون ، وواضح أن معنى هذا هو التزام الرجل الطلاق ، والتزام الطلاق ليس إيقاعاً للطلاق ، ولا تعليقاً لوقوعه ، وإنما هو يمين وحلف ، ولا أثر له في الحياة الزوجية ، وهو في بعده عن ذلك أشد بعداً من الطلاق المعلق الذي قصد به التخويف ، وقد ألغاه القانون أيضاً ، تبعاً لكبار العلماء الذين ذهبوا إلى إلغائه .

لعن الله المحلل والمحلل له :

ومن الأسئلة المتعلقة بالطلاق : أن رجلاً أوقع على امرأته ثلاث طلاقات متفرقات ، فأفناه بعض الناس بالتحليل ، وأرشده فيه إلى أن يتزوجها رجل غيره ، ويمكث معها ليلة واحدة ويخلو بها وقتاً ، ثم يطلقها هذا المستعار ، وبهذا تحل لزوجها الأول بعقد ومهر جديدين ! ولا يزال في الناس من يفتي بالتحليل ! ولا يزال في الناس من يستمع لقول المحللين ! وقد قال فيه عليه الصلاة والسلام : (لعن الله المحلل ، والمحلل له) ، وقال : (ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل ، والمحلل له) .

وصح عن عمر رضى الله عنه أنه قال : (لا أوتي بمحلل ولا محلل إلا رجمتهما) وقال الإمام ابن تيمية : (زواج المحلل حرام بإجماع الصحابة) وقال الشيخ محمد عبده : (إن نكاح التحليل شر من نكاح المنعة وأشد فساداً وعاراً) ، وكيف لا يكون كذلك وهو زواج لم يقصد فيه المحلل إلى تكوين أسرة ، ولم يقصد منه دواما ولا استمراراً ، ولا سكناً ولا مودة ؟ كيف لا يكون كذلك وهو زواج يفعله أصحابه مع التستر والكتمان خوف الفضيحة والعار إذا علم واشتهر ، فهو أمر يدل على أنه في قرارة النفوس لا يقل عن اختلاط المقت والفاحشة ، بل يزيد عليه لفعله باسم الشرع والدين ! ثم كيف بعد هذا كله تكون هذه

العملية الحقاء تفسيراً أو امثالاً لقول الله في كتابه : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » (١) فاللهم هداية لعبادك .

احتمال أمر أبسع من التحليل :

ومن الفتاوى المأجنة هذه الفتوى الأخرى التي أشير بها على رجل طلق زوجته ثلاث مرات متفرقات اتقاء لهذا التحليل المنكر ، وبعداً عن التيسرة المستعارة ، هذه الفتوى هي اعتبار أن الزواج الذي انتهى بهذا الطلاق كان زوجاً باطلاً ، لأنه كان بغير ولي ، أو كان في شهوده من يترك الصلاة ، أو يؤخرها عن وقتها ، وبذلك يكون الطلاق قد وقع على غير زوجة ا فيصبح للرجل الذي كان معها أن يعقد عليها عقداً جديداً مبتدأ ، غير العقد الأول الذي وقع باطلاً ، وهذه مسألة يسميها بعض الناس « إسقاط التحليل » وهو نوع من الاحتيال أبسع من الاحتيال بالتحليل نفسه ، واتقاء التحليل به اتقاء الرجس بالرجس ، بل برجس أشد ا وفيه يقول ابن تيمية : « من أخذ ينظر بعد الطلاق في صفة عقد الزواج ولم ينظر في صفته قبل ذلك ، ويقول : أنا تزوجت بولي وشهود فساق ، فلا يقع طلاقى ؛ لأن زواجى كان باطلاً ؛ كان من المعتدين لحدود الله ، وهو يريد أن يستحل محارم الله قبل الطلاق ويعده » ا ثم كيف يكون هذا وقد صدر العقد الأول على وجه شرعى معتبر ، يقرر صحته قبل وقوعه جهاهير العلماء ، ويقرر استمراره بعد وقوعه ، حفظاً للنظام العام كل العلماء ؟ زواج أخذ حظه في الوجود ، وتعاشر فيه الزوجان وكان لهما منه الأولاد ، وثبتت به الحرمات التي تترتب على حرمة المصاهرة . كيف نعود إليه بعد ذلك كله ، ونفتى أو نحكم ببطلانه احتيالا وتضليلا ؟ ثم ماذا

(١) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

تكون الحال لو عرف الناس هذا ، وأن له قيمة عند الفقهاء الذين يحلون
ويحرمون ، والذين تتلقى عنهم أحكام الله ، وذهبت به المرأة التي تزوجت
بغير ولي ، أو بشاهد تارك للصلاة ، وتزوجت غير زوجها دون أن يطلقها
أو يحكم قاض بفسخ زواجها ؛ أو ذهب الرجل الذي تزوج هذا الزواج دون
أن يطلق زوجته ؛ وتزوج أختها أو ابنتها من غيره ؟ ثم ماذا تكون حال
أولادها بالنسبة إلى تلك الوصمة التي ألصقت بيمينهم ؟ وماذا تكون الحال
إذا تمسك زوجها الأول لأنه عقد عليها ، واتصل لعقده عليها دخوله بها ،
وعشرته لها ، ونسله منها ، وتمسكت هي بزواجها الآخر بحجة أن زواجها
للأول كان الشاهد فيه تاركا للصلاة : ماذا تكون الحال في كل ذلك ؟
ألا فليتق الله هؤلاء المفتون ، وليتق الله الناس في دينهم وأعراضهم. وليخش
الجميع يوماً لا تنفعهم فيه زوجة ولا درهم ولا دينار .

الحلف بالطلاق

من أسئلة الوقائع التي يكثر حدوثها ويكثر السؤال عنها
حلف الرجل بالطلاق على الشيء، يخبر به . أو على الشيء، يفعله
أو لا يفعله . أو يفعله غيره أو لا يفعله . وذلك كأن يقول :
(على الطلاق) أو يقول : (الطلاق يلزمني) إن لم يكن ثمن
هذا الشيء كذا ، أو يقول : إن كلمت فلانة أو إن فعلت
كذا فأنت طالق . ثم تبين أن ثمن الشيء الذي حلف عليه
لم يكن كما قال . أو كلمت زوجته فلانة . أو يفعل هو
ما حلف عليه .

وفي هذا يسأل سائل بمصر القديمة ، ويقول : هل يكون
ذلك طلاقاً له أثره في العلاقات الزوجية ؟ وهل يكون حلفاً
بغير الله ، فيصدق على الحالف حكم الحديث الوارد في شأن
الحالف بغير الله ، فيكون كافراً أو مشركاً ؟ ويقول : إنه سمع
في ذلك من العلماء فتاوى متناقضة : فبعضهم يفتي بأن الطلاق
يقع به على الزوجة . وأنه إذا كان الحلف بالطلاق الثلاث
حرمت عليه ولا تحل له إلا بعد أن تتزوج غيره ، وبعضهم يفتي
بأنه لا يقع به طلاق . وبأنه حلف بغير الله . وبه يكون
الحالف كافراً أو مشركاً ؛ ومن لوازم ذلك أن تبين منه
زوجته بكفره أو شركه .

* * *

فتاوى تقليدية لا يعتبر بها :

والذى نراه فى المسألة — من جهة الوقوع وعدمه ونفى به — هو الرأى الذى اختاره قانون المحاكم الشرعية الصادر سنة ١٩٢٩، وهو أن الطلاق المقترن بعدد — كأن يقول الرجل لامرأته : « أنت طالق بالثلاث » — لا يقع به إلا طلقة واحدة رجعية، وأن الحلف بالطلاق ، كقول الرجل : « على الطلاق » أو : « يلزمنى الطلاق » ، لغو من الكلام لا يقع به شيء ، وأن الطلاق المعلق على فعل شيء أو تركه ، والرجل لا يريد الطلاق ولا وطر له فيه ، وإنما يريد التهديد والتخويف — كذلك لا يقع به شيء . وقد أذعنا ذلك مراراً وأرشدنا إليه كثيراً ، ومع ذلك لا يزال كثير من الناس يسمعون الفتوى بالموروث فى كل ذلك : فيسمعون الفتوى بوقوع فى الحلف بكلمة : « على » أو يلزمنى الطلاق » ويسمعون الفتوى بالوقوع فى المعلق كيفما كان قصد الحالف ، والحكم بالوقوع فى كل ذلك لا يشهد له فى نظرنا ولا فى نظر واضع القانون المشار إليه شيء من مصادر التشريع التى يعتد بها فى النظر الصحيح .

الحلف بالطهارة مرام وليس كفراً :

والذى نراه من جهة أنه حلف بغير الله ، فيكون الحالف به كافراً تطبيقاً لقوله عليه السلام : « من حلف بغير الله فقد كفر » — هو أن الحديث قصد به المبالغة فى الزجر عن الحلف بغير الله ؛ وقد كان العهد عهد تعظيم لغير الله من المخلوقات أو المصنوعات ، وعلى هذا لا يكون الحلف بالطلاق كفراً ، إذ ليس فيه معنى التعظيم الذى كان منظوراً إليه فى ذلك العهد ، وإنما هو عبث بألفاظ اليمين ، وحلف بغير ما شرع الله الحلف به : « من كان حالفاً فليحلف

بالله أو ليصمت» (١) ، « إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » (٢) .

وأصح الآراء في الحلف بغير الله ولو كان نبياً مرسلأ أو ملكاً مقرباً أنه حرام ، وأنه لا ينعقد ، وأن كفرته التوبة والاستعانة .

ما تختاره للفتوى :

ومجمل القول في هذه المسألة هو :

أولاً — الطلاق بالثلاث لا يقع إلا واحدة رجعية ، ويرد الرجل زوجته إليه بكلمة الرجعة ، أو بالمخالطة الخاصة .

وثانياً — الحلف بالطلاق كلى الطلاق لا يقع به طلاق أصلاً .

وثالثاً — الطلاق على فعل شيء أو تركه — منه أو منها أو من أجنبي —

لا يقع به أيضاً شيء ، ولو فعل المحلوف عليه ، متى كان القصد التهديد والتخويف ، ولم يقصد إلى الطلاق .

ورابعاً — الحلف بغير الله حرام ولا تنعقد به يمين ، ولا يكفر به المسلم

إلا إذا كان بمخلوق يعتقد الخالف تعظيمه كتعظيم الله ، أو أن له فعلاً كفعل الله وتأثيره . ويجدر بالمؤمن ألا يقترب من الحرام فضلاً عن أن يقع فيه .

وهذه الأحكام هي التي صحت عندنا دلالتها ، وهي التي نفقئ بها ، وهي

التي اختارها مقننو الأحوال الشخصية ، وهي التي يجب أن يعلماها الناس جميعاً

فيريحوا أنفسهم من هذه البلبلة التي يقعون فيها بالفتاوى المختلفة ، فليس

الإسلام ذا شغف في التفريق بين الرجل وزوجه ، ولا ذا شغف بتكفير

المسلمين ، والحق أحق أن يتبع .

(٢) حديث شريف .

(١) حديث شريف .

علاج الطلاق

لقد عرف المسلمون من دينهم أن أبغض الحلال إلى الله
الطلاق ، ومع هذا كثر الطلاق في مجتمعاتنا كثيرة مزعجة ،
فما أسباب هذه الحالة ، وماذا ترون لعلاجها في ظل تعاليم
الإسلام ؟

* * *

أسباب كثرة الطلاق :

في هذه الأيام كثر الكلام حول الطلاق ، وشغل الناس بمقترحات
لعلاج هذه الظاهرة كادت تمس أصل مشروعية الطلاق ، وفي الواقع أن
الشريعة الإسلامية حينما أباحت الطلاق نظرت إليه كآخر دواء ، وذلك بعد
أن اتخذت من الوسائل الإيجابية ما يقي الحياة الزوجية شر التدهور والانحلال .
وحسبنا في هذه الظاهرة أن نتفهم هذه الوسائل ، وأن نأخذ أنفسنا بها ،
ونربي أبناءنا عليها . ونحن إذا تعرفنا الأسباب الواقعية التي ترجع إليها
كثرة الطلاق المزعومة ، ثم بذلنا الجهد في القضاء عليها بما وضعته الشريعة ،
لسلمت الأسرة مما يهددها في بقائها وسعادتها ، ولسلمت الشريعة من النقد
في تشريع الطلاق .

وإن من يعمن النظر في أسباب الطلاق ليجدها على كثرتها ترجع إلى
سببين رئيسيين أحدهما : إهمال الوصايا الدينية فيما يتعلق بتكوين الأسرة
وبسلامتها بعد تكونها من الشقاق بين الزوجين . وثانيهما : التزام مناهب

معينة في الحكم بوقوع الطلاق بالنظر إلى ألفاظه وبالنظر إلى الحالة التي يكون عليها الزوجان ، بينما نجد مذاهب أخرى قوية لا ترى وقوعه في كثير من الحالات ولا بكثير من الألفاظ ، أى أنها تضيق دائرة وقوعه إلى حد يجعله ، كما شرعه الله ، ضرورة لا بد منها هي الإيقاظ .

وصايا الإسلام محمد من كثرة الطمور :

أما الوصايا : فمنها ما يرجع إلى اختيار الزوجة ، والشريعة توصي باختيار ذات الخلق والدين ، وتحذر من اختيار ذات المال المألها ، أو الحسب لحسبها ، أو الجاه لجاهها . ولا ريب أن الزواج الذي يكون أساسه هذه الشئون المادية فقط يتعرض للتدهور حينما يفوت الانتفاع بها .

ومنها ما يرجع إلى أسلوب الخطبة ، والشريعة توصي برؤية كل من الطرفين لصاحبه على وجه تعرف به الاتجاهات القلبية ، وتحذر الاكتفاء بوصف الوسطاء أو خطبة الخطاطبات المستأجرات ، تحذر الإسراف في المخالطة قبل العقد . ولا ريب أن الزواج الذي يكون أساسه المفاجأة ليلة الزفاف دون رؤية سابقة كما تطلب الشريعة ، أو يكون أساسه الإسراف في الاختلاط قبل العقد — كما تحذر — هو زواج كثيراً ما يتعرض للتدهور والانحلال ، ويرشد إلى ذلك حوادث الخطابين والمخطوبات التي نقرؤها كثيراً في الصحف ونسمع عنها في الأسر .

ومن الوصايا : حسن المعاشرة المتبادل بين الزوجين بعد الزفاف ، وذلك يكون بقيام كل منهما بحق الآخر ، فلا يتزمت الزوج في معاملة زوجته ، ولا يسرف في إساءة الظن بها إلى أن يحكم عليها النوافذ والأبواب ، ويمنعها حق استنشاق الهواء وزيارة الأرحام . ولا يتحلل من صيانتها ويترك

لها الحبس على الغارب ، فيبيح لها حضور المحافل والمنتديات والمقابلات والخلوات حسبما تشتهي ، وقد يسرف في هذا الجانب فيقدمها بنفسه . ولا ريب أن هاتين الخطتين : خطة التزمت ، وخطة التحلل لها أثرهما السيوع في العلاقة الزوجية ، كما نرى ونسمع . فبالتزمت والضنط يحصل الانفجار . وبالتحلل يحصل التحول ، وتسوء العلاقة ويثبت الشقاق . ومن الوصايا أن يعتمد عن الزوجين تحكّم الأهل والأقارب في عاطفة كل منهما نحو صاحبه ، ولا ريب أن الحياة الزوجية التي يتحكّم فيها الأهل ، فتغرى الرجل بزوجه أو العكس ، تسوء حالها وتعرض للتدهور والانحلال ، وهنا يجب أن يعرف الأهل والأقارب — وبخاصة الوالدان — أن سعادتهم بسعادة أبنائهم ، وسعادة أبنائهم بالعمل على تقوية الروابط وتوثيق عرى المحبة بينهم ، فإذا لم تفهم الأم أو الأب هذه الحقيقة وجب على الزوجين ألا يستمعا لها فيما يفضب الله ، وأن ينصحاها بوقف حملاتهما المتكررة المنكرة التي مآلها حتما التفريق بينهما وخراب بيتهما . وملاك الأمر في ذلك كله معرفة الحقوق والواجبات التي بينتها الشريعة ، وطلبت تبادلها بين الزوجين ، وبين الأسرتين ، وسبيل ذلك أن تعنى الحكومة ورجال التربية والتهذيب بتربية النشء على هذه الحقوق وتلك الواجبات ، وأن تكون أول ما يفرس في نفوس الأبناء عن طريق البيت ، وعن طريق المدرسة ، وعن طريق الصحف ، وعن طريق الإذاعات . وإذا اتخذت هذه الحقوق وتبادلها أساساً للحياة الزوجية — عن هذا الطريق الذي يفرسها في النفس — ظهر أثرها بعد في قوة الحياة الزوجية ، وسلامتها من التدهور والانحلال ، وفي إشاعة المحبة والمودة بين الزوجين وبين الأسرتين .

فتاوى المفتين المقدمين وضررها :

هذه ناحية : أما الناحية الأخرى ، وهي ناحية الفتوى بوقوع الطلاق .
أو الحكم بوقوعه ، فقد جرينا نحن المفتين والقضاة على الإفتاء ، أو الحكم
بوقوع الطلاق على مذاهب معينة قد تشهد الحجة القوية لغيرها في عدم وقوعه .
والرأى أننا لا نفتق ولا نحكم بوقوع طلاق إلا إذا كان مجمعاً من الأئمة على
وقوعه ، فإن الحياة الزوجية ثابتة بيقين ، وما يثبت لا يرفع إلا بيقين مثله ،
ولا يقين في طلاق مختلف فيه .

وعلى هذا فلا نحكم بوقوع الطلاق إلا إذا كان مرة ، مرة ، وكان
منجزاً مقصوداً للتفريق ، في طهر لم يقع فيه طلاق ولا إفضاء ، وكان الزوج
بمحالة تكمل فيها مسئوليته .

وبهذا لا نحكم بوقوع الثلاث دفعة واحدة إذا قال : أنت طالق ثلاثا ،
ولا نحكم بوقوع الطلاق إذا كان معلقاً ، كأن يقول : إن فعلت كذا فأنت
طالق ، وهو لا يجب الطلاق ولا يريد . ولا بوقوعه في قول اللاعب المازل
مع زوجه أو غيرها : أنت طالق ، أو هي طالق . ولا في قول البائع : على
الطلاق أن هذه السلعة بكذا ، أو أمراةى طالق إذا لم تكن السلعة من نوع
كذا . أو على الطلاق لا بد أن تأكل أو تفعل كذا . ولا يقع والمرأة في حيض
أو نفاس أو طهر اتصل بها فيه ، ولو أوقع عليها طلاقاً في طهر لم يتصل بها فيه ،
ثم أوقع عليها طلقة أخرى في الطهر نفسه ، لا تقع تلك الطلقة الثانية . وكذلك
لا يقع طلاق وهو في حالة سكر أو غضب يملك عليه اختياره .

والذى يؤسف له أنه على الرغم من أن قانون المحاكم الشرعية الحالى ألغى
وقوع الطلاق الثلاث بلفظ الثلاث وجعله واحدة رجعية ، وألغى وقوع الطلاق

المعلق إذا قصد به الحبل على فعل شيء أو تركه ، فإن أكثر العلماء ، أو أكثر المتصدين لفتوى الناس لا يفتون إلا بمذاهبهم الخاصة التي تعلموها ودانوا بها ، فضلا عن الحالات التي لم يأخذ بها القانون ، (وترى المذاهب الأخرى عدم الوقوع فيها تضييقاً لدائرة الطلاق بقدر الإمكان) . وكانت النتيجة لموقف هؤلاء المفتين أن يأخذ المطلق الفتوى بالوقوع عن لسانهم ، وينهب مؤمناً بها إلى المأذون فيحكى له أنه طلق امرأته ثلاثاً ، فيبادر إلى إخراج قسيمة الطلاق ، وفيها « حضر فلان ، وأقر بأنه طلق زوجته طلاقاً مكلاً للثلاث » وبهذه الورقة الرسمية تبين الزوجة من زوجها ، ويقع الزوجان في ارتباك ، وتمثل أمامهما مشاهد النشرد المؤلم للأبناء ، وقد أدركهما سوء الحظ بالتزام الإفتاء على المذهب المعين ، ثم بهذه الورقة الرسمية التي قد لا يكون لها واقع صحيح .

بلى الفقه الإسلامى الواسع :

هذه هي الحالات والنواحي التي يجدر بالمصلحين بحمها واستخلاص العلاج منها عن طريق الفقه المأثور عن أئمتنا ، وفيه من اليسر ورفع الحرج ما يحقق سماحة الدين ، ويسر الشريعة ، وسيجدون فيه متى حسن النظر الوقاية الكافية من ظاهرة كثرة الطلاق التي يزعمون — بحسب ما يذكرون من أرقام — أنها كثرة تهدد حياة الأسر ، وليس للأسر ما يهددها في ظل الفقه الإسلامى الواسع إلا الجهل به ، وإهمال الآداب والأخلاق ، وإلا التزم والجمود على مذاهب معينة تتخذ ديناً يلتزم ، وقانوناً يجب التحاكم إليه ، ويحرم التحاكم إلى غيره مما صح دليله وقويت حجته . وفي المتعة التي جعلها الله من أحكام الطلاق إذا كان بباعث من جهة الزوج ، وفي الافتداء

إذا كان الطلاق بباعث من جهة الزوجة ما يجلي حقيقة الطلاق وأحكامه في نظر الشريعة الإسلامية ، ويجعل خيره أكثر من شره .

وإن الحياة الزوجية القائمة في نظر الشريعة على أسس المودة ، والمحبة ، والرحمة ، لتأبى الإيذاء كله أن تتدخل في حفظها ونظامها كلمة « عقوبة » فضلاً عن معناها ، وستجعلها العقوبة قائمة على أساس من الإرهاب والخوف ، فتكون مجتمعاً بغيضاً لا خير فيه ، وفي جوه المظلم تكثر المكائد والتهم ، والإيذاء الخفي ، بل لا يعجز الزوج مع هذا أن يلصق بزوجه تهمة الخيانة أمام القاضي ليتخلص منها ومن الحكم بالعقوبة ، وفي هذا من التشنيع والتشهير بالأسر ما يربو على ضرر الطلاق وكثرته .

هذا هو الطريق لإصلاح الأسرة ، وهو الطريق الذي رسمه الله لعباده ، وبينه في كتابه ، وطبقه رسوله والأصحاب من بعده ، فإن لم ينفع كان آخر الأمر : « وإن يفرقا يُغن الله كلا من سمته وكان الله واسعاً حكيماً » .

الطلاق مرة بعد مرة

ما هو تفسير قوله تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك
بمعروف أو تسريح بإحسان » . ؟

* * *

شرع الإسلام الطلاق حينما تشتد الخصومة بين الزوجين وتسوء بينهما العشرة إلى حد لا تجدى فيه محاولة الإصلاح ، وبه تصير الحياة الزوجية ناراً تلتهم مزايا الزواج الاجتماعية من السكن والمودة والرحمة والتعاون ، على تكوين أسرة يسان فيها الحقوق ، وتترعرع في أحضانها الأطفال الذين يكونون بعد رجلاً عاملين في الحياة . ولهذا شرع الإسلام الطلاق ، وقد عرف الناس الطلاق من قديم ، غير أنهم كانوا - بأهوائهم وبطفياهم على المرأة وإذلالها - كثيراً ما يقصدون به إيذاءها وإضرارها ، فكان الرجل يطلق زوجته ثم يراجعها قبل انقضاء العدة ، ثم يطلقها إلى غير حد : تطليق فراجعة ؛ ثم تطليق فراجعة وهكذا لا يتركها لتتزوج غيره فتستريح ؛ ولا يثوب إلى رشده فيحسن عشرتها فتستريح ؛ وإنما يتخذها ألعوبة بيده يطلقها متى شاء على حسب ما يهوى ويشتهي ؛ فأنزل الله إلقاءً للمرأة من هذا السوء قوله تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » والمعنى أن الطلاق المشروع عند تحقق ما يبيح الطلاق أن يكون على مرتين ، مرة بعد مرة ، أى دفعة بعد دفعة ، فإذا ما طلق الرجل المرأة الأولى أو الثانية كان عليه إما ردها إلى عصمته - مع إحسان عشرتها فتستمر الحياة بينهما طيبة

سعيدة — وذلك هو الإمساك بالمعروف، وإما تركها حتى تنقضى عدتها وتنقطع
علاقتها به، ويزول سلطانه عليها فتتزوج غيره إن شاءت وذلك هو التسريح
بالإحسان. فإن عاد الزوج بعد أن راجعها من الطلاق الثاني وطلقها ثالثة
حرمت عليه، ولا يملك مراجعتها إلا إذا تزوجت بغيره زواجا صحيحا، مقصودا
به ما يقصد بالزواج، وهو العشرة الدائمة بالسكن والمودة، لا يجدي في ذلك
ما اخترعه بعض الناس من الزواج بغيره على قصد التحليل، فإن هذا منكر
واحتيال لا تحل به للأول؛ وقد لعن الرسول فاعله وسماه «التيس المستعار».

وقد تضمن ذلك قوله تعالى بعد هذه الآية: «فإن طلقها فلا تحل له من
بعد حتى تنكح زوجا غيره». ومن هذا يتبين أن الطلاق الثلاث مرة واحدة
ليس مشروعا؛ وأن الطلاق المشروع إنما هو الطلقة بعد الطلقة. ويتبين أن
الطلاق الذي يملك الرجل فيه مراجعة زوجته إنما هو الطلقة الأولى والثانية،
أما الطلقة الثالثة فإنه لا يملك مراجعتها، ولا تحل له إلا إذا تزوجت غيره زواجا
غير مقصود منه التحليل، ثم يطلقها ذلك الغير أو يموت عنها، وتمضى عدتها
منه وعندئذ فقط تحل لزوجها الأول بعقد جديد ومهر جديد، وهذا هو معنى
الآية وما بعدها.

المحلل والمحل له

يقول السائل : هل توجد في القرآن الكريم آية تأمر بالتحليل ؟ وهذا منه مبنى على ما يقوله بعض الناس من أن الزوجة المطلقة طلاقاً ثلاثاً تحل لزوجها الأول بالتحليل ، أى بواسطة المحلل ، ويشترطون أن يذوق المحلل عسيلتها كما تذوق عسيلته ، ثم يطلقها المحلل ليتزوجها زوجها الذى طلقها .

ويقول السائل : إن هذه المسألة سببت عند زملائه الاشتزاز ، وإنه هو أيضاً متحير جداً من وجود هذه المسألة في الشريعة الإسلامية ، ويطلب بإزاء هذا بيان الحقيقة فيما يسمعه من الناس في هذه المسألة ، وهل ذلك حقيقة مشروع في الإسلام . ونحن نكرر الجواب عن هذا الأمر ، ونزيده إيضاحاً فنقول :

المشروع في أمر الطلاق والرجعة في نظر الإسلام :

إن الإسلام أباح الطلاق عندما تسوء العشرة بين الزوجين ويتحکم الشر في نفوسهما ، بحيث تذهب الثمرات المطلوبة من الزواج من السكن والمودة والرحمة ، في تلك الحالة أباح للرجل أن يعالج الأمر بإيقاع طليقة واحدة ، وله قبل أن يمضي العدة أن يراجع زوجته إليه بدون عقد ، فإذا ما عاد سوء العشرة إليهما أيسح له أيضاً أن يطلق مرة ثانية طليقة رجعية ، يباح له أن يراجعها

أيضاً في أثناء العدة ، فإن استقام أمرهما وحسنت العشرة بينهما فيها ونعمت ، وإن ساءت ولم ينفع العلاج. بالطلقتين الماضيتين أيسح له أن يطلق المرأة الثالثة ، وفي هذه المرة تبين منه بينونة كبرى . لا يحل له أن يراجعها كما راجعها في المرتين السابقتين ، وإنما يحل له بشيء واحد : هو أن يصادف أنها تزوج غيره زوجاً شرعياً ، لم يقصد منه تحليلها للأول وإنما قصد منه ما يقصد من كل زواج : عيشة دأمة وتكوين أسرة ، فإذا اتفق ولم يصاحب زوجها الثاني التوفيق وحسن العشرة ، بل ساءت العشرة بينهما ، وطلقها زوجها الثاني — لسوء العشرة مثلاً — حل لزوجها الأول بعد مضي عدتها من الثاني أن يتزوجها ، ويكون زوجاً مبتدأ بعقد ومهر جديدين ، وهذا هو المشروع في الإسلام ، والذي ورد به نص القرآن ، ففي الطلقتين الرجعيتين أي اللتين يملك فيهما الرجل مراجعة زوجته يقول الله تعالى : « الطَّلِقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ » (١) ، وفي الطلقة الثالثة يقول : « فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » (٢) .

الزواج بقصد التحليل مراسم بالاجتماع :

والمقصود أنه إذا طلقها طلقة ثالثة بعد الطلقتين السابقتين لا تحل حتى تزوج غيره زوجاً شرعياً مقصوداً منه الدوام والاستمرار ، ومن هنا يتبين أن الزواج بقصد التحليل لم يكن مراداً من الآية . وقد جاء النهي عن زواج التحليل بقوله عليه الصلاة والسلام : (لعن الله المحلل والمحلل له)

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة .

وبقوله : (ألا أخبركم بالتيس المستعار ، قالوا بلى يا رسول الله ، قال :
هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له) . وصح عن عمر رضى الله عنه
أنه قال : (لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجتهما) . وقال الإمام ابن تيمية :
(نكاح المحلل حرام بالإجماع) . وكيف لا يكون حراماً وهو زواج يفعله
أصحابه مع التستر والكتمان خوف الفضيحة والعار إذا علم واشتهر ، فهذا
يدل على أنه مقت ومنكر لا تقبله النفوس ، فكيف يكون مشروعاً
ويفعل باسم الدين ؟؟

في اللقطاء والتبني

هذه مشاكل ثلاث ، لا يكاد يخلو منها مجتمع ، ولها — إذا تركت دون حل — آثار سيئة تهدد المجتمع في سعادته واطمئنانه ، وكثيراً ما عقدت لبحثها المؤتمرات ، وأدلى فيها ذوو الآراء بآرائهم ، وكثيراً ما تنوعت في حلها الآراء ، وعلى رغم ما تناوَلها من البحث وتعدد الآراء فإنها لا تزال غصبة ، تعرض بين حين وآخر ويتحدث الناس عنها في العرض اللاحق بمثل ما تحدثوا به في العرض السابق .

ماذا يفعل باللقيط ؟ وماذا يجب على الملتقط ؟ وعلى من يكون الإنفاق عليه وتربيته وتهذيبه ؟

وهل يجوز التبني ؟ وما هي الآثار التي تترتب عليه ؟

وما هو حكم عملية التلقيح الصناعي لإيجاد النسل بالنسبة لأرباب العقم ، أحلال هي أم حرام ؟ وهل يثبت بها نسب الولد — الذي جاء عن طريقها — للزوج العقيم ؟

وفي أجوبة هذه الأسئلة ونحوها يدور البحث في هذه المشاكل الثلاث ، وقد رأيت أن أئين حكم الشريعة الإسلامية بالنسبة لكل مشكلة منها ، ونبدأ بالقول في نظرة الشريعة إلى « اللقطاء والتبني » وما قرره بالنسبة إليهما من أحكام .

* * *

اللقيط في نظر الشريعة :

عنيت الشريعة الإسلامية بالنظر إلى الأطفال ، وعرض الفقهاء لنوع خاص منهم ، هو أجدرهم بالعناية ، نظراً لفقده من يعوله ويتمهده من أب

أو قريب ، وذلك النوع هو المعروف عند الناس باسم « اللقطاء » فعرفوا اللقيط ، وبينوا أحكامه من جميع جهاته في بحث مستقل ، وتحت عنوان خاص هو « باب اللقيط » ، وقد عرفوه بأنه مولود حي ، طرحه أهله خوفاً من الفقر ، أو فراراً من التهمة ، وهو تعريف يصور لنا شأن اللقيط باعتبار الأسباب التي تدعو غالباً إلى نبذه وطرحه ، وأنها لا تكاد تخرج عن أمرين : إما الخوف من الفقر وعدم القدرة على تربيته والإنفاق عليه، وإما الخوف من تهمة العرض . وقد قرروا أن أخذه والتقاطه واجب على من يجده ؛ لأنه لإحياء لنفس صار لها حظ في الوجود ، ويرجى أن يكون لها نفع في الحياة ، والله سبحانه وتعالى يقول : « وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا » والواقع أن تركه مع القدرة على أخذه والتقاطه تضييع له وقضاء عليه .

وهذا القدر كاف في تحقق مسؤولية التقصير في حفظ حياة الحي ، وهي مسؤولية تدخل في جو المسؤوليات الجنائية في نظر الشرائع والقوانين . ومن هنا قال الفقهاء - ترغيباً في التقاطه وتحذيراً من تركه - مضيه آثم ، وأخذه غائم . وكيف لا يكون أخذه واجباً وغنماً ، وتركه محرماً وإثمًا ، وقد دل تاريخ اللقطاء على أن فيهم من يختصه الله بكثير من فضله ، فيقود الأمم ويرشد الناس إلى الخير والصلاح ؟

نسب اللقيط ونفقته :

واتفق أهل الفقه أنه إذا ادعى نسب اللقيط رجل مسلم ، وهو يعتقد أنه ليس ابن غيره ، ثبت نسبه منه ، حفظاً لكرامته وإعزازاً له بين أمته بانتسابه إلى أب معروف ، ومتى ثبت نسبه ثبتت له جميع حقوق البنوة ، من نفقة وتربية وميراث ، أما إذا لم يدع أحد نسبه فإنه يظل بيد المنتقط ، تكون له ولايته

وعليه تربيته وتنقيفه بالعلم النافع في الحياة ، أو الصنعة السكرية المشمرة ، حتى لا يكون عالة على الأمة ، ولا منبع شقاء للمجتمع . ونفقته في تلك الحالة واجبة على بيت المال ، ينفق عليه وهو في يد الملتقط ، ويكون الملتقط مسئولاً عنه في كل ما يحتاجه وينفقه من عمل وتوجيه . وقد ورد عن عمر رضی الله عنه أنه قال لمن التقط طفلاً : « لك ولاؤه ، وعلينا نفقته » ، وكان يفرض له من النفقة ما يصلحه ويقوم بشأنه ، ويعطيه لوليه كل شهر ، ويوصى به خيراً . ومع هذا قرر الفقهاء أن الملتقط إذا كان سيء التصرف ، لا يهتدى إلى وجوه التربية المشمرة ، أو كان غير أمين على ما يعطى من نفقته ، وجب نزعها من يده ، ويتولى الحاكم عندئذ تربيته والإشراف عليه ، كما يتولى رزقه ونفقته .

واجب الجماعة للقيط :

ولم يقف الفقهاء عند هذا الحد في تمهيد طريق الحياة للقيط ، ووسائل العناية بتربيته والإنفاق عليه ، بل قدروا خلو بيت المال عن سداد حاجة القيط ، وتعذر الإنفاق عليه من جهة ولى الأمر وعجزه عن القيام بشأنه ، قدروا ذلك وقرروا أنه يجب في تلك الحالة على جماعة المسلمين أن يتعاونوا على البر به والإنفاق عليه ، ويكون ذلك من الشؤون الخيرية العامة التي رغب القرآن في التعاون عليها وحبب فيها ، وأنكر على المتخاذلين عنها « وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى » (١) « وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا » (٢) « أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ، فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ، وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ » (٣) . « كَلَّا بَلْ لَأُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ وَلَا تَحَاضُونَ عَلَى

(١) الآية ٢ من سورة المائدة . (٢) الآية ٨ من سورة الدهر .

(٣) أول سورة الماعون .

طَعَامِ الْمِسْكِينِ»^(١). ولا ريب في أن اللقيط قد جمع معاني اليتيم والمسكنة والأسر ، فهو يتيم فقد أباه ومن يرباه ، ومسكين أسكن في التراب وفي الزقاق وفي الشواطئ ، وأسير شد وثاقه ، وكبلت حياته ، وعقدت عليه سبلها . فهو إذن أحق بالعطف والرعاية ، والحض على إطعامه من كل ذي حاجة سواه ، ولا يبعد أن يكون لهذه الآيات الكريمة أثر كبير في توجيه أهل الخير إلى تأليف جمعيات الطفولة المشردة ، ومدّها بوسائل الحياة لإيوائها والعناية بها .

التبني في نظر الشريعة :

هذا ما قرره فقهاؤنا أخذاً من قواعد الشريعة وروحها بالنسبة للقضاء ، أما التبني فينبغي لمعرفة حكم الشريعة فيه أن يعرف أن له في معناه صورتين : إحداهما أن يضم الرجل الطفل الذي يعرف أنه ابن غيره إلى نفسه ، فيعامله معاملة الأبناء من جهة العطف والإنفاق عليه ، ومن جهة التربية والعناية بشأنه كله ، دون أن يلحق به نسبه ، فلا يكون ابناً شرعياً ، ولا يثبت له شيء من أحكام البنوة . والتبني بهذا المعنى صنيع يلجأ إليه بعض أرباب الخير من الموسرين الذين لم ينعم الله عليهم بالأبناء ، ويرونه نوعاً من القرابة إلى الله بتربية طفل فقير ، حرم من عطف الأبوة ، أو حرم من قدرة أبيه على تربيته وتعليمه ، ولا ريب أنه عمل يستحبه الشرع ، ويدعو إليه ، ويثيب عليه . وقد فتحت الشريعة الإسلامية للموسر في مثل تلك الحالة باب الوصية ، وجعلت له الحق في أن يوصي بشيء من تركته يسد حاجة الطفل في مستقبل حياته ، حتى لا تضطرب به المعيشة ، ولا تقسو عليه الحياة .

(١) الآياتان ١٧ ، ١٨ من سورة الفجر .

التبني المحظور :

أما الصورة الثانية ، وهي المفهومة من كلمة « تبني » عند الإطلاق ، وفي عرف الشرائع ومتعارف الناس ، فهي أن ينسب الشخص إلى نفسه طفلاً يعرف أنه ولد غيره وليس ولدآ له ، ينسبه إلى نفسه نسبة الابن الصحيح ، ويثبت له أحكام البنوة من استحقاق إرثه بعد موته ، وحرمة تزوجه بحليلته ، وهذا شأن كان يعرفه أهل الجاهلية ، وكان سبباً من أسباب الإرث التي كانوا يورثون بها ، فلما جاء الإسلام — وبين الوارثين والوارثات بالعناوين التي قررها سبباً في استحقاق الإرث — أسقطه من أسباب التوارث ، وحصرها في البنوة والأبوة والأمومة والزوجية والأخوة والأرحام على ترتيب بينهم « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » (١).

ولم يقف الإسلام في إبطال آثار التبني الجاهلي عند إسقاطه من أسباب الميراث ، بل صرح ببطلانه ، وأهدر آثاره ، وأرشد نبيه إلى التمسك بالواقع الصحيح ، وقد جاء ذلك في قوله تعالى من سورة الأحزاب : « وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ . ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ » (٢).

زيد بن حارثة :

وقد تبني النبي صلى الله عليه وسلم — على سنة العرب ، وقبل التشريع — زيد بن حارثة فكان يدعى : زيد بن محمد ، وحينما طلبه أبوه وأهله من النبي

(١) آخر سورة الأنفال . (٢) الايتان ٤٠٤ هـ من سورة الأحزاب

صلى الله عليه وسلم وكل النبي الأمر إلى اختيار زيد ، فأثر زيد أبوة النبي على أبوة أبيه ، ورضى الجميع بذلك ، وانصرفوا عنه ، وتركوه متبني تبني الرسول فرحين مسرورين ، فلما جاء القرآن بإبطال التبني أمر الله نبيه أن ينفذ بنفسه تطبيق ذلك التشريع الجديد في متبناه ، ليكون ذلك عند الأمة باعثاً على الامتثال والمصارعة إلى القبول ، دون تخرج من ترك ما ألفوا .

أمر الله نبيه بتنفيذ التشريع الجديد ، وإهدار السنة السابقة فيما يختص بالتبني ، وفي سبيل ذلك طلب منه أن يتزوج بحليلة متبناه زيد بن حارثة ، وقد اتفق في ذلك الوقت أن زيدا كان قد طلقها ، وقد جاء في ذلك قوله تعالى من سورة الأحزاب أيضاً : « فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كَهَّالِيكَ لَأَيْكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا » (١) وبذلك بطل هذا النوع من التبني ، وصار محرماً على المسلم أن يلحق بنسبه الطفل الذي يعرف أنه ابن غيره وليس ابناً له ، عرف أباه أم لم يعرفه .

إبطال هذا التبني :

ولعل من واجب المسلمين علينا أن يعرفوا الحكمة في إبطال هذا النوع من التبني ، ونزول القرآن بإنكاره وتحريمه وإبطال آثاره ، ليتبين لهم مقدار حذب الشريعة الإسلامية على صون الأنساب وحفظ الحقوق الأسرية التي ارتبطت في التشريع الإسلامي بجهات القرابة ذات العماد الواقعي بين الوارثين ومورثهم .

(١) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب .

وليس من ريب أن في هذا التبني حرمان الأب الحقيقي المعروف من أن يتصل به نسبه المتولد منه ، المنسوب إليه في الواقع وفيما يعلم الله والناس ، وفيه إدخال عنصر غريب في نسب المتبني ، يدخل على زوجته وبناته باسم البنوة والأخوة ، ويعاشرهن على أساس منهما وهو أجنبي عنهن ، لا يباح له منهن ما يباح للابن أو الأخ الحقيقي لهن ، وبقدر ما تتركز هذه البنوة الكاذبة في هذه الأسرة ، فإن البنوة الحقة ، في الأسرة الحقة ، تسير إلى الفناء والمحو والزوال ، وبذلك تضيع الأنساب ، ويختل توازن الأسر .

وفيه — وراء ضياع الأنساب واختلال نظام الأسر — تضييع لحقوق الورثة الذين تحقق سبب إرثهم الشرعي من الأب الكاذب (المتبني) فلا ترث إخوته ولا أخواته لوجود الابن « الزور » الذي منع بنوته الكاذبة إرثهم الشرعي ، وبذلك تقع العداوة والبغضاء بينهم وبين مورثهم بهذا الدعي الذي تبناه وضيع به حقهم في التركة .

هذا . وقد قال بعض العلماء إجمالاً لتلك الحكمة : لو فتح باب الانتفاء من الأب لأهملت المصالح ، ولاختلطت الأنساب ، ولضاعت حكمة الله في جعل الناس شعوباً وقبائل .

وبعد :

فهذا هو الوضع الشرعي لمن يريد أن يتقرب إلى ربه بضم ابن غيره إليه . يريه وينفق عليه ويوصى له ، دون أن ينسبه إلى نفسه ، ويجعله ابناً يرثه وتحرم عليه حليلته . وذاك هو الوضع الآخر الذي يمتنعه الله وينكره : ينسب ولد غيره إليه ويثبت له حقوق البنوة الصادقة ، ويمنع به المستحقين حقوقهم . وأرجو ألا يختلط أحد الوضعين بالآخر عند من يريد التبني ممن يؤمنون بالله وشرعه .

التلقيح الصناعي

أما المشكلة الثالثة التي يسأل الناس عن حكم الشريعة فيها
فنوضح الجواب عنها بما يلي :

* * *

من المعلوم أن تخلق الولد إنما هو من السائل المنوي الذي يخرج من
الرجل فيصل إلى الرحم المستعد للتفاعل « خلق من ماء دافق يخرج من بين
الصلب والترائب »^(١) ، « إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج »^(٢) يتخلق
الولد من هذا السائل متى وصل إلى الرحم المستعد للتفاعل ، وإن لم يكن وصوله
عن طريق الاتصال الجسدي المعروف ، وهذا قدر عرفه الناس جميعاً ، وعرفه
فقهاؤنا ، وجاء في كلامهم : « إن الحمل قد يكون بإدخال الماء للحمل دون اتصال »
عرفوه هكذا ورتبوا علميه وجوب العدة ، وهي مدة يبعد فيها الزوج عن زوجته
حتى تعرف براءة رحمها من الحمل في حالة يصل فيها إلى المرأة ماء أجنبي
عنها . قالوا : « إذا أدخلت المرأة مَنِيًّا ظننته مني زوجها ثم تبين أنه ليس
لزوجها ، فعليها العدة كالموطوءة بشبهة » . وقد جاء ذلك الفرض في كتب
الشافعية ، وقال صاحب البحر من كتب الحنفية : ولم أره لأصحابنا ، والقواعد
لا تأباه ، لأن وجوب العدة لتعرف براءة الرحم . وهذا صريح في اعترافهم
أن وصول الماء عن غير الطريق المعتاد قد يكون وسيلة لشغل الرحم بالجنين ،

(٢) الدرر : ٢

(١) الآية ٣١ من سورة الطارق .

وهو يتضمن تقرير المبدأ المعروف في تكون الطفل من الماء الحيوى دون حاجة إلى العملية الجنسية . وما الاتصال الجسمانى إلا وسيلة معتادة ، لا يتوقف عليها تكون الولد الذى هو من الماء المستكمل مؤهلاته الطبيعية

التوالد بالتلقيح الصناعى القديم :

والواقع أن التلقيح الصناعى ، وقصد التوليد عن طريقه ، قد ألهمه الإنسان من قديم وعرفه من فجر حياته فى الحيوان والنبات ، واستخدمه فيهما ، وظهر له فعلاً نجاحه ، وحصل منه على أنواع حسنة من الحيوان ، وعلى ثمار جيدة من النباتات . ودفعه ذلك إلى إجراء التجارب التلقيحية الصناعية فى المرأة بماء الرجل ، وفعلاً نجحت هذه التجارب أيضاً ، وتكون بالتلقيح الصناعى الجنين ، واستكمل حياته الرجمية ، وخرج إنساناً سوى الخلق مكتمله . غير أن قصد الإنسان من التلقيح الصناعى البشرى لم يكن على نحو قصده من التلقيح فى الحيوان والنبات ، فلم يكن من أهدافه أن يحصل به على نسل إنسانى أحسن وأقوى ، كما هو الشأن فى الحيوان والنبات ، وإنما كان القصد علمياً أولاً وقبل كل شيء . ثم بعد أن تبين نجاحه ، علماً وعملاً ، اتخذ سبيلاً لتحقيق رغبة الولد بالنسبة للزوجين اللذين ليس لهما ولد ، وذلك كى يقف عندهما الإحساس بالعمق أو يزول ، وبذلك يستويان بغيرهما ، ويشعران فى هذه الحياة بزينة الأبوة والأمومة للأبناء . وإن كان ذلك لا يخرج عن حد التعلل النفسى بصورة الأبوة والبنوة ، ثم توسع فيه بعض أرباب الآراء الفلسفية واتخذوا منه — بالفلسف الإنسانى — سبيلاً لتكثير سواد الأمة وعدد أفرادها لمجرد الرغبة فى التوسع البشرى ، أو تحصيلاً لعوض عن تهلكهم الحروب الطاحنة . وبهاتين الرغبتين اللتين بعثتهما « الفلسفة المادية » كان التلقيح الصناعى

في الإنسان أمراً مشروعا عند أرباب تلك الفلسفة الجافة . وبها ساوى
عندهم في المشروعية وعدم الإنكار والتأفف التلقيح الصناعي في الحيوان
والنبات .

المستوى الإنساني يَأْبَى التلقيح :

ولقد كان جديراً بأرباب هذه الفلسفة الذين سواوا بأرائهم التلقيح
في الإنسان بالتلقيح في الحيوان والنبات ، كان جديراً بهم أن يذكروا أن
الإنسان — وهم من أفراد — له مجتمعات ، شعوب وقبائل ، تتكون من
أفراد تنتظمها سلسلة واحدة ، تعرف بها وتنسب إليها ، وأنهم باإنسانيتهم
ليسوا كأفراد الحيوان والنبات التي تظل مفككة الحياة لا يجمعها رباط ،
ولا تشعر في حياتها بالحاجة إلى الرباط ، وهذه خاصة الحيوان والنبات . وتلك
خاصة الإنسان ، وليس من ريب في أنهم إذا ذكروا هذه ، ورجعوا إلى أنفسهم
وشعورهم لأدركوا أن للإنسان حياة هي أرقى من حياة الفرد نفسه ، وهي حياة
تلك المجتمعات التي تخضع لقوانين بشرية ، وشرائع سماوية ، تلبى داعي الفطرة
الإنسانية في ذلك ، ويرتبط بها الإنسان في تصرفاته وسلوكه ، وانتظامه
في مجتمعاته . ولعل الزواج وإعلانه — وهو شأن فطري — كان أهم الشئون
التي تخضع المجتمعات لحكمها ، وترتب عليه آثاراً معينة معروفة فيما يتعلق
بحياة الأسرة ونسب الأبناء

حكم الشريعة في التلقيح :

ومن هنا نستطيع أن نقرر — بالنسبة لحكم الشريعة في التلقيح الصناعي
الإنساني — أنه إذا كان بماء الرجل لزوجته كان تصرفاً واقعاً في دائرة القانون

والشرائع التي تخضع لحكمها المجتمعات الإنسانية الفاضلة ، وكان عملاً مشروعاً لا إثم فيه ولا حرج ، وهو بعد هذا قد يكون في تلك الحالة سبيلاً للحصول على ولد شرعي ، يذكر به والده ، وبه تمتد حياتهما وتكمل سعادتهما النفسية والاجتماعية ، ويطمئنان على دوام العشرة وبقاء المودة بينهما .

أما إذا كان التلقيح بماء رجل أجنبي عن المرأة — لا يربط بينهما عقد زواج « ولعل هذه الحالة هي أكثر ما يراد من التلقيح الصناعي عند ما يتحدث الناس عنه » — فإنه يزج بالإنسان دون شك في دائرتي الحيوان والنبات ، ويخرجه عن المستوى الإنساني ، مستوى المجتمعات الفاضلة التي تنسج حياتها بالتعاقد الزوجي وإعلانه .

التلقيح والزنا :

وهو في هذه الحالة — بعد هذا وذاك — يكون في نظر الشريعة الإسلامية ، ذات التنظيم الإنساني الكريم ، جريمة منكرة ، وإثماً عظيماً . يلتقي مع « الزنا » في إطار واحد : جوهرهما واحد . ونتيجتهما واحدة ، وهي وضع ماء رجل أجنبي قصداً في حرث ليس بينه وبين ذلك الرجل عقد ارتباط بزوجية شرعية ، يظلمها القانون الطبيعي ، والشريعة السجاوية . ولولا قصور في صورة الجريمة لكان حكم التلقيح في تلك الحالة هو حكم الزنا الذي حددته الشرائع الإلهية ، ونزلت به كتب السماء .

التلقيح أفضح جرماً من التبني :

وإذا كان التلقيح البشري بغير ماء الزوج على هذا الوضع ، وبذلك المنزلة ، كان دون شك أفضح جرماً وأشد نكراً من « التبني » في أشهر

معناه الذى بينا حكمه ، وإبطال القرآن له فى الحديث السابق ، وهو أن ينسب الإنسان ولدًا يعرف أنه ابن غيره إلى نفسه ، وإنما كان التلقيح أفضح جرماً من التبني ؛ لأن الولد المتبنى ، المعروف أنه للغير ، ليس ناشئاً عن ماء أجنبي عن عقد الزوجية ، إنما هو ولد ناشئ عن ماء أبيه ألحقه رجل آخر بأسرته وهو يعرف أنه ليس حلقة من سلسلتها ، غير أنه أخفى ذلك عن الولد ، ولم يشأ أن يشعره بأنه أجنبي ، فجعله فى عداد أسرته ، وجعله أحد أبنائه زوراً من القول . وأثبت له ما للأبناء من أحكام .

أما ولد التلقيح فهو يجمع بين نتيجة التبني المذكور — وهى إدخال عنصر غريب فى النسب — وبين خسة أخرى وهى التقاؤه مع الزنا فى إطار واحد تنبو عنه الشرائع والقوانين ، ويذبو عنه المستوى الإنسانى الفاضل ، وينزلق به إلى المستوى الحيوانى الذى لا شعور فيه للأفراد برباط المجتمعات الكريمة . وحسب من يدعون إلى هذا التلقيح ويشيرون به على أرباب العقم تلك النتيجة المزدوجة ، التى تجمع بين الخستين : دخل فى النسب ، وعار مستمر إلى الأبد . حفظ الله على المسلمين أنسابهم ومستواهم الإنسانى الفاضل .

ختان الأثني

قال صاحبنا : اختلفت آراء الأطباء في ختان الأثني ،
فمنهم من سمح به وأيده ، ومنهم من أنكره وحذره . والناس
على رغم هذا الاختلاف متمسكون به ، حريصون عليه :
يفعلونه ويقيمون له الولائم الأسرية ، ويرون أنه شأن يدعو
إليه الدين ، ويجعله شعاراً خاصاً للمسلمين ، فهل لنا أن نعرف
حكم الإسلام فيه ! وأن نعرف وقته من عمر الطفل ؟

* * *

وليس صاحبنا هذا بأول من يطلب حكم الإسلام في عملية الختان ، وليس
ما أكتبه اليوم جواباً له هو أول ما كتبت فيها ، فقد كتبت فيها مرات
كثيرة ، غير أنها كانت لخصوص السائلين ، لا للعموم القارئين ، وقد آثرت
اليوم أن أحقق رغبته الكريمة فأحدث فيها عن طريق منبر له صوته
في آذان الناس من جهة ما ترهف أسماعهم إليه ، وهو حكم الدين وحكم الإسلام ،
فيعرف السائل وغير السائل موقف الشرع من هذه العملية ، ويكون القارئون
على بينة من الأمر في علاقتها بالشرع والدين .

الختان شأن قديم :

وعملية الختان عملية قديمة ، عرفها كثير من الناس منذ فجر التاريخ ،
واستمروا عليها حتى جاء الإسلام ، واختننوا وختنوا — ذكوراً وإناثاً —
في ظله ، غير أنا لا نعرف بالتحديد : أكان مصدرها لديهم التفكير البشري

وهداية الفطرة في إزالة الزوائد التي لا خير في بقائها ، أو التي قد يكون في بقائها شيء من الأذى والقدر ، أم كان مصدرها تعليماً دينياً ، ظهر على لسان نبي أو رسول في حقب التاريخ الماضية ؟ والذي يهمنا هو معرفة علاقته بالدين وحكم الإسلام فيه .

الفقهاء والختماء :

وقد أثرت في شأنه جملة من الرويات ، كان الفقهاء أمامها في حكمه على مذاهب شأنهم في كل ما لم يرد فيه نص صريح . فمنهم من رأى أنه واجب ديني في الذكور والإناث ، ومنهم من رأى أنه سنة فيهما ، ومنهم من رأى أنه واجب في الذكور دون الإناث ، وأنه فيهن « مكرمة » . وكما اختلف الفقهاء في حكمه على هذا الوجه — الذي تتباعد وجهات النظر فيه إلى أقصى حد للتباعد ، وتتقارب إلى أقصى حد للتقارب — اختلفوا في الوقت الشرعي الذي تجرى فيه عملياته على نحو هذا الوجه أيضاً . فمنهم من رأى أنه لا يختص بوقت معين ، ومنهم من حرمه قبل أن يبلغ الطفل عشر سنين ، ومنهم من جعل وقته بعد أسبوع من الولادة ، ومنهم ومنهم إلى آخر ما نقل عنهم في ذلك من آراء .

وجهات النظر المختلفة :

وإذا كان لنا أن نأخذ من اختلافهم هذا — وهو الشأن الكثير الغالب بينهم في كل ما لم يرد فيه نص صحيح صريح — ما ننتفع به في معرفة الوضع الحقيقي للتشريع الإسلامي ، فإن أول ما نأخذ من القوم كانوا على حرية واسعة المدى وهم يبحثون عن حكم الشرع فيما وصل إليهم أو وصلوا إليه من مصادر

لشريعة ، لم تنل قطعية الدلالة ولا كمال الحججة المتفق عليها ، لا يميم أحدهم على صاحبه ولو كان على تقيض رأيه ، وكانوا يستمعون الحجج فيقبلون أو يرفضون دون تزمت أو إسراف في التجهيل أو الانحراف .

وليس أغرب من أن يستدل الذاهبون إلى وجوب الختان بقوله تعالى : « ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا » ويقولون أنه قد جاء في الحديث : « إن إبراهيم اختتن بعد ما أتت عليه ثمانون سنة » والاتباع الذي أمر به محمد وأصحابه يقضى عليهم أن يفعلوا ما فعله إبراهيم ، وإذن يكون الختان وقد فعله إبراهيم واجبا على محمد وأتباعه .

إسراف في الاستدلال ، غاية ما قوبل به عدم التسليم له ، وهو من نوع استدلال آخر للقائلين بالوجوب أيضاً وهو : أن الختان أحد الأمور التي ابتلى الله بها إبراهيم والتي ذكرها بعنوان « الكلمات » بقوله تعالى : « وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن » قالوا : وورد عن ابن عباس أن تلك الكلمات هي خصال الفطرة : وهي الختان ، وقص الشارب ، وترف الإبط ، وتقليم الأظفار ، إلى آخر ما قالوا وقرؤه في المتداول من كتب التفسير .

رأينا في الموضوع :

وقد خرجنا من استعراض المرويات في مسألة الختان على أنه ليس فيها ما يصح أن يكون دليلاً على « السنة الفقهية » ، فضلاً (عن الوجود الفقهي) وهي النتيجة التي وصل إليها بعض العلماء السابقين ، وعبر عنها بقوله : (ليس في الختان خبر يرجع إليه ولا سنة تتبع) وأن كلمة (سنة) التي جاءت في بعض المرويات معناها ، إذا صححت ، الطريقة المألوفة عند القوم في ذلك الوقت ، ولم ترد الكلمة على لسان الرسول بمعناها الفقهي الذي عرفت به فيما بعد .

والذى أراه أن حكم الشرع فى الختان لا يخضع لنص منقول ، وإنما يخضع فى الذكر والأنثى لقاعدة شرعية عامة : وهى أن إيلام الحى لا يجوز شرعا إلا لمصالح تعود عليه ، وتربو على الألم الذى يلحقه .

فتأه الذكر :

ونحن إذا نظرنا إلى الختان فى ضوء ذلك الأصل نجد فى الذكر غيره فى الإناث ، فهو فىهم ذو مصلحة تربو بكثير عن الألم الذى يلحقهم بسببه ، ذاك أن داخل « الغلفة » منبت خصيب لتكوين الإفرازات التى تؤدى إلى تعفن تغلب معه جرائم تهوى للإصابة بالسرطان أو غيره من الأمراض الفتاكة . ومن هنا ، يكون الختان طريقا وقائيا يحفظ للإنسان حياته . . . ومثل هذا يأخذ فى نظر الشرع حكم الوجوب والتحتيم .

فتأه الأنثى :

أما الأنثى فليس لختانها هذا الجانب الوقائى حتى يكون كختان أخيها . نعم ، حكم الناس فيه جانبا آخر يدور حول ما يتحدث به بعض الأطباء من « إشعال الغريزة الجنسية وضعفها » فىرى بعضهم أن ترك الختان يشعل تلك الغريزة ، وبها تندفع إلى ما لا يلبغى . وإذن ، يجب الختان وقاية للشرف والعرض . ويرى آخرون أن الختان يضعفها فيحتاج الرجل إلى استعانة بمواد تفسد عليه حياته . وإذن ، يجب تركه حفظا لصحة الرجل العقلية والبدنية .

إسراف هنا وهناك :

ولعلى لأكون مسرفا أيضا إذا قلت : ما أشبه إسراف الأطباء فى وجهات نظرهم إسراف الفقهاء فى أدلة مذاهبتهم ، فإن الغريزة الجنسية لا تتبع فى قوتها

أو ضعفها ختان الأنثى أو عدمه ، وإنما تتبع البنية والغدد قوة وضعفا ،
ونشاطا وخولا .

والانزلاق إلى مالا ينبغى كثيراً ما يحدث للمختونات كما هو مشاهد ومقروء
من حوادث الجنايات العرضية ، والمستور منها أكثر مما يعلمه الناس .

والذين يتناولون المواد الضارة إنما يتناولونها بحكم الإلف الواصل
إليهم من البيئات الفاسدة ، وليس ما يحسونه في جانب الفريضة إلا وهما خيله
لهم تخدير الأعصاب .

والواقع أن المسألة في جانبها «الايجابى والسلبى» ترجع إلى الخلق والبيئة
وإحسان التربية وحزم المراقبة . ومن هنا يتبين أن ختان الأنثى ليس لدينا
ما يدعو إليه ، وإلى تحتمه ، لا شرعا ، ولا خلقا ، ولا طبيا .

قد يسكوه مكرمة :

نعم قد يكون ختان الأنثى — كما يقول بعض الفقهاء — مكرمة للرجال
الذين لم يألفوا الإحساس «بالزائدة» ، وهو في ذلك لا يزيد عما تقتضيه الفطرة
البشرية من التجميل والتطيب وإزالة ما ينبت حول الحمى .

أما بعد :

فهذا هو حكم الختان للذكر والأنثى فيما أرى ، أخذاً من القواعد العامة
للشريعة ، لا أخذاً من نصوص تشريعية خاصة بالموضوع .

الحرمان من الميراث

بدموع من الغيظ الشديد كتب يقول : توفي والدي في عام كذا عنى وعن أخ لى ، وعن كذا أخوات ، وفوجئت في اليوم التالى لوفاته بأنه كتب لأخى جميع ما يملك بطريق البيع الصورى ، وكان هذا الإجراء قبل وفاته بأربع سنوات ، وأخذ يشرح قصة والده مع أخيه ، أو قصة أخيه مع والده التى انتهت بهذه المأساة التى — كما يقول — شردته . وستشرد أولاده . وسيظل بها طوال حياته حاقد القلب ، نأثر النفس على أخيه . وسيغرس ما استطاع روح البغض والكراهية فى نفوس أبنائه لعمهم « أخيه » وأبناء عمهم . وهكذا إلى آخر ما كتب .

وهذا واحد من كثرة « بنين وبنات » بعثت إلى تشكوى مر الشكوى من تصرف الآباء فى أملاكهم وحرمانهم منها بطريق البيع الصورى لزوجـة محبوبة ، أو ولد ما كر .

وكم سمعنا وقرأنا فى الصحف أبناء جرائم ارتكبت بين الآباء والأبناء . أو بين الإخوة بعضهم مع بعض ، أترأ لهذا التصرف الذى ينحرف به بعض الآباء عن وضع أبوتهم . وعن أحكام الله فى تركاتهم . وعما يجب عليهم فى المحافظة على سلامة أسرهم من التدهور والانحلال .

* * *

الأسر لبنات المجتمع :

وهذا حديث أعرض فيه آثار تلك الجريمة ، التي يفرق بها الآباء بين أبنائهم ويفرسون بينهم العداوة والبغضاء ، وأبين فيه حكم الله في الميراث ، وحكم رسوله في تفضيل بعض الأبناء على بعض في العطايا والهبات ، لكي يعرف الآباء مقدار ما يرتكبون بهذا التصرف في حق إيمانهم ، وفي حق أسرهم ، وفي حق مجتمعهم ، وما المجتمع إلا الأسر التي يتكون منها ، وما الأسر إلا لبنات المجتمع يأخذ قوتها إن كانت قوية ، ويتحاقد إذا تحاقدت ، ويصفو إذا صفت . وقد عنى القرآن الكريم أيما عناية — تكويناً للمجتمع الفاضل — بالأسرة ، فذكر بر الأولاد بالآباء والإحسان إليهم ، وذكر تربية الآباء للأبناء والعطف عليهم ، وأكثر من وصية الفريقين أحدهما بالآخر . وقد تجلت وصية الآباء بالأبناء في موضوع «الميراث» وتوزيع التركة ، لأنه هو الموضوع الذي تنبت منه الشرور والمفاسد بين الآباء والأبناء بعضهم مع بعض ، وتسرى بسوء التصرف فيه روح العداوة والبغضاء في الأسرة فتفسدها ، ولا يجد المجتمع بعد ذلك إلا لبنات فاسدة يتكون منها ، ويكون تبعاً لها مجتمعاً فاسداً ، لا يدفع عن نفسه شراً ، ولا يجلب لها خيراً ، يكون مجتمعاً على عكس ما وصف الله المجتمع الإسلامي « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ » (١)

الميراث في كتاب الله :

الميراث حق قرره الله في كتابه ، وجعله فريضة محكمة لا يلحقها تغيير

(١) الآية ١١٠ من سورة آل عمران .

ولا تبديل ، قرره في كتابه ، واستثار في المحافظة عليه عاطفة الإيمان ، وعاطفة الأبوة ، واختار لذلك مادة « الوصية » التي توحى بشدة الحرص من الموصى والموصى على الموصى به ، وبأن الموصى به لا ينبغي أن يلحقه شيء من الإهمال أو التهاون . بدأ آياته بقوله سبحانه : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وأشار إلى جهة الخير فيه ، وأنه — كما رسم — مبنى على علمه وحكمته « ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا »^(١) ثم يصرح بفرضيته من الله على المؤمنين « فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا » ثم يضمن الآيات التحذير الشديد من مضارة الورثة بوصية أو دين « غَيْرَ مُضَارًّا وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ »^(٢) ثم يختم آياته بأن أحكامه التي بينت فيها هي حدوده التي حدها لعباده ، والتي لا يرضى غيرها بديلا عنها ، ويرتب على إطاعته فيها المثوبة الخالدة والفوز العظيم ، وعلى مخالفته وعصيانه فيها العقوبة الخالدة والعذاب المبين .

« تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُبِينٌ »^(٣) ثم يشير في آية الميراث الثالثة التي ختمت بها سورة النساء إلى الحكمة في أنه سبحانه هو الذي تولى بنفسه توزيع التركات ، وعين أنصبة المستحقين فيها « يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » .

الآباء يسبقونه الله بتوزيع التركة :

وأمام هذا التشريع البين الواضح ، وهذه التحذيرات المشددة ، نرى فريقا

(١) الآية ١١ من سورة النساء . (٢) الآية ١٢ من سورة النساء .
(٣) الآيتان ١٣ ، ١٤ من سورة النساء .

من المسلمين ، ومن يزعمون لأنفسهم الإيمان بالله ، وبحكمه وتشريعه ، نراهم يفضون النظر عن أحكام الله في الميراث ، ويتعجلون توزيع أموالهم وهم أحياء بدافع من الهوى والشهوة ، فيحرمون المستحق ويمنحون غيره ، ويتخذون في ذلك ستاراً مهلهلاً ، لا يخفى على الناس — فضلاً عن الله — ما وراءه من وصية جائرة ، أو إقرار كاذب بدين ، أو تبادل ببيع صوري ، وبهذا الستار المكذوب يحرمون أيضاً من أرادوا حرمانه ، فيعكسون حكم الله ، ويذهبون بحكمته البالغة ، وبهذا الصنيع الفاسد يفسدون أسرم ، ويخربون بيوتهم ، تلبية لشهوة باطلة أو هوى فاسد ، وربما وجدوا ممن ينتسبون إلى الدين من يؤيدهم في هذا الصنيع ، ويبرر لهم تصرفهم الفاسد فيقولون : الولد وما ملك لأبيه المالك حر فيها يملك ! الوارث لا يتعلق له حق بالتركة إلا بموت المورث ! . وهكذا من الفتاوى المنحرفة التي لم يراع فيها سر الحكمة في قوله تعالى : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » ولا في أن الله تولى بنفسه توزيع التركات وبيان أنصبة الوارثين .

الوصية المشروعة :

نعم ، أجاز الله للمالك أن يوصى بشيء من ماله ليتدارك بها تقصيره في حياته بالنسبة إلى ما كان يجب عليه من فعل الخير ، فأباح له أن يخرج جزءاً من ماله تقرباً إليه بعد عوز أو دفع حاجة ، وفي ذلك يقول عليه السلام : « إن الله تصدق عليكم بثلك أموالكم عند وفاتكم ، وزيادة في حسناتكم ليجملها لكم زيادة في أعمالكم » . والوصية لا تقع عند الله موقع القبول إلا إذا جاءت على هذا الأساس « سد عوز المعوزين ، وإعانة الفقراء العاجزين » ولم يترتب عليها مع ذلك حرمان مستحق هو في الحاجة أشد . وعليه فالوصية

أو ما في معناها من البيع الصوري الاحتياالي أو الهبة الاحتياالية لأجنبي غير محتاج ، أو لأجنبية له بها علاقة شخصية تصرف سيع محظور ، والوصية أو ما في معناها لإحدى الزوجتين ، أو لها ولأولادها ، حرماناً للزوجة الأخرى ، تصرف سيع محظور ، والوصية وما في معناها للذكور خاصة ، حرماناً للبنات ، تصرف سيع محظور . وكذا لزوج عقيم ، حرماناً للعصبية وسائر الأقارب ، تصرف سيع محظور ، كل هذا تصرف سيع ، يتجاوز به المؤمن حدود الله ، ويعرض به نفسه لغضبه ، كما يعرض به أسرته للانحلال ، ويعرض أبناءه وأقاربه لتبادل العداوة والبغضاء . تصرف سيع ، يقطع به المسلم أمر الله به أن يوصل : يوزر صدر الأخ على أخيه ، وصدر الأخت على أخيها ، وصدرهما معاً على أبيهما . وبذلك تنشق عصا الرحم ، وتشتعل بين أبناء الرجل الواحد ، وفي البيت الواحد ، نار الحقد والضعينة ، وقد رأينا وقرأنا أن قتل بهذا التصرف الأخ أخاه ، والولد أباه ، وخرجت البنت على أبيها ، واحتربت مع أخيها ، وأنكر أخوها نسبتها إلى أبيها ، فطعن عرضه ، وأشاع الفاحشة في أسرته ، وفيمن حملته كرهاً ووضعته كرهاً : وهكذا فعل الآباء بالأبناء ، وفعل رؤساء الأسر بالأسر ، وهكذا أيقظ المسلمون شرعة الجاهلية الظالمة ، فهل من مدكر ؟ .

تفضيل بعض الأبناء :

وإذا كان هذا هو شأن حرمان المستحق فإن تفضيل بعض الأبناء على بعض في المطايا والهبات لا يقل أثره الاجتماعي والأسري عن الحرمان نفسه ، وهذا هو بشير والد النعمان يمنحه بعض ماله ، ويذهب به إلى الرسول ، ويخبره بعطيته لولده النعمان ، ويلتمس منه أن يشهد عليها ، فيسأله الرسول : أله إخوة ؟ فيقول بشير : نعم ، فيقول الرسول : أكلهم أعطيت مثل ما أعطيتهم ؟ فيقول :

لا ، فينكر عليه الرسول تخصيص النعمان بالعطية ، ويأمره بردها والرجوع فيها ، ويمتنع عن الشهادة عليها : لا تشهدنى على جور ، إنه عمل غير صالح ، ويريده : « اتقوا الله وأعدوا بين أولادكم » ويز عاطفته : « إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم ؛ كما لك عليهم من الحق أن يعدلوا فى برك ، أيسرك أن يكونوا لك فى البر سواء ؟ قال : نعم ، فقال الرسول : فلا إذن » ، ورجع بشير فى عطيته .

وردت هذه القصة فى كتب السنة الصحيحة ، وتلقاها المحدثون فى أصلها بالقبول ، وجاءت بروايات متعددة اختلفت فى التعبير عن إنكار النبي عليه السلام لصنيع بشير فى تخصيص ولده ببعض ماله . وقد جمعناها على اختلافها ، ولا ريب أن اعتبارا واحدا منها كاف فى حرمة هذا الصنيع الذى يصنعه كثير من الآباء فى أبنائهم بأسباب فاسدة ، لا ينبغى لعامل أن يتخذ شيئا منها أساسا لتصرفه ، فنسبة الأبناء إلى الآباء نسبة واحدة لا يفضل أحدهم أخاه فى شيء منها ، فلا ينبغى أن يفرق بينهم فى المعاء ؛ حتى لا يتفرقوا فى المودة والرحمة والتعاون والمحبة .

واجب على الأوسر :

وإذا كان من حكم الشرع والقانون الحجر على سفية يبدد بعض ماله ، أو يضع منه شيئا فى غير موضعه ، والحجر على مدين محافظة على حق الدائن ، فأنى أعتقد أن الحجر على مثل هؤلاء الآباء الذين يفتنون أبنائهم ، ويزعزعون أسرهم ، ويهددون كيان مجتمعهم بالحرمان المطلق لبعضهم ، أو بالتفضيل لغير سبب معقول ، أعتقد أن الحجر عليهم أوجب عند الله ، وألزم فى نظر العدل والقانون من الحجر على السفية والمدين ، فهل لمشرعى الأمة الذين

يعملون على خيرها أن يتجهوا إلى هذا الخطر قبل أن يستفحل ويمتد ، ويمنعوا بالتشريع الحكيم هذه التصرفات ، التي تحمل روحها وآثارها عناصر الشر والفساد ، وتدفع إلى الجرائم وسفك الدماء ؟

نبشوني بعلم ، إلى من تلتجئ البنت هزيمة الجناح وقد حرّمها أبوها من الميراث ، وطلقها زوجها أو مات عنها وهي فقيرة لا تجد قوت يومها ؟ إلى من يلتجئ الابن ولما ينهض على أعباء الحياة ، أو لما يتم دراسته ، وقد حرّمه أبوه وكتب كل تركته لأخيه الذي يلتقي معه في صلب رجل واحد ، والذي شغل معه بالتناوب بطن أم واحدة ؟ أم كيف تهدأ نائرة قريب وقد رأى الأجنبي أو الأجنبية يتمتعان بمال قريبه لا لشيء سوى الشهوة العمياء والهوى الفاسد ؟ .

أما بعد :

فيا أيها المسلمون : « اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » ويا أيها المشرعون القائمون على حفظ الأمة : حافظوا على أمتكم واضربوا بالتشريعات الحكيمة المعادلة على أيدي المفسدين المخربين ، ونسأل الله التوفيق لما فيه حياة الأمة وحفظ كيانها وسلامتها عزتها .

حقوق الله في التركة

جاءنا سؤال تقول فيه صاحبتّه : مات زوجها وعليه زكاة أموال وكفارات وفدية صوم ونحو ذلك من حقوق الله . فهل لأحد الورثة أن يطلب منهم حجز مبلغ من التركة لأداء هذه الحقوق التي مات عنها وهي في ذمته ؟

* * *

إن أول ما يجب أن يخرج من التركة هو تجهيز الميت تجهيزاً معتدلاً لا إسراف فيه ولا تقنير ، ثم قضاء ديونه التي هي للعباد . أما الديون الواجبة لله كالزكاة ونحوها ، فإن كان الميت قد أوصى بها لزم الورثة أن يخرجوها ، فإذا ما تبرعوا بها وأخرجوها من حقوقهم ، فهل تسقط عنه الواجب ؟ يرى بعض الفقهاء أنها لا تسقط عنه الواجب لأنه عبادة ، والعبادة لا بد في سقوطها من فعل أو نية ولا فعل ولا نية من الميت . وفعل الورثة لا يقوم مقام فعله إلا بإذنه ولم يوجد منه إذن . ولكننا نرى أن في إذن النبي صلى الله عليه وسلم بالحج عن الوالد دون وصية منه ما يجعلنا أقوياء الرجاء في قبول التبرع به من الورثة ، ورفع العقاب به عن الميت وإثباته عليه ؛ نظراً إلى أن المال من كسبه وسميه ، والورثة أولاده أو أولياؤه ، فهم منه وماهم من ماله .

فِي الْمَعَامَلَاتِ الْمَالِيَّةِ

رهن الأَطْيَان * الشَّرَكَاتِ التَّعَاوُنِيَّةِ

صندوق التَّوْفِيرِ * الأَسْهُمِ وَالسَّنَدَاتِ

السَّمْسَرَةُ

رهن الأطلاق

يسأل كثيرون — وخاصة من إخواننا الريفين — عن حكم
الشرع فيما هو شائع عندهم من رهن الأطلاق ، وهل يباح
للدائن أن يستغل الارض المرهونة بزراعتها أو إيجارها لحسابه
مدة تطول أو تقصر حتى يؤدي المدين دينه ، ويفك الرهن ،
مع العلم بأن هذا بإذن الراهن ورضاه ؟

* * *

حكمه الرهن في نظر الشريعة :

تنظر الشريعة إلى المال نظرة واقعية ، تطلب تحصيله من الطرق
التي لا اغتيال فيها ولا استغلال ، وتطلب المحافظة عليه من الضياع . وقد
أرشدت في حفظه — إذا كان ديناً — إلى كتابته والإشهاد عليه ، وإلى أن
يأخذه به رهناً يقوم مقام الكتابة في الاستيثاق والحفظ ، ونزلت في ذلك
أطول آية في القرآن وهي قوله تعالى في سورة البقرة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ » (١) ، إلى أن يقول : « وَإِنْ
كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ » (٢) ، وصح عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه اشترى وهو في المدينة طعاماً من يهودي ورهنه درعاً
من حديد .

(١) الآية ٢٨١ من سورة البقرة . (٢) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

ودل هذا على أن مشروعية الرهن ليست خاصة بجال السفر ، وأنه مشروع في السفر والحضر معاً : والرهن بعمومه يشمل المنقول كالمنازل والاداب ، والعقار كالدار والأرض .

الرهن عقد استيثاق لا استثمار :

وعلى هذه المشروعية العامة اتفق الفقهاء ، كما اتفقوا أيضاً على أن عقد الرهن ليس عقد استثمار واسترباح ، وإنما هو عقد استيثاق وضمان للدين . وهو في ذلك بمعنى الصك والكفيل . وقد كان من ضرورة اتفاقهم على أن طبيعة عقد الرهن كما ذكرنا اتفاقهم على أنه ليس للدائن بمقتضاه أن ينتفع بشيء من العين المرهونة .

الانتفاع بالعين المرهونة إذا أذن المراهن :

ولكن هناك شيء آخر وراء عقد الرهن وطبيعته وهو : هل يحل للدائن أن ينتفع بالعين المرهونة إذا أذن له صاحبها وهو المدين ؟ . وقد عرض الفقهاء لهذه المسألة وكان لهم فيها رأيان : فغير الحنفية يرون أنه لا يحل له أن ينتفع بها وإن أذن له صاحبها ؛ لأنه يكون انتفاعاً جره قرض ، وهو منهي عنه بالحديث « كل قرض جر نفعا فهو ربا » . أما الحنفية فقد جاء في معتبرات كتبهم التصريح بجواز انتفاعه بها إذا أذن له صاحبها لأنها ملكه ، وللمالك أن يأذن لمن يشاء في الانتفاع بملكه . ويقولون : إن الانتفاع بالرهن انتفاع جره الإذن ولم يجزه القرض فلا يكون حراماً .

الإذن بالصوري لا قيمته في رأينا :

وما دام كلامنا في الحلال والحرام ، فالذي نراه أن هذا الإذن إن كان

منشؤه محض التبرع المبني على محبة مقابلة الجميل بالجميل ، وتبادل التعاون على الخير ، حل للدائن أن ينتفع به . وإن كان منشؤه اضطرار المدين إليه دفعاً لضغط الدائن عليه ، وهو في عسرة مالية يستحق بها المعونة من أخيه كان إذنا صوريا لا يدل على الرضا وطيب النفس .

وإذن . فلا يحل للدائن أن يستند إلى هذا الإذن الصوري في استغلال أخيه المضطر المقهور .

ولاشك أن انتهاز فرص الضرورة ، لاستغلال المدمم ، هو الروح الخبيث الذي لأجله حرم الله الربا « وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ . وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ » (١) .

كيف وقد تمتد عسرة المدين الواقع في الضرورة مدة تصل فيها منفعة العين المرهونة إلى أضعاف الدين المضاعفة ، يستغلها الدائن باسم الإذن القهري مع بقاء دينه كاملا على المدين . وكثيراً ما خربت به بيوت وافتقر ملاك .

وفي الحق إذا دار الأمر بين الانتفاع بالرهن على هذا الوجه ، وبين الفائدة للدين التي يسمح بها القانون كانت تلك الفائدة أقل ضرراً وحرمة من هذا الرهن ، الذي يجب منعه ، قطعاً لأطاع المستقلين لضرورات الناس ، ومحافظة على بيوت المضطرين من الخراب .

وبما أن أكثر ما يجري بين الناس الآن في رهن الأرض هو من هذا النوع — الاستغلالى — فإنه ولاشك يكون حراما . ويمتته دين الرحمة والتعاون .

(١) الآياتان ٢٧٩، ٢٨٠ من سورة البقرة .

في كتب الفقه :

ومن قبل شكا العلماء في مصر من انتشار هذه المعاملة المحظورة ، قال الصاوى من المالكية : « ومما عمت به البلوى في مصر جميعها — حتى لم يقدر أحد من أهل العلم على رفعه — أن يبذل الرجل لآخر دراهم ثم يأخذ منه أرضاً زراعية أو حائطاً (بستاناً) رهناً ، على أن يزرع الأرض أو يأخذ ثمر الحائط مادامت الدراهم في ذمة آخذها ، ثم زادوا في الضلال إلى أنه إذا رد آخذ الدراهم ما في ذمته ليأخذ أرضه أو حائطه توقف معطيها في القبول ، فتارة يشكيه إلى أمراءها لينصروا الباطل ، وتارة يصلحوه على دفع شيء له ليستمر على ذلك السنة أو سنتين أو الأكثر فإننا لله وإنا إليه راجعون » (١) .

(قوله على أن يزرع الأرض إلخ) وقال الدردير : مسألة رهن الأرض والحائط هي المسماة بين الناس بالفاروقة ، وهي ممنوعة مطلقاً ولو شرط المنفعة في مدة معينة ، لأنها في قرض لا بيع . ولا ينفعه أن يقول : وهبتك المنفعة مادامت دراهمك على ؛ لأنها حيلة باطلة عندنا وهي من الربا ، فيجب على واضع اليد على الطين في نظير دراهمه الإقلاع عنه وتركه لصاحبه . والاستمرار عليه محرم . ولكن إذا دفع وزرع الأرض يكون الزرع له وعليه أجره مثل الأرض لصاحبها ، فيقاصصه بها من أصل الدين الذي عليه ، فإن كان يدفع الخراج للملتزم وكان قدر أجره الأرض لا يلزمه أجره لربها كما قدره الأشياخ (٢) .

(١) ص ١٠٣ الشيخ الصاوى .

(٢) ص ١٠٣ ، ١٠٤ من الفرح الصغير للشيخ الدردير .

أرباح الشركات التعاونية

تحدد الشركات التعاونية للمساهمين فيها أرباحاً سنوية بنسب ثابتة . فهل هذا حرام ؟ ثم إن هذه الشركات تخصص جزءاً من أرباحها للخيرات . فهل يجوز أن يعتبر المساهم نصيبه في هذا الجزء من الزكاة ؟

* * *

رأى بعض العلماء :

يرى بعض العلماء أن هذه الشركات من المعاملة المعروفة عند فقهاءنا بالمضاربة أو القراض ، وهي تعاقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون المال من جانب ، والعمل من جانب آخر ، وإن من شرط صحتها ألا يجعل فيها لأحد الشركاء نصيب معين ثابت من الربح ، لجواز ألا تخرج الشركة سواء فلا تطيب نفس الآخرين بالحرمان مع قيامهم بالمال أو العمل ، وبذلك تنقطع الشركة .

وإذا كانت هذه الشركات من المضاربة وهذا شرط صحتها — وهو لم يتحقق فيها — فإنها تكون مضاربة فاسدة ، وحكمها أن يكون الربح كله لرب المال وللعامل أجر مثله .

هذا التصريح غير مسلم :

هذا رأيهم وهكنا يقولون . وفي رأبي أن تخريجها على أنها من المضاربة

وتطبيق ما قالوا في المضاربة عليها يحتاج إلى كثير من النظر ؛ ذلك أن هذه الشركات ، تجارية كانت أم صناعية ، يتكون رأس مالها من جملة أفراد على طريقة الأسهم ، ويدبرها ويباشر عملها التجارى أو الصناعى موظفون بمرتبات معينة شهرية أو يومية على حسب قيمة العمل الذى يضاف إليهم ، وقد لا يكون واحد منهم من أرباب الأسهم المكونة لرأس مالها . والذى يكون منهم مساهم لا يعمل بمقتضى المساهمة ، وإنما يعمل بمقتضى التوظيف كغيره الذى لم يكن مساهم . وإذن فهم باعتبارهم عمالا لا شأن لهم برأس المال ولا بالربح ، وإنما يتقاضون مرتبات معينة فى مقابلة عملهم فى الشركة . وبهذا التكليف الواقعى تكون هذه الشركات قد فقدت عنصر المضاربة التى تكلم عليها الفقهاء : وهو : أن يكون المال من جانب والعمل من جانب آخر ، فلا تكون منها ، وإنما هى نوع جديد من الشركة أحدثه أهل التفكير فى طريق الاقتصاد والاستثمار ، ولم يكن معروفاً للفقهاء من قبل .

لا ظلم ولا استغلال :

وإذا كانت هذه الشركات إنما تنشأ للبقاء والاستمرار ، ورأى مؤسسوها لذلك أن توزع أرباحها بنسب للأسهم ثابتة على مرتبات العمال وعلى دعم رأس المال وجهات الخير وأرباب الأسهم - كان كل ذلك خيراً لا ظلم فيه لأحد ولا استغلال فيه لحاجة أحد ، بل كله نفع وفائدة ، وفيه تهيئة عمل لعمال وموظفين قد تضيق بهم السبل لولا هذه الشركات . وفيه توسيع نطاق التجارة والصناعة بما يحتاج الناس إليه ، ويفنيهم عن مد يدهم إلى تجارة الأجانب وصناعتهم .

هذا . ولا بد أن تكون هذه الشركات قد ضمنت قانونها الأساسى فرض

الاحتمالات من جهة عجز الإنتاج عن قيامها بتلك الجهات وجهة الخسارة ، التي قد تلحق رأس المال ووضعت لها أحكاماً خاصة يعرفها المساهمون ويطمئنون إليها دون أن تنقطع الشركة بينهم .

ومن هذا يتبين أن هذه الشركات ليست ربوية تستغل حاجة المحتاجين ، وليست من مضاربة الفقهاء ، حتى تكون فاسدة بتحديد الربح على فرض تسليم شروطهم في المضاربة .

اعتبار جزء الخيرات من الزكاة :

أما حكم اعتبار نصيب المساهم في جزء الخيرات من الزكاة الواجبة عليه في أمواله ، فإنه متى كان ملكاً له والشركة نائمة عنه في صرفه إلى جهات الخير ، التي هي المصارف الشرعية للزكاة ، كان من الجائز للمساهم أن ينويه عن تلك الزكاة ، ولا يلزم أن تعلم الشركة بهذه النية لأنه صاحب الزكاة ، ونية العبادة ترجع إليه لا إلى غيره .

وإذن . فما مضى إخراجه قبل هذه النية يقع على النية الأولى وهي نية التطوع ، لا يصح احتسابه بعد إخراجه من الزكاة الواجبة ، وإنما يصح ذلك في المستقبل وبعد وجود هذه النية ، فإن ساوى الزكاة الواجبة فقد أدت به ، وإن كان أقل وجب عليه ما يكملها ، وإن كان أكثر كان الباقي تطوعاً ، له به ثواب المتطوعين .

والله أعلم .

أرباح صندوق التوفير

هل يحل للمسلم شرعاً أن يأخذ نصيبه من أرباح
صندوق التوفير؟

* * *

رأى بعض العلماء :

رأى بعض علماء الحلال والحرام أن الربح الذى تدفعه مصلحة البريد
لأصحاب الأموال المودعة فى صندوق التوفير حرام ؛ لأنه إما فائدة ربوية للمال
المودع أو منفعة جرها قرض . وكلا الأمرين حرام فى نظر الشريعة . وعلى هذا
يجب رده ويحرم أخذه والانتفاع به .

رأينا أنه مهول :

والذى نراه — تطبيقاً للأحكام الشرعية ، والقواعد الفقهية السليمة —
أنه حلال ولا حرمة فيه .

ذلك أن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق التوفير .
ولم يقترضه صندوق التوفير منه ، وإنما تقدم به صاحبه إلى مصلحة البريد
من تلقاء نفسه طائماً مختاراً ، ملتمساً قبول المصلحة إياه . وهو يعرف أن
المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها فى مواد تجارية ويندر فيها — إن لم
يعدم — الكساد أو الخسران .

وقد قصد بهذا الإيداع أولاً : حفظ ماله من الضياع ، وتعويد نفسه على
التوفير والاقتصاد . وقصد ثانياً : إمداد المصلحة بزيادة رأس مالها ، ليتسع

نطاق معاملاتها ، وتكثر أرباحها فينتفع العمال والموظفون ، وتنتفع الحكومة
بمفاضل الأرباح .

ولا شك أن هذين الأمرين - تعويد النفس على الاقتصاد ، ومساعدة
المصلحة الحكومية - غرضان شريفان كلاهما خير وبركة ويستحق صاحبهما
التشجيع ، فإذا ما عينت المصلحة لهذا التشجيع قدراً من أرباحها منسوبة إلى
المال المودع أى لسبب تريد ، وتقدمت به إلى صاحب المال ، كانت دون
شك معاملة ذات نفع تعاوني عام ، يشمل خيرها صاحب المال والعمال
والحكومة ، وليس فيها مع هذا النفع العام أدنى شائبة لظلم أحد ، أو استغلال
لحاجة أحد ، ولا يتوقف حل هذه المعاملة على أن تندمج في نوع من أنواع
الشركات التي عرفها الفقهاء وتحدثوا عنها وعن أحكامها .

معاملة جريرة :

وفي الواقع أن هذه المعاملة بكيافتها ، وبظروفها كلها ، وبضمان أرباحها
لم تكن معروفة لفقهاءنا الأولين وقت أن بحثوا الشركة ونوعوها ، واشتروا
فيها ما اشتروا .

وليس من ريب في أن التقدم البشري أحدث في الاقتصاديات أنواعاً
من العقود والاتفاقات المركزة على أسس صحيحة لم تكن معروفة من قبل ؛
وما دام الميزان الشرعي في حل التعامل وحرمة قائماً في كتاب الله « وَاللَّهُ
يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ »^(١) « لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ »^(٢) فما علمنا
أن نحكمه ، ونسير على مقتضاه . ومن هنا يتبين أن الربح المذكور ليس فائدة
لدين حتى يكون ربا ، ولا منفعة جرها قرض حتى يكون حراما على فرض صحة
النهي عنه ، وإنما هو كما قلنا تشجيع على التوفير والتعاون اللذين يستحبهما الشرع

(١) الآية ٢٢٠ من سورة البقرة . (٢) الآية ٣٧٩ من سورة البقرة .

الأسهم والسندات

ضرورة الأفراد وضرورة الأمة

من المشاريع الهامة التي تعود بالخير على المسلمين ما يحتاج إلى قرض من المصرف ، يتقاضى عنه المصرف ربحاً ، فهل يحجم المسلمون عن ذلك على أنه ربا ، ويترك المجال لغير المسلمين ؟ وما حكم الشرع في الأسهم والسندات ؟

* * *

الربا الذي نزل فيه القرآن :

لا شك في أن القرآن حرم على المؤمنين التعامل بالربا ، والربا حدد بالعرف الذي نزل فيه القرآن ، بالدين يكون لرجل على آخر ، فيطالبه به عند حلول أجله فيقول له الآخر : أخردينك وأزيدك على مالك ، فيفعلان ذلك (وهو الربا أضعافاً مضاعفة) فهناك الله عنه في الإسلام .

وواضح أن هذا الصنيع لا يجري عادة إلا بين معدم غير واجد ، وموسر يستغل حاجة الناس ، غير مكترث بشيء من معاني الرحمة التي بينى الإسلام مجتمعه عليها ، والتي لو عدت في المجتمعات لأصبحت كفايات الحيوانات المفترسة ، وهذا النوع من لا تقبل إنسانية فاضلة الحكم بإباحته ، وقد قابل القرآن الكريم حرمة في جميع الآيات التي وجد فيها بالصدقة التي تبذل في مساعدة الفقير المحتاج ، وتشير هذه المقابلة إلى أن تلك الحالة كان جديراً بها أن تجري فيها الصدقة ، وهي التبرع المحض ، فإن لم تكن صدقة فلا أكثر

من الرد بالمثل ومن النظرة إلى الميسرة: « يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ » (١) لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ، وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ، وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » (٢) ، أما الزيادة والمضاعفة فيها ، فهما ظلم وعدوان ، وهما من موجبات المقت والغضب عند الله « وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ » .

الضرورات والحاجات :

والفقهاء تمشياً مع توسيع نطاق التراحم ، والبعد عما يفتح على الناس باب التراحم المادى فى الضغط على أرباب الحاجات ، توسعوا كثيراً فيما يتناوله الربا ، وكان لهم فى ذلك مشارب مختلفة وآراء متعددة . ورأى كثير منهم أن الحرمة فيما يحرمون يتناول المتعاقدين معاً المقرض والمقترض . وإنى أعتقد أن ضرورة المقترض وحاجته مما يرفع عنه إثم ذلك التعامل ؛ لأنه مضطر أو فى حكم المضطر ، والله يقول : « وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ » (٣) .

وقد صرح بذلك بعض الفقهاء ، فقالوا : يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح . وإذا كان للأفراد ضرورة أو حاجة تبيح لهم هذه المعاملة ، وكان تقديرها مما يرجع إليهم وحدهم ، وهم مؤمنون بصيرون بدينهم ، فإن للأمة أيضاً ضرورة أو حاجة ، كثيراً ما تدعو إلى الاقتراض بالربح ، فالزارعون كما نعلم تشتد حاجتهم فى زراعاتهم وإنتاجهم إلى ما يهيئون به الأرض والزراعة . والحكومة كما نعلم تشتد حاجتها إلى مصالح الأمة العامة ، وإلى ما تعد به العدة لمكافحة الأعداء المغيرين . والتجار تشتد حاجتهم إلى ما يستوردون به البضائع التى تحتاجها الأمة

(١) الآية ٢٧٦ من سورة البقرة . (٢) الآيتان ٢٧٩ ، ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١١٩ من سورة الأنعام .

وتعمر بها الأسواق . ونرى مثل ذلك في المصانع والمنشآت التي لا غنى لمجموع الأمة عنها ، والتي يتسع بها ميدان العمل فتخفف عن كاهل الأمة وطأة العمل العاطلين . ولا ريب أن الإسلام الذي يبني أحكامه على قاعدة اليسر ورفع الضرر ، والعمل على العزة والتقدم وعلاج التعطل ، يعطى للأمة في شخص هيئتها وأفرادها هذا الحق ، ويبيح لها — مادامت مواردنا في قلة — أن تقترض بالربح تحقيقاً لتلك المصالح التي بها قيام الأمة وحفظ كيانها .

تقرير الحاجة والمصلحة لأولى الرأي :

غير أني أرى أن يكون تقدير الحاجة والمصلحة مما يؤخذ عن (أولى الرأي) من المؤمنين القانونيين والاقتصاديين والشرعيين ، ويكون ذلك في ناحيتين : ناحية تقدير الحاجة ، وناحية تقدير الأرباح ، واختيار مصادر القروض ، فلا يكون قرض إلا حيث تكون الحاجة الحقيقية ، ولا يكون قرض إلا بالقدر المحتاج إليه ، وتدفع إليه الضرورة والحاجة ، ولا يكون قرض إلا من جهة لا تضر استغلالنا واستعمارنا . ولو أن الأمم الإسلامية تكافقت على وضع أساس اقتصادي يحقق مصالحها ، ويقهر شر التحكم الأجنبي ، لوجدوا من مبادئ الإسلام الاقتصادية ما يجعلهم في مقدمة الأمم اقتصاداً وقوة وحضارة .

أما الفرق بين الأسهم والسندات ، فهو أن الأسهم من الشركات التي أباحها الإسلام باسم المضاربة ، وهي التي تتبع الأسهم فيها ربح الشركة وخسارتها . وأما السندات ، وهي القرض بفائدة معينة لا تتبع الربح والخسارة ، فإن الإسلام لا يبيحها إلا حيث دعت إليها الضرورة الواضحة ، التي تفوق أضرار السندات التي يعرفها الناس ويقررها الاقتصاديون .

السمسرة

ما حكم الشرع في عملية السمسرة ، هل هي حلال أم حرام ؟

* * *

السمسرة فوسط بين البائع والمشتري :

السمسرة ، كما يعرفها الناس ، هي التوسط بين البائع والمشتري لتسهيل البيع ، وهي شيء مقصود للناس في حياتهم ، وكثيرا ما يحتاجون إليه ، فكم من أناس لا يعرفون طرق المساومة في البيع والشراء ، ولا يعرفون طرق الوصول إلى شراء أو بيع ما يريدون شراءه أو بيعه ، وكم من أناس لا تسمح مراكزهم بالنزول إلى الأسواق ، والانصال بالبائعين والمشتريين ، ولا يجدون من يقوم لهم بالبيع والشراء حسبة لوجه الله ، ومن هنا كانت السمسرة عملا شرعياً نافعاً للبائع والمشتري وللسمسار ، ويحتاج إليه ككل عمل آخر يحتاج إليه الناس وينفعهم ، وليس فيه ما يوجب التحريم .

إجارة شرعية تخضع للمنافاة أو العرف :

غير أنه يجب على السمسار ، ليكون ما يأخذه حلالا ، الإخلاص في التوسط والبعد عن التفرير والتدليس ، مما يحرم عليه كسبه وأجرته ، وبذلك كان الاستئجار عليها إجارة شرعية صحيحة ، منفعة معلومة ، وأجرة معلومة ، رسل له قيمته بين الناس ، وطرق كسب لا شبهة فيه ، فكيف تحرم ولا تحل ؟ وعلى هذا فإن تعاقد إلسان مع آخر ، ليبيع له أو يشتري ، واتفقا على أجر معين أو لم

ينتفا على الأجر ، ولكن كان ببلد التعامل قانون عام يحدد أجره السمسرة ، صح
ولزم الأجر المتفق عليه أو المقرر بحكم القانون ، أما إذا أعان شخص شخصاً على
البيع أو الشراء دون تعاقد ، ثم طلب منه أجراً فإن المحكم في ذلك هو العرف ،
فإن كان أهل السوق أو البلد الذي يجري فيه التعامل يعملون بأجر لزم الأجر ،
وكما يحكم العرف في أصل الأجرة ، يحكم في قدرها . وإن كان العرف لا يجري
بذلك في مثل هذه المنفعة ، وإنما يجري بالتبرع والتعاون ، فإنه لا يجب فيه أجر .

السمسار معروف في كتب الفقهاء :

هذا . وقد جاء ذكر السمسار بعنوانه المعروف به عند الناس في كتب
المالكية ، ضمن الأجراء الذين لا يضمنون مآثمت أيديهم بالتلف أو الضياع
دون تعد أو تقصير ، قالوا : « ولا يضمن سمسار خير » أي ذو أمانة . وجاءت
كلمة سمسار مع كلمة سمسر في المعاجم اللغوية ، وفي بعضها ما يدل على أن هذه العملية
كانت معروفة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا العنوان نفسه « سمسرة
وسمسرة » .

الاستئجار على المحرمات مرام :

وبهذه المناسبة تقرر الشريعة حرمة الاستئجار على كل ما يحرمه الإسلام ،
وتبيحه فيما يبيحه الإسلام وكان فيه نفع للناس ، مع تحديد المنفعة والأجر ،
فالاستئجار على شراء الخمر أو حملها حرام . والاستئجار على رعي الخنزير
وشرائه حرام . والاستئجار على البناء والرقص حرام . والاستئجار على النياحة
وضرب الدف لمجرد التلهي ، الذي يصد عن العمل النافع والواجبات الدينية ، حرام .
فعلى المسلمين التحري في عقودهم ومعاملاتهم ، حتى يسلموا من غضب الله
وسخطه ، ولهم فيما أباحه الله متسع عظيم .

فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالزَّيْتِ

الخمر * الخدرات * نقل الخمر

المقافير المحتوية على محرم * الدخان

الطيور والحيوانات المحرمة * صبغ الشعر

الخمر

يشكك بعض الناس في حرمة الخمر ، مستندين إلى أنها لم تذكر في القرآن بلفظ التحريم الصريح ؛ فهل لنا أن نعرف جوابا شافيا في هذا الموضوع ؟

١ - الخمر

* * *

قيمة العقل في حياة الإنسان :

نحن لا نشك ولا يشك أحد من الناس أن سعادة الإنسان معقودة بحفظ عقله ، والعقل من الإنسان كالأقطب من الرحي ، أو الشمس من الكون ، أو الروح من الجسد ، به يعرف الخير من الشر ، والضر من النافع ، والهدى من الضلال ، وبه رفع الله شأن الإنسان ، فضله وكرمه على كثير من خلقه : خاطبه وكلفه واستخلفه في الأرض ، وجعله مسئولاً أمامه عما يأتي وعما يذر ، وحفظاً لهذه النعمة الكبرى حرم الله عليه أن يندفع مع شهوته الفاسدة إلى تناول ما يفسد تلك النعمة أو يضعفها ، فيحرم من آثارها الطيبة ، وينزل عن المكانة السامية التي وضعه الله فيها .

حرمة الخمر قطعية لا شك فيها .

ومن أجل ذلك علق الإسلام بالخمر جملة من الأحكام ، تتلاقى جميعها

وتعاون على إنقاذ العقل المؤمن من شر تلك المادة الخبيثة ، وبالاستقراء كان للخمر في الإسلام عدة أحكام .

فأولها الحرمة القطعية ، وقد ثبتت بالقرآن ، والقرآن هو المصدر الأول لتشريع الأحكام . وثبتت بالسنة ، والسنة : هي المصدر الثاني لتشريع الأحكام ، تبين مجمل القرآن ، وثبتت ما لم يعرضه القرآن . وثبتت بالإجماع ، والإجماع : اتفاق أهل الدراية ومعرفة المصالح من الأمة ، وهم أولو الأمر المذكورون في الآية التي أشارت إلى مصادر التشريع الإسلامي ، وهي قوله تعالى : **« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ »** ^(١) والإجماع ، كما جاء في هذه الآية ، هو المصدر الثالث لتشريع الأحكام ، وهو مبني على الاجتهاد ، وبذل الوسع في تحرى المصلحة التي تتوقف عليها حياة الأمة وانتظام شأنها وتقدمها . وهذه المصادر الثلاثة : القرآن ، السنة ، الإجماع مرتبة في العمل ، كما هي مرتبة في الآية ، فلا سنة ولا إجماع فيما يخالف القرآن ، ولا إجماع فيما يخالف السنة ، فإن وجد الحكم في القرآن فهو المصدر ولا مصدر سواه ، وإن وجد في السنة ، فهي المصدر ، ولا مصدر سواها ، وإن لم يوجد في القرآن ولا في السنة ، فعلى الفقهاء أهل الدراية بقواعد التشريع العامة ، وبمبهمات المصالح ، أن يجتهدوا ، فما اتفقوا عليه فهو الحكم ولا حكم سواه ما دام أساس الحكم عند أهل النظر والشورى .

القرآن ومحريم الخمر :

وقد ثبتت حرمة الخمر بالمصادر الثلاثة وهي مما لا يقبل التخيير لتعلقها

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء .

بلازم لا ينفك ، ثبتت بتلك الآية الصريحة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا
 الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ
 لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ
 وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ
 فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ؟ » (١) وقد احتوت الآية على جملة من أساليب
 التحريم القوية :

فأولاً : نَطَّت الخمر مع مظاهر الشرك في توحيد الله وعبادته ، وهي
 الأنصاب والأزلام في سلك واحد « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ »
 وثانياً : وصفت الجميع بأنه « رجس » واستخدمت كلمة إنما الدالة على
 أنه لا صفة لها سوى الرجسية ، وبتتبع كلمة « رجس » في القرآن لم نجد لها
 إلا عنواناً على ما اشتد قبحه ، وعظم عند الله تحريمه « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ
 مِنَ الْأَوْثَانِ » (٢) ، فزادتهم رجساً إلى رجسهم ومآثوا وهم كافرون (٣)
 « كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ » (٤) « فَأَعْرِضُوا
 عَنْهُمْ ، إِنَّهُمْ رِجْسٌ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » (٥)
 « أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ » (٦) وهكذا اندرج شرب الخمر مع الكفر
 بالكافرين ، وعبادة الأوثان تحت كلمة « رجس » .

وثالثاً : وصفت الآية الخمر بأنها من عمل الشيطان ، وهو كناية في اللسان
 العربي ، وفي الأسلوب القرآني ، على غاية القبح ، ونهاية الشر .

(١) الآيتان ٩٠، ٩١ من سورة المائدة . (٢) الآية ٣٠ من سورة الحج .
 (٣) الآية ٢١٥ من سورة التوبة . (٤) الآية ١٢٥ من سورة الأنعام .
 (٥) الآية ٩٥ من سورة التوبة . (٦) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام .

ورابعاً : أمرت الآية باجتنابه « فَأَجْتَنِبُوهُ » ومعناه : أن تكون الحمر في جانب والمؤمن في جانب منها بحيث لا يقربها ، فضلاً عن أن يتصل بها ، فضلاً عن أن يتناولها .

وخامساً : علقت الآية على اجتنابه رجاء الفلاح ، والفلاح يتضمن السلامة من الخسران والحصول على خيري الدنيا والآخرة . وأرشد ذلك إلى أن الاقتراب من الحمر يوقع في الخسران العام المطلق .

وسادساً : أرشدت الآية إلى أثره السيوع في علاقة الناس بعضهم مع بعض ، يقطع الصلات ، ويعد لسفك الدماء وانتهاك الحرمات « لِأَنَّهُمْ يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوَقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْحُمْرِ وَالْمَيْسِرِ » .

وسابعاً : سجلت الآية أن من آثار الحمر ، بعد هذا الضرر الاجتماعي ، ضرراً آخر روحياً ، يقطع صلة الإنسان بربه ، وينزع من نفسه تذكرة عظمة الله عن طريق مراقبته بالصلاة الخاشعة ، وتذكر جلاله وجماله ، وذلك بما يترك في القلب من قسوة ، وفي النفس من دنس . « وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ » . وأخيراً . تحتم الآية هذه الجهات كلها بهذا الاستفهام التقريبي الدال على غاية التهديد : « فهل أنتم منتهون ؟ » . تلك أساليب التحريم التي تضمنتها آية الحمر ، وإنه لفي الواحد منها ما يملأ قلب المؤمن بربه رهبة من غضبه ، إذا ما حدثته نفسه أن يقترب من الحمر .

السنة والاصحاح :

وعلى هذا المبدأ ، الذي قرره الآية بتلك الأساليب المختلفة في تحريم الحمر ، جاءت عن الرسول الأحاديث الصحيحة بروايات متعددة ، وأسانيد مختلفة

« كل مسكر خمر وكل خمر حرام » ، « لعن الله الخمر ، شاربها ، وساقبها ، وبائعها ، ومبتاعها ، وعاصرها ، ومعتصرها ، وحاملها ، والمحمولة إليه » والأحاديث في تحريمها ، وتحريم صنعها ، والاتصال بها على أى نحو من الأنحاء أكثر من أن تحصى ، حتى قال العلماء : ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريم الخمر بأخبار تبلغ بمجموعها رتبة التواتر ، وأجمعت الأمة من لدن الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا على تحريمها ، وبذلك استقرت الحرمة حكماً للخمر في الإسلام ، وصارت حرمتها من المعلوم من الدين بالضرورة ، ومن لوازم ذلك أن من استحلها وأنكر حرمتها يكون خارجاً عن الإسلام ، وأن من يتناولها طائفاً مختاراً يكون فاسقاً عن أمر الله ، خارجاً على حدوده ، عاصياً لأحكامه .

من أنكر تحريم الخمر فهو خارج عن الإسلام :

وهذا هو الحكم الأول من أحكام الخمر في الإسلام ، بينه الله في كتابه وشرحه الرسول في سننه ، وأجمع عليه سلف الأمة وخلفها إلى يومنا هذا ، وإلى يوم الدين إن شاء الله .

فن استحل الخمر بعد هذا التحريم الذى تعددت مصادره وتنوعت طرقه ، وقويت أساليبه ، وانتشر أمره انتشاراً لا يمكن أن يخفى على مسلم في بلاد الإسلام فهو مرتد عن الإسلام ؛ لإنكاره معلوماً من الدين بالضرورة .

الحكم الثانى تحريم بيع الخمر :

من سنة الإسلام في الأحكام أنه إذا حرم شيئاً حرم ما يكون ذريعة إليه . ومن هنا حرم على المسلم بيع الخمر والاتفايع بشمها . وقد جاء ذلك صريحاً

واضحاً في المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، وهو السنة الصحيحة ، التي بلغت مجموعها حد التواتر ، وانعقد عليه المصدر الثالث وهو الإجماع . وبذلك كان بيع الخمر باطلاً عند جميع الأئمة ، لا يترتب عليه ملكها للمشتري ، ولا ملك ثمنها للبائع ، وكان أكل ثمنها أكلاً للأموال بالباطل ، أي بوسيلة محرمة غير مشروعة ، وقد روى ذلك مسلم في صحيحه : « يا أيها الناس إن الله يبغض الخمر ، ولعل الله سينزل فيها أمراً ، فمن كان عنده منها شيء فليبعه ، ولينتفع به » . وما لبثوا إلا يسيراً حتى قال صلى الله عليه وسلم : « إن الله حرم الخمر ، فمن أدركته هذه الآية يريد « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ » وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع ، فاستقبل الناس بما كان عندهم منها طرق المدينة فسفكوها » وكذلك رواه أحمد ومسلم والنسائي : لقي النبي رجلاً يوم الفتح براوية من خمر فقال له : أما علمت أن الله حرمها ؟ فأقبل الرجل على غلامه وقال له : اذهب فبعها ، وكان الرجل فهم أن التحريم قاصر على شربها ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : إن الذي حرم شربها ، حرم بيعها ، فأصر بها ، فأفرغت في البطحاء » .

تحريم إهدائها والانتفاع بآثارها :

وكما حرم الله بيعها على المسلم حرم عليه أيضاً إهداؤها إلى غير المسلم ، وقد قيل للرسول بعد أن بين حرمة بيعها : « أفلا أكارم بها اليهود ؟ فقال : إن الذي حرمها حرم أن يكارم بها اليهود » .

ومن هذا الحكم — وهو حرمة بيعها والانتفاع بثمنها — تفرقت حرمة الانتفاع بذاتها على أي نحو من أنحاء الانتفاع عن طريق الخلط بغيرها ، أو عن طريق الاستقلال ، فيحرم أن تدخل في الطعام بأي قدر كان ، ويحرم

أن يصنف بها الشعر ، كما تفعله بعض السيدات ، ويحرم تقديمها في موائد المسلمين مجاملة لغير المسلم . وقد استثنى الإسلام من حرمة الانتفاع بذاتها مواضع الضرورة التي تبيح أكل الميتة ، كإحياء النفس المشرفة على الموت بنفصة أو عطش ، والاستعانة بها في الدواء إذا تعينت ولم يوجد غيرها بإشارة الطبيب الخافق ، الغيور على شرع الله ودينه ، الأمين في علمه وطبه .

إهداء قبيحها :

ومن حرمة بيعها ، وحرمة الانتفاع بها أيضاً ، سقوط تقومها في حق المسلم ، بمعنى أنها لا تضمن بالإتلاف . ومما يجب معرفته هنا أن حق إتلافها إنما أعطاه الإسلام للحاكم خاصة . ولم يعط شيئاً منه للأفراد ، دفعاً للفتن ، وحسماً للخصومات ، وبذلك كان للحاكم حق تعزيز الأفراد الذين يبيعونها دون إذن الحاكم ، حفظاً للنظام العام ، وللمباشرة شأناً خصه الشرع بالحاكم . فعلى الحاكم وحده إتلاف خمر المسلم ، وعلى الحاكم وحده منع المسلم من بيعها ، وقد كان عمر رضى الله عنه يحرق على الحمارين بيوتهم ، قطعاً لمادة الإفساد ، ومحافظة على الشخصية الإسلامية :

عقوبة شاربها :

وكما قرر الإسلام حق إتلاف خمر المسلم ، وجعله قاصراً على الحاكم ، قرر أيضاً عقوبة شاربها ، وقصرها على الحاكم ، وقد أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على مشروعية العقاب لشارب الخمر ، وعلى أنه حق واجب على الحاكم المسلم ، وقد ثبت ذلك بالمصدر الثانى من مصادر التشريع ، وهو السنة التي لا سبيل في الإسلام إلى إهدارها وعدم الاعتداد بها ، ومن ذلك ما روى أحمد ومسلم

وأبو داود والترمذي عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر ، فجلد بجريدتين نحو أربعين ، وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس ، فقيل : أخف الحدود ثمانون ، فأمر به عمر ، فجلد ثمانين . ومن ذلك ما روى أحمد والبخارى عن السائب بن يزيد قال : كنا نؤتى بالشارب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي إمرة أبي بكر ، وصدر من إمارة عمر ، فنتقدم إليه فنضربه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا ، حتى إذا عتوا فيها وفسقوا ، جلد عمر ثمانين .

بهذا وغيره أجمعت الأمة على تقرر عقوبة شرب الخمر ، ولا نعلم خلافا في تقرر المبدأ ، وإنما الخلاف في قدرها وكيفيتها وآلتها ، وبذلك كانت نوعا من التعزير الواجب ، وقد انتقل به عمر إلى الزيادة والمضاعفة نظراً لاختلاف أحوال الناس ، وعملا على أن تثمر العقوبة ثمرتها ، وهي الردع والزجر وتطهير المجتمع من مادة الفساد . وقد بلغ الاعتداد بعقوبة شرب الخمر أن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لم يقف بها عند خصوص الشارب ، بل أو قعها على من شهد مجلس الشراب وإن لم يشرب ، وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية : « رفع إلى عمر ابن عبد العزيز رضى الله عنه قوم شربوا الخمر فأمر بجلدهم ، فقيل له : إن فيهم قلالا وقد كان صائماً ؟ فقال : به ابدأوا . أما سمعتم الله يقول : « وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَاً مُثَلِّمُونَ » (١) وهكذا كانت غيرة المؤمنين الصادقين على أحكام الله وحرمانه ، فاعتبروا يا أولى الأبصار .

(١) الآية ١٤٠ من سورة النساء .

أما بعد :

فهذه هي أحكام الإسلام في الحمر : حرمة تناولها ، حرمة الانتفاع بذاتها ،
حرمة إهدائها ، حرمة بيعها والانتفاع بثمرها ، إهدار قيمتها ، وجوب العقوبة
عليها ، قد بيناها كما أمر الله ، وبيننا مصادرها ، وهي مصادر التشريع الإسلامي
التي أرشد إليها القرآن وصرحت بها السنة ، وانعقد عليها الإجماع « فَلْيُحَذِرِ
الَّذِينَ يُخَالَفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (١) .

(١) الآية ٦٣ من سورة النور .

المخدرات

يستبيح بعض الناس ألواناً من النبيذ المسكر زاعمين
أنه ليس من الخمر المحرمة ، كما يستبيح آخرون تناول المواد
المعروفة بالمخدرات ، مستندين إلى مثل هذا الزعم ، فارأى
الإسلام ؟

* * *

أمران يرتبطان بالخمر وأحكامه تمام الارتباط ، ولابد للمسلمين من
معرفةهما حتى يكونوا على بينة من أمر دينهم بالنسبة لما تلوكه بعض الألسنة
المنحرفة ، ذات القلوب الفاسدة ، والأفكار الزائفة — فيما يتعلق بمعنى الخمر
ومحقاته — إما جهلاً وإغراقاً في الجهالة بأساليب التحريم القرآنية ، والقواعد
التشريعية في الإسلام ، وإما محاولة لطمس الحقائق الدينية الواضحة عن طريق
الخداع وإلباس الحق بالباطل ، انتزاعاً للمسلمين من دينهم وطمساً لشعائرهم ،
وتحريضاً لهم على اقتحام حرمة الله باسم الفهم والرأى ، وما هو في واقع
الإلا كيد للإسلام وخديعة للمسلمين .

الخمر كل ما أسكر :

وأول هذين الأمرين هو أن الخمر في لسان الشرع واللغة اسم لكل
ما يخمر العقل وينطيه ، ولاعبرة بخصوص المادة التي يتخذ منها ، فقد يكون من
العنب ، وقد يكون من غيره ، والأحاديث الصحيحة الواردة في الخمر واضحة

في أن ذلك هو معناها « كل مسكر حرام » ، « إن من الخنطة خمرًا ، ومن الشعير خمرًا ، ومن العسل خمرًا ، وأنا أنهى عن كل مسكر » .

بين الرسول معنى الخمر هكذا ، وهكذا فهم الأصحاب من كلمة خمر ، وبإدراك حين نزل تحريمها المؤكد بأساليب التحريم القوية المتعددة — كل من كان عنده شيء منها بإراقته دون أن ينظر إلى المادة التي أتخذ منها ، وهكذا خطب عمر رضي الله عنه فقال : « أيها الناس : إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمس : من العنب ، والتمر ، والعسل ، والخنطة ، والشعير ، والخمر ما خامر العقل » ، وكان ذلك في محضر كبار الصحابة وغيرهم ولم ينكر عليه أحد منهم .

انحراف في معنى الخمر :

ومن هنا نعلم أن الذين يملنون في مجالسهم الخاصة انقياداً لشهواتهم ، وعبثاً بالدين والعقول ، أن المحرم هو خصوص المتخذ من العنب ، أو منه ومن التمر لاغير ، وأن المتخذ من غيرهما لايجرم تناوله ، قوم لا يكثرثون بلبنة الألفاظ ودلالاتها ، ولا ببيان الرسول ، ولا يركنون إلى فهم أصحابه الذين تحدثوا عما شاهدوا وسمعوا ، وهم بعد هذا كله يغالطون أنفسهم ، ويخدعون غيرهم في سر تحريم الخمر التي حرّمها الله لأجله ، ودين الله بين واضح ، ولا ينبغي أن تتخذ آياته سبيلاً للهو واللعب ، وليس تحريم الخمر من التكاليف « التعبدية » التي لا يدرك المؤمن سر تكليفه بها ، وإنما هو من التكاليف المعقولة التي يلمس الإنسان سر تحريمها ويراه واضحاً في نفسه ، وفي نفس غيره عقلاً ، وصحة ، ومالاً ، وكرامة .

سر تحريم الخمر :

أما الأمر الثاني من الأمرين « موضوع الفتوى » فهو أن الإسلام حين قرر حرمة الخمر وعقوبة شاربها ، لم ينظر إلى أنها سائل يشرب ، وإنما نظر إلى الأثر الذي تحدثه في شاربها من زوال العقل الذي يفسد عليه إنسانيته ، ويسلبه مكانة التكريم التي منحها الله لها ، ويفسد عليه أيضاً ما يجب أن يكون بينه وبين الناس من صلوات المحبة والصفاء ، ويطوع له مع هذا انتهاك الأعراض ، وقتل النفوس ، ويمكر عليه صفو المعرفة بالله ، الناشئة عن مراقبته وتذكر عظمته .

وذلك عنوان أضرارها الروحية والاجتماعية التي حرمت لأجلها ، كما تضمنها وأشار إليها بأساليب التحريم المتعددة القوية قوله تعالى من سورة المائدة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ، وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ؟ »

وقد كشف البحث الإنساني ، في ضوء هذا الوحي الإلهي الكريم ، أن للخمر مع هذه الأضرار أضراراً أخرى ، أجمع عليها الأطباء ، في الكبد والمعدة ، وسائر الأجهزة ، وأن هذه الأضرار كان لها في القضاء على الإنسان أشد ما عرف للأمراض الفتاكة من القضاء عليه .

الخمر أضرارها للإنسان مع السل :

وفي مذكراتي الخاصة بهذا الشأن نبأ لوكالة من وكالات الأنباء من

باريس في شهر مايو سنة ١٩٥٦ جاء فيه : أذاع معهد الإحصاء القومي في فرنسا اليوم (٢٥ مايو) أن الخمر بدأت تقتل من الفرنسيين أكثر مما يقتل مرض السل، وقال المعهد : إن ١٧,٤٠٠ فرنسي ماتوا في العام الماضي من الخمر ، بينما لم يمُت سوى ١٢,٠٠٠ بالسل ، ومنذ خمس سنوات كانت ضحايا السل ٢٦,٠٠٠ وضحايا الخمر ١٣,٠٠٠ .

هذا تقرير رسمي ، عماده إحصاء المعهد القومي في فرنسا لضحايا كل من الخمر ومرض السل ، وحسب الذين يميلون إلى الخمر ، أو يحاولون خديعة الناس عن حكمها في الإسلام ، أن يعرفوا ذلك ليتبين لهم كيف يرحمهم الله الحكيم بتحريم الخمر ، وكيف يصورها لهم بأنها « رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ » وأي رجس بعد هذا ؟

وهذا كله فوق ما يحدته شربها من الأضرار الاقتصادية ، التي تذهب بأموال شاربها سفها بغير علم ، إلى خزائن الذين اصطنعوها وصدروها ، وتفننوا في سبل الإعلان عنها والإغراء بها ، وفوق ما تحدته من الأضرار الأدبية في الذهاب بالحشمة والوقار ، واحترام الأهل والأبناء والأصدقاء ، وفوق التوارث لرجسيتها بين الآباء والأبناء والأحفاد ، ولهذا كله حرم الإسلام الخمر .

ليس التحريم فاصلا بالسائل المتروك :

هذه الأضرار التي ظهرت للخمر وعرفها الناس ، والتي لم تظهر ويعلمها الخبير بطبائع الأشياء ، هي مناط تحريمها ، وإذا كانت هذه الآثار المتعددة النواحي هي مناط التحريم كان من الضروري لشريعة تبنى أحكامها على حفظ المصالح ودفع المضار أن تحرم كل مادة من شأنها أن تحدث مثل تلك الأضرار

أو أشد ، سواء أكانت تلك المادة سائلا مشروباً ، أو جامداً ما كولا ، أو مسحوقاً مشموماً ، وهذا طريق من طرق التشريع الطبيعية ، عرفه الإنسان منذ أدرك خواص الأشياء ، وقارن بعضها ببعض ، وقد أقره الإسلام طريقاً للتشريع ، وأثبت به حكم ما عرف للذي لم يعرف ؛ لا اشتراكهما في الخواص . ومن هنا لزم ثبوت تلك الأحكام في كل مادة ظهرت بعد عهد التشريع ، وكان لها مثل آثار الخمر أو أشد . ومن الواضح أن قوله عليه السلام : (كل مسكر حرام) لا يقصد به مجرد التسمية ، لأن الرسول ليس واضع أسماء ولغات وإنما القصد منه : أنه يأخذ حكم الخمر في التحريم والعقوبة .

وإذا كان من المحس المشاهد ، والمعروف للناس جميعاً ، أن المواد المعروفة الآن (بالمخدرات) ، كالخشيش والأفيون والكوكايين ، لها من المضار الصحية والعقلية والروحية والأدبية والاقتصادية والاجتماعية فوق ما للخمر كان من الضروري حرمتها في نظر الإسلام ، إن لم يكن بحرفية النص فبروحه ومعناه ، وبالقاعدة العامة الضرورية التي هي أول القواعد التشريعية في الإسلام ، وهي دفع المضار ، وسد ذرائع الفساد .

حرمة المخدرات :

وبذلك أجمع على حرمة « المخدرات » فقهاء الإسلام ، الذين ظهرت في عهدهم ، وتبينوا آثارها السيئة في الإنسان وبيئته ونسله ، وعرفوا أنها فوق آثار الخمر الذي حرّمته النصوص الصريحة الواضحة في كتاب الله وسنة رسوله ، وحرّمه النظر العقلي السليم .

قررُوا حرمتها ، وقررُوا عقوبة تناولها ، كما قررُوا حرمة الاتجار بها وعقوبة المتعمرين . وقررُوا أن استهلاكها كاستهلاك الخمر ، وقد جاء في كتبهم

« ويحرم أكل البنج والحشيش والأفيون لأنها مفسدة للعقل ، وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ويجب تعزير آكلها بما يردعه » .

وقال ابن تيمية : « إن فيها من المفسد ما ليس في الخمر ، فهي أولى بالتحريم ، ومن استحلها ، وزعم أنها حلال فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل مرتداً ، لا يصلى عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين » . وقال تلميذه ابن القيم : « يدخل في الخمر كل مسكر ، مائماً كان أو جامداً ، عصيراً أو مطبوخاً ، والقمة الملعونة ، لقمة الفسق والفجور التي تحرك القلب الساكن إلى أخبث الأماكن » . ويعنى بالقمة الملعونة « الحشيشة » ، هذه القمة التي تذهب بنخوة الرجال ، وبالمعاني الفاضلة في الإنسان ، وتجعله غير وفي إذا عاهد ، وغير أمين إذا أؤتمن ، وغير صادق إذا حدث . تميمت فيه الشعور بالمشغوليات ، والشعور بالكرامات ، وتماؤه رعباً ودناءة وخيانة لنفسه ولمن يعاشر ، وبذلك يصبح كما ترون عضواً غير صالح في المجتمع الفاضل ، بل عضواً فاسداً موبوءاً يسرى وباؤه وفساده إلى المجتمع الفاضل فيوبئته ويفسده . وإذن ، فمن أوجب الواجبات العمل على رده ، وقاية للمجتمع من شره

الحكومات الساهرة على مصلحة شعوبها :

وقد أدركت الأمم التي وصلت إليها تلك المواد ما لها من آثار سيئة تقوض المجتمع ، وقامت الحكومات الساهرة على مصلحة شعوبها بمكافحتها ، فرصدت الأموال الطائلة ، وبذلت الجهود المضيئة في سبيل القضاء عليها وعلى المتعرجين بها ، وقد أحسنت حكومتنا صنفاً بتشديد عقوبتها بما جعلها في مصاف الجرائم الكبرى التي تفتك بالمجتمع ، وتقضي على معاني الإنسانية فيه .

انحراف آخر في حكم المخدرات :

ومن هنا يكون الذين نسمع عنهم ، أو يسمع الناس منهم ، أن « الحشيشة وما إليها » لم يحرمها القرآن ، ولم تحرمها سنة الرسول ، ولم يرد عن الأئمة الأوائل شيء في تحريمها ، من الذين يفترون على الله الكذب ، ومن الذين يقولون على الله بغير علم ، ومن الذين يعملون على إفساد المجتمع الإسلامي ، عن طريق دس السم في الدسم ، وبذلك تكون جريمتهم مضاعفة ، جريمة إفساد المجتمع ، وجريمة الافتراء على الله ، وجريمة استخدام الدين في الشهوة والهوى وإفساد المسلمين .

نعم . لم يرد في القرآن ولا في أقوال الرسول عليه السلام ، ولا أقوال الأئمة المتقدمين شيء خاص بتلك المواد ، لا في حلها ولا في حرمتها ، لأنها لم تكن معروفة في زمنهم جميعها ، وإنما ظهرت كما قال الإمام ابن تيمية فيما بين المائة السادسة والمائة السابعة من الهجرة ، حينما ظهرت دولة التتار . وإذا كانت قواعد التشريع في الإسلام معروفة ، وأن تحريم الخمر ليس تعبديا ، وإنما كان محرما لما فيه من الضرر ، كانت تلك المواد ولا شك محرمة في نظر الإسلام ، وكان تحريمها من نوع تحريم الخمر إن لم يكن أشد .

أمل ورجاء في منع الخمر :

أما بعد : فهذا هو حكم الإسلام في كل ما أسكر ، وفي كل ما يخرج بالإنسان عن إنسانيته . وإذا كانت حكومتنا قد وقفت فأتخذت العدة القوية لحفظ المجتمع من « اللقمة الملعونة » ، وكان تحريمها في نظر الشرع والدين أنرا ضروريا من آثار تحريم الخمر ، فإني أعتقد أنها تقدر ما للخمر من آثار مفعجة في الصحة ، وفي العقل ، وفي المال ، وفي الأسر ، وفي الأبناء والأحفاد ،

وأعتقد أيضاً أن نهضتنا الإصلاحية — التي سنتناول بإذن الله وتوفيقه جميع فروع الحياة — لا بد أن يكون من عمدتها ووسائلها محاربة الخمر بجميع أنواعه ، كما حاربت الحشيشة وأخواتها ، محاربة تطهر المجتمع من آثارها السيئة . ونرجو أن نرى قريباً أن قوى المكافحة — التي توجهها وترسل شواظها نحو المخدرات — انجبت أيضاً إلى مكافحة (أم الخبائث) شرباً وتجارة واستيراداً .

« يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحبيكم . »

نقل الخجور

رجل يعمل في نقل الخجور من السفن إلى الميناء وبالعكس،
ويسأل إذا كان هذا العمل لعنة على حد قول العلماء .
(شارب الخمر ، وعاصرها ، وبائعها وحاملها ملعونون) . ؟

* * *

لعنة شارب الخمر وعاصرها :

لنا مع صاحب هذا السؤال ومع جميع المسلمين كلمتان :

أولاهما : أن لعنة شارب الخمر وعاصرها وبائعها وحاملها ليست من قول العلماء ، وإنما هي من قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد روى ذلك عنه عليه الصلاة والسلام أربعة من الصحابة رضوان الله عليهم وهم : ابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وألس . واللفظ الوارد في رواية ابن عمر هو : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله الخمر وشاربيها ، وساقبيها وبائعيها ، ومبتاعها وعاصرها ، وآكل ثمنها ، ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه » والمراد بمبتاعها : مشتريها . والمراد بمعتصرها : طالب عصرها ، أى عصر عنبها مثلا .

إذا حرم الإسلام شيئا حرم الوسيطة إليه :

أما الكلمة الثانية فهي الجواب عن السؤال ، وليعلم أولا : أن الشريعة الإسلامية إذا حرمت شيئا على المسلم حرمت عليه أن يفعل وسائله التي تفضي

إليه ، ومن هنا حرم النظر إلى محاسن المرأة الأجنبية ومفاتنها ، وحرم الخلوة بها في مكان خاص ، لأن النظرة والخلوة وسيلتان إلى الوقوع في المحرم ، وهو المخالطة الشرعية . وحرم الخطوات التي يخطوها المسلم في سبيل وصوله إلى مكان الشراب المحرم بقصد أن يشربه ، وهكذا يحرم الإسلام على المسلم كل وسيلة يصل بها إلى مقارفة شيء محرم عليه ، وهذا بالنظر إلى الشخص الواحد .

فاعل الوسيلة إذا لم يقصر الإغانة على المعصية :

أما إذا فعل الوسيلة شخص ، وفعل المحرم شخص آخر ، فإن فاعل الوسيلة إذا كان يقصد بفعلها تمكين الآخر من فعل المحرم كان فعلها محرماً عليه ، وكانت العنة لاحقة به ولا شك ، ومثال هذا ، أن يعطى إنسان لإنسان آخر سلاحاً ليقتل به بريئاً ، أو يبيع له مكاناً ليقتله فيه ، فهو شريك بالإغانة على المحرم ، وبتهيئة وسائله . أما إذا فعل الوسيلة دون أن يدخل في حسابه قصد تمكين غيره من المعصية ، وإنما قصد فقط أن يقوم بعمل يستأجر عليه ويأخذه غيره ولا علاقة له ولا تفكير في فعل المحرم ، ولا فيمن يفعل المحرم ، كانت الحرمة والعنة خاصتين بمن باشر المحرم دون أن يلحقه شيء منها ، واستحق هو الأجر وكان له حلالاً طيباً ، وهذا هو تخريج الإمام أبي حنيفة لهذا الحديث وأمثاله ، مما تضمن لعنة من يفعلون وسائل المحرمات التي يفعلها غيرهم .

هؤلاء العمال لا يقصرون الإغانة على محرم :

ونحن نرى هذا الرأي ونفتى به بالنسبة إلى هؤلاء العمال ، الذين يشتغلون في تفريغ السفن وشحنها ، وإن كان التفريغ والشحن لصناديق الخمر ، أو لقطعان

الخنزير ؛ فإنه من الواضح جداً أن هؤلاء لا يقصدون ، ولا يدخل في حسابهم أن يعينوا أحداً على شرب الخمر أو أكل الخنزير ؛ وإنما يقصدون فقط أجر عملهم الذي لا علاقة له بالشاربين ولا بالآكلين ، والمعصية تحصل بعمد ذلك بفعل فاعل مختار ، هو شارب الخمر ، وآكل الخنزير . والحكم بجمل أجور هؤلاء العمال وعدم لحوق اللعنة لهم هو ما يقتضيه اليسر ، ودفع الحرج عن الناس الذي بنيت عليه الشريعة الإسلامية « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ »^(١) ، « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ »^(٢) .

(١) الآية ١٨٥ من سورة البقرة . . (٢) الآية ٧٨ من سورة الحج .

العقاقير المحتوية على شيء من الخنزير

من العقاقير المصنوعة في بلاد غير إسلامية ما يحتوي
على غدد أو عصارات مأخوذة من الخنزير . فما حكم الشرع
في تعاملها ؟

* * *

الإسكروم وإنما حرم الخبائث في هاتئ الاختيار :

حرم الإسلام شرب الخمر حفظاً للعقول ، وحرمة الدم المسفوح ، والميئة
والخنزير ، حفظاً للصحة . وقد جاء كل ذلك صريحاً واضحاً في القرآن الكريم :
« إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ
فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (١) « قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا
عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ
فَإِنَّهُ رِجْسٌ » (٢) .

وقد جاء عقب تحريم هذه الملعومات قوله تعالى : « فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ
وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (٣) ؛ وفي تعبير آخر : « فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ
إِنْ أَلَّاهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (٤) .

ودل هذا التعقيب ، الذي هو بمثابة الاستثناء ، على أن تحريم ما حرمة الله

(١) الآية ٩٠ من سورة المائدة . (٢) الآية ١٤٤ من سورة الأنعام .
(٣) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام . (٤) الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

من هذه المعلومات إنما هو في حالة الاختيار؛ حيث لا ضرورة تلجؤ إلى تناول شيء منه . ودل على أنه إذا وجدت الضرورة التي تدعو إلى تناول شيء منه أبيض تناول ما تدعو إليه الضرورة : إبقاء للحياة وحفظاً للصحة ودفعاً للضرر .

ومن هنا يؤخذ أن الشريعة الإسلامية تبيح للمسلم أن يزيل الفصّة بتناول الخمر إذا لم يجد أمامه ما يزيلها سوى الخمر .

التداوى بالمحرمات :

وتكلم الفقهاء بمناسبة ذلك على التداوى بالمحرم ، والصحيح من آرائهم ما يلتقى مع هذا الاستثناء الذي صرح به القرآن في آيات التحريم : « فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » ونزولا على حكم قوله : « غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ » كانت الإباحة مقصورة على القدر الذي يزول به الضرر وتعود به الصحة ويتم به الصلاح ، ومن ذلك اشترطوا شرطين :

أحدهما : في الطيب الذي يعالج ويصف الدواء ، وهو أن يكون طيباً إنسانياً حاذقاً معروفاً بالصدق والأمانة .

والآخر : ألا يوجد من غير المحرم ما يقوم مقامه في العلاج ليسكون متعينا ، ولا يكون في تناوله أو الإشارة بتناوله بنى على التشريع ، ولا عدوان يتجاوز به قدر الضرورة ، وهذا هو الصحيح الذي نفى به ، ولا فرق فيه بين محرم ومحرم ، فالخمر والميتة والغدد أو العصارات المنخدة من الخمر وهي محل السؤال ، كل ذلك سواء في حل التداوى به متى تعين دواء من مثل الطيب الذي وصفناه .

يسر الإسلام :

ومن هنا . المقرر في الإسلام أن الضرورات تبيح المحظورات . وقد كان من يسر الإسلام وسماحته — في الفروض والواجبات — جواز تركها أو تأخيرها عن وقتها إذا ترتب على فعلها للإسنان ضرر أو خيف بغلبة الظن — أخذاً من التجارب — أن يترتب على ذلك ضرر .

نرى ذلك في استعمال الماء للطهارة ، وفي الصوم ، بل وفي الصلاة ، إذا خيف الضرر من شيء منها « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ » « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » .

وهذا هو أصل من أصول التشريع في الإسلام يبنى عليه ، حينما يحرم ما يحرم ، وحينما يبيح ما يبيح .

الدخان

زراعته وصناعته وتدخينه

هل زراعة التبغ (الدخان) وصناعته وتدخينه حرام؟
وهل تبطل الصلاة في حقله أو مخزنه؟

* * *

آراء العلماء في التبغ (الرخاخ) :

إن التبغ لم يعرف في بلاد المسلمين إلا في أوائل القرن الحادى عشر من التاريخ الهجرى ، أى من نحو أربعة قرون تقريباً . ومن هنا لم يؤثر عن أحد من الأئمة المجتهدين — فضلاً عن تقدمهم — رأى في حكمه ، لا بالحل ولا بالحرمة .

وقد تكلم في حكمه علماء الوقت الذى ظهر فيه ، ولم يتفقوا في نظرتهم إليه شأنهم في كل جديد لم تعرف حكمته وقت التشريع . فحكم بعضهم بحله ؛ نظراً إلى أنه ليس مسكراً ، ولا من شأنه أن يسكر ، ونظراً إلى أنه ليس ضاراً لسكل من يتناوله . والأصل في مثله أن يكون حلالاً ولكن نظراً عليه الحرمة بالنسبة فقط لمن يضره ويتأثر به .

رأى القائلين بالحرمة أو الكراهة رأى قوى :

وحكم بعض آخر بحرمته أو كراهته ، نظراً إلى ما عرف عنه من أنه يحدث ضعفاً في صحة شاربه ، يفقده شهوة الطعام ، ويعرض أجهزته الحيوية أو أكثرها

للخلل والاضطراب . وخاصة جهاز القلب والرئتين . ومن قواعد الإسلام العامة أنه يحرم ما يحرم حفظاً للعقيدة أو للعقل أو للمال أو للعرض . وأنه يقدر ما يكون للشيء من إضعاف ناحية من هذه النواحي ، يكون تحريمه أو كراهته . فإعظم ضرره عظمت حرمة ، وما قل ضرره قلت حرمة . والإسلام يرى أن الصحة البدنية لا تقل في وجوب العناية بها عن ناحية العقل والمال . وكثيراً ما حرم الإسلام المباح إذا كان من شأنه أن يغلب ضرره ، بل نراه يحرم العبادة المفروضة إذا تيقن أنها تضر أو تضعف الضرر .

أضرار الرزاق في الصحة والمال تقتضى مظهره :

وإذا كان التبغ لا يحدث سكرًا ، ولا يفسد عقلا ، غير أن له آثاراً ضارة ، يحسبها شاربه في صحته ، ويحسبها فيه غير شاربه . وقد حلل الأطباء عناصره وعرفوا فيها العنصر السام الذي يقضى — وإن كان ببطء — على سعادة الإنسان وهنائه . وإذن فهو ولا شك أذى وضار . والإيذاء والضرر حيث يحظر به الشيء في نظر الإسلام . وإذا نظرنا مع هذا إلى ما ينفق فيه من أموال ، كثيراً ما يكون شاربه في حاجة إليها ، أو يكون صرفها في غيره أنفع وأجدى .

إذا نظرنا إلى هذا الجانب عرفنا له جهة مالية تقتضى في نظر الشريعة بحظره وعدم إباحته .

ومن هنا نعلم — أخذاً من معرفتنا الوثيقة بآثار التبغ السيئة في الصحة والمال — أنه مما يحقته الشرع ويسكره ، وحكم الإسلام على الشيء بالحرمه أو الكراهة لا يتوقف على وجود نص خاص بذلك الشيء ، فلعلل الأحكام وقواعد التشريع العامة قيمتها في معرفة الأحكام ، وبهذه العلة وتلك القواعد

كان الإسلام ذا أهلية قوية في إعطاء كل شيء يستحده الناس حكمه من حل أو حرمة . وذلك عن طريق معرفة الخصائص والآثار الغالبة للشيء ، فحيث كان الضرر كان الحظر ، وحيث خلس النفع أو غلب كانت الإباحة ، وإذا استوى النفع والضرر كانت الوقاية خيرا من العلاج .

واجب الحكومات :

وإذا كان واجب الحكومات الساهرة على مصلحة شعوبها أن تسد ذرائع الفساد على وجه عام ، فإن منع الأحداث مما يفسد عليهم صحتهم ألزم وأوجب ، ولا ريب أن أجهزة الأحداث غضة تقبل التأثر أكثر من أجهزة غيرهم . ولا تقدر على مكافحة هذا السم البطيء .

هذا هو حكم التبغ في شربه ، وهو حكمه في زراعته وصناعته ما لم تعرف له فوائد أخرى غير شربه .

الصلاة في مثل الرضاه صبيحة :

وينبغي أن يعرف أنه لا تلازم في الإسلام بين حرمة تناول الشيء أو كراهته وبين نجاسته ، فكم من ضار يحرم تناوله وهو طاهر لا تفسد صلاة حامله فضلا عن الصلاة في مكانه . بهذا يتبين أن الصلاة في حقل الدخان أو مخزنه صحيحة لا فساد فيها ولا كراهة .

المحرمات من الطيور والحيوان

ما هي المحرمات من الطيور والحيوان في القرآن والسنة ،
وما أسباب هذا التحريم ؟

الوُعْذِيَّةُ المحرمة في القرآن مكسبة ومدنية :

لم يحرم القرآن شيئاً من الغذاء والحيوان سوى أنواع أربعة :

أولاً : الميتة : وهي التي ماتت حتف أنفها ، ومنها « المنخنقة »
و « الموقوذة » و « المتردية » و « النطيحة » و « أكلة السبع » التي لم تدرك
بالتذكية وبها حياة .

ثانياً : الدم المسفوح : وهو الدم المصبوب الذي يجري من المذبوح
(وليس منه الدم الباقي في اللحم والعروق) .

ثالثاً : لحم الخنزير : والمراد به كل ما فيه من لحم وشحم .
والسبب في حرمة هذه الثلاثة أنها — كما ثبت طبيياً ، وأخلاقياً — ضارة
بالأبدان ، مولدة للأمراض ، مفسدة للأخلاق .

رابعاً : المذبوح الذي ذكر عليه اسم غير الله ، والسبب في تحريم هذا
قصد المحافظة على عقيدة التوحيد والإيمان بالله وحده .

وقد جاء تحريم هذه الأنواع أولاً في سورتين مكيتين : سورة الأنعام

وفيها: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِهِ اللَّهُ بِهِ» (١) .

وفي سورة النحل وفيها: «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِهِ اللَّهُ بِهِ» (٢) . ثم جاء ثانياً في سورتين مدينتين : سورة البقرة وفيها : « إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِهِ اللَّهُ » (٣) وسورة المائدة وهي من أواخر ما نزل من القرآن وفيها قيل : — أحلوا حلالها وحرّموا حرامها — « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِهِ اللَّهُ بِهِ » (٤) ثم فصلت أنواع الميتة المنخقة وأخواتها .

دلالة الآيات على حل ما عدا الأربعة المذكورة :

ويلاحظ أن الآيات كلها جاءت بطريق الحصر الذي يدل على أن هذه الأربعة محرمة ، وعلى أنه لم يحرم غيرها ، كما يلاحظ أن مجيئها في مكي القرآن ومدنيه بصيغة واحدة يدل على أن تحريمها وعدم تحريم غيرها هو شرع الله الدائم المستقر المؤكد ، الذي لا يطرأ عليه نسخ ولا تقييد . وقد روى ذلك عن ابن عباس رضی الله عنه قال : « ليس من الدواب شيء حرام إلا ما حرم الله في كتابه » : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً . . الخ » كما روى مثله عن ابن عمر وعائشة والشعبي حينما سئلوا عن حكم هذه الأربعة من الحيوانات .

(١) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام . (٢) الآية ١١٥ من سورة النحل .
(٣) الآية ١٧٣ من سورة البقرة . (٤) الآية ٣ من سورة المائدة .

وإلى هذا ذهب جمهور من الفقهاء ووقفوا في التحريم عندما تضمنته هذه الآيات .

أحاديث واردة في الموضوع :

نعم . ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أو حرم لحوم الحمرِ الأهلية ، وأنه نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطيور ، وأنه نهى عن أكل الهرة وأكل ثمنها . وقد أخذ بهذا جماعة من الفقهاء فحكوا بجمرة ما ورد أن النبي نهى عنه أو حرمه . وقد أخذ بعضهم من الأمر بقتل بعض الحيوانات — كالحية والعقرب والفأر والكلب العقور — حرمة أكلها .

الأحاديث تغير الكراهة لا الحرمة :

والحق الذى نراه أن الأمر بقتل الحيوان ليس دليلاً على حرمة أكله ، وأن الآيات الواردة في مكى القرآن ومدنيه لا تنهض حكاية النهى أو الحرمة على تفسير معناها ، وأن غاية ما تنفيده تلك الأحاديث إنما هو الكراهة لا الحرمة ، وثبوت الحرمة يقتضى أن يكون الدليل قطعياً فى وروده ودلالته ، وليس فى هذه الأحاديث شيء بهذه المثابة . وإذن فالحق أن الحرمة قاصرة على ما تضمنته الآيات من الأنواع الأربعة ، وأن ما عداها — مما وردت حكاية تحريمه عن النبي صلى الله عليه وسلم — ليس إلا مكروهاً على الأكثر .

صبغ الشعر

يبلغ الثامنة والثلاثين من عمره وقد ابيض شعره كله ،
فهل لو صبغ شعره تكون في ذلك حرمة ؟

* * *

حرص النبي على تمييز المسلمين :

كان النبي صلى الله عليه وسلم شديد الحرص على تمييز المسلمين عن غيرهم في شخصيتهم الظاهرة . وبذلك يحتفظون بتميزهم في الشخصية الباطنة ، فلا تقترب العقائد من العقائد ، ولا الأخلاق من الأخلاق ، ولا التقاليد من التقاليد ؛ ذلك أن التشابه في الأمور الظاهرة سبيل لمسارقة النفوس للتشابه في الأمور الباطنة . ومن ذلك نرى المسلمين الذين تكثرت معاشرتهم للأجانب أضعف اهتماما بشئون الدين من غيرهم ، ونرى غير المسلمين الذين يكثرون من معاشررة المسلمين أقرب إلى احترام المسلمين واحترام دينهم من غيرهم .

هذا وجه . ووجه آخر هو أن المشابهة في الظاهر تحدث ألفة ومودة . ومن ذلك نرى الرجلين إذا اجتمعا في بلد غريب ، وكانا من بلد واحد تقوى بينهما الألفة ، وإن لم يكونا مؤتلفين في بلدهما . وكذلك نرى الألفة تربط بين الرجلين متى كانت بينهما مشابهة ، ولو في العمامة أو الثياب أو الشعر ، ويعرف كل ذلك الشرقيون المحافظون على زيهم الشرقي إذا تلاقوا في بلد غربي لأهله زي غير زيهم .

ومن هنا كان النبي صلى الله عليه وسلم — وهو في الدور الأول لتكوين أُمته ، وَلِئْسَا كُنِيهِمْ فِي الْمَدِينَةِ عَادَاتٍ خَاصَةً عَرَفُوا بِهَا — كلن يأمر أصحابه بمخالفة غيرهم في كثير من الشئون الظاهرة ، احتفاظا بتميز الشخصية التي يرتبط بها كثير من الأحكام ، كإعفاء اللحية ، وقص الشارب ، والصلاة في النعال ، وقيام الإمام في المحراب ، وغير ذلك مما نرى تعليل الأمر به والإرشاد إليه بكلمة « خالفوهم » .

صبغ الشعر :

وكان مما أرشد النبي إلى فعله ، بناء على هذا الأصل في التشريع الشعاري للجماعة ، أمره عليه الصلاة والسلام بصبغ الشعر في اللحية أو الرأس إذا اشتعل شيئا كشأن هذا السائل . وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم » . وقال : « إن أحسن ما غيرتم به هذا الشيب الحناء والكتّم » . والسكتم : نبت يظهر في الجبال يخرج منه صبغ أسود يميل إلى الحمرة .

ومن هنا قال العلماء : إن الصبغ سنة أو مستحب . وقد كثر اشتغال السلف به ، ونرى المؤرخين في تراجم الصحابة والأئمة يقولون عن فلان : كان يخبض ، وعن غيره كان لا يخبض ، وقالوا : إن في الخضب فائدتين : تنظيف الشعر ، وتحقيق المخالفة التي يخشى من تركها .

الصبغ بالسواد :

غير أن بعضهم قال بكراهة الخضب بالسواد أو حرمة ؛ أخذنا من قول النبي صلى الله عليه وسلم في شأن أبي قحافة والد أبي بكر — وكان شعر لحيته

ورأسه شديد البياض — : « غير وهما وجنبوه السواد » ولكن جمهور الفقهاء رأوا أن هذا خاص بمن كان كأبي قحافة طاعناً في السن ، شديد بياض الشعر ، أما من لم يكن كذلك فلا بأس أن يصبغ بالسواد ، وقد صبغ به جماعة من الصحابة والتابعين ، صبغ به عثمان والحسن والحسين ، وعقبة بن عامر ، وصبغ به ابن سيرين وأبو بردة وغيرهم ، واستحبه الجميع عند ملاقات الأعداء في الحروب .

وجمل القول أن الأمر في الصبغ ولونه أيسر من أن يتشدد فيه متشدد ، فيرى منعه أو إباحته ، أو يرى منعه بلون خاص وإباحته بلون آخر . فاللسن والهيئة والتناسب والبواعث والإلف . لكل ذلك دَخَلُ في حسن الاختيار في الصبغ أو عدمه ، وفي اللون الذي يصبغ به ، وهو على وجه عام من الشئون الزمنية البشرية التي لا يحتمها أو يمنعها الدين .

اجتماعيات

الوصول إلى القمر * الرؤى والأحلام
الإسلام والشيوعية * الدين ونظرية التطور
التقاليد والتطور * الغناء والموسيقى
القتل والانتحار

الوصول إلى القمر

هل في القرآن ما يدل أو يشير إلى أن الإنسان يصل
إلى القمر ؟

* * *

صن سُوره العقل البشرى :

والجواب أنه يكفيننا في مثل هذا - على فرض تحققه - أن القرآن ليس فيه ما يدل على عدم إمكان الوصول إلى القمر ، وهو من الشئون التي تركها القرآن للعقل البشرى عن طريق تفكيره فيما أودع الله في خلقه من أسرار وسنن ، وعن طريق أن الله سخر لنا ما في الأرض جميعاً ، كما سخر لنا الشمس والقمر والليل والنهار ، ومهد لنا طرق المعرفة لما يحيط بنا من عجائب الله في ملكوته . وليس بلازم - ومهمة القرآن هداية وإرشاد - أن يصرح القرآن أو يشير إلى هذه المخترعات البشرية أو إلى غاية ما تصل إليه .

وليس من رأيي تحميل آيات القرآن هذه الإشارات ، وإنما نأخذ القرآن بمعنى آياته الذي تعطيه ، بحسب سوقها ، وبحسب اللغة التي نزل بها وهي لغة العرب ، وكم من مخترعات جدت وليس في القرآن ما يشير إليها . نعم القرآن أمر بالنظر في ملكوت السموات والأرض ، وتعرف سنن الله في كونه والانتفاع بها .

وهذا على عمومه لا يعطى حكماً من القرآن بإمكان الوصول إلى القمر أو بعده .

الرؤى والأحلام

ما هي الرؤى والأحلام التي ترى في النوم ؟ وهل هي صادقة أو كاذبة ؟ وهل هي من الله أو من الشيطان ؟

* * *

أنواع الرؤى :

ليس من شك في أن الإنسان قد يرى في نومه أشياء : أقوالاً يسمعها ، أو أحداثاً وصوراً يراها ، وليس من شك في أن ما يراه من ذلك قد يكون واضحاً متميزاً بفضه عن بعض ، وقد يكون غامضاً يخلط بفضه ببعض ، وتتغير صورته ولا يثبت على حال . وليس من شك في أن بعض ما يرى من النوع المتميز قد يقع في اليقظة تارة بنفس الصورة التي رآها عليها ، وأخرى تكون الصورة المرئية رمزاً لما يقع ، وفي الحالتين تسمى بالرؤيا الصادقة .

أما ما لا يتميز ولا يقع فإنه يعرف باسم : أضغاث الأحلام .

الرؤيا الصادقة :

والقسم الأول ، وهو الرؤيا الصادقة ، أكثر ما يقع لأرباب النفوس الصافية كالأنبياء والصالحين . ومنه رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المدينة أنه هو وأصحابه يدخلون المسجد الحرام ، وقد ذكرها القرآن في سورة الفتح بقوله تعالى : « لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ ، لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ

أَلْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، آمِنِينَ مُخَلَّفِينَ رُدُّوْكُمْ وَمُقَصَّرِينَ لَا تَخَافُونَ » (١) .

ومن الصادق الرمزي ما رآه يوسف عليه السلام رمزاً لإخوته وأبويه وهو ما حكاه القرآن : « يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ » (٢) ، وجاء في آخر القصة حينما دخلوا عليه : « يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا » (٣) .

ومن الرمز أيضاً ما حكاه الله عن صاحبه يوسف في السجن : « قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ، وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أُحْمَلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ » (٤) . وقد عبرهما يوسف عليه السلام بقوله : « أَمَا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَلَّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ » (٥) ، ومنه ما حكاه الله في السورة نفسها عن رؤيا الملك التي استدعى لتعبيرها وتفسيرها يوسف من السجن : « إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ » (٦) ، وقد عبرها يوسف بسبع سنين مخصبة ، يأتي بعدها سبع سنين مجدبة .

وقد جاء في الصادقة فيما يختص برسول الله صلى الله عليه وسلم قول عائشة : « أول ما بدىء به رسول الله من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت كفلق الصبح » وصح في الرؤيا عامة قوله صلى الله عليه وسلم : « الرؤيا الصادقة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة » . وفي بعض الروايات وصفها بالبشرات .

-
- (١) الآية ٢٧ من سورة الفتح .
(٢) الآية ٤ من سورة يوسف .
(٣) الآية ١٠٠ من سورة يوسف .
(٤) الآية ٣٦ من سورة يوسف .
(٥) الآية ٤١ من سورة يوسف .
(٦) الآية ٤٣ من سورة يوسف .

رؤيا غير الانبياء :

والرؤيا الصادقة من غير الانبياء ثابتة ولا شك في حصولها ، وهي كما أشرنا لا تختص بأهل الصلاح والتقوى ، وفي صدق رؤيا صاحب يوسف ما يرشد إلى أنها قد تقع لغير المؤمنين والصالحين ، وهذا مما يشهد به الواقع الذي نعلمه من رؤى بعض الناس ، حتى المعروفين بالفسق والفجور ، وهي في هذه الحالة تكون كما قال العلماء الشرعيون : إما بشرى بالهداية إلى الإيمان والتوبة ، أو إنذار من الاستمرار على الكفر أو الفسق ، أو استدراج .

أسباب البرؤى والأحلام :

هذا . وقد تكلم الناس قديماً — دينيون وغير دينيين — في سبب الرؤى والأحلام ، وقد اختلفت فيها آراؤهم على حسب اختلاف مشاربهم ، فلاهل الطب تحليل ، ولأهل الفلسفة تحليل . أما أهل الإيمان فإنهم ينسبونها إلى الله ، إما بالمباشرة أو بناء على استعداد خاص في النفس ، وعلى كل فهي من شئون الروح التي لا وثوق بشيء مما يقرره البشر فيها .

نعم . لا شك في أن منها ما يكون أثراً لاشتغال النفس بأشياء خاصة في اليقظة . ومنها ما يكون أثراً لفساد الأمزجة واضطراب الأجهزة . أما الصادقة منها عيناً أو رمزاً فهي من فضل الله على الناس ولكن أكثرهم لا يعلمون .

الإسلام والشيوعية

يقال : إن الإسلام عدو الشيوعية ، فما هو الدليل على ذلك ، وكيف يعيش المسلمون في روسيا ؟

* * *

عقائد الإسلام :

يتكون الدين الإسلامى من نظم ومبادئ ، أساسها الإيمان بالله ، وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ومعنى هذا أنه يجب على الإنسان ، ليكون مسلماً ، الإيمان بأن وراء هذا العالم المادى موجوداً ذاتى غير مكتسب ، قادراً ، عالماً ، مديراً ، هو مصدر الخلق والإيجاد فى هذا العالم ، مصدر الهداية البشرية « لا إله إلا هو يُحْيِي وَيُمِيتُ » .

وأنه كان من مقتضيات حكمته بعد أن خلق الخلق بنوازع الشهوة والغضب ، لحكمة سامية ، ألا يتركهم سدى يتخبطون بأهوائهم وشهواتهم ، ويقتال قويمهم ضعيفهم ، فاصطفى من خلقه أناساً أهدم لتبليغ رسالاته وتعاليمه إليهم ليبلغوها إياهم فى العقيدة والسلوك ونظام الحياة ، وأسس الروابط الشريفة التى يجب أن تسود بين الناس ، وأن يعتمدوا عليها فى علاقتهم بخالقهم ، وفى علاقتهم بعضهم مع بعض ، وبذلك يتحقق فى الإنسان معنى خلافته عن الله سبحانه فى عمارة السكون وتسميته ، على الوجه الذى يكون به العالم مظهراً لرحمته سبحانه بعباده .

وكان من عناصر هذه التعاليم أن هذه الحياة الدنيا دار عمل ، وأن وراءها حياة أخرى هي دار الحساب والمستولية ، يجزى فيها كل إنسان على عمله في الحياة الدنيا « وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ، اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا » (١) .

الشيوعية كزهد مادي :

جاءت كل هذه التعاليم في كتب أوحى الله بها إلى أنبيائه ورسله بواسطة ملائكته ليبلغوها للناس . ومن هنا كان الإيمان بالملائكة والكتب والأنبياء العمود الفقري للإسلام . فلو كانت الشيوعية مذهباً اقتصادياً — لا يمس الإيمان بتلك الحقيقة ، ولا يهتك حرمة الإيمان لما تضمنه القرآن من أصول التعاليم الإلهية ، ولا تفتن الناس في دينهم بها — لأمكن ألا نقول بعداوتها للإسلام ، ولا بعداوة الإسلام لها .

أما واقعها كما ينقل عن مخترعيها ، ويقرأ في كتبها أنها لا تؤمن إلا بالمادة ، وأنها تنكر الألوهية والوحي والبعث ، وأنها تقتحم في سنبل مادتها كل ما قدسه القرآن ، وقدسته الشرائع السماوية من حرمة العقيدة والعبادة ، والمال والعمل ، والروابط الجنسية الشرعية ، وما إلى ذلك من أسس الإسلام ، فإنها بلا شك تكون عدوة للإسلام ، وعدوة لسائر الأديان السماوية ، ويكون الإسلام وسائر الأديان السماوية عدوا لها عداوة لا هوادة فيها .

المسلمون في روسيا :

وعندئذ يتجه الجزء الأخير من السؤال وهو : كيف يعيش المسلمون في روسيا؟

(١) الآيتان ١٣ ، ١٤ من سورة الإسراء .

إن هؤلاء المسلمين إن تمكنوا من إظهار إيمانهم وشعائرهم وأحكام دينهم ، فيما يختص بالصلاة الزوجية ، وما رسم الله من أصول فيما حرم وفيما أحل ، كانت إقامتهم في بلادهم جائزة ولا تتريب عليهم فيها .

أما إذا كانوا يحاربون ويقتلون ، كما ترامت الأنباء إلينا في بعض الأوقات بكثير من هذا ، فإن واجب هؤلاء المسلمين أن يهاجروا إلى بلد يستطيعون فيها إظهار إيمانهم والقيام بأحكام دينهم ، فإن رضوا بالمقام فيما بينهم مع قدرتهم على الهجرة كانوا ممن يصدق عليهم قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ ، قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا » (١) ، فإذا لم يستطيعوا الهجرة وجب عليهم التزام الإسلام بقدر الإمكان ، وكانوا في نظر الدين من « الَّذِينَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا . فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْمُرَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَافُوًا غَفُورًا » (٢) . وواجب المسلمين بالنسبة إليهم حينئذ أن يعملوا جهدهم بكل ما يستطيعون على إنقاذهم من بيثة الكفر والإلحاد . « وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا » (٣) .

(١) الآية ٩٧ من سورة النساء . (٢) الآيتان ٩٨، ٩٩ من سورة النساء .

(٣) الآية ٧٥ من سورة النساء .

الدين ونظرية التطور

السؤال : هل يعارض رجال الدين نظرية التطور على أساس سند من الدين أم تزمتا ؟ .

* * *

مصادر المعرفة اليقينية :

رجال الدين ، الذين هم رجال الدين حقا ، هم الذين يفهمون مبادئ الدين من مصادره اليقينية غير متأثرين بتقليد غيرهم ولا بأوهامهم وظنونهم ، ولا بمقدمات البحث التي لا تعتمد على مصادر العلم الصحيح : وهي الحس السليم ، والنظر العقلي الصحيح ، والخبر الصادق الذي قامت على صدقه الأدلة ، التي يخضع لها العقل ، ولا يجد مناصاً من حكاها . فهم بحكم دينهم يرفضون الإيمان بشيء ما عن طريق التقليد والجري في معتقدم على مجرد ما نقل عن الآباء والأجداد ، ولا لشيء سوى أنه نقل عن الآباء والأجداد . وهم بحكم دينهم يرفضون في معتقدم الاعتماد على الظنون والمفروضات التي تؤيد بسند يشهد بصحته العقل أو الخبر الصادق .

ومن هنا جاء القرآن الكريم بدم التقليد ، وَجَرَى الْخَلْفَ وَرَاءَ السَّلْفِ دون نظر واستدلال . وفي هذا يقول : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا »^(١) . « قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ

(١) الآية ١٧٠ من سورة البقرة .

مَنْ عِلْمٍ فَتَخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ، (١)
 ويقول : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى
 وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ » (٢) .

نظريّة تعارض صريح القرآن :

هذا مبدأ الإسلام في قبول الآراء والتسليم بالنظريات ، وهو منهج رجال
 الدين الذين هم كما قلت رجال الدين حقا . ونظرية التطور — التي هي موضوع
 السؤال ، والتي يراد بها تطور الإنسان عن نوع آخر من أنواع الحيوانات
 بطريق النشوء والارتقاء — نظرية لم يرفضها رجال الدين تزمناً أو تعسفاً ،
 وإنما رفضوها على أساس من الدين ونصوصه الواضحة ، وعلى أساس مما قرره
 الدين في رفض ما لم يدل عليه برهان ، أو يشهد بصحته حس أو تجربة .

ولقد جاء صريحاً في القرآن الكريم الحديث عن خلق الإنسان ،
 تحدث عن خلق الإنسان الأول . ومم كان ، وتحدث عن خلق أبنائه ،
 ومم كانوا وكيف كانوا . ففي خلق الإنسان الأول يقول : « وَلَقَدْ
 خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَلٍ مُسْنُونٍ » (٣) « وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ
 لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَلٍ مُسْنُونٍ . فَأِذَا سَوَّيْتُهُ
 وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ » (٤) وفي خلق أبنائه يقول :
 « إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى » (٥) ويقول : « فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ
 خُلِقَ » (٦) .

(١) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام . (٢) الآية ٨ من سورة الحجج .
 (٣) الآية ٢٦ من سورة الحجر . (٤) الآيتان ٢٨، ٢٩ من سورة الحجر .
 (٥) الآية ١٣ من سورة الحجرات .

خَلِقَ خُلُقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الثُّلُبِ وَالتَّرَائِبِ « (١) .
 وفي تطور خلق الأبناء من هذا الماء يقول : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ
 فِي رَيْبٍ مِّنَ النَّبُوءِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عِلْقَةٍ
 ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ
 مَا نَشَاءُ إِلَىٰ آجَلٍ مُّسَدَّدٍ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِنَبْلُؤُنَّ أَشَدَّكُمْ » (٢) .

فهذا ونحوه خبر الله الصادق ، الذي قامت على صدقه المعجزات ، يحدث
 بأن الإنسان خلق نوعاً مستقلاً ليس متطوراً عن نوع آخر من أنواع
 الحيوانات ، أيا كان ذلك النوع ، وكيفما كان التشابه بينه وبين الإنسان
 في بعض الخصائص ، وبعض الأوضاع الجسمية . فلو كان خلق الإنسان
 بطريق الارتقاء عن نوع آخر لكان الحديث الذي ساقه القرآن عن خلقه
 حديثاً لا يطابق الحقيقة ولا يتفق والواقع ، وهو حديث صريح لا يحتمل
 غير مدلوله المفهوم من عباراته وألفاظه .

الوهمي ومصدر العلم بالمسائل الغيبية :

والمسألة بعدد مسألة غيبية لا يتناولها الحس ، ولا محل فيها للتجربة ،
 وليس ثمة مقدمات عقلية يصل بها العقل إلى معرفة واقعها . ومثل هذه المسألة
 من المسائل التي ينحصر مصدر العلم بها في خصوص الخبر الصادق المؤيد
 بالمعجزات الواصل إلى الناس من عالم الغيب ، ومكون الأنواع والمخلوقات .

(١) الآيات ٥ ، ٦ ، ٧ من سورة الطارق .

(٢) الآية ٥ من سورة الحج .

وقد نفى القرآن أن يكون مبدأ الخلق عامة مما يعلمه الإنسان بنفسه ، وما منح من قوى الإدراك ، قال تعالى : « مَا أَشْهَدُ لَهُمْ نَخْلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُمْ مُتَّخِذِ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا » (١) .

أما بعد :

فهذا هو السند القوي الذي يعتمد عليه رجال الدين في رفض نظرية التطور الفردي ، ولم يكن رفضهم إياها مجرد تزمّت كما عبر السائل في سؤاله .

(١) الآية ٥١ من سورة الكهف.

التقاليد والتطور

هل تقاليد الإسلام تمنع من التطور ؟

* * *

معنى كلمة «التقاليد» :

الأصل في التقاليد وضع القلادة في العنق ، وهي ما تهزين به المرأة ، أو يعرف بها البعير ، ومنه قلد البعير وقلدت المرأة .

ثم قيل : قلده العمل إذا أضافه إليه وطلبه منه ، وقيل : قلد في الرأي إذا أخذ بقول غيره دون حجة ، ويقال : تقلدت المرأة ، وتقلد فلان العمل ، وتقلد مذهب فلان ، والمعنى في كل ذلك : التزم ما تقلده من عمل أو رأى أو قلادة .

ومن هذا قيل : تقلدت الأمة كذا : أي اتخذته كالقلادة إذا التزمته وسارت عليه ، وأطلق (التقليد) على نفس الشيء الذي تقلدته . وبذلك انتقلت الكلمة إلى الصورة العملية التي تنقلها وتمسك بها الأمم في نواحي حياتها الاجتماعية .

ومنشأ التقاليد في الأمة : إما عرف نبت فيها ثم عم وانتشر ، وإما مجارة غيرها فيها وأخذها عنه ، وعلى كل حال لم تعهد الكلمة إلا في العادات التي مصدرها العرف أو التوارث أو النقل من جماعة أخرى مجاورة .

التقاليد تختلف مع أمة لأخرى :

ومن هنا اختلفت تقاليد الأمم في النواحي الاجتماعية باختلاف العرف أو التوارث أو النقل ، وكان لكل جماعة تقليد يغير تقليد الجماعة الأخرى ، فللعرب في زيمهم تقليد ، وفي موآندهم تقليد ، وفي أفراحهم ومآتمهم تقليد ، وللغرب في كل ذلك تقليد .

الدين لا سلطان له عرف أو تقليد عليه :

وكثيراً ما تختلف التقاليد مع اتحاد الدين ووحدة أحكامه ؛ ودل ذلك على أن التقاليد شيء والدين شيء آخر . ولو وضع الدين موضع التقاليد أو أطلقت على الدين لما كان الدين ديناً ، ذلك أن الدين وضع إلهي ، يبين حدود ما يسير عليه الناس ويلتزمون به في عقائدهم وعباداتهم ، وما يحل لهم أن يفعلوه وما يحرم عليهم أن يفعلوه ، ولا سلطان عليه لعرف أو توارث أو نقل ؛ حتى لو اتخذت أحكام الدين باعتبارها عرفاً أو توارثاً لما كانت ديناً ، وإنما تكون ديناً إذا أخذت مضافة إلى مصدرها وهو الله رب العالمين .

الدين يقر الصالح ويحارب الفاسد :

والدين هو الحاكم على التقاليد ، فما كان منها لا يخجل بشيء من أحكامه ولا يترتب عليه ضرر يأباه الدين ، فإن الدين يقره ويسمح به ، وما كان منها يخجل بشيء من أحكامه أو يستبيح ضرراً أو فساداً يأباه الدين فإن الدين ينكره ويحاربه ، ولقد جاء الإسلام — وفي جميع البلاد التي دخلها تقاليد وصور عملية في نواحي الاجتماع — فأقر الصالح منها وحارب الفاسد ، وحقق تلاؤماً بين أهدافه وآثار التقاليد ، وكان الدين قوة للتقاليد الطيبة الصالحة ، ومطهراً من التقاليد الخبيثة الفاسدة .

الدين يحتم على النهوض والرفق :

ومما يجب أن نعرفه هنا أن الإسلام أطلق لأتباعه حق اختيار ما يرونه محققاً لنهوضهم العلمى والاقتصادى والخلقى والاجتماعى ، ولم يقيدهم فيما وراء العقائد والعبادات والحلال والحرام بشيء يمنعهم من التقدم والنهوض ، وهو يبيح لهم بل يحتم عليهم أن يسلكوا فى هذا الجانب أحدث ما ينتجه العقل البشرى من صور المجتمعات الفاضلة^(١).

لادبر من تنقية تقاليدنا :

وليس من شك فى أن جماعتنا — وهى إسلامية قبل كل شيء — نزعته فى كثير من عصورها الماضية إلى كثير من التقاليد التى أنشأها العرف ، أو التى جرها إليهم تقليد الأمم المختلفة التى حكمتها واستغلت عقليتها وحياتها .

وليس من شك فى أن كثيرا من هذه التقاليد لا يتفق وأحكام الإسلام ، فتقاليد الأفراح والمآتم والأعياد ، وتقاليد طرق التصوف وزيارة الأضرحة وتقاليد ياباها الدين . وقد امتدت التقاليد إلى دائرة العقيدة والعبادة والحلال والحرام ، وإذن فلا بد من تشخيص هذه التقاليد والنظر فيها من جهة موافقتها للدين أو مخالفتها ، ومن جهة ما تفرسه فى الأمة من خير أو شر ، ثم نعمل على أخذ الأمة إلى السبيل الذى يحفظ لها شخصيتها الإسلامية أولا ، والذى ينهض بمستواها الاجتماعى نهوضا يحفظ عليها كيانها وأخلاقها ، ويمهد لها سبيل السير فى الكمال .

(١) راجع فى هذا ما كتبناه من « الابتداع المذموم فى الإسلام » من هذا الكتاب .

القصد من التطور :

فإن كان هذا هو القصد من التطور فالدين لا يقف عند حد إباحته بل يوجبه ويحتمه . وإن كان القصد من التطور أن يدخل التغيير في الدوائر الدينية التي رسمها الإسلام وبين أحكامها فهذا ليس تطوراً في التقاليد ، وإنما هو طي لصفحة الدين ، وهو من تغليب التقاليد على الدين ، وليس سيراً بالتقاليد في جو الدين .

الشريعة تنظم الغريزة

(الغناء والموسيقى)

جاءت رسالة من شاب يقول فيها : إنه يهوى الموسيقى منذ نعومة أظفاره ، وأنه يدرسها ويجهد في تعلمها ، وقد فاجأه أحد أصدقائه بأنها حرام ، لأنها لو يصرف عن الصلاة وعبادة الله ، وكل هو حرام ، فقال لصديقه : إنى أصلى الصلوات الخمس في أوقاتها وأعبد الله تماماً ، وأذهب إلى النادي في أوقات الفراغ لأسرى عن نفسي عناء العمل نهاراً والمذاكرة ليلاً ، فلم يقتنع صاحبه بذلك ، وأصر على أن الموسيقى حرام ، وأخيراً اتجها إلى التحكيم ، وبعث إلى الشاب هذه الرسالة ملتصقاً ببيان الحكم الشرعي في الموضوع .

ميرة بين المحللين والمحررين :

أرجو أن يجد إخواننا المسلمون في هذه الفتوى ما ينفعهم في معرفة حكم الله ، بالنسبة لكثير من الأشياء التي يجرى على بعض الألسنة أن حكمها الشرعي هو التحريم ، ويجرى على البعض الآخر أن حكمها هو الحل ، وبذلك وقع الناس في حيرة نفسية وارتباك ديني ، ولم يجدوا ما يرجح لهم أحد الجانبين ، وظلوا في تردد بين الحل والحرم ، وفيه من البلبلة ما لا يتفق بشأن المؤمنين .

ومن أمثلة ذلك هذه الرسالة التي جاءتني في شأن « تعلم الموسيقى وسماعها » ، فهي كما سمعتم تصور رأيين مختلفين في حكم الموسيقى ؛ يستند أحدهما إلى كلمات تقرأ في بعض الكتب الشرعية ، أو تسمع من بعض الناس الذين يلبسون ثوب الورع على غير الوجه الذي يلبس هاويه ، وينبع الرأي الآخر من العاطفة الإنسانية المحكومة بالعقل الديني السليم : يرى الأول — بالكلمات التي قرأها ، أو التي سمعها — أن تعلم الموسيقى وسماعها حرام . ويرى الثاني — بعاطفته الإنسانية البريئة — أن تعلمها وسماعها حلال لا حرمة فيها .

فطرة الإنسان تميل إلى المستلذات :

والأصل الذي أرجو أن يتنبه الناس إليه في هذا الشأن وأمثاله ، مما يختلفون في حله وحرمة ، هو أن الله خلق الإنسان بغيرزة يميل بها إلى المستلذات والطيبات التي يجدها أثراً طيباً في نفسه ، به يهدأ ، وبه يرتاح ، وبه ينشط ، وبه تسكن جوارحه ، فتراه ينشرح صدره بالمناظر الجميلة ، كالخضرة المنسقة والماء الصافي الذي تلعب أمواجه ، والوجه الحسن الذي تنبسط أساريره . ينشرح صدره بالروائح الزكية التي تحدث خفة في الجسم والروح ، وينشرح صدره بلمس النعومة التي لا خشونة فيها ، وينشرح صدره بلذة المعرفة في الكشف عن مجهول مخبوء ، وتراه بعد هذا مطبوعاً على غيرزة الحب لمشتميات الحياة وزينتها من النساء والبنين ، والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة ، والخليل المسومة والأنعام والحراث :

الشرايع لا تقضي على الفرائض بل تنظمها :

ولعل قيام الإنسان بمهمته في هذه الحياة ما كانت لتتم على الوجه الذي

لأجله خلقه الله إلا إذا كان ذا عاطفة غريزية ، توجهه نحو المشتهيات ، وتلك المتع التي خلقها الله معه في الحياة ، فيأخذ منها القدر الذي يحتاجه وينفعه .

ومن هنا قضت الحكمة الإلهية أن يخلق الإنسان بتلك العاطفة ، وصار من غير المعقول أن يطلب الله منه — بعد أن خلقه هذا الخلق ، وأودع فيه لحكته السامية هذه العاطفة — نزعا أو إمامتها أو مكافحتها في أصلها . وبذلك لا يمكن أن يكون من أهداف الشرائع السماوية — في أى مرحلة من مراحل الإنسانية — طلب القضاء على هذه الغريزة الطبيعية التي لا بد منها في هذه الحياة .

نعم ، للشرائع السماوية بإزاء هذه العاطفة مطلب آخر ، يتلخص في كبح الجراح ، ومعناه : مكافئة الغريزة عن الحد الذي ينسى به الإنسان واجباته ، أو يفسد عليه أخلاقه ، أو يحول بينه وبين أعمال هي له في الحياة ألزم ، وعليه أوجب .

التوسط أصل عظيم في الإسلام :

ذلك هو موقف الشرائع السماوية من الغريزة ، وهو موقف الاعتدال والقصد ، لا موقف الإفراط ، ولا موقف التفريط ، هو موقف التنظيم ، لا موقف الإماتة والانتزاع . هذا أصل يجب أن يفهم ، ويجب أن توزن به أهداف الشريعة السماوية ، وقد أشار إليه القرآن في كثير من الجزئيات « وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ » ، « يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا » ، « وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ » .

وإذن ، فالشريعة توجه الإنسان في مقتضيات الغريزة إلى الحد الوسط ،
فهي لم تنزل لانتزاع غريزة حب المال ، وإنما نزلت بتعديلها على الوجه الذي
لا جشع فيه ولا إسراف ، وهي لم تنزل لانتزاع الغريزة في حب المناظر الطيبة ،
ولا المسموعات المستلذة ، وإنما نزلت بتهدئتها وتعديلها على ما لا ضرر فيه
ولا شر . وهي لم تنزل لانتزاع غريزة الحزن ، وإنما نزلت بتعديلها على
الوجه الذي لا هلع فيه ولا جزع . وهكذا وقفت الشريعة السماوية بالنسبة
لسائر الغرائز .

وقد كلف الله العقل — الذي هو حجته على عباده — بتنظيمها على
الوجه الذي جاء به شرعه ودينه ، فإذا مال الإنسان إلى سماع الصوت الحسن ،
أو النغم المستلذ من حيوان أو إنسان ، أو آلة كيفما كانت ، أو مال إلى تعلم
شيء من ذلك ، فقد أدى للعاطفة حقها ، وإذا ما وقف بها مع هذا عند الحد الذي
لا يصرفه عن الواجبات الدينية ، أو الأخلاق الكريمة ، أو المسكنة التي تتفق
ومركزه ، كان بذلك منظماً لغريزته ، سائراً بها في الطريق السوي ، وكان
مرضياً عند الله وعند الناس .

بهذا البيان يتضح أن موقف الشاب في تعلم الموسيقى — مع حرصه الشديد
على أداء الصلوات الخمس في أوقاتها وعلى أعماله المكلف بها — موقف —
كما قلنا — تابع من الغريزة التي حكمها العقل بشرع الله وحكمه ، فنزلت
على إرادته ، وهذا هو أسمى ما تطلبه الشرائع السماوية من الناس في هذه الحياة .

رأى الفقهاء في السماع :

ولقد كنت أرى أن هذا القدر كاف في معرفة حكم الشرع في الموسيقى ،
وفي سائر ما يجب الإنسان ويهوى بمقتضى غريزته ، لولا أن كثيراً من الناس

لا يكتفون ، بل ربما لا يؤمنون بهذا النوع من التوجيه في معرفة الحلال والحرام ، وإنما يقنعهم عرض ما قيل في الكتب وأثر عن الفقهاء . وإذا كان ولا بد فليعلموا أن الفقهاء اتفقوا على إباحة السماع في إثارة الشوق إلى الحج ، وفي تحريض الغزاة على القتال ، وفي مناسبات السرور المألوفة كالعيد ، والعرس ، وقدم الغائب وما إليها . ورأيانم فيما وراء ذلك على رأيين : يقرر أحدهما الحرمة ، ويستند إلى أحاديث وآثار ، ويقرر الآخر الحل ، ويستند كذلك إلى أحاديث وآثار ، وكان من قول القائلين بالحل : «لأنه ليس في كتاب الله ، ولا سنة رسوله ، ولا في معقولها من القياس والاستدلال ، ما يقتضى تحريم مجرد سماع الأصوات الطيبة الموزونة مع آلة من الآلات » ، وقد تعقبوا جميع أدلة القائلين بالحرمة وقالوا : إنه لم يصح منها شيء .

رأى الشيخ النابلسي :

وقد قرأت في هذا الموضوع لأحد فقهاء القرن الحادى عشر المعروفين بالورع والتقوى رسالة هي «إيضاح الدلالات في سماع الآلات» للشيخ عبدالغنى النابلسي الحنفي ، قرر فيها أن الأحاديث التي استدلت بها القائلون بالتحريم — على فرض صحتها — مقيدة بذكر الملامى ، وبذكر الخمر والقينات ، والفسوق والفجور ، ولا يكاد حديث يخلو من ذلك . وعليه كان الحكم عنده في سماع الأصوات والآلات المطربة أنه إذا اقترن بشيء من المحرمات ، أو اتخذ وسيلة للمحرمات ، أو أوقع في المحرمات كان حراماً ، وأنه إذا سلم من كل ذلك كان مباحاً في حضوره وسماعه وتعلمه . . وقد نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين والأئمة والفقهاء أنهم كانوا يسمعون ويحضرون مجالس السماع البريئة من المجون والمحرم . وذهب إلى مثل هذا

كثير من الفقهاء ، وهو يوافق تماماً في المغزى والنتيجة الأصل الذي قررناه في موقف الشريعة بالنسبة للغرائز الطبيعية .

ولع الشيخ العطار بالسمع :

وكان الشيخ حسن العطار — شيخ الجامع الأزهر في القرن الثالث عشر الهجري — ذا ولع شديد بالسمع وعلى معرفة تامة بأصوله ، ومن كلماته في بعض مؤلفاته : « من لم يتأثر برقيق الأشعار ، تتلى بلسان الأوتار ، على شطوط الأنهار ، في ظلال الأشجار ، فذلك جلف الطبع حمار » .

الأصل في السمع الحل ، والمحرمه عارضة :

وإذن فسمع الآلات ، ذات النفثات أو الأصوات الجميلة ، لا يمكن أن يحرم باعتباره صوت آلة ، أو صوت إنسان ، أو صوت حيوان ، وإنما يحرم إذا استعين به على محرم ، أو اتخذ وسيلة إلى محرم ، أو ألهى عن واجب .

وهكذا يجب أن يعلم الناس حكم الله في مثل هذه الشئون . ونرجو بعد ذلك ألا نسمع القول يلقي جزافاً في التحليل والتحريم ، فإن تحريم ما لم يحرمه الله أو تحليل ما حرمه الله كلاهما افتراء وقول على الله بغير علم : « قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ . وَأَلَائِمَ وَالْبَغْيَ بغيرِ آخِثٍ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » (١)

(١) الآية ٣٣ من سورة الأعراف .

القتل والانتحار

لا زال بعض الناس في ريفنا وصعيدنا يستهينون بجريمة القتل ، ويقدمون عليها من أجل ثأر أو عصبية أو أسباب واهية .

ومن عجب أن نرى في المدن — وخاصة بين الشباب المثقفين — ظاهرة سيئة انتقلت العدوى بجرائمها من مجتمعات أخرى ، تلك هي ظاهرة « الانتحار » .

نرجو كلمة شافية في بيان حكم الإسلام في من يمتدى على الحياة الإنسانية بقتل نفسه أو غيره .

* * *

بعث الله الرسل ، وأنزل الكتب ، وشرع الأحكام ، توجيهاً للإنسان نحو معرفته ومعرفته أسرارها التي خلق عليها العالم ، ونحو انتفاعه بما سخر له في الأرض والسماء على وجه لا تظنى فيه الشهوات ولا تتحكم الأهواء . وبذلك تكمل سعادته ويستتب أمنه ، ويعيش مع أخيه الإنسان ، متعاونين متعاطفين متراحين في ظل من رحمة الله بهما ، وعطفه عليهما ، وهدايته لهما .

والسعادة على هذا النحو إنما تكون بسلامة جملة من العناصر ، لا بد منها في أصل الحياة وقيامها ، وأول هذه العناصر الأرواح ، فحفظها حفظ لما سواها ، وهدمها هدم لما سواها . ولا يستقيم نظام لأموال ولا لأعراض ولا لعقول

ولا لاجتماع والأنفس معرضة للأخطار والهلاك والدمار ، وهذا شأن قد قر
في طبائع النفوس ومدركات الإنسانية الأولى .

القتل في تقدير الإنسانية :

ومن هنا لم يفتأ الناس ، منذ أن عرفوا الحياة وتكونوا جماعات ، يرون
— على رغم ما ظهر بينهم من تعارض الرغبات والشهوات ، وتمكن في نفوسهم
من بواعث الحقد والغضب — أن جريمة القتل من أكبر الجرائم ، يرونها سلباً
لحياة المجنى عليه بغير حق ، وتينها لأطفاله ، وترميلاً لنسائه . وحرماناً لأهله
وذويه منه ، وحرماناً له من حظه المقدر له في الحياة . يرونها مصادمة لإحساس
الجماعة البشرية ، الذي فطرت عليه في اعتقاد أن الحياة حق لكل حي ، يتمتع
به ، وينفع وينتفع في ظله ، ولا يجوز الاعتداء عليه فيه ، ولا انتزاعه منه . يرون
أنها زعزعة لما ترجو هذه الجماعة من هدوء الحياة واستقرارها كي تنتفع
بأسرارها ، وتصل إلى سبيل العزة والكمال . وأنها فوق ذلك كله هدم
لمعارة شادها الله بيده ، وجهزها بما جهز ، وسخر لها ما سخر بحكمته ورحمته .
وبهذا استكملت الحكمة الإلهية المعارة الكبرى التي جعل الإنسان خليفة
فيها ، يعمرها وينميها .

ولا نكاد لهذا نعثر في التاريخ — مهما أغرق في القدم — على جماعة
إنسانية هانت عليها الأرواح ، وغضت أبصارها عن الآثار السيئة لهذه الجريمة ،
فلم تغضب لها ولم تكترث بشأنها . ومن هنا كانت حرمة النفس البشرية من
الحرمات التي تقضى بها طبيعة الإنسان في خلقه وتكوينه ، وكانت قارة في نفسه
بمقتضى هذه الطبيعة ، وأن الشرائع السماوية ، حينما جاءت بحرمتها ، لم تكن
إلا مؤكدة ومؤكدة لما تمليه الطبيعة على الإنسان في اعتقاد حرمتها .

جريمة القتل الأولى :

وهذا هو القرآن الكريم يحدثنا عن أول اعتداء وقع من الإنسان على أخيه الإنسان بالقتل : « وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » (١) ويصور لنا القرآن في ذلك أن كلا من القاتل والمقتول كان يرى — بمجرد عقله وتقديره — أن القتل جريمة منكرة وظلم فادح واعتداء موجب للندم ، موجب لغضب الله . فالمقتول يقول : « لَئِن بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسٍ بِيَدَيْكَ لِأَتُكِّلَ لِقَاتِكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ » (٢) والقاتل يعالج في نفسه الإقدام على الجريمة علاج السكاره لها ، المنحرج منها ، الواقع تحت ضغط آخر مقابل « فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ » (٣) ثم نظر فوجد جثة أخيه بجواره هالدة ، فوقع في حيرة من أمرها، وماذا يصنع بها فعظمت حسرتة، واشتد ندمه « فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِى سَوْآتَ أَخِيهِ قَالَ : يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِى سَوْآتَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ » (٤).

جريمة القتل في نظر السرائع :

قص الله علينا بهذه الآيات جريمة القتل الأولى التي وقعت بين بني الإنسان ، وربط بها أول إرشاد سماوى — فيما نعلم — إلى قبورها وبشاعتها ،

(١) الآية ٢٧ من سورة المائدة . (٢) الآيتان ٢٨، ٢٩ من سورة المائدة .
(٣) الآية ٣٠ من سورة المائدة . (٤) الآية ٣١ من سورة المائدة .

فقال عز وجل بعد هذه القصة : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا » (١) . ودرجت على استنطاق الجريمة جميع الشرائع السماوية والأرضية ، وجاءت كلها تقرر وتؤكد ما أدركه الإنسان بفطرته من حرمة النفس البشرية ، وأن قتلها عمداً بغير حق يبرره جريمة فوق الجرائم كلها ، جريمة لا يقرها شرع ، ولا يتقبلها وضع ، ولا يستسيغها اجتماع .

ثم جاءت الشريعة الإسلامية فعنيت بهذه الجريمة أيما عناية ، وأولتها كثيراً من الاهتمام ، فكررت النهى عنها ، وشدت التنفير منها ، والنكير لها ، وبينت بوجه خاص حكمها الديني وفصلت أهم نواحيه ، وحكمها الأخرى وأفاضت فيه ؛ وكان من آيات النهى قوله تعالى في الوصايا العشر التي ختمت بها سورة الأنعام المكية ، والتي لم تخل منها شريعة سماوية ، والتي قال فيها ابن مسعود : من سره أن ينظر إلى وصية محمد التي عليها خاتمه فليقرأ هؤلاء الآيات « قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ » (٢) ثم اقرأ هذا النهى عينه مع بعض تفصيل لحكم الجريمة في وصايا سورة الإسراء التي سبقت بعنوان القضاء : « وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » (٣) « وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا » (٤) .

(١) الآية ٣٢ من سورة المائدة .
 (٢) الآية ١٥١ من سورة الأنعام .
 (٣) الآية ٢٣ من سورة الإسراء .
 (٤) الآية ٣٣ من سورة الإسراء .

توبة القاتل :

وقد جاء في الوعيد الأخرى لتلك الجريمة من سورة النساء المدنية قوله تعالى : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا » (١) وعيد تنخلع لهو القلوب المؤمنة ، وعيد لم ير مثله في جريمة غير القتل : جهنم ! وخلود فيها ! وغضب الله ولعنته ، وعذاب عظيم أعد وهوى للقاتل ، كل ذلك دون أن يردف في الآية بما يدل على الففران عند التوبة ، كما نرى في وعيد غيرها من الجرائم .

وقد أخذ بعض العلماء من هذا أن توبة القاتل غير مقبولة ، وتقل ذلك عن ابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وغيرهما من الصحابة . ولهؤلاء مع مخالفهم كلام طويل في هذه المسألة ، وسواء أصح رأيهم وكانت توبته غير مقبولة أم لم يصح ، كما هو مقتضى النظر الصحيح في الموازنة بين حجج الفريقين وما يتعلق بها ، فحسبنا في عظم الجريمة عند الله أن يذكر وعيدها على النحو الذي ذكر في الآية ، دون أن يردف بما يدل على قبول توبة القاتل .

جريمة الاثتجار :

تعلق النهى في آيات النهى بقتل « النفس » ، وليس من ريب في أن النفس التي تكرر النهى في القرآن عن قتلها بغير حق تتناول بإطلاقها كل نفس بشرية ، ونفس القاتل ونفس غيره سواء ، وإذا كان من المؤلف في الطباع البشرية أن يثور الإلسان على غيره وينضب ويحمق ، ويشتد غضبه وحقده على ذلك الغير ، فتسول له نفسه أن يقتله ، شفاء لحقده وذات صدره ، ويكون

(١) الآية ٩٣ من سورة النساء .

كل ذلك من الإنسان نقصا في إنسانيته ، وشدوذا عما استقر في ضمير الإنسانية من حرمة النفس البشرية ، فإن من الشذوذ الفادح المزرى بالإنسانية الذى لم تنزل إليه الحيوانات العجم ، أن يثور الإنسان على نفسه بفقر ضاقت به يده ، أو مرض طالت به زمانته ، أو إخفاق في مرغوب ، أو فتنة من لعوب ، أو أى ضيق كان نوعه وكان مبعثه ، فلا يجد لديه عزما ، ولا إرادة يدفع بها الثورة على نفسه ، وتمعز مواهبه الإنسانية الأولى — وفساد تصوره لسنن الله في الحياة عن المكافئة ، وعن الصبر والمصابرة — فيفر من الميدان فرار الجبان الذى خارت عزيمته ، وتلاشت إنسانيته . ليس من ريب في أن نكبة الإنسانية بقاتل نفسه أثقل في الميزان من نكبتها بقاتل غيره . نعم ، كلاهما قاتل لنفس حرم الله قتلها ، وكلاهما هادم لعارة شادها الله ، ولكن الأول قتل غيره ليحيا ، والثانى قتل نفسه ليموت . وإذا كانت فكرة القتل بغير حق جرثومة إفساد في الإنسانية فإن فكرة قتل الإنسان نفسه أشد فسادا وأعظم خطرا ، تنهال الإنسانية منها بيدها . وعلى المصلحين أن يتسكاتفوا بكل ما يرون من وسائل على تطهير الإنسانية في أى مجتمع كان ، ديني أو غير ديني ، من هذه الجرثومة التى تحمل في صورتها ومعناها سقوط الإنسان من رتبة التكريم ومقام الخلافة التى وضع فيها منذ خلق وكون .

العقاب الأثمروى لقاتل نفس :

وإذا كان القرآن قد أهمل النص الصريح الخاص بالعقاب الأثمروى لقاتل نفسه فإن ذلك لم يكن تهوينا لأمر الجريمة ، ولا عنوانا على عدم استحقاقها الجزاء ، وإنما كان إسقاطا لصاحبها عن درجة الاعتبار ، وعن مكانة الاعتداد به ، وإيحاء في الوقت نفسه بأنها من الجرائم التى لا ينتظر أن يعرفها الإنسان

ولا أن يفكر فيها ، حتى تحتاج في التحذير منها إلى نهى تشريعي خاص ، أو ذكر وعيد بين تتلى عبارته في كتاب جاء منظمًا لشتون البشرية في درجات رشدتها واكتمالها الإنساني .

ومن هنا جاءت أحاديث الرسول عليه السلام ، الواردة في شأن الانتحار ، تسجل فقط العاقبة السيئة ، والعذاب الأليم لقاتل نفسه ، دون أن يكون من بينها نهى عن ارتكاب الجريمة نفسها ، وقد جاء الوعيد عليها في هذه الأحاديث — على نحو ما جاء في القرآن من وعيد قاتل « المؤمن المتعمد » — حرمانًا من الجنة وخلودًا مؤبدًا في النار .

ومن ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : كان فيمن قبلكم رجل به جرح فجزع فأخذ سكينًا فحز بها يده ، فأرقأ الدم حتى مات . قال الله تعالى : باحرنى عبدى بنفسه ، حرمت عليه الجنة .

ومنه ما رواه أيضاً عن أبي هريرة قال : شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لرجل ممن يدعى الإسلام : هذا من أهل النار ، فلما حضر القتال قاتل هذا الرجل قتالاً شديداً (أى مع المسلمين) فأصابته جراح ، فقيل يارسول الله : الذى قلت آناً إنه من أهل النار قد قاتل قتالاً شديداً ، وقد مات ، فقال عليه السلام إلى النار ۱۱ فكاد بعض المسلمين يرتاب ، وقالوا : كيف يكون هذا فى النار ؟ فيبيناهم على ذلك إذ قيل لهم : إنه لم يموت ، ولكن أصابته جراح شديدة ، فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح ، فأخذ ذباب سيفه فتحامل عليه فقتل نفسه ، فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : الله أكبر . أشهد أنى عبد الله ورسوله ، ثم أمر بلالا فنادى فى الناس أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر .

هذه نظرة الإسلام وتقديره للجريمة الانتحار . وجدير برجال التربية
والتهذيب أن يمدوا لمكافحتها في نفوس الشبان ما استطاعوا من وجوه التقويم ،
وغرس مبادئ الكفاح لما لا تخلو منه الحياة من الآلام ، ومصادمات
الرزائب . وأن الشأن في هذه الجريمة لأ كبر من أن نشغل أنفسنا بذكاء
مرتكبها أو غباوته ! ! فهي جرثومة محققة ، وجرثومة مفسدة للإنسانية ،
وعدوى ترى ميدان تفشيها يتسع من عام إلى آخر ، بل من شهر إلى شهر .
فعلينا أن نعى بمكافحتها وأن لسد منابمها ، فنتقى شرها ، ولسلم من ويلها ،
ونؤدى بذلك ما علينا من حق لأبناء مجتمعنا الإنساني الكريم ، فيطمئن
الخطار ، ويأمن العائر . والله المسدد والمعين .

متفرقات

حول آيات من القرآن

خلق السموات والأرض * توبة الله على النبي
متى تجب الهجرة * رسالة سيدنا يوسف
سلام عيسى على نفسه * معنى «حم عسق»
والسماء والطارق

خلق السموات والأرض

قال الله تعالى « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ
جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ » ،
فهل يفهم من سياق الآية الكريمة أن الأرض وجدت
قبل السماء ؟

* * *

المشهور المفسرين في الفهم والرأى :

الجواب : جاء في القرآن الكريم آيات يشير ظاهرها إلى أن الأرض
خلقت قبل السموات ، ومن هذه الآيات الآية التي هي موضوع السؤال ، وهو
قوله تعالى في سورة البقرة : « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ
اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ » (١) . ومنها قوله تعالى في سورة
فصلت : « قُلْ أَمِنَكُمْ لَتَنكَرُنَّ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْمَلُونَ
لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا
وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ . ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ
وَهِيَ دُخَانٌ » (٢) . وجاءت فيه آيات أخرى يشير ظاهرها إلى عكس
هذا ، وهو أن السموات خلقت قبل الأرض ، ومن هذه الآيات قوله

(١) الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٢) الآيات ٩ - ١١ من سورة فصلت .

تعالى في سورة النازعات بعد ذكر بناء السماء : « وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا »^(١) والمفسرون — جرياً على ما اعتادوا من محاولة أخذ كل شيء من القرآن ، أو على اعتقاد أن القرآن يدل على كل شيء ، « تشريعي أو كوني » — نظروا في هذه الآيات من ناحية دلالتها على تاريخ الخلق بين السموات والأرض أيهما خلق قبل الآخر ؟ ولما لم يكن في شيء من هذه الآيات كلها دلالة قطعية على أحد الأمرين ، اختلفوا في الفهم والرأي ، فذهب بعضهم إلى تقدم خلق الأرض مستدلين بآتي البقرة وفصلت ، إذ ذكرت فيهما تسوية السماء سبغاً بعد خلق الأرض بكلمة « ثم » الدالة على تأخر زمن ما بعدها عن زمن ما قبلها . وذهب آخرون إلى تقدم خلق السموات ، مستدلين بآية النازعات إذ ذكر فيها بعد بناء السماء دحو الأرض بكلمة « بعد » وهي ظاهرة في التأخر الزمني ، ولم يترك أحد الفريقين استدلال الآخر دون أن يناقشه ويرد عليه ، فتبادلوا الرد والمناقشة ، ثم الرد والمناقشة ، وهكذا تركت المسألة في كتب التفسير دون أن يجد الناظر فيها ما يطمنه على اعتقاد أحد الرأيين .

ملحوظات على النازعات والاستدلال على قدرة الله :

والحق الذي تؤمن به أن القرآن لم يعرض لخلق السموات والأرض وما أودع فيهما إلا تنبيها للعقول على النظر فيهما ، والاستدلال بهما على قدرة الله ، وعموم علمه وتمام حكمته ، ومنابع نعمه ورحمته ، وأنه لم يكن من مهمته شرح حقائق الكون ، ولا بيان تاريخ الخلق بين السموات والأرض ، وإنما مهمته توجيه الإنسان إلى أدلة الإيمان الواضحة ، وإلى أن يحاول المعرفة لما

(١) الآية ٣٠ من سورة النازعات .

وراء ظواهر الكون بما يتاح له من طرق البحث ، قياماً بحق إسانيته
العاقلة المفكرة .

الوقوف عند حدود ما صرح به القرآن :

نعم . إن ما جاء في القرآن من ذلك صريحاً يجب الوقوف في الإيمان به عندما
صرح به القرآن ، وذلك مثل أن الكون كان شيئاً واحداً ثم فصله الله بالخلق
والتقدير ، وهو من صريح قوله تعالى في سورة الأنبياء: « أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا
أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ
حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ »^(١) . أما البحث وراء ذلك : من كيفية الفتق وعوامله
وتاريخه وتاريخ أجزائه ، ووضع كل جزء في مكانه مما لم يدل عليه نص قرآني
صريح ، فهو من مهمة البحث العقلي الذي وكل إلى الإنسان . ولا ينبغي التماس
حقيقته من ظواهر القرآن التي سبقت الاستدلال بها على قوة الله ، وافتح
أبواب البحث والمعرفة أمام الناس ، ومن هنا تقدم خلق الأرض على السموات
أو العكس وإذن . فعلى من يريد ذلك أن يلتزمه من بحوث العقل البشري ،
فيأخذ على ما قام عليه الدليل لا بما يحكيه القصاصون والإسرائيليون .

(١) الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

توبة الله على النبي

قال الله تعالى :

«لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ»^(١) لم يكن النبي في حاجة إلى التوبة فما معنى الآية الكريمة ؟

الآية نزلت في غزوة تبوك :

هذه الآية جاءت في سورة التوبة وهي بصدد الحديث عن مواقف المسلمين « المخلصين منهم والمناققين » حينما أمروا بالخروج إلى تبوك في أطراف جزيرة العرب من جهة الشام لرد غائلة الروم ، الذين ترامت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنباء تجمعهم وزحفهم لمهاجمة المسلمين بالمدينة ، وكان الوقت في عسرة وشدة : عسرة في الزاد لنفاد مؤنتهم من التمر ، وعسرة في الماء لتباعد ما بين العيون المائية في الصحراء المترامية الأطراف ، وعسرة في الجو لشدة حر الصيف ورمال الصحراء ، وعسرة في الظهر لقلّة الحيوان الذي يركبون ، في تلك العسرة العامة استنفر النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين لرد غائلة الروم .

وفي جو هذه العسرة تناقل بعض المخلصين من المهاجرين والأنصار بعض التناقل ، ولكن لم يمنعهم عن تلبية الدعوة بعد . والتبس بعض المناققين من

(١) الآية ١١٧ من سورة التوبة .

النبى صلى الله عليه وسلم — بأعذار مكنوبة — أن يأذن لهم فى التخلف ، فأذن لهم قبل أن يتعرف واقع أمرهم ، وأنهم فى قرارة نفوسهم لا يحبون أن يخرجوا . وتأخر قوم عرفوا بشدة الإخلاص ، دون أن يلتسوا إذنا ، ودون أن يعتدروا بشئ .

عتب على قبول أعذار المتخلفين :

وأمام هذه الأحوال التى انتظمت المسلمين كلهم « مخلصهم ومناقهم » نزلت سورة التوبة فكشفت فيما يزيد عن نصفها كثيراً من نوايا المنافقين وأكاذيبهم وسوء أهدافهم ، وعاتببت الذين تشاقلوا بوجه عام « مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَا قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ »^(١) ، وعاتببت النبى صلى الله عليه وسلم فى مبادرته بالإذن لمن استأذنه فى التخلف من المنافقين قبل أن يعرف واقع أمرهم : « عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَبَعَثَ الْكَاذِبِينَ »^(٢) .

المؤمنون يعترفون بخطئهم ويتوبون :

ونظراً إلى ما تدارك المتشاقلون من أمرهم فخرجوا مع الرسول ، ونظراً إلى صدق المتخلفين المؤمنين بالله والرسول فى الاعتراف بالحق وعدم الاعتذار بالأكاذيب ، ونظراً إلى أن إذن النبى لمن أذن لهم من الكاذبين كان عن اجتهاد لم يتأن فيه ولا فى ظروفه ، وكان غيره أوفق للمصلحة ، ونظراً إلى شدة العسرة وتعدد نواحيها فى جو تلك الغزوة ، نظراً إلى هذا كله عطف الله على نبيه ومن معه من المهاجرين والأنصار ، الذين علم طهارة نفوسهم وعلم صدقهم ،

(١) الآية ٣٨ من سورة التوبة . (٢) الآية ٤٣ من سورة التوبة .

كما يعلم طهارة نفس نبيه وعذره الاجتهادى فى الإذن للمناقضين . عطف عليهم جميعاً وسجل فى السورة نفسها توبته عما كان منهم لما تقتضى البشرية العامة فى مثل تلك الظروف . وجاءت فى ذلك الآية الكريمة تطميناً لهم على عفو الله وتجاوزه عن هذه الهنات التى وقعت منهم دون قصد المخالفة أو العصيان « لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ، وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ، إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ » .

توبة الله على النبي ليست لعصية :

ومن هذا البيان يتضح أن توبة الله على نبيه ليس لعصية ارتكابها ، وإنما هى لاجتهاده فى أمر لم ينزل عليه فيه وحى فأخطأ اجتهاده ، فنبهه الله على الصواب وعفا عنه فى خطئه ، وقد عاتبه بنحو ذلك أو أشد فى مسألة أسرى بدر وقبول الفداء عنهم ، كما عاتبه على الإعراض عن ابن أم مكتوم . ولم يكن شىء مما عاتبه عليه بعصيان لأمر إلهى ، أو مخالفة فى تبليغ ما أمر بتبليغه ، وهذا وذلك هما محل العصمة الواجبة للنبي صلى الله عليه وسلم ، والتى لا يمكن أن يرتكب ما يخالفها . وعتاب الله لنبيه فى مثل ما عاتبه عليه نوع من تربيته لرسوله ، وتسكيله إياه بأمثل ما ينبغى أن يسلكه من التأنى والترث فى تفكيره واجتهاده ، حيث لا وحى ولا تشريع ، وهذا أقصى مراتب النكال الإنسانى .

متى تجب الهجرة؟

فمن نزل قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا : فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا : كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ، إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ، فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا غَفُورًا » (١) وما هو واجب مسلمي هذا العصر حيالها

* * *

ينبغي أن يعلم أولاً أنه لما اشتد إيذاء الكفار للنبي وصحبه في مكة ، وتهايات له صلى الله عليه وسلم عوامل النصر والتأييد في المدينة ، عزم على الهجرة إليها ، وأمر بها أصحابه فرارا بدينهم وحفظاً لأرواحهم وحرثتهم ، وتكتلام مع القوة الجديدة التي هيئت لهم في المدينة .

المسلمون بمكة : الاقوياء :

وأمام فكرة الهجرة هذه كان الذين ظهروا بالإسلام في مكة على طوائف : فطائفة كثيرة العدد قوية الإيمان ، شديدة الحرص على دينها وحرثتها ، ولديها من وسائل القوة على الهجرة مالدبها ، لبت الدعوة وهاجرت إلى المدينة

(١) الآيات من ٩٧ - ٩٩ من سورة النساء .

مضحية بعشيرتها ومساكنها وأموالها في سبيل إيمانها وعزتها ، وفي سبيل التكتل مع إخوانهم المؤمنين . وهؤلاء هم الذين وعدم الله في كثير من الآيات بالرحمة الواسعة ، والعزة الخالدة ، والحياة الطيبة ، والنصر المؤزر :

« ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ، ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ » (١) .

المستضعفون :

وطائفة ثانية قوية الإيمان كالأولى ، لا تأبه بعشيرة ، ولا تكثر بأهل ولا مال ، ولكنها عاجزة عن الهجرة لضعف أو شيخوخة أو فقر ، فعدت بمكة على مضض ، تستعذب العذاب في سبيل تمسكها بدينها وحرمتها ، وهؤلاء هم الذين عناهم الله بقوله في الآية المستول عنها : « إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَّا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا » وقد شد أزرهم وأطعمهم في رحمته وعفوه بقوله تعالى في سورة النساء : « وَمَا لَكُمْ لَّا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ، وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا » (٢) .

الراضون بالإقامة في دار الكفر والاضطرار :

وكان وراء هاتين الطائفتين طائفة ثالثة ، لم يكن إيمانها قويا كإيمان الأولى ، ولم يكن لديها من موانع الهجرة ما عند الثانية ، وإنما آثرت الإقامة

(١) الآية ١١٠ من سورة النحل . (٢) الآية ٧٥ من سورة النساء .

بين العشيرة والأهل ، وأهمتهم أنفسهم وأموالهم ، فقدموا في مكة وأخذوا إلى السكون ، ورضوا بالحرمان من الحرية وإقامة الدين ، ولم يعملوا بالهجرة على تخلص أنفسهم من قوى الذل والاضطهاد مع المقدرة عليها . وهؤلاء هم الذين نزلت فيهم هذه الآية : « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ » . وقد صور الله فيها جنائيتهم على أنفسهم وكذبهم في اعتذارهم ، وسجل عليهم سوء العاقبة بقوله : « فَأُولَئِكَ مَا وَأَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا » . وقد أرشدت الآية إلى أنهم بموقفهم هذا ليسوا في شيء من درجات الدين ، وإلى أن أقل درجات الدين تأتي على صاحبها المقام على الذل والاضطهاد ، وإلى أن الرضا بالذل والإقامة في جوه ، مع القدرة على التخلص منه بالهجرة إلى مواطن العزة والكرامة ، مما يخرج الإنسان عن الإيمان ، ويجعل جهنم في حكم الله مأواه .

تطبيق الآية في عصرنا الحالى :

وهذا أصل قرره القرآن في صحة الإيمان والاعتداد به ، وجاءت فيه آيات كثيرة صريحة وأبرزها آية السؤال « إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ، قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ ؟ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ . قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا ؟ فَأُولَئِكَ مَا وَأَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا » وهو مبدأ قائم إلى يوم الدين ، ويمكن أن يطبق في عصرنا الحاضر على الحالات الآتية .

أولا : أفراد مسلمون « يقيمون في بلاد يضطهد سلطانها المسلمين »
يشتد عليهم الخناق في إقامة دينهم ، ويمنعهم حديثهم ، وهم قادرون على الهجرة إلى حيث يقيمون الدين ويتمتعون بالحرية ، فهؤلاء يجب أن يهاجروا ، وإن

رضوا بالمقام على الذل والاضطهاد في تلك البلاد مع قدرتهم على الهجرة حق عليهم وعيد الآية ، وكانوا لأنفسهم من الظالمين .

ثانيا : بلاد إسلامية استعمرها الأعداء ، فسلبوا أهلها الحكم والسلطان وحبسوهم بجنسيتهم ، وضيعوا عليهم حياتهم ، ومنعوهم شعائر دينهم والحرية في أموالهم ، ومن أهل تلك البلاد جماعة أهمتهم أنفسهم ومرأ كزهم في حكومة المستعمرين ، ورأوا أن في ممالأة المستعمرين على بلادهم عزة لأنفسهم وسلطانا به يتحكمون . فهؤلاء الجماعة يجب عليهم إن كانوا مؤمنين أن يبادروا ، فيخلعوا أنفسهم من تأييد المستعمرين ، ويهاجروا بقلوبهم وجهودهم إلى إخوانهم الوطنيين أهل البلاد ، ويكونوا يدا واحدة وعلى قلب رجل واحد لإخراج المستعمر ، وتطهير البلاد من الذل والاستعمار ، فإن أبت هذه الجماعة ورضيت بالمقام في تأييد المستعمر ، حق عليها وعيد الآية : « مَا وَأْتُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا » وحق عليهم فوق ذلك قوله تعالى : « وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ » .

ثالثاً : بلاد إسلامية متفرقة ، تسلط على كل بلد منها جماعة من الأعداء ، وليس في وسع واحدة من تلك البلاد أن ترد عن نفسها ، فضلا عن غيرها من أخواتها . فإذا خضعت كل بلد منها لمستعمرها — ولم يهاجروا إلى بعضهم بقلوبهم وتفكيرهم ، وتوحيد بلادهم — كانوا جميعاً ببقائهم في التفرق عوناً للأعداء على امتلاك بلادهم ، وضياع دينهم ، وحرمانهم من حريتهم ، وكانوا بذلك لأنفسهم من الظالمين .

هذا ماتوحى به الآية الكريمة إلى مسلمي هذا العصر ، وقد تبين منه مايجب على كل من ناله الاضطهاد في دينه وحريته ، فردا كان أو جماعة ، في بلاد إسلامية

أو غير إسلامية ، وتبين حكم من يقصر فرداً كان أو جماعة فيما يفرض عليه من العمل على التخلص من الذل والاضطهاد له ولجماعته ، احتفاظاً بالحرية ، وإقامة للدين ، وصيانة للعزة والكرامة « وَ لِلّٰهِ الْعِزَّةُ وَ لِرَسُوْلِهِ وَ لِلْمُؤْمِنِيْنَ » .

الهجرة من بلاد المنكرات :

وقد كان كثير من رجال الإسلام الأولين — المكلفين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — يرون أن الآية توجب عليهم الهجرة من بلادهم وإن كانت إسلامية ؛ متى فشت فيها المنكرات ، وكثرت البدع ، ولم يمكن لهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وفي هذا يقول الإمام الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هجرية ، وهو بصدد الكلام على هذه الآية الكريمة : « وهذا دليل على أن الرجل إذا كان في بلد لا يتمكن فيه من إقامة أمر دينه كما يجب ، أو علم أنه في غير بلده أقوم بحق الله ، وأدوم على العبادة ، حققت عليه المهاجرة » وبالنسبة إلى هجرته التي نزع إليها يتجه إلى ربه ويقول : « اللهم إن كنت تعلم أن هجرتي إليك لم تكن إلا للفرار بديني فأجعلها سبباً في خاتمة الخير ، ودرك المرجو من فضلك ، والمبغى من رحمتك ، وصل جوارى لك بعكوفى عند بيتك بجوارك فى دار كرامتك يا واسع المغفرة »

أين نحن اليوم ؟ :

أما بعد :

فأين نحن معشر المسلمين ، أفراداً وجماعات ، وقد رضينا بالتفرق ، وأيد فريق منا سلطان المستعمر ، وضرت ديننا الأهواء ، وطمست معالم الشهوات وسلبنا العزة والكرامة ؟ فيم نحن من الإيمان ، وفيم نحن من هؤلاء الذين آمنوا وعرفوا قدر الإيمان ، واتخذوا إلى ربهم سبيلاً ؟ اللهم ارحمنا ، واهدنا صراطك المستقيم .

رسالة سيدنا يوسف

يسأل سكرتير ندوة التحرير بصفتك زريق دقهلية فيقول :
هل كان سيدنا يوسف عليه السلام نبياً ورسولاً ؟
وما دليل رسالته في القرآن الكريم ؟ ومن قومه الذين أرسل
إليهم ؟ أو كان عليه السلام نبياً فقط ؟

* * *

جميل جداً أن يتجه أعضاء الندوات الموجودة الآن في البلد ، وكذلك
أبنائنا طلاب الجامعات وطالباتها إلى معالجة القضايا الدينية ، وما يحتاجون
إلى فهمه وتبين معناه من آيات الذكر الحكيم ، وإنه لعنوان واضح على تقرر
الروح الديني في النفوس ، وعلى أن محاولة نزع تلك الروح ، كما يحلو لبعض
المتحليلين ، محاولة فاشلة لا يسهل لهم طريقها إلا إذا سهل انتزاع النفس من
طبيعتها ، طبيعة الإيمان والشعور الفطري بآثار التدين والإيمان بالغيب ،
وإنه لشأن تتحطم دون الوصول إليه كل قوى التلفيق والخداع ، حتى عند
المهتمين به ، الداعين إليه « إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا »
وبنا إلى الجواب عن السؤال .

رسالة سيدنا يوسف ثابتة لا شك فيها :

إن رسالة سيدنا يوسف عليه السلام ثابتة لا شك فيها ، وهو من الرسل
الذين قصهم الله علينا ، والذين يقول فيهم علماء العقيدة : إنه لا بد في صحة
الإيمان من معرفة أسمائهم ، ولعلمهم يريدون بالمعرفة عدم الإنكار بعد العلم

بها من القرآن . والقرآن الكريم قد ذكر اسم يوسف عليه السلام في آيات من سورة الأنعام ضمن جملة من الرسل ، عدتهم ثمانية عشر ، ذكرتهم بأسمائهم ، وبنسبة أكثرهم إلى إبراهيم عليه السلام ، وهي قوله تعالى : « وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأِهِ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ . وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ . وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ . وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ » (١) .

القرآن يتحدث عن يوسف بما يتحدث به عن الرسل :

والقرآن الكريم حكى في سورة يوسف ما أجراه على لسان أبيه يعقوب من تبشيره إياه حينما قص عليه رؤيته ، بأن وضعه عند ربه ونعمته عليه سيكونان من جنس الوضع والنعمة اللتين كاننا لإبراهيم وإسحق « وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » (٢) والرؤية الصادقة تعتبر في بيئة النبوة تمهيداً لها .

القرآن الكريم يتحدث عن يوسف بما يكثُر حديثه عن الأنبياء والرسل « وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ » (٣) والقرآن الكريم يذكر ، حينما جعلوه في غيابة الجب ، أن الله أوحى إليه

(١) الآية ٨٣ — ٨٦ من سورة الأنعام .

(٢) الآية ٦ من سورة يوسف .

(٣) الآية ٢٢ من سورة يوسف .

ما يعطمنه على العاقبة الطيبة، وذلك في قوله تعالى : « وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنْبِتْنَهُمْ
يَأْمُرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ » (١) وهكذا كانت الخاتمة .

والقرآن الكريم ذكر أنه حينما دخل السجن، وتقدم إليه الفتيان برؤيتهما،
انتهم هذه الفرصة وأدلى إليهما بشأنه : « قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِيهِ
إِلَّا نَبَأْتُكُمَا بِنَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي
تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كُفْرُونَ . وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ
آبَاءِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ
ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ
لَا يَشْكُرُونَ » (٢) ، وهو يريد عليه السلام بالقوم الذين ترك ملتهم أهل البلد
التي نشأ فيها « السكنايين » ، وأهل البلاد التي يقيم فيها وفي سجنها
« المصريين » .

ويذكر القرآن بعد هذا أنه لما أنس من أهل السجن الارتياح إلى كلامه
والثقة بمقاله ، وسرت منه إليهم روح الإجلال والإكبار ، وجه إليهما دعوة
الدين « يَا صَاحِبِي السَّجْنِ أَرَبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ؟
مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ
بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِي
الْقِيمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ » (٣) .

(١) الآية ١٥ من سورة يوسف .

(٢) الآيات ٣٧ ، ٣٨ من سورة يوسف .

(٣) الآيات ٣٩ ، ٤٠ من سورة يوسف .

دعوة يوسف هي دعوة الرسل التي قص الله علينا :

وهذه الدعوة بمعناها كله وبأكثر ألفاظها من دعوة الرسل الذين قص الله علينا دعوتهم . وهكذا كان يوسف قدمهد لنبوته أولا : بالرؤيا الصادقة ، ثم أوحى إليه وهو في الحب بما يطمئنه على حسن عاقبته ، ثم أوحى إليه وهو في السجن بالرسالة والدعوة ، فبلغ ودعا ، ثم خرج من السجن ورتب شئون مصر ، وتولى عمليا إدارتها وتصريف أمورها ، حتى عمّت النصفة واطمأن الناس

« وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ » (١) ،

« رَبُّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَظَمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ » (٢) .

ختم سورة يوسف يدل على رسالته :

وقد ختم الله سوره بلفت نظر الرسول محمد عليه السلام إلى سنته في إرسال الرسل ، وإلى فائدة التذكير بأحوالهم ، وهي التأمي بهم في الصبر والمجاهدة ، وليعلم ويعلم قومه أنه ليس بدعا من الرسل في رسالته ودعوته

« وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى » (٣) ،

« لَقَدْ كَانَ فِي قَصصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ » (٤) .

آية فاطمة في رسالة يوسف :

وإذا لم يشبعك شيء مما ذكرنا في شأن رسالة يوسف عليه السلام فاستمع لما قصه الله علينا في سورة غافر من نصيحة مؤمن آل فرعون لقومه ، حينما

(١) الآية ٥٦ من سورة يوسف . (٢) الآية ١٠١ من سورة يوسف .
(٣) الآية ١٠٩ من سورة يوسف . (٤) الآية ١١١ من سورة يوسف .

أدرك الحق في دعوة موسى ورأى قومه ينكرونها ويؤلبون عليها ويبيتون له ، دعاهم إليها وذكرهم بسنة الله في المكذبين ، وذكر لهم يوسف عليه السلام ، وذكر لهم أن معارضة الرسل كانت شأنهم الذي درجوا عليه « وَقَالَ الَّذِي آمَنَ : يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ ، مِثْلَ ذَابِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ . وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ ، يَوْمَ تُثَلَّثُونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ، وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ » (١) .

ولعلنا وصلنا بهذا إلى أقصى قطعية في الأدلة على رسالة يوسف عليه السلام .

قوم يوسف :

ولعلنا عرفنا مما ذكرنا أن قوم يوسف عليه السلام كانوا هم قوم فرعون : وهم المصريون ، وأن يوسف كان قبل موسى . ويقول المؤرخون : إنه كان في عهد العمالة الذين شغلوا تاريخ مصر فيما بين الأسرة الرابعة عشرة إلى الأسرة الثامنة عشرة .

أما بعد :

فهذا هو رسول الله يوسف ، وهؤلاء قومه ، كما أرشد إليه القرآن .

(١) الآيات ٣٠ — ٣٤ من سورة غافر .

سلام عيسى على نفسه

قال تعالى على لسان عيسى بن مريم : « وَالسَّلَامُ عَلَيَّ
يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا » (١) فما الحكمة
في تخصيص عيسى بالسلام على نفسه ؟

* * *

السلام على المؤمنين والمرسلين :

للمؤمنين عامة مكانة عند الله ، بها يحفظهم ويرعاهم ، وبها يؤمنهم من كل
مكروه . ومن ذلك نرى القرآن الكريم يذكر تحية الله لهم ، وتكرمه إليهم
بالسلام عليهم .

وقد كان للأنبياء والرسل فوق ما للمؤمنين من الحفظ والرعاية والتأمين ،
والتحية والتكريم ، سلم عليهم بالوصف العام « وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ »
وسلم عليهم بالعلم الخاص « سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ » « سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ »
« سَلَامٌ عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ » « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » .

السلام على يحيى وعيسى :

ولكن يحيى وعيسى عليهما السلام كان لهما شأن خاص في ولادتهما ، فجاء

(١) الآية ٣٣ من سورة مريم .

السلام عليهما بنحو خاص ، لا يشاركهما فيه أحد من الأنبياء والمرسلين .
 فيحيي جاء أثراً لدعوة أبيه « زكريا » بعد أن صارت أمه عاقراً ، وبلغ أبوه
 من الكبر عتياً « رَبُّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ
 بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ، وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي
 عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ
 رَضِيًّا » ، فأجاب الله دعوته ، وحقق له على غير السنة المألوفة أمنيته ، ومنحه
 « يحيى » وجعله رضيعاً كما طلب ، وصاغه بالخلخال الطيبة التي تملأ قلب زكريا
 فرحاً وسروراً ، وساق إليه البشرى « يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ
 الْحُكْمَ صَبِيًّا ، وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا ، وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ
 يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا » وقد توج تلك الخلال بسلام التكريم والحفظ على يحيى
 في العهد الثلاثة التي تمر بالإنسان ، ويكون فيها أشد ما يكون حاجة إلى تكريم
 الله وحفظه : عهد الظهور في هذه الحياة التي يتعرض فيها للتكاليف والواجبات ،
 وعهد الانتقال منها الذي يترقب فيه المحاسبة على ما قام به من عمل ، وعهد
 الرجوع إلى ربه الذي يرى فيه صحيفة عمله وما أعد له من جزاء . « وَسَلَامٌ
 عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ ، وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا » ، وكان كل ذلك زيادة
 في تطمين زكريا بإجابة دعوته على أحسن ما تكون الإجابة .

عيسى له شأن خاصي :

أما « عيسى » فقد انفرد عن يحيى بشأن لم يشاركه فيه ، فقد أحيطت
 ولادته من أم فقط — كما تحدث القرآن --- من خصوم والدته ، وخصوم
 فضل الله على عباده بما ملأ نفسها ببواعث القلق والاضطراب ، لا لشك

في نفسها ، وإنما لتقدير ظنون الناس فيها حتى قالت حينما جاءها المخاض :
« يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنِيًّا » (١) ، وقد كان ما قدرت
من قوما « قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا ، يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ
أَبُوكِ امْرَأًا سَوْءًا وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا » (٢) . وما أحوجها في ذلك الوقت
إلى رحمة خاصة ببرهان محس قاطع ، يبدهد على القوم أفسكارهم بالنسبة إليها ،
وما هو إلا أن أشارت إليه بعد وضعه فأجابهم بقدرة الله الذي خلقه من أم
فقط ، والذي أنطق كل شيء « قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي
نَبِيًّا ، وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ
مَا دُمْتُ حَيًّا ، وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْ لِي جَبْرًا شَقِيًّا . وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ
وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا » (٣) .

تكريم بدم برهنانه المفترين :

وبهذا النطق الإلهي ، الذي جرى على لسان عيسى وهو في المهدي ، قرأ الحق
في نصابه ، وظهر فضل الله عليه وعلى أمه ، وما كان لولد يفترى ، ولا لسيدة
تفترى أن يحصل على هذا الفضل وذلك التكريم .

وكما تبسده بهذا المنطق بهتان المفترين ، تسجلت به على لسان عيسى
عبوديته لله ، وأنه محل رحمته وبركته ، وأنه قد صاغه على النحو الذي يريد :

(١) الآية ٢٣ من سورة مريم .

(٢) الآيتان ٢٧ : ٢٨ من سورة مريم .

(٣) الآيات ٣٠ — ٣٣ من سورة مريم .

نبيا ، مباركاً ، بَرًّا ، عطوفاً ، رحباً . وأنه بعد ذلك كله في محل العناية والأمان من ربه في عهده الثلاثة ، وبه أيضاً تبددت شبهة الذين سموا به عن رتبة البشرية ، وقالوا به على الله شيئاً إذا .

وإذا كان الله تحدث لذكراً بأوصاف ولده يحيى ، فقد اقتضت حكمته لظروف عيسى الخاصة أن تجري القدرة الإلهية بأوصاف عيسى ومزاياه على لسان نفسه ؛ لتكون حجة الحق في طهارة أمه وبشريته نابعة من نفسه وبصوته ، وعلى مسمع من المفرطين فيه المغالين ، والمفرطين المتصرين : « ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ » (١) .

(١) الآية ٣٤ من سورة مريم .

معنى « حم عسق »

ما هو التفسير الصحيح لقوله تعالى « حم عسق »
وما شاهدها من الحروف في أوائل السور ؟

* * *

في القرآن الكريم تسع وعشرون سورة بدئت بحروف هجائية تقرأ مقطعة بأسمائها هكذا : ألف . لام . ميم . وكان منها ما بدئ بحرف واحد : ص ، ق ، ن . ومنها ما بدئ بحرفين : طه ، يس . ومنها ما بدئ بثلاثة أحرف : ألم . ومنها ما بدئ بأكثر : كهيعص ، حم عسق .

« وحم عسق » ، هي التي بدئت بها سورة الشورى ، وسورة الشورى إحدى سور سبع بدئت بحرفي « حم » وتعرف باسم « الخواميم » . وكل السور التي بدئت بالحروف من القسم المكي ، الذي عني بتقرير التوحيد والوحي والرسالة والبعث ، عدا سورتي البقرة وآل عمران اللتين تضمنتا مناقشة أهل الكتاب في إنكارهم الوحي إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وليس لهذه الحروف في اللغة العربية معان تدل عليها سوى مسمياتها التي ينطق بها في الكلمات المركبة منها ، ولم يرد من طريق صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بيان المراد منها ، ولذلك اختلف الناس فيها اختلافا كثيرا ، وكان لهم فيها آراء وتخمينات .

وهذه الآراء على كثرتها ترجع إلى رأيين اثنين :

أحدهما : أنها جميعاً مما استأثر الله به ولا يعلم معناه أحد سواه ، وهذا رأى كثير من الصحابة والتابعين .

ثانيهما : أن لها معنى ، وذهبوا في معناها مذاهب شتى ، ملثت بها كتب التفسير ، وكان منها أنها أسماء للسورة التي بدئت بها .

ومنها أنها رموز لبعض أسماء الله أو صفاته ، كل يجعل للحرف اسماً من الأسماء التي تبدأ به ، فألف لاسم « الله » مثلاً ، واللام لاسم « لطيف » والميم لاسم « ملك » ، وهكذا مما يمكن أن يصنعه كل إنسان . ومنهم من زعم أن منها رموزاً لبعض أحداث تظهر في مستقبل الأيام ، إما عن طريق حساب الجمل المعروف ، أو عن طريق الروايات التي لا مستند لها ، أو عن طريق الوهم والتخمين .

ومنهم من يرى أنها زيادة إيمان في التحدى بالقرآن ، على معنى أنه كما ترون مؤلف من الحروف التي يتركب منها كلامكم ، فليست مادة غريبة عليكم ، ولا مجهولة لكم ، وإذن فمجزم مع هذا عن الإتيان بمثله دليل على أنه ليس من صنع البشر ، وإنما هو ونهى من الله خالق القوى والقدر .

والذي يصح أن نطمئن إليه هو الرأى الأول ، وهو أنها مما استأثر الله بعلمه . نعم . للبدء بها حكمة يمكن استنتاجها من غرابتها ، ومن جبيثها بدءاً للسور أنها تنوه بشأن القرآن ؛ ذلك أن القوم كانوا يتواصون فيما بينهم بالإعراض عن القرآن « لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه » ففوجئوا بالبدء الغريب قرعاً لأسماعهم ، ودفعاً لهم إلى استماعه ، وهى بذلك تشبه أدوات التنبيه المعروفة في اللغة العربية .

أما ما نقله الطبرى في مأثوره من أن (حم عسق) رمز إلى هلاك مدينتين

تبيين على نهر من أنهار المشرق ينشق النهر بينهما إلى آخر ما ذكر ، فهو من الروايات التي لا يصح التعويل عليها ، ولا التحدث بها في مقام التفسير ، فهي روايات مضطربة ليس لها من سند صحيح ، وليس لما ترمز له من مناسبة معقولة . والجدير بالمسلم أن يؤمن بأنها كسائر القرآن مما أنزل الله على رسوله ، وأن يؤمن بأن له في كتابه أسراراً يختص بعلمها ، كما أن له في كونه أسراراً لا يعلمها سواه « ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مستولاً » .

والسما والطارق

ما هو تفسير قوله تعالى : « وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ،
وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ ، النَّجْمُ الثَّاقِبُ ، إِنْ سَأَلْتَهُ نَفْسٌ لِمَا
عَلَيْهَا حَافِظٌ ، فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ، خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ،
يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ » (١). فقد اختلفنا فى معنى
الطارق وألفاظ أخرى فى السورة ، وقررنا أن تتوجه إليكم ،
نرجو أن ترشدونا إلى المعنى الصحيح .



قسم الله ببعض مخلوقاته :

هذه آيات بدئت بها سورة الطارق ، وهى من السور المسكية التى نزلت
تقريرا لعقيدة التوحيد ، وعقيدة البعث . والقرآن يلفت الأنظار فى هاتين
العقيدتين إلى وجوه شتى من الدلالة ، وأقرب هذه الوجوه إلى الإنسان النظر
فى حال نفسه ، من جهة مادته التى منها نشأ ، وأطواره التى مرت به ،

(١) سورة الطارق .

وإدراكاته التي تعاقبت عليه ، وكثيرا ما يمهّد في ذلك بقسمة بعض مخلوقاته ، ولقسم الله ببعض مخلوقاته روعة تدفع الإنسان إلى شدة التأمل والنظر ، فيدرك من الأسرار والإتقان والحكم ما يصل به إلى الإيمان بالله ويقدرته على البعث والجزاء ، ومن ذلك القسم الوارد في أول هذه السورة « والسماء والطارق » يقسم سبحانه وهو غنى عن القسم بالسماء والطارق . أما السماء فهي ذلكم العالم العلوى الذى نراه فوق رؤوسنا ، فيه تجرى الشمس ويتنقل القمر ، وتنتشر الكواكب .

معنى الطارق :

أما الطارق فهو فى أصله اللغوى كل من يأتى ليلا ، وقد أراد الله به شيئا خاصا مما يظهر ليلا ، له مكانته فى السماء وفوائده فى العالم الأرضى ، وقد أشعر القلوب بعظمته ومنافعه إذ قال ، منوهاً بشأنه ، مفتحاً لأمره : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ » . ثم فسره بقوله : « النجم الثاقب » والنجم هو جنس النجوم المنتشرة فى السماء تنقب بضوئها الظلماء التى تخيم على الناس ، وبضوئها يهتدون .

على الإنسان أنه يتبرر عظمة الله فى نفسه وفلقه :

يقسم بالسماء والطارق على أن كل ذى نفس من إنسان وحيوان عليه حافظ يدبره ويرعاه ، وأنه لم يترك سدى دون مدبر ومراقب . وفى هذا إحياء للاضمير الإيماني فى الإنسان ، وإرشاد له بأن شأنه مهما بطن فهو معلوم لمن يدبره ويراقبه ، ثم يرشده إلى الناحية التى بها يؤمن بمراقبة الله إياه « فَلْيَنْظُرْ

الإنسان مِمَّ خُلِقَ » وهو أمر معروف له مشاهد ، لا يتردد في أنه « خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ » . ماء ليس فيه تصوير للأعضاء ، ولا تقدير للأجهزة ، ولا رسم للحواس ، ولا إرشار للقوى الفكرية ، ولا تخطيط للهيكل البشري ، ماء دافق : مصبوب بقوة لا يدرى كيف كون ولا يدرى كيف حدث دفعه ، وما قوة الدفع . من الماء يتكون الإنسان بشراً سوياً كاملاً ، ركب في أحسن صورة ، وركبت فيه أجهزة العمل وقوى التفكير ؛ ليصبح بعدها عاملاً في الحياة ، إما شاكراً وإما كفوراً .

إذا نظر الإنسان في ذلك وتديره — وهو في نفسه ، ومنه نفسه ، ولم يصد عن النظر شيء من الطغيان أو الجبروت — آمن الإيمان كله بأنه واقع تحت المراقبة من قادر عليم حكيم ، محيط بمبدئه ومنتهاه ، لا يخفى عليه شيء من شئونه .

معنى الصلب والترائب :

هذا . وقد وصف القرآن ذلك الماء بأنه دافق ، وبأنه يخرج من بين الصلب والترائب ، والصلب : فقار الظهر ، والترائب : عظام الصدر ، والقرآن يشير بهذا إلى أن المادة التي يتكون منها الإنسان تنبت من مكان بين الظهر والصدر ، دون أن يبين لمن الصلب ولمن الترائب ، أهما معاً لكل من الرجل والمرأة ؟ أم هما للرجل فقط والمرأة لا ماء لها ؟ ترك ذلك ولم يبينه اكتفاء بالظاهرة العامة التي يدركها كل إنسان ، طيباً أو غير طيب ، باحثاً أم غير باحث ، وعلى من يريد البحث والمعرفة أن يبحث ويعرف ، وسواء أكان الماء من الرجل والمرأة ، وكان الصلب والترائب لها معاً ، أم كان كل ذلك للرجل فقط ،

قالذي لا يشك فيه أحدهو أن الإنسان خلق من ماء دافق يخرج من بين
الصلب والترائب ، وكفى ذلك دلالة على القدرة الباهرة ، وعلى أن الإنسان
تحت مراقبة وهينة ، وأنه في قبضة المراقب المهيمن ، وأنه على رجعه لقادر
يوم تبلى السرائر .

جعلنا الله من العارفين بقدر أنفسنا ، المعترفين بفضل ربنا ورقابته
علينا ، العاملين لآخرتنا ، كما نسأله ألا يخزينا يوم تبلى السرائر ، وألا يكلنا
إلى أنفسنا طرفة عين ولا أقل من ذلك ، إنه سميع قريب .

دليل الكتاب

مقدمة : « الفتوى في القرآن » بقلم فضيلة الإمام الأكبر

س	حکم إنكار الجن أو تأويلهم ... ٢٣
٢٣	صلة الجن بالناس في نظر القرآن ...
٢٤	أوهام الناس في الاتصال بالجن ...
٢٥	فرض الفقهاء في الجن ...
٢٥	القرآن ...
٢٧	وم وتلبيس ...
	استطلاع الغيب والتشاؤم
٢٨	الإسلام والعلم ...
٢٩	انحراف الإنسان ...
٣٠	انتشار طرق الوم والدجل ...
٣١	الطبيعة الضعيفة ...
٣٢	الترويج لوسائل الدجل ...
٣٣	القرآن ينكر التشاؤم ...
٣٤	تحريف ...
٣٥	وبعد ...

تبديل الأرض

٣٧	تصوير القرآن لنهاية الدنيا ...
٣٨	التبديل تقييد للأوصاف فقط ...
٣٩	واجب المؤمن في أمور الغيب .

محاسبة الحيوان

٤٠	أدلة القائلين بيمت الحيوان ...
٤١	المحاسبة والمسئولية للإنسان المكلف ...
٤٢	ذكاء بعض الحيوانات لإرادة ممة ...

س	طريقتان للقرآن في بيان الأحكام ... ٥
٥	الطريق الذي لم يسبق بسؤال ...
٧	الطريق المسبوق بالسؤال ...
١٠	سر التعبير بلفظ الاستفتاء ...
١٢	أسئلة غير المؤمنين ...
١٤	المسلم يسأل عما ينفعه ...
١٤	الملاء وبيان الأحكام ...
١٤	هيات الفتوى في العصر الحاضر ...
١٥	الإذاعة والفتاوى ...
١٥	هذه المجموعة من الفتاوى ...

عقائد وغيبيات

الروح

١٨	ما هي الروح ...
١٨	اختلاف الباحثين في حقيقة الروح ...
١٩	الروح قبل اتصالها بالجسد ...
١٩	الروح بعد مفارقتها للجسد ...
١٩	لامانع من البحث عن حقيقتها ...
٢٠	تحضير الأرواح ...

الجن والإنسان

٢١	حديث الناس عن الجن ...
٢١	الكتب السماوية والجن ...

ص

- معنى « رفعه الله إليه » وهل هو
٦١ ... إلى السماء ؟
٦٢ ... الرفع في آية آل عمران
٦٤ ... الفهم المتبادر من الآيات
٦٥ ... رفع عيسى ليس عقيدة بكفر متكرها
مناقشة
٦٦ ... مبادئ مسلمة عند العلماء
٦٧ ... نظرة فيها ساقوا من آيات
٧٠ ... الآية الأولى
٧٤ ... الآية الثانية
٧٧ ... النظرة الثانية في الأحاديث
٧٩ ... النظرة الثالثة في الإجماع
٨٠ ... خلاف قديم وحديث في المسألة

عبادات

في الطهارة والصلاة

لمس المرأة

- ٨٤ ... مصافحة المرأة لا تنتقض الوضوء
٨٥ ... اليسر الذي ختمت به الآية
تطهير الأئمة بالتراب

- ٨٦ ... عناية الإسلام بالطهارة
٨٦ ... ولوغ السكب في الإناء
٨٧ ... القهم الذي نطش إليه

الصلاة بالبر نيطة

- ٨٨ ... ليس للإسلام زى خاص
٨٨ ... التشبه بغير المسلمين

التفكير أثناء الصلاة

- ٨٩ ... الحشوع روح الصلاة
٨٩ ... لا يكلف الله نفساً إلا وسعها
٩٠ ... واجب المسلم تجاه الوسوسة

ص

القضاء بغير حكم الإسلام

- السؤال لا يختص بالقاضي ... ٤٣
الحكم الإسلامي نوعان : قطعي
واجتهادي ... ٤٤
في النوع الاجتهادي مقسّم للقاضي
مقنن محكم بالكفر ؟ ... ٤٥
الواجب على القاضي المسلم ... ٤٥
تخرج آية المائدة ... ٤٦

القدر في القرآن

- معنى القدر ... ٤٧
القدر بالنسبة للإنسان ... ٤٧

خوارق العادات

- لكل نهي آية تناسب زمنه ... ٤٨
آية النبي محمد ... ٤٨
القرآن هو المعجزة الخالدة ... ٤٩
الخوارق ممكنة وواقعة ... ٥٠
لستنا نعلم كل نواميس الكون ... ٥١
الخوارق الحسية لثبوتنا ليست ... ٥٢
لإجابة للكفار ...
المدار على صحة النقل ... ٥٣

الداية التي تكلم الناس

- آراء غريبة ... ٥٤
إسرائيليات مضلة يجب تنقية
التفسير منها ... ٥٥
الوقوف في شئون النبي عند
النصوص ... ٥٦
ما يجب أن نعلمه عن الداية ... ٥٧

رفع عيسى

- القرآن الكريم ونهاية عيسى ... ٥٩
معنى التوفى ... ٦٠

ص	حق الحاكم المسلم ١١٦
	الجهات التي تصرف إليها الصدقات ١١٦
	زكاة الحلى وعروض التجارة
	زكاة الحلى ١٢٠
	زكاة عروض التجارة ١٢١
	زكاة الأرض المستأجرة
	الزكاة حق الزرع ١٢٢
	الزكاة في كل زرع وثمر ١٢٢
	الايمن يفرض علينا جمع الزكاة ١٢٣
	الضرائب والزكاة
	الفروق بين الضرائب والزكاة ١٢٥
	الضرائب لا تحسب من الزكاة .. ١٢٦
	الحراج وزكاة الزروع ١٢٧
	الزكاة وبناء المساجد
	صرف الزكاة في بناء المساجد .. ١٢٨
	زكاة محل الفراشة ١٣٠
	٣ - في الصوم
	أسئلة موسمية ١٣٢
	أدب السؤال والجواب ١٣٢
	هدى السلف ١٣٣
	طلوع الفجر قبل اغتسال الجنب ١٣٥
	الأكل أو الشرب ناسياً أو غلطاً ١٣٥
	الخطأ بالإفطار قبل الغروب
	أو السحور بعد الفجر ١٣٦
	الحقن كلها لا تقطر ١٣٦
	منكر فرضية الصيام
	الصوم وأسلوب القرآن في فرضيته ١٣٨

ص	صلاة الجمعة وقت الضحى
	تسريع بما لم يأذن به الله ... ٩٢
	ليس للنساء جمعة خاصة ٩٣
	لم تشرع إقامة الجمعة مرتين ... ٩٣
	آداب المسجد والجمعة
	مكانة الجمعة في الإسلام ٩٦
	شمار الرابطة الإسلامية ٩٧
	المسجد ٩٨
	آداب المسجد والجمعة ٩٩
	مظاهر لانتليق بجمال المسجد ... ٩٩
	الطمأنينة القلبية ١٠١
	الصلاة في المساجد ذات القبور
	تطهير بيوت العبادة ١٠٣
	تسرب الشرك إلى العبادة ١٠٤
	لا تنتظروا القبور مساجد ١٠٤
	واجب المسلمين نحو الأضرحة ١٠٥
	عبادة منسية « سجود التلاوة »
	عدد آيات السجدة ١٠٧
	حكم السجود ١٠٧
	مواضع السجود في القرآن ... ١٠٧
	الحسكة من السجود ١١٠
	معنى السجود معروف ١١١
	٢ - في الزكاة
	لمن تكون الصدقة ؟
	معنى الصدقة ١١٤
	الصدقة تحقق أسمى ممان الاشتراكية ١١٤
	أنواع الصدقة ١١٥

ص
تاركها كسلا يعزربا بقرب والحبس ١٦٢

٤ - في الحج

استبدال النقود بالهدى

- بين الجهل في التطبيق والنظر القاصر ١٦٦
كلمات في الهدى ١٦٧
معنى الهدى ١٦٨
الهدى في القرآن ١٦٩
زمان ومكان ذبح الهدى ١٧٠
الهدى من شعائر الله ١٧١
من ثمرات الهدى الروحية
والاقتصادية ١٧٢
لانتبه في أمور التبدل ١٧٢
الشريعة لا ذنب لها ١٧٣
اقتراح لحل المشكلة ١٧٤

عادات ومبتدعات

الابتداع المذموم في الإسلام

- معنى الدين الذي يجب التمسك به ١٧٨
لا تقييد في الأمور الدنيوية ... ١٧٩
مثل من تاريخ السابقين ... ١٨٠
موضع الإنكار على الأمم السابقة ١٨٠
كلمة « بدعة » في مجتمعا ... ١٨١
الشخصية الإنسانية العامة للمسلمين ١٨٢
الشخصية الإسلامية الخاصة ... ١٨٤
الابتداع مصدر الفرقة ... ١٨٥

ليلة نصف شعبان

- الليلة المباركة ١٨٨
الروايات والآراء ١٨٩

- ص
فرضية الصوم ليست محلا للرأى ١٤٠
يسر الإسلام ورحمته ١٤١
اليسر في صوم رمضان ١٤٢

صيام أهل القطبين

- مواقيت الصلاة والصيام ١٤٤
فرض يجب استيعاده ١٤٥
فرض الإيفاء من الصلاة والصوم ١٤٥
مواقيتهم حسب أقرب البلاد
المتعددة إليهم ١٤٥

صوم القضاء والكفارات

- صوم القضاء ١٤٧
المبادرة بالقضاء ١٤٨
التتابع في القضاء ١٤٩
صوم الكفارات ١٥٠
حسنة مشروعية الصوم للكفارة ١٥١

ليلة القدر

- اية القدر ١٥٢

صدقة الفطر

- الحكمة في صدقة الفطر ١٥٥
على من يجب ؟ ١٥٦
مقدار الصدقة ووقتها ١٥٦
لماذا من تصرف ١٥٧

الصوم مع ترك الصلاة

- الصوم فريضة مستقلة ١٥٨
مكانة الصلاة بين الفرائض ... ١٥٩

ترك الفرائض الإسلامية

- تارك الفرائض مع الإنكار خارج
من الإسلام ١٦١

٢١٠	التسول بالقرآن
٢١١	فضل يمش السور
٢١٢	الرقية دعاء لا دواء

عادات المآتم

٢١٤	الإسلام يقر العادات الحسنة وينكر السيئة
٢١٥	الأحكام الشرعية في عادات المآتم
٢١٥	الصمت عند الجنائز
٢١٦	الذبح طاعة جاهلية
٢١٧	إقامة المآتم
٢١٧	النجس والأربعين
٢١٧	لا حداد إلا لامرأة على زوجها
٢١٧	إسقاط الصلاة والصوم
٢١٨	النهي منه مباح ومنه محظور

زيارة المقابر

٢١٩	ببلية السائلين لاختلاف المجهين
٢٢٠	زيارة النساء للمقابر
٢٢١	زيارة الأضرحة
٢٢٢	أولياء الله لا يرضون هذه المنكرات
٢٢٣	الدعوة بالتي هي أحسن

تقبيل الأيدي

٢٢٤	من التقبيل حسن وقبيح
٢٢٤	تقدير الباعث على التقبيل
٢٢٥	من طرائف الفقهاء

حلق اللحى

٢٢٧	آراء الفقهاء
٢٢٧	من سنن الفطرة
٢٢٨	عادة قديمة
٢٢٨	الأسر بمخالفة المشركين

١٩٠	الناس في ليلة النصف
١٩٠	دعاء نصف شعبان
١٩١	شهر شعبان
١٩٢	رأى الشيخ محمد عبده

موالد المشايخ

١٩٣	ابتداع الموالد في عهد التأخر
١٩٤	الموولد مباءة للمفاسد
١٩٥	مقامات الأولياء

الذكر بكلمة «أه»

١٩٦	معنى ذكر الله
١٩٧	الذكر القلبي والذكر اللساني
١٩٧	الذكر بكلمة «أه» ذكر فاسد
١٩٨	واجب رجال التصوف

طيران الموتى بالنعش

١٩٩	أخبار يلوح عليها الزيف
٢٠٠	لم يطر ميت محمول في سيارة
٢٠٠	لم يطر أحد من الصحابة
٢٠١	انجبهوا بالسؤال إلى ما ينفع

انتفاع الموتى بقراءة القرآن

٢٠٢	آيات وأحاديث متعارضة الظواهر
٢٠٣	اختلاف العلماء
٢٠٤	ولد الإنسان من سميه
٢٠٤	الاستئجار على القراءة والحج ونحوهما

بدع حول القرآن

٢٠٥	الغاية من إنزال القرآن
٢٠٧	انحراف بالقرآن عن وجهته
٢٠٨	الدين والمقل لا يتران هذا الانحراف
٢٠٩	القرآن ودواء الأمراض البدئية
٢١٠	القراءة على الموتى

في الأسرة والأحوال

الشخصية

علاقة الخطاب بمخطوبته

ص	آثار الخطبة في الجريمة ٢٥٤
٢٥٥	إساءة فهم الخطبة ٢٥٥
٢٥٥	تعارف لا اشتتلاط ٢٥٥

فسخ الخطبة

٢٥٧	ما هي الخطبة وحقيقتها؟ ٢٥٧
	المقدّم غير الخطبة وجوداً وشرعاً
٢٥٨	وعرفاً ٢٥٨
٢٥٩	التعرف المشروع ٢٥٩
٢٦٠	المدول عن الخطبة ٢٦٠
٢٦٠	الفسخ المحرم ٢٦٠

عقد الزواج في شهر المحرم

٢٦٢	عقول نرسف في قيود الجهل ٢٦٢
٢٦٣	وفي المعدلين أيضاً ٢٦٣
٢٦٣	شهر المحرم أحد الأشهر المحرم ٢٦٣
٢٦٤	جهل وعصبية ٢٦٤
٢٦٥	العصبية تعمل في الجانب الآخر ٢٦٥
٢٦٦	واجب المسلمين اليوم ٢٦٦
٢٦٦	التشاؤم ٢٦٦
٢٦٧	عبث الدجالين ٢٦٧

الزواج العرفي والسري

٢٦٨	الزواج السري ٢٦٨
٢٦٩	زواج رعب وقلق لا سكن ورحمة ٢٦٩
٢٧٠	الزواج العرفي ٢٧٠
	السري في اشتراط القانون توثيق عقد
٢٧١	الزواج ٢٧١
٢٧١	قانون الضمير ٢٧١

في الإيمان والندور

والكفارات

اليمين

ص	الناس في شأن اليمين ٢٣٢
٢٣٣	أصول الإسلام في أحكام اليمين ٢٣٣
٢٣٣	لا تحلف إلا بالله ٢٣٣
٢٣٥	لا تجملوا الله عرضة لأيمانكم ٢٣٥
٢٣٦	كفارة اليمين ٢٣٦
٢٣٦	أصول يجب أن تراعى ٢٣٦

النذر

٢٣٨	انحراف الناس في مشروعية النذر ٢٣٨
٢٣٩	لا بد من تمحيص المشروع ٢٣٩
٢٤٠	النذر شرعة قديمة ٢٤٠
٢٤١	النذر في الجاهلية ٢٤١
٢٤١	النذر في الإسلام ٢٤١
٢٤٢	أجوبة السائلين ٢٤٢
٢٤٢	صناديق النذور ٢٤٢
٢٤٣	كلمتان ٢٤٣

الكفارات وفائدتها في المجتمع

٢٤٤	الكفارة وشرعيتها ٢٤٤
٢٤٤	الكفارات عامة وخاصة ٢٤٤
٢٤٥	الكفارات الخاصة ٢٤٥
٢٤٦	كفارة الظهار ٢٤٦
٢٤٧	المجادلة وزوجها ٢٤٧
٢٤٨	عمر وخولة بنت ثعلبة ٢٤٨
٢٤٩	الحكمة في تشريع الكفارة ٢٤٩
	الحكمة في تخصيص أفعال معينة
٢٤٩	للتكفير ٢٤٩

الطلاق

- نصيحة للأزواج ٢٩٨
الطلاق المعلق ٢٩٩
الحلف بالطلاق لأثر له ٣٠٠
لئن الله المحلل والمحلل له ٣٠١
احتياط آخر أبشع من التحليل ... ٣٠٢

الحلف بالطلاق

- فتاوى تقليدية لا يعتد بها ... ٣٠٥
الحلف بالطلاق حرام وليس كفراً ... ٣٠٥
ما تختاره للفتوى ٣٠٦

علاج الطلاق

- أسباب كثرة الطلاق ٣٠٧
وصايا الإسلام محمد من كثرة الطلاق ٣٠٨
فتاوى المفتين المقلدين وضررها ٣١٠
إلى الفتنة الإسلامى الواسع ... ٣١١
الطلاق مرة بعد مرة ٣١٣

المحلل والمحلل له

- المشروع فى أمر الطلاق والرجعة
فى نظر الإسلام ٣١٥
الزواج بقصد التحليل حرام
بالإجماع ٣١٦

فى اللقطاء والتبني

- اللقيط فى نظر الشريعة ٣١٨
نسب اللقيط ونفقاته ٣١٩
واجب الجماعة للقيط ٣٢٠
التبني فى نظر الشريعة ٣٢١
التبني المحظور ٣٢٢
زيد بن حارثة ٣٢٢
إبطال هذا التبني ٣٢٣

زواج المتعة

- أساس الزواج فى القرآن ... ٢٧٢
أبيعت المتعة لحكمة ثم حرمت ٢٧٤

تزوج المسلم بغير المسلمة

- الزواج الأفضل ٢٧٦
الزواج بالسكتابية ٢٧٧
الأصل الذى لا خلاف فيه ... ٢٧٨
المنع المتفق عليه ٢٧٩
إذا ضعف الرجال وجب المنع ... ٢٧٩
التقييد أو المنع لازم ٢٨٠

الرضاع المحرم للزواج

- المهرمات بالرضاع ٢٨٢
القدر المحرم من الرضاع ٢٨٣
دلالة كلمة « أمهاتكم فى الآية » ٢٨٤
امحاذ زمن الرضاعة ٢٨٥
الاخبار بالرضاع ٢٨٥
المبادىء العامة ٢٨٥
فى الرضاع ٢٨٧

إسقاط الحمل

- إسقاط الحمل بعد نفخ الروح .. ٢٨٩
قبل نفخ الروح ٢٩٠
الفقهاء يعترفون بحماية مادة التلقيح ٢٩١
التقاء النظرة الشرعية بالنظرة الطبية ٢٩١

النسل بين التحديد والتنظيم

- لا بد من تحديد معانى الألفاظ ٢٩٣
تحديد النسل بالمعنى العام تأباه طبيعة
الحياة وحكمة الله ٢٩٤
الشريعة حثت على كثرة النسل ... ٢٩٥
تنظيم النسل للحالات الخاصة تبينه
الشريعة، وقد تحتمه ٢٩٦

ص	
٣٤٥	الرهن عقد استيثاق لا استثمار
	الانتفاع بالمعين المرهونة بإذن
٣٤٥	الراهن
٣٤٥	الإذن الصورى لاقية له
٣٤٧	فى كتب الفقه

الشركات التعاونية

٣٤٨	رأى بعض العلماء
٣٤٨	تخريج غير مسلم
٣٤٩	لا ظلم ولا استغلال
٣٥٠	اعتبار جزء الخيرات من الزكاة

صندوق التوفير

٣٥١	رأى بعض العلماء
٣٥١	رأينا أنه حلال
٣٥٢	معاملة جديدة

الأسهم والسندات

٣٥٣	الربا الذى نزل فيه القرآن
٣٥٤	الضرورات والحاجات تقتضى اليسر
	تقدير الحاجة والمصلحة لأولى
٣٥٥	الرأى

السمسرة

	السمسرة توسط بين البائع
٣٥٦	والمشترى
	إجارة شرعية تخضع للاتفاق
٣٥٦	أو العرف
	السمسار معروف فى كتب
٣٥٧	الفقهاء
٣٥٧	الاستئجار على الحرام حرام

ص التلقيح الصناعى

	التوالد بالتلقيح ألهمة الإنسان من
٣٢٦	قديم
٣٢٧	المستوى الإنسانى بأبى التلقيح
٣٢٧	حكم الشريعة فى التلقيح
٣٢٨	التلقيح والزنا
٣٢٨	التلقيح أقطع جرما من التبني

ختان الأنثى

٣٣٠	الختان شأن قديم
٣٣١	الفقهاء والختان
٣٣١	وجهات النظر المختلفة
٣٣٢	رأينا فى الموضوع
٣٣٣	ختان الذكر
٣٣٣	ختان الأنثى
٣٣٣	إسراف هنا وهناك

الحرمات من الميراث

٣٣٦	الأسر لبنات المجتمع
٣٣٦	الميراث فى كتاب الله
٣٣٧	الأبواء يسبقون الله بتوزيع التركة
٣٣٨	الوصية المشروعة
٣٣٩	تفضيل بعض الأبناء
٣٤٠	واجب ولى الأسر

حقوق الله فى التركة

٣٤٢	نجهيز الميت ثم قضاء ديون العباد
٣٤٢	تبرع الورثة بحقوق الله عن الميت

فى المعاملات المالية

رهن الأطلاق

٣٤٤	حكمة الرهن فى نظر الشريعة
-----	----------------------------------

في الطعام والشراب والزينة

الخمير

ص

- ٣٦٠ ... قيمة العقل في حياة الإنسان ...
 ٣٦٠ ... حرمة الخمير قطعية لاشك فيها ...
 ٣٦١ ... القرآن وتحريم الخمير ...
 سبعة وجوه في آيتي المائدة تؤكد
 ٣٦٢ ... حرمة الخمير ...
 ٣٦٣ ... السنة والاجماع ...
 ٣٦٤ ... منكر تحريم الخمير خارج عن الإسلام ...
 ٣٦٤ ... الحكم الثاني بتحريم بيع الخمير ...
 ٣٦٥ ... تحريم إهدائها والانتفاع بذاتها ...
 ٣٦٦ ... إهدار قيمتها ...
 ٣٦٦ ... عقوبة شاربها ...

المخدرات

- ٣٦٩ ... أمران مرتبطان بالخمير ...
 ٣٦٩ ... الخمير كل ما أسكر ...
 ٣٧٠ ... انحراف في معنى الخمير ...
 ٣٧١ ... سر تحريم الخمير ...
 ٣٧١ ... الخمير أشد فتكا بالإنسان من السل
 ليس التحريم خاصا بالسائل
 ٣٧٢ ... المشروب ...
 ٣٧٣ ... حرمة المخدرات ...
 الحكومات الساهرة على مصلحة
 شعوبها ...
 ٣٧٤ ... انحراف آخر في حكم المخدرات ...
 ٣٧٥ ... أمل ورجاء في منع الخمر ...

نقل الخمر

- ٣٧٧ ... لعنة شارب الخمر وعاصرها ...

ص

- إذا حرم الإسلام شيئا حرم
 الوسيلة إليه ...
 ٣٧٧ ... فاعل الوسيلة إذا لم يقصد الإيذاء
 ٣٧٨ ... على المصيبة ...
 هؤلاء العمال لا يقصدون الإيذاء
 ٣٧٨ ... على محرم ...

العقاقير المحتوية على مخرم

- الإسلام إنما حرم الخبائث في حالة
 الاختيار ...
 ٣٨٠ ... التداوى بالمخدرات وشرط إباحته
 ٣٨١ ... يسر الإسلام ...
 ٣٨٢ ...

الدخان

- آراء العلماء في التبغ (الدخان) ٣٨٣
 رأى القائلين بالحرمة والكراهة
 رأى قسوى ...
 ٣٨٣ ... أضرار الدخان تقتضى حظره
 ٣٨٤ ... واجب الحكومات ...
 ٣٨٥ ... الصلاة في حقل الدخان مباحة ...
 ٣٨٥ ...

الطيور والحيوانات المحرمة

- الأغذية المحرمة في القرآن مكيه
 ومدنيه ...
 ٣٨٦ ... دلالة الآيات حل ماعدا الأربعة
 المذكورة ...
 ٣٨٧ ... أحاديث واردة في الموضوع ...
 ٣٨٨ ... الأحاديث تفيد الكراهة للاحترمة
 ٣٨٨ ...

صبغ الشعر

- حرص النبي على تمييز المسلمين ...
 ٣٨٩ ... صبغ الشعر ...
 ٣٩٠ ... الصبغ بالسواد ...
 ٣٩٠ ...

الشريعة تنظم الغريزة « الموسيقى والغناء »

- حيرة بين الملحن والمحررين ... ٤٠٩
 فطرة الإنسان تميل إلى المستلذات ... ٤١٠
 الشرائع لا تنقض على الفرائض بل
 تنظمها ٤١٠
 التوسط أصل عظيم في الإسلام ... ٤١١
 رأى الفقهاء في السماع ... ٤١٢
 رأى الشيخ النابلسي ... ٤١٣
 ولع الشيخ المطار بالسماع ... ٤١٤
 الأصل في السماع الحل ، والحرمة
 طارئة ٤١٤

القتل والانتحار

- القتل في تقدير الإنسانية ... ٤١٦
 جريمة القتل الأولى .. ٤١٧
 جريمة القتل في نظر الشرائع ... ٤١٧
 توبة القاتل ٤١٩
 جريمة الانتحار ٤١٩
 العقاب الأخرى لقاتل نفسه ... ٤٢٠

متفرقات

حول آيات من القرآن

خلق السموات والأرض

- اختلاف المفسرين في الفهم والرأى ... ٤٢٤
 خلق السموات والأرض للنظر
 والاستدلال على قدرة الله ... ٤٢٥
 الوقوف عند حدود ما صرح به
 القرآن ٤٢٦

اجتماعيات

الوصول إلى القمر

- من شئون العقل البشري ... ٣٩٤
 لا يحتمل القرآن نظريات العلوم ... ٣٩٤

الرؤى والأحلام

- أنواع الرؤى ٣٩٥
 الرؤيا الصادقة ٣٩٥
 رؤيا غير الأنبياء ٣٩٧
 أسباب الرؤى والأحلام ... ٣٩٧

الإسلام والشيوعية

- عقائد الإسلام ٣٩٨
 الشيوعية كذهب مادي ... ٣٩٩
 المسلمون في روسيا ٣٩٩

الدين ونظرية التطور

- مصادر المعرفة اليقينية ... ٤٠١
 نظرية تمارض صريح القرآن ... ٤٠٢
 الوحى وحده مصدر العلم بالمسائل
 النبوية ٤٠٣

التقاليد والتطور

- معنى كلمة « التقاليد » ... ٤٠٥
 التقاليد تختلف من أمة لأخرى ... ٤٠٦
 الدين لاسلطان لعرف أو تقاليد عليه ... ٤٠٦
 الدين يقر الصالح ويحارب الفاسد ... ٤٠٦
 الدين يبحث على النهوض والرقى ... ٤٠٧
 لا بد من تنقية تقاليدنا ... ٤٠٧
 القصد من التطور ٤٠٨

ص

- ختام سورة يوسف يدل على
رسالته ٤٣٨ ..
آية قاطعة في رسالة يوسف ... ٤٣٨ ..
قوم يوسف ٤٣٩ ..
- سلام عيسى على نفسه
السلام على المؤمنين والمرسلين ... ٤٤٠ ..
السلام على يحيى وعيسى ٤٤٠ ..
عيسى له شأن خاص ٤٤١ ..
تكريم بدد بهتان المغترين ... ٤٤٢ ..
- معنى حم «عسق»
أقوال العلماء في أوائل السور ٤٤٤
المختار أنها مما استأثر الله بعلمه ٤٤٥
ما ذكره الطبري ٤٤٥ ..
- والسما والطارق
قسم الله ببعض مخلوقاته ٤٤٧ ..
معنى الطارق ٤٤٨ ..
على الإنسان أن يتدبر عظمة الله ٤٤٨
معنى الصليب والترايب ٤٤٩ ..

ص

توبة الله على النبي

- الآية نزلت في غزوة تبوك ... ٤٢٧ ..
عتب على قبول النبي أعداء المتخلفين ٤٢٨
المؤمنون يعترفون بخطئهم ويتوبون ٤٢٨
توبة الله على النبي ليست لمصيبة ٤٢٩
- متى تجب الهجرة ؟
المسلمون بمكة : الأقوياء ٤٣٠ ..
المستضعفون ٤٣١ ..
الراضون بالإقامة في دار الكفر
والانضهاد ٤٣١ ..
تطبيق الآية في عصرنا الحاضر ٤٣٢
الهجرة من بلاد المنكرات .. ٤٣٤
أين نحن اليوم ؟ ٤٣٤ ..
- رسالة سيدنا يوسف
رسالة يوسف ثابتة لا شك فيها ٤٣٥
القرآن يتحدث عن يوسف ... ٤٣٦ ..
دعوة يوسف هي دعوة الرسل ٤٣٨